القوانين الأساسيّة للاقتصاد الرأسمالي

جـــان بـــابي - أستاذ بجامعة باريس

منشورات مكتبة النهضة - بغداد

چان پاپي
أستاذ بجامعة باريس

القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي

ترجمة لجنة من :
شريف حتاته - محمد خليل قاسم
سعد كامل - حليم طوسون

منشورات
مكتبة النهضة
بغداد

مقـــــــدمة

(أ) ما هو الاقتصاد السياسي ؟

(ب) أسلوب الانتاج

أ ـ ماهو الاقتصاد السياسي ؟

الانتاج هو اساس كل نشاط اقتصادي ۰ ومن الواضح انه لايمكن تبادل سلعة ماقبل انتاجها ۰ ولذلك فان أي دراسة علميــة للظواهــر الاقتصادية يجب أن تبدأ بالانتاج ۰

والفرد في انتاجه لما يحتاج اليه وييسر حياته لايكون منعزلا ۰ ولا يعيش الانسان ابدا حتى في المجتمعات الاشد بدائية وحده بل يكون عضوا في جماعة اجتماعية ۰ وكقاعدة عامة لاغنى للانسان عن التساند الاجتماعي في تحقيق انتاج ما يرغب فيه ۰ فحتى اشكال الانتاج البدائية ، مثــل القنص تسمح بالحصول على نتائج افضل عندما يقوم به عدد من الافراد مجتمعين ۰ ولا يمكن ان يكون هناك تقدم فني (تكنيكي) الا في مجتمــع تسمح المنافسة والتعاون فيه باكتشاف وسائل جديدة لانتاج الطيبات ۰ والابناء ينقلون عن آبائهم ومن المجتمع وسائل الانتــاج الفنيــــة التي استخدمت من قبل ۰ وتظهر كل هذه الظواهر التي نلاحظها في المجتمعات البدائية بشكل اوضح بكثير في المجتمعات الحديثة حيث نلاحظ بسهولة ان أي عمل يتوقف على عدة اعمال مختلفة تماما يقوم بها افراد آخرون : فمثلا يستخدم الترزي مواد اولية جاءت من مصادر مختلفة من انحاء العالم (مثل الخيط والابرة والاقمشة والزراير الخ) ۰

واساس العلاقات الاجتماعية في علم الاقتصاد الماركسي التي تنشأ بين الافراد بهدف الانتاج ، وهو ما يسمى **بعلاقات الانتاج** ۰

والاقتصاد السياسي العلمي بعكس الاقتصاد السياسي البورجوازي لايدرس النشاط الاقتصادي للافراد بشكل منعزل بل يدرسه دائمـا في ارتباط بعلاقات الانتاج بوصفها علاقات اجتماعية ۰ والانسان وحيدا منفصلا من المجتمع ليس هو الانسان الحقيقي ، الانسان اولا وقبل كل شيء مخلوق

اجتماعي وشكله وهو كائن تتسم مختلف ألوان نشاطه ، وبالاخص نشاطه الاقتصادي بالطابع الاجتماعي ٠

وعليه فان دراسة الاقتصاد السياسي لاتتناول الانتاج فقط ولكنها تتناول ايضا علاقات الانتاج القائمة بين الافراد ، ولذا قل لينين :

« **الاقتصاد السياسي لايتعلق على الاطلاق بالانتاج ، ولكن**
« **بالعلاقات الاجتماعية بين الافراد خـلال الانتاج : بالبناء »**
« **الاجتماعي للانتاج »**

وقد تغيرت علاقات الانتاج على مر الزمن ٠ فلماذا تغيرت هـــذه العلاقات ؟ وما هي القوانين التي تتحكم في هذه التغيرات ؟ هذا البحث يدخل في مجال الاقتصاد السياسي فهو يدرس علاقات الانتاج في **تطـــورها** ويشرح اسباب هذا التطور ٠

واذن فالاقتصاد السياسي يدرس هذه المسائل من وجهة نظـــر تاريخية ويقول انجلز :

« **اذن فالاقتصاد السياسي هو اساس علم تاريخي** »(١)

ويعرف لنين ايضا الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي : « **يدرس العلاقات الاجتماعية في الانتاج والتوزيع في تطورها** » وهو يقول ايضا انه « **علم التطور التاريخي لأشكال الانتاج الاجتماعي** » ٠

لقد تناول ستالين بشكل رائع جميع الافكار الخاصة بالتطـــور التاريخي للظواهر الاقتصادية في الفصل الشهير من تاريخ الحزب الشيوعي (البولشفي) لاتحاد **الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية** ٠ والذي يعالج فيه **المادية الجدلية والمادية التاريخية** ٠ ولاغنى للاشخاص الذين يهتمون بالاقتصاد السياسي من ان يدرسوا هذا البحث بكل عناية ٠

وسنستعرض هنا من هذه الدراسة النقاط التي تتصل اتصالا مباشرا بالاقتصاد السياسي ٠ فالطريقة التي ينتج بها الانسان الطيبات الضرورية لحياة وتطور المجتمع ـ مأكولات ، أحذية ، ملابس ، مساكن ، أدوات الانتاج ٠٠٠ الخ تكون **اسلوب الانتاج** في مجتمع معين ٠

ونلاحظ ،عندما نحلل اسلوب الانتاج انه يتكون من عنصرين مختلفين: **قوى الانتاج وعلاقات الانتاج** ٠

ماذا نعني بقوى الانتاج او القوة المنتجة في المجتمع انها اولا « **ادوات الانتاج** » التي تساعد على انتاج الطيبات « كالادوات والمواد الاولية والمباني والمصانع الخ » **ثم الاشخاص** الذين يستخدمون ادوات الانتاج هذه « وهم العمال والفلاحون والمهندسون ٠٠٠ الخ » ويجب ان نضيف أيضا الى قوى

---

(١) ف٠١٠ انجلز : نقض دوهرنج ص ١٧٩ دار النشر الاجتماعية سنة ١٩٥٠

الانتاج عنصرا ذهنيا مرتبطا بوعي القائمين بالانتاج . وفي الواقع ، لكي يتم الانتاج لابد من معلومات فنية « تكنيكية » أي خبرة في الانتاج وتقاليد في العمل . وهذا العنصر الذهني يدخل ايضا ضمن القوى الانتاجيـــة في المجتمع التي تتضمن اذن **أدوات الانتاج ، والاشخاص ، والخبرة في الانتاج .**

« ادوات الانتاج التي تستعمل في انتاج الطيبات والاشخاص »
« الذين يستخدمون هذه الادوات وينتجون هذه الطيبات »
« بفضل مستوى معين من الخبرة في الانتاج ومن عـادات »
« العمل : هذه هي العناصر التي تكون في مجموعها قـوى »
« الانتاج في العمل . » ويضيف ستالين :

« ولكن قوى الانتاج ما هي الا احد مظاهر الانتاج ، ما هي »
« الا مظهر من مظاهر اسلوب الانتاج الذي يعبر عن موقف »
« الانسان حيال الاشياء وقوى الطبيعة التي يســـتخدمها »
« لانتاج الطيبات . أما المظهر الآخر للانتاج ـ أي المظهر »
« الآخر لاسلوب الانتاج فهو علاقات الانتاج بين الافراد (١) »

وهذه العلاقات كما سبق أن أوضحنا علاقات اجتماعية وهي التي تعبر عن الناحية الاجتماعية في الانتاج .

« والافراد في صراعهم ضد الطبيعة التي يستغلونهـا في »
« انتاج الطيبات ليسوا منعزلين او منفصلين بعضهم عن بعض »
« فهم يشتركون بشكل جماعي في الانتاج في شكل مجموعات »
« أو هيئات موحدة . ولذلك فهو دائما وفي كل الاحـــوال »
« انتاج اجتماعي(٢) » .

هذا المظهر للانتاج ، والذي يتناول في نفس الوقت الفرد ويتناول بشكل اساسي العلاقات الاجتماعية ، هو فكرة رئيسية يجب ان تكون دائما ماثلة في اذهاننا حتى نفهم نظرية القيمة والاقتصاد السياسي بشكل عام .

فما هي اذن علاقات الانتاج هذه ؟ انها يمكن ان تكون شديدة التنوع **فالافراد** يمكن ان يجتمعوا في حرية لانجاز عمل معين مثل بناء منزل ، ولكن اذا كان هناك فرد يمتلك ادوات الانتاج ويجبر بطريقة او اخرى افـرادا آخرين على العمل لحسابه بواسطة وسائل الانتاج هذه فان علاقات الانتاج تكون قائمة على أساس الاكراه ، وبشكل آخر نستطيع ان نقول ان هذه العلاقات يمكن ان تكون علاقات تعاون ومساعدة او علاقات اخضاع ، ويمكن ان تكون بين سيد وعبد ، أو بين رجل حر ورجل حر .

وهكذا فان اسلوب الانتاج في أي مجتمع ينقسم الى عنصرين **لايمكن**

---

(١) المادية الجدلية والتاريخية من تاريخ الحزب الشيوعي « البولشفي » للاتحاد السوفييتي ص ١٠٥

(٢) نفس المرجع ص١٠٥ يوسف ستالين .

فصلهما وان كان يمكن ان يتعارضا كما سيتبين لنا في المستقبل. فمن ناحية هناك القوى الانتاجية في المجتمع ، ومن ناحية اخرى هناك علاقات الانتاج. ولا يمكن فصل هذين العنصرين الا في التحليل . ان وحدة اسلوب الانتاج تتكون من هذين العنصرين مجتمعين .

ولنأخذ المجتمع الرأسمالي كمثل . ان علاقات الانتاج في هذا المجتمع تقوم على أساس حق كل فرد في امتلاك وسائل الانتاج التي يستطيع ان يحصل عليها ويستعملها كما يشاء . وبعبارة اخرى يمكننا ان نقول ان الاساس القانوني لعلاقات الانتاج في هذا المجتمع ، هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وافراد هذا المجتمع الذين لايملكون أية وسائل للانتاج يضطرون بسبب الحاجة الى وضع انفسهم مقابل أجر في خدمة الذين يستحوذون على وسائل الانتاج ، وتنمو قوى الانتاج وتتطور ويتزايد عدد العاملين[1] داخل هذا الاطار القانوني الذي يفترض من حيث المبدأ ان افراد هذا المجتمع احرار ومتساوون امام القانون . والى حد معين تخلق القوانين التي تحافظ على علاقات الانتاج القائم ، ظروفا اجتماعية ملائمة لنمو قواته المضطردة التقدم ، وعند هذا الحد يصل اندفاع قوى الانتاج الى الدرجة التي يعجز فيها الاطار الجامد لعلاقات الانتاج القائمة عن كبح جماحها ، وهذا يعني ان التعارض بين قوى الانتاج قد خلقا تناقضا لايمكن التغلب عليه الا بتغيير علاقات الانتاج القائمة ، وفي هذا المثل الذى ضربناه يتحتم على علاقات الانتاج الرأسمالية ان تفسح الطريق لعلاقات الانتاج « الاشتراكية » .

وتاريخ الاحداث الاقتصادية يبين لنا بوضوح ان اسلوب الانتاج يتطور باستمرار ، وانه لايكف عن التغير ، وهذا التغير يتم وفقا للقانون العام الآتي :

« ان قوى الانتاج هي التي تتغير أولا ، وليست علاقات الانتاج »

اذ ان قوى الانتاج هي العنصر الثوري . فأدوات الانتاج بوصفها احد عناصر قوى الانتاج هي التي تتغير اولا وتقرر التغير العام . وعند حد معين تتغير علاقات الانتاج بدورها نتيجة لتغير قوى الانتاج .

والمثل الذي ضربناه بالنسبة للمجتمع الرأسمالي يصلح للمجتمعات الاخرى ، وهكذا تطورت قوى الانتاج التي خلقها الحرفيون ، ومن بعدهم الرأسماليون ، اصحاب الصناعات اليدوية في المجتمع الاقطاعي الذي كان قد بني على علاقات انتاجية معينة . وفي وقت معين اصبحت علاقات الانتاج

---

(١) العاملون ترجمة لكلمة Travailleurs والمقصود بها جميع الاشخاص الذين يقومون بدور مباشر في الانتاج ، او بدور مكمل له دون ان يملكوا وسائل الانتاج . فالعامل والفلاح والمستخدم والموظف يعتبرون من العاملين (المترجمون) .

القائمة عائقا يحول دون تطور قوى الانتاج • فطالبت البرجوازية بحرية اقامة المؤسسات ، وناهضت القوانين المنظمة للطوائف ، وحاربت القيود التي تعوق تداول السلع ، والامتيازات الاجتماعية للطبقة الحاكمة • وقد أدى كل هذا الى تغيير عنيف ، الى الثورة الفرنسية التي قلبت علاقات الانتاج القائمة رأسا على عقب •

وبالرغم من ان قوى الانتاج هي العنصر الثوري الذى يؤدي الى تغيير علاقات الانتاج بدورها ، فلا يجوز ان ينسى ان هناك **تأثيرا متبادلا** بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج • اذ ان هذه الاخيرة تستطيع ان تؤثر على قوى الانتاج • تستطيع ان تسرع من تطور قوى الانتاج او بالعكس تستطيع ان تعوق هذا التطور حسب المرحلة التاريخية • فبعدما يتغير أسلوب الانتاج وتقوم علاقات انتاج جديدة تساهم هذه العلاقات اول الامر في تقدم قوى الانتاج • ولكنها تتحول بعد ذلك حتما الى عائق امام قوى الانتاج التي لابد وان تتطور وفقا لقوانينها الخاصة ، فتدخل في صراع مع علاقت الانتاج القائمة • وتدافع علاقات الانتاج عن نفسها محاولة رده او حتى سحق قوى الانتاج وتستمر في ذلك حتى تنمو قوات الانتاج الى درجة تستطيع معها ان تطيح بعلاقات الانتاج القائمة •

واذا ما دققنا النظر في قوى الانتاج وحدها لوجدنا من ناحية ، الآلات التي يستخدمها الافراد لانتاج الطيبات (Biens Materiels) ولوجدنا من ناحية اخرى الافراد الذين يستعملون هذه الآلات • ان الافراد يؤثرون عن طريق ادوات الانتاج في الطبيعة التي تؤثر هي بدورها عليهم خلال العمل وتغير الافراد مرتبط بالاعمال التي يؤدونها ، وبالظروف المحيطة بهذه الاعمال وهذا هو العامل الحاسم في التغير الذي يحدث في الافراد •

ولقد قال ستالين بهذا الصدد :

« وبديهي ان تطور وتحسن آلات الانتاج يتم عن طريق »
« الانسان المتصل بالانتاج لابشكل مستقل عنه • وبناء عليه»
«فان الانسان، ذلك العنصرالرئيسي بين عناصر قوى الانتاج»
« يتغير ويتطور ايضا في نفس الوقت الذي تتغير وتتطور »
« فيه الآلات • وكذلك تتغير وتتطور خبرة الانسان فيالانتاج»
« وعاداته في العمل ومهارته في استعمال آلات الانتاج[1] •»

ان التناقض الاساسي في المجتمع الرأسمالي هو التناقض بين الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، والطابع الاجتماعي للانتاج • بمعنى آخر فان العلاقات في المجتمع الرأسمالي تقوم على الملكية الفردية المقصورة علىطبقة واحدة ، بينما يتزايد الطابع الاجتماعي للانتاج •

ويسيطر هذا التناقض بينالطابع الفردى لملكيةوسائل الانتاج،وبين

---

(١) ستالين ، تاريخ الحزب الشيوعي (ب) ص ١٠٨

الطابع الاجتماعي للانتاج على النظام الرأسمالي بأكمله ، وعلى العكس من ذلك يوفق نظام الانتاج الاشتراكي بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، فعلاقات الانتاج تقوم على أساس الملكية الجماعية والاجتماعية لوسائل الانتاج ٠

وهكذا يزول التناقض ٠ ومنذ هذه اللحظة يستطيع الانسان الذى اصبح مسيطرا على قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ٠ يستطيع ان يدخل التغييرات اللازمة للمحافظة على التناسق بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ٠

وبعد أن بين ستالين قوى الانتاج الرئيسية التي تطورت خلال التاريخ عرف الاشكال الخمسة الرئيسية لعلاقات الانتاج وهي : **الشيوعية البدائية ، العبودية الاقطاعية ، الرأسمالية ، الاشتراكية ٠**

وسنعالج هذه الاشكال المختلفة لعلاقات الانتاج حتى النظام الرأسمالي ٠

الجزء الاول

الفصل الاول

الشيوعية البدائية



أ ـ الاشكال الاجتماعية البدائية : العشيرة

ب ـ الاقتصاد البدائي

ح ـ استئناس الحيوان

د ـ بداية النظام العبودي

هـ ـ المعادن

و ـ ظهور الاشكال الاولى للدولة

ز ـ ختام

ان دراسة الاقتصاد البدائي ضرورية لفهم تطور الظواهر الاقتصادية الاكثر تعقيدا التي ظهرت خلال التاريخ ٠

ولما كانت اغلب المجتمعات البدائية ترجع الى أزمنة متأخرة جدا فان معلوماتنا عنها غير كاملة ٠ ومن ذلك فان الدراسات الهامة التي تمت حتى الآن ، تسمح باستخلاص الافكار الرئيسية في هذا الموضوع ٠ ويرجع « لانجلز » الفضل في انه كان اول من وضح المسائل الخاصة بالاقتصاد البدائي في كتابه (اصل العائلة والملكية الفردية والدولة) ٠ وقد جاءت الاعمال اللاحقة لتكمل اكتشافاته وتؤكد نظرياته ٠ فاعماله لم تفقد اذن قيمتها ولا تزال اساسا للدراسات العلمية في هذا الموضوع ٠ ومن المؤسف ان اغلب علماء الاجتماع والاقتصاد الذين يدرسون المجتمعات البدائية يجهلون او يتجاهلون اعمال انجلز ٠

وبالقدر الذي نستطيع ان نتوغل في الماضي ، نجد ان الانسان كان يعيش في مجتمعات ٠ ومما يسهل دراسة المجتمعات البدائية القديمة ، انه مازالت تسود ظروف اجتماعية بدائية حتى عصرنا هذا بين كثير من الشعوب ٠ كما هو الحال بالنسبة لبعض السكان الملونين في افريقيا وبولونيزيا ، ومالينزيا واستراليا ، وهنود امريكا قبل اكتشافها ، والاسكيمو ، واللاچون ٠٠ الخ ٠ واغلب المعلومات الكثيرة التي وصلتنا عن هذه المجتمعات البدائية قدمها رجال البعثات التبشيرية الذين حرفوا الحقائق عن قصد او غير قصد ٠

وتهدف الدراسة العلمية لاي موضوع للتبويب والتقسيم وقد ميز انجلز وفقا لاعمال لويس مورجان بين ثلاث مراحل : الوحشية والبربرية والمدنية بتفرعاتها المختلفة ٠ وقد استبدل الآن علماء ما قبل التاريخ هذا التقسيم بتقسيم جديد هو : الحجر المنحوت ، الحجر المصقول ، المعادن٠ ومن المفهوم ان هذا التقسيم تتفرع منه تقسيمات متنوعة ٠ وليست لهذه التقسيمات اهمية كبيرة من وجهة نظر الاقتصاد السياسي ٠ ومن المناسب أن نذكر ان تطورات التنظيمات الاجتماعية البسيطة نسبيا الى تنظيمات اجتماعية اكثر تعقيدا ، لم يتم في جميع الاحوال بنفس الشكل وبنفس السرعة ٠

فالاكتشافات الفنية لم تنتشر في مرحلة ماقبل التاريخ بنفس السهولة التي تنتشر بها في أيامنا هذه ٠ وعلميا لايمكننا ان نعتبر ان تطور المجتمعات البدائية يتم بشكل منتظم وفقا لحركة واحدة في كل مكان ٠ فالشعوب التى عرفت الحديد مثلا كانت تجهل في أغلب الاحوال البرنز ، بالرغم من انه اكتشف قبل الحديد ، وكذلك كانت امكانيات سكان امريكا في استئناس الحيوانات محدودة بسبب عزلتها عن بقية العالم ٠

(١) الاشكال الاجتماعية البدائية ــ العشيرة :

ان الظواهر الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا ، بمعنى ان البناء الاجتماعي في مجتمع معين يعكس الظروف الاقتصاديةفيه. والدراسات العلمية للظواهر الاقتصادية تبين ان ظروف الانتاج والتبادل تتحكم في البناء الاجتماعي . وبالرغم من ذلك فان علماء الاجتماعيدرسون الاشكال الاجتماعية كظواهر مستقلة ، ولا يلاحظون الروابط التي تربطها بظروف الانتاج والتبادل .

ولذا فان دراساتهم اهتمت اساسيا بتحليل الاشكال الاجتماعيةدون توضيح الاسس التي تقوم عليها هذه الاشكال .

وسنستعيد هنا بعض الافكار الاساسية عن بناء هذه المجتمعات :

تنقسم المجتمعات البدائية التي نعرفها الى عشائر ، وهذه العشائر مكونة من عدد من الاسر ، ومن هذا يتضح لنا ان الاسرة والعشيرة هما شكلان اجتماعيان اساسيان متلازمان .

والاسرة هي المجموعة الاجتماعية المكونة من آباء . وهناك اشكال مختلفة من الاسرة . والاسرة تكون عادة (monogamie) أي من زوجواحد وزوجة واحدة . ولكن هناك امثلة كثيرة لتعدد الازواج (Polygamie) .

وتظهر احيانا على شكل عدد من الرجال يتزوجون امرأة واحدة (Polyandrie) وتظهر فياغلبالاحيانفيشكل تعددالزوجات (Polygamie)

اما الزواج على شكل جماعات . والذى كان علماء الاجتماع في ايام انجلز يعلقون عليه اهمية كبيرة فلا يزال موضع نزاع .

ويوجد دائما تقسيم للعمل بين افراد العائلة . ففي الشعوب التي تعيش على القنص مثلا . يبحث الرجل عادة عن الفريسة . في حين ان المرأة تجمع الثمار وبذور النباتات البرية .

اما الشعوب المزارعة ، فان رجالها يقومون باستصلاح الاراضي،في حين تقوم النساء بزراعة الحديقة ويهتممن باعداد المأكولات .

وفي اغلب الاحوال يتولى الرجل استئناس الحيوان . اما النسيج وتجهيز الجلود ، فمن اختصاص المرأة في اغلب الاحوال .

وتتكون الاسرة عن طريق الزواج الذى يخضع لقواعد شديدة التباين . والزواج الذى يتم بطريق شراء المرأة ، وهو النوع الشائع ، مرتبط بالاهمية الاقتصادية للمرأة .

والعشيرة تجمع عددا من الاسر . ويعرف علماء الاجتماع العشيرة، بانها قسم من اقسام القبيلة التي يشعر افرادها ببعض الروابط التي

تجمعهم ، كرابطة العقيدة لاحد الاجداد ، او امتلاك « الطوطم » المشترك[١] (To Tem) او الاقامة في ارض مشتركة ٠

ويشوب هذا التعريف عيب خطير ، اذ لايذكر ان وجود العشيرة متوقف على مقتضيات الانتاج ، أي انها تقوم على أساس اقتصادي ٠ فالعشيرة بناء أملته الضرورة لزيادة امكانيات الاسر في القنص والزراعة وتربية الحيوان ، ولتقويتها في مجابهة الاعداء ٠

وتكون العشائر بصفة عامة (Exogame) اي ان افرادها رجالا ونساء يتعين عليهم البحث عن القرين خارج العشيرة ٠ ويطلق على العشيرة كلمة (Endogame) اذا كانت تسمح لافرادها او تجبرهم على الزواج من داخل العشيرة نفسها ٠ والفرد ينتمي اما الى عشيرة ابيه « العشيرة الابوية » ٠ واما الى عشيرة امه « العشيرة الاومية » ٠ فالبنوة ترجع اذن الى الولادة لا الى الزواج ٠

والعشيرة مجموعة شديدة التماسك ٠ وجدت في النظام الشيوعي البدائي الذي سنتكلم فيما بعد عن مظهره الاقتصادى ٠

والطوطم يكون في اغلب الاحوال حيوانا اونباتا او احدىقوىالطبيعة وتتخذه القبلة اسما لها ، وتعتقد القبيلة انها ترتبط بالطوطم بصلةالقرابة وقد لوحظ وجود الاعتقاد بالطوطم في جميع القارات ٠

وفي اول الامر كانت العشائر كلها (أمومية) أي انها لم تكن تعرف الا نسبة الابن الى أمه ٠ ومن المؤكد ان المرأة تلعب دورا هاما في المتجمعات البدائية ٠ اما تفوق الرجل فحديث العهد ، وسيتبين لنا فيما بعد اسبابه الاقتصادية ٠

(ب) الاقتصاد البدائي :

ان التطور الاقتصادى للمجتمعات البدائية يتخذ في تفاصيله مظاهر شديدة التباين والاختلاف ، ومع ذلك يمكننا ان نستلخص بعض السمات العامة دون ان ننسى ابدا ان الواقع الاقتصادى يبدو دائما متعدد الجوانب٠

ويعيش الانسان في المجتمعات الاشد بدائية التي عرفناها ، علىالقنص والصيد وجمع الثمار ٠

واهم الاكتشافات الفنية الاساسية التي وصل اليها في ذلك الوقت هي النار ، وصنع الادوات من الحجر المنحوت كالحربة والشمروخ ٠٠ الخ

---

(١) الطوطم : هو رمز تتخذه القبيلة وتعتبره مزودا بقوة خارقة ومسيرا لمصيرها ٠ ويكون الطوطم عادة حيوانا او نباتا او قوة من قوى الطبيعة كالشمس او البرق ٠٠ الخ ٠ (المترجمون)

وكان اكتشاف القوس والرمح يمثل تقدما ملموسا • ويقول انجلز بهذا الصدد :

« يمثل القوس والرمح بالنسبة للمراحل الوحشية،السلاح الحاسم تماما »

« كما كان السيف المصنوع من الحديد بالنسبة للبربرية ، والسلاح الناري بالنسبة للمدنية »

ومن المحتمل ان تكون المرأة قد قامت في هذه المرحلة بزراعة بعض الدرنيات الى جانب قيامها باعداد الطعام • وتظهر في هذه المرحلة صناعة الفخار ، وهي تمثل تقدما فنيا كبيرا (امكانية التخزين) • وفي نفس الوقت الذي قام فيه الانسان بصنع القوس والرمح ، استطاع ايضا ان يصنع ادوات متنوعة من الحجر المصقول ، مثل البلطة والمقشط والمنشار ••• الخ وسرعان ماظهر المنجل المصنوع من الحجر كما تقدمت ايضا ادوات الصيد•

ونظام الملكية في المجتمعات البدائية ذو طابع مزدوج ، فالادوات ملك لصانعيها فالرجل يملك اسلحته • وتملك المرأة الاواني الفخارية والادوات المنزلية ، وعلى عكس ذلك فان اراضي القنص ونتاجها ملك للعشيرة • فالملكية الخاصة ، والملكية العامة توجدان معا اذن في نفس الوقت •

ويوجد تقسيم اساسي للعمل حسب السن والجنس ، ولكن العشيرة قد تختص بنوع معين من العمل • فبعض العشائر متخصصة في صناعة ادوات معينة • ويعتبر هذا اساسا صالحا للتبادل بين مختلف العشائر من قبيلة واحدة • ومع ذلك فالسوق بمعناه الصحيح ، لم يكن قد عرف بعد • وكان التبادل عملا كثيرا ما يختص به رئيس العشيرة ويتم على شكل منحة سخية يقدمها في الاحتفالات وهو يتوقع مقابلا فيما بعد •

(ج) استئناس الحيوان :

يعد استئناس الحيوان أهم حدث في تاريخ المجتمعات البدائية • ولا شك ان الكلب كان اول الحيوانات التي استؤنست لاستخدامه في القنص• وكان هذا امرا ثانويا • فان الاساس كان استئناس المواشي وتكوين القطعان• اذ تربية الماشية تمثل ضمانا اكبر من حيث توفير الغذاء • ومن الطبيعي ان العشائر التي سبقت غيرها في تربية المواشي ، انفصلت عن المجموعات الاخرى • هكذا نشأت ظروف التبادل المنتظمة بين شعوب الرعاة والشعوب التي تمارس الزراعة • وكذلك اصبح من الضروري ايجاد عملة للتبادل ، وكانت العملة الاساسية هي القطعان •

وسرعان ماتأكد تفوق الشعوب الراعية • ومن جهة اخرى ساعدت تربية الحيوان على تقدم الزراعة اذ كان لابد من توفير العلف للقطعان • وفي نفس الوقت سمحت تربية الماشية باستخدام المحراث ، وهي إداة لانتاج جديدة ذات اهمية بالغة •

ومن الطبيعي ان يدفع التوسع في تربية الماشية تلك الشعوب للبحث عن مراعي جديدة ، أي الى التنقل • وهكذا دخلت هذه الشعوب في صراع مع الشعوب المستوطنة لاقصائها • ولذا نلاحظ ان الشعوب الراعية كانت دائما شعوبا محاربة •

ومن الناحية الاجتماعية ادى استئناس الحيوان الى تقرير سيطرة الرجل • وكانت نقطة البداية في اخضاع المرأة • واصبح الرجل مالكا لتلك الادوات الجديدة (الحيوان المستأنس) تماما كما كان مالكا لادوات القنص • وقد سمح المركز الاقتصادى المتفوق للرجل ، بالقضاء على حق الوراثة التقليدي القائم على البنوة عن طريق الاب أي الحق الابوي ، ومنذ ذلك الوقت اصبح انتساب الذرية الى الاب ، القاعدة التي تتحكم في العلاقات العائلية ، ويقول انجلز بهذا الصدد :

« ان القضاء على حق الامومة يعتبر الهزيمة التاريخية »
« الكبرى للجنس النسائي • وتولى الرجل مقاليد الامور في »
« المنزل ايضا ، وانحدرت منزلة المرأة واستعبدت واصبحت »
« خاضعة لرغبات الرجل ، ومجرد اداة للتكاثر ، وهذا المركز »
« المنحط للمرأة يبدو واضحا بالاخص عند الاغريق »
« في مرحلة ماقبل التاريخ ، والى درجة أعمق في الازمنة »
« الكلاسيكية ، أخذ يستتر تدريجيا وتضعف وطأته في بعض »
« الاحوال واصبح متخفيا بشكل اقل قسوة ، ولكنه لم يلغ »
« على الاطلاق »(١)

(د) بداية النظام العبودي :

واخيرا اصبح كل من تربية الحيوان وتقدم الزراعة يمثل زيادة ملموسة في قوى الانتاج • وهكذا اصبح العمل الانساني في ذلك الوقت قادرا على توفير فائض ذي بال عن حاجة الاستهلاك • ولذلك كانت هناك مصلحة في استخدام قوى اضافية للعمل ، أي في استخدام العبيد • ومن قبل كان اسرى الحرب عبارة عن عبء لانفع فيه ، لان العمل لم يكن يكفي الا للمحافظة على الفرد المنتج • اما الان فان عمل الاسير يمكن ان يوجد فائضا يزيد من ثروة المجموعة الاجتماعية • ولذا اصبح من الطبيعي استخدام قوة العمل هذه • وهكذا بدت طلائع العبودية على شكل طارىء ، ثم شملت الحياة الاقتصادية اكثر فاكثر فأدى ذلك الى تغير اساسي في ظروف الانتاج

(هـ) المعادن :

لم تبدأ صناعة المعادن الا عندما اكتشف الانسان امكانية صهر خاماتها • وكان هناك اكتشافان اساسيان • فمن ناحية استخلاص النحاس

---

(١) نفس المرجع ص ٥٣ ــ ٥٤

والقصدير الذي سمح بصنع اشياء من البرونز ، ومن ناحية اخرى تعدين الحديد وبذلك اصبح في متناول الانسان اداتان فعالتان ، البلطة والمحراث الحديدي الذين فتحا آفاقا جديدة في الزراعة ، وازالة الغابات • وعلاوة على ذلك فقد سمحت المعادن بصنع اسلحة عديدة ، متنوعة وهينة ، اكدت تفوق الشعوب التي كانت تملك سر صنعها •

وتحولت المجموعات الانسانية الصغيرة في المجتمعات البدائية الى مجتمعات اكثر أهمية ، **اذ حلت الامبراطوريات محل العشائر** • وبظهور الحديد ظهرت آلات جديدة اكثر تهذيبا كطاحونة اليد والكور والجرارة •• الخ • وقد ادى التقدم في قوى الانتاج الى تغيرات اجتماعية عميقة ، واهم مايلاحظ ان دور العبيد لم يتوقف على النمو المطرد ، ويقودنا هذا نحو المرحلة الثانية من التطور الاقتصادي أي الى الانتاج القائم على العبودية •

(و) ظهور الاشكال الاولى للدولة :

وقبل ان نطرق هذه المرحلة ، يجب ان نشير الى ان التقدم الاقتصادي ادى الى **نشوء الدولة** • ولم تكن موجودة في المجتمعات البدائية اجهزة خاصة للحكم ، أي لم تكن هناك دولة •

ولكن في نفس الوقت ، وبالرغم من الاخوة التي كانت تربط بين افراد العشيرة او القبيلة ، فان تقدم الانتاج ادى الى ظهور التقسيمات والمجتمعات الداخلية • فقد كون المحاربون والكهنة شيئا فشيئا مجموعات ذات طابع وراثي • وفي احوال اخرى تكونت مجموعات من الحرفيين • ففي (بولينزيا) مثلا كون بناة السفن بين انفسهم طبقة ممتازة • وهكذا فعل البناؤون ، وناقشو الوشم ، والنحاتون •

وهذه التقسيمات الثانوية للعمل زادت من التعقيد الاجتماعي • وعندما اقترنت هذه التقسيمات « بالاندوجامي » Endogamie اي الزام افراد المجموعة بالتزواج من داخلها ادت الى تقسيم المجتمع الى طوائف كما كان الحال بالنسبة للهند مثلا •

وهكذا فان المجتمعات البدائية في تطورها تميل الى التدرج في السلم الاجتماعي ، اذ يكفي ان تحصل بعض المجموعات التي اكتسبت قسطا من الاحترام على سلطات خاصة حتى نلمس ظهور جنين الدولة الذى سنرى فيما بعد تطوره •

(ز) ختام :

تثبت لنا دراسة المجتمعات البدائية ان ظروف الانتاج هي التي تقرر دائما شكل البناء الاجتماعي • وهذا لايظهر في ادراك الانسان ، ولذا فان معتقداته وعاداته لاتعكس الا بشكل غير مباشر وناقص الظروف الاقتصادية التي تحيط به • وعلاوة على ذلك فانه يستبقي لمدة طويلة معتقداته وعاداته

السابقة بالرغم من تغير الظروف الاقتصادية ، ولذا فمن الخطأ محـــاولة تفسير ـ بشكل مباشر ومبسط ـ النظم والتقاليد والمعتقدات السائدة في مرحلة ما بالظروف الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة • فالامر ليس بهذه البساطة • ويقول ماركس في هذا الصدد :

« ان اسلوب الانتاج للحياة المادية ، هو في الواقع الاساس»
« الذي تنبع منه شيئا فشيئا كل الافكـــار الايديولوجيـــة »
« والسياسية للانسان ولكن هذه الافكار بالرغم من انه يحكمها»
« في مجموعها ظروف الانتاج المادية ، تتقدم وتتطور بشكل »
« مستقل نسبيا »•

واخيرا فمن المناسب الا تعتبر مرحلة الشيوعية البدائية مرحلة مثالية بحجة ان الانظمة التي تلتها كانت مليئة بالوحشية والظلم • اذ ان وضع الانسان في المجتمع البدائي كان في غاية القلق بسبب رداءة ادوات الانتاج والدفاع • وقد اثقل الخوف والجهل وجميع الخرافات الناتجـــة عنهما ، النواحي المتعددة للنشاط الانساني ، واستمر هذا الوضع لمدة طويلة بعد ذلك • وعلى العكس فان الاخلاص والثقة وتفاني كل فرد لخدمة مصالح العشيرة ، تلك الفضائل التي كانت توحد بين افرادها كثيرا ما افتقدت في المجتمعات المنقسمة الى طبقات متصارعة ومع ذلك فمن السخف ان نحاول اعتبار المجتمعات البدائية كانها الفردوس المفقود •

الفصل الثاني

الاقتصاد القائم على العبودية

أ ـ مجتمع هوميروس

ب ـ ازدهار التجار

ج ـ ظهور العملة

د ـ ظهور القيمة

هـ ـ العمل العبودي

و ـ الطبقات والدولة

سبق ان أوضحنا ان العمل اصبح اكثر انتاجية ، نتيجة لاستئناس الحيوانات ، وخصوصا باكتشاف المعادن ، وهكذا فقد اصبح العبد بعمله قادرا على مضاعفة ثروة سيده • والى جانب ذلك اصبحت المنتجات الفائضة قابلة للتبادل المنتظم مقابل منتجات تأتي من مناطق اخرى ، وقد ادى ذلك الى نشأة الاسواق • (وهكذا اصبحت بعض منتجات العمل التي كانت حتى ذلك الوقت لاتستعمل الا في الاستهلاك الفردي) تنتج بشكل منتظم بهدف التبادل فتحولت الى سلع • ولم يطرأ على هذه المنتجات اي تغيير من الناحية المادية ولكنها اكتسبت صفة جديدة ، صفة السلعة ، وسنتناول هذه المسألة الهامة فيما بعد •

(١) المجتمع الهوميروسي :

ان المجتمع الهوميروسي هو مثل معروف لمثل ذلك المجتمع الذى كان في طريقه الى التحول •

وتمثل الزراعة في هذا المجتمع مركزا هاما،ولكن تربية المواشي هي من اهم منابع الثروة ، ويقوم الناس بتربية البقر والخراف والماعز والجياد والخنازير •• الخ • ويعمل السيد بنفسه وان كان محاطا بعدد كبير من الايدي العاملة اغلبيتها من العبيد • وادوات الزراعة شديدة التباين ، فالبلطة والمنشار ، يسمحان بالاستفادة من الغابات ومازال المحراث يصنع من الخشب وتستعمل الشرشرة ايضا ، وان كان المنجل لم يعرف بعد ، وتدرس الحبوب بواسطة العصى أو بمرور الحيوانات على السنابل،وتطحن الحبوب في الهاون أو في الطاحونة اليدوية •

واصبحت الاراضي الصالحة للزراعة مملوكة ملكية خاصة وان كان من المشكوك فيه ان تكون المراعي قد اصبحت هي ايضا ملكية خاصة ،ويبدو ان عدم تطبيق نظام الملكية الخاصة على المراعي من بقايا نظام الملكية الجماعية ، ويستخدم في الاشغال الصناعية النحاس والقصدير والحديد والفضة والذهب والقنب والصوف والخشب والجلود والفخار ، اما صناعة البناء فكانت متقدمة •

وكان الاغريق يستخدمون المسطرة والمنجل في هذه الفترة ، وكانت هذه الصناعة عائلية بصفة عامة ، وان وجد بعض الصناع المتخصصين ، وتقدم لنا الاودسا ، اوليس على انه نجار ماهر • ويعمل الرجال والنساء الاحرار بجانب العبيد ، وبشكل عام لم يكن الهدف من الانتاج هو البيع ، وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت بعض العلاقات التجارية الصغيرة والقليلة الشأن في داخل اليونان • أما من الخارج فقد كانت تأتي بعض المنتجات النادرة المرغوب فيها : كالمعادن والعبيد ونبيذ تراقيا ، والتوابل الفينيقية

والعنبر والعاج ، ويدفع مقابل كل ذلك بالمواشي ، فمثلا يدفع اربعة جواميس مقابل عبد ، واثنى عشر منها مقابل منضدة • ولم تكن لدى اليونانيين في ذلك العهد عملات فضية او ذهبية ، والثروة كلها كانت تقدر بالقطعان •

عندما يريد « ايميه » تصوير وتفصيل ثروة « اوليس » فهو يحصى « ١٢ » قطيعا كبيرا من الخراف ، ونفس العدد من الخنازير والماعز التي يملكها سيده في اليونان ، ثم يحصى في « جزيرة ايتال » احدى عشر قطيعا كبيرا من الماعز ، ومئات من انثى الخنازير وذكورها ، ولم يكن للمعادن اي البرونز والذهب والفضة والحديد أهمية كبيرة في تقدير الثروة •

واخيرا فان اليونانيين في هذا الوقت لم يكونوا ـ كقاعدة عامة ـ ينتجون في سبيل البيع ، فالصناعة والتجارة لم تكونا تمثلان بالنسبة لهم فرعى نشاط منفصلين •

(ب) ازدهار التجارة :

وعلى العكس قد امتدت التجارة بسرعة عن طريق البحار في الجزء الشرقي من البحر الابيض المتوسط ، وبالاخص مع الفينيقيين وسكان جزيرة كريت • وهذه بداية الطفرة الكبيرة التي سيطرت على النشاط الصناعي والزراعي خلال القرون الطويلة ، وسرعان ما اقتفى الاغريق اثر سابقيهم فاصبحوا الورثة والمنافسين الحقيقيين للفينيقيين ـ وكان توسعهم الكبير في البحر الابيض المتوسط يتسم اساسا بالطابع التجارى ، فكانوا يجلبون المواد الغذائية والمواد الاولية والمنتجات المصنوعة وينقلونها الى مختلف انحاء البلاد التي تطل على البحر الابيض المتوسط ، وكان لايمكن الاكتفاء برؤوس الماشية كوحدة نقدية فيمثل هذهالتجارةالواسعةوالمتنوعة وكان لابد من ايجاد اداة جديدة اكثر طواعية وسهولة في النقل ، يمكن ان تستعمل كمعادل عام لجميع السلع •

وقد اصبح كل من الذهب والفضة سلعة نقدية تستخدم في تبادل السلع المختلفة نظرا لما لها من صفات جوهرية •

وقبل ان نشرح هذه الظاهرة يجب ان نذكر ان تقدم التجارة ادى الى قيام وتطور **المدن** • **فالمدينة** هي اولا وقبل كل شيء سوق • وبطبيعة الحال انتقل الحرفيون ليستقروا في هذا المكان الذي يتم فيه تبادل السلع وقد نمت هذه التجمعات شيئا فشيئا ، ونمت فيها الاجهزة التي تتطلبها ، وبالاخص اجهزة الامن ، وعندئذ ظهر التقسيم العميق في العمل الذي لم يكن يوجد في المجتمعات البدائية ، وهو **تقسيم العمل بين المدينة والقرية** •

وقد ظل هذا التقسيم الاساسي حتى ايامنا ، وهو احدى الظواهر الاساسية للتطور الاقتصادى ٠

(جـ) ظهور القيمة :

تكلمنا هنا عن السلع والعملة ، وهذه التغيرات الاساسية في حاجةالى تفسير لتفادى اى خلط في الاذهان ٠

ان الفاس مثلا ، الناتجة عن عمل الانسان يتضمن منفعة ، وهذه المنفعة هي ما يسمى بالقيمة الاستعمالية ، وهذه القيمة ترتبط بشكل الشيء المنتج ، وبالمواد التي صنع منها ، أي بالاختصار بصفاته المادية ٠ ولمنتجات العمل الانسانى المختلفة قيم استعمالية متباينة ، أي انها تتميز بعضها عن بعض بصفاتها المختلفة ٠ فالقيمة الاستعمالية لمنضدة ، ليست هي نفس القيمة الاستعمالية لرداء او مركب ، ومن البديهي ان هذه الصفات المتباينة لايمكن قياسها ، اذ لايوجد مقياس مشترك بينها ٠

وعندما يصنع الانسان فأسا ، او يبني مسكنا او ينتج رداء له او لافراد عائلته او لافراد عشيرته ، فانه لايفكر الا في امكانية استعمال هذه الاشياء ، وبمعنى آخر لاتمثل هذه الاشياء بالنسبة له سوى قيمتها الاستعمالية ٠ ولكنه اذا اراد ان يحصل عن طريق الشيء الذى يصنعه ، وهو في غنى عنه ، على منتج آخر يرغب فيه ، او يحتاج اليه فانه يضيف الى عملية الانتاج عملية اخرى مختلفة تمام الاختلاف وهي عملية التبادل ، اى انه سيحاول ان يعقد صفقة وعندئذ يصبح نتاج عمله سلعة ٠

وهكذا فان العملية تتعقد ويظهر شخصان منفصلان ومتعارضان ، ولكن يكمل الواحد منهما الآخر ، البائع والمشترى ٠

ولكي يكون للصفقة معنى ، فلا بد ان تكون السلعتان المتبادلتان مختلفتين من حيث الصفات كتبادل ثلاث خراف مقابل فأس مثلا ٠

اما اذا كانت السلعتان المتبادلتان متشابهتين تمام التشابه ، فمن الواضح عندئذ ان التبادل يكون لامعنى له ٠ اذن فان الشرط الاساسي لعقد أي صفقة هو ان تكون السلع متباينة ٠ ومع ذلك فانه عندما يقوم البائع والمشترى بعملية التبادل فانهما يفترضان ضمنا ان هناك نوعا من التعادل بين السلعتين ، وانه يمكن من وجهة نظر معينة المقارنة بينهما ٠ ويعني التبادل امكانية وضع علامة تعادل بين سلعتين ، رغم انه لايوجد في الظاهر بينهما عنصر مشترك ، وسيقال ان الواحدة **تساوي** الاخرى ، او ان البلطة **تساوي** الثلاث خراف ٠ وهنا تبرز فكرة **القيمة** ، أي ان القيمة التبادلية لايجوز ان نخلط بينها وبين القيمة الاستعمالية ٠

ولا شك ان حاجة او رغبة المشترى او البائع تتدخل في الصفقة ،

فاذا كان صاحب خراف في حاجة ماسة الى الفأس فانه قد يقدم في مقابلها اكثر من ثلاث خراف . وبالعكس اذا كان صاحب الفأس في حاجة ملحة الى صوف فانه من المحتمل ان يعطي فأسين مقابل اربعة خراف . وعندئـــذ قد يتبادر الى ذهننا ان التبادل يحكمه التوازن بين حاجات او رغبـــات المشتري والبائع . ولاشك ان هذا العنصر له أثره ، وهو السبب في ان سلعة معينة لاتتبادل دائما مقابل نفس الكمية من سلعة اخرى . ولـــكن الخبرة تثبت انه عندما يكثر التبادل يتكون بسرعة نوع من القيمة المتوسطة لكل سلعة ترتبط اساسا بالظروف المتوسطة التي انتجت منها هذه السلعة، فمثلا اذا تكرر التبادل بين البلطة والخراف في ظروف انتاج ثابتـــة فان التبادل يتم وفقا لنسبة معترف بها . وسيقال مثلا ان الفأس تساوي خمسة خراف ، فاذا تبودلت البلطة بأربعة خراف بسبب ظروف طارئة فسيقال ان الفأس غالية ، وبالعكس سيقال انها رخيصة اذا تبودلت مقابل خروفين.

وهذا التحليل اساسي بالنسبة للاقتصاد السياسي . ان حاجة او رغبة الفرد لها اثر على التبادل ويمكن ان تغير من متوسط الظروف ، ولكن هذه الظروف يحددها شيء آخر خلاف هذا العنصر السيكلوجي ، فعندما يكون السوق طبيعيا اى عندما تكون السلع المعدة للتبادل كافية عنـــد الطرفين ، فان المشترين والبائعين يتجهون في تنظيم التبادل حسب المجهود الذى بذلوه في انتاج هذه السلع ، أي حسب العمل الذى يحتويه الشـيء المنتج ، ولكنهم لايملكون الوسيلة لقياس هذه العمل بدقة وانما يحاولون بشكل غامض تبادل سلع تمثل كميات من العمل متعادلة تقريبا . ففي ظروف عادية مثلا ، لن يتبادلوا عربة بشوال من الدقيق ، لانهم يعرفون بالخبرة ان السلعة الاولى تطلبت اكبر من العمل عن السلعة الاخرى .

وهكذا يبدو لنا التبادل كظاهرة معقدة فكل سلعة تختص بقيمـــة استعمالية او اكثر . فالخروف مثلا يعطينا صوفا ولحما وجلدا ، ولـــكن البائع عندما يبادل الخروف لاينظر الى سلعته من وجهة قيمتها الاستعمالية، ولكن من وجهة قيمتها التبادلية او بالاختصار قيمتها ، وتتميز الســـلع بتنوعها . ولايمكن المقارنة بينها من حيث منفعة كل منها ، لانهـــا تشبع احتياجات مختلفة ، لان الاحتياجات تتباين بتباين الافراد . فما هو العنصر المشترك مثلا بين القيمة الاستعمالية « لساعة » و « قبعة » ؟ وحتى اذا كان الامر يتعلق بسلع متقاربة كالمنتجات الغذائية القابلة للمقارنة ، مثل الارز والقمح ، فان الذى يميزها عن بعضها هو بالذات من ناحية المذاق والقيمة الغذائية والشكل .. الخ ، لايمكن احلال الواحدة محل الاخرى او الخلط بينهما . ومع ذلك فان التبادل يظهر شيئا جديدا غامضا يسمح بمقـــارنة سلعتين وقياسهما وبالتالى تبادلهما . وهذا العنصر المشترك بين جميـــع السلع هو القيمة .

وفي فصل مستقل سنعود الى الكلام عن القيمة ونحللها بتوسع ولكننا نراقب هنا نشأتها وبداية ظهورها في خطواتها الاولى المتعثرة . والقيمة هي بالضبط **عكس القيمة الاستعمالية** ، ولا يمكننا ان نعرف القيمة الاستعمالية الا بأنها **مجموع الصفات** الناتجة عن الطبيعة المادية للسلع ، في حين ان القيمة عبارة عن فكرة كمية فقط ، وهي عنصر غير متطور مشترك بين جميع السلع ، اذا جردناها من صفاتها الطبيعيةالمختلفة ، أي من قيمتها الاستعمالية بالتحديد .

فالقيمة لاتحتوي على ذرة واحدة من القيمة الاستعمالية ، أي انها لاتحس ولا ترى .. ولكنها موجودة ، وقد اكتشف الانسان وجودها منذ زمن بعيد وقبل ان يصل الى اكتشاف حقيقتها بمدة طويلة . وقد اخذ الانسان في التبادل لانه وجد فيه مصلحته دون ان يكون لديه اى فهم عن فكرة القيمة . وعندما قام لانسان بالتبادل دفعه هذا الى ان يوجد نوعا من التوازن فقال مثلا ان الفأس تساوي ثلاثة خراف ، وهذا يعني الاعتراف بقيمة العنصر الكمي الذي تحتويه كل سلعةوان كان هذا لايعني انهاكتشف سر القيمة . ونكتفي الان بأن نقرر ان قيمة اي شيء منتج هي بلورة العمل الانساني .

واخيرا نلاحظ ان هناك اشياء لها قيمة استعمالية ومع ذلك فليس لها قيمة « تبادلية » ، فمثلا الهواء ، والماء من الاشياء التي لاغنى عنها للانسان في حياته ومع ذلك فليس لها قيمة « في بعض الظروف يكون للماء قيمة » وذلك لان وجودها ليس نتيجة للجهود الانسانية . وعلى العكس فان اية سلعة يجب ان تكون لها قيمة استعمالية حتى تكون لها قيمة ، والا لما وجدت انسانا يقبلها في عملية التبادل .

(د) ظهور العملة :

ان التبادل يضع سلعتين وجها لوجه ، يعتبرهما البائع والمشتري بصفة عامة متعادلتين في القيمة .وهذا التبادل في شكله البسيط كالمثل الذى سبق ان جربناه ــ فأس مقابل ثلاث خراف ــ يسمى **مقايضة** ، فالخراف الثلاث تعتبر بالنسبة لبائع الفأس ، **المعادل** او القيمة المعادلة للفأس . ومن الطبيعي ان يتجه البائعون لتسهيل عملية التبادل الى البحث عن سلعة يمكن استخدامها كمعادل لجميع السلع المحتمل وجودهاــ وتكون بذلك **معادلا عاما** . وهذا المعادل ما هو الا **العملة** التي تصبح لهذا السبب المعبرة عن كل قيمة . ومن الطبيعي ان تقوم رؤوس الماشية بدور المعادل العام أي العملة ، في مرحلة تكون فيها تربية الماشية اكثر اشكال الثروة شيوعا .

ومن الجلي ان مثل هذا النوع من العملة يشوبها نقص كبير ، فالماشية اداة قياس غير مهذبة وصعبة النقل .. الخ ، ولذا سرعان ما حلت سلع

اخرى محل الماشية كمعادل عام · ونكتفي ـ دون الخوض في التفاصيل ـ ان نذكر ان الامر انتهى بغلبة المعادن الثمينة ، **فالذهب والفضة** ،كمعادل عام وليس في هذا الاختيار اي غرابة اذ لم يعد كل من الذهب والفضة عملة الا لما فيهما من خواص طبيعية تلائم هذه الوظيفة ، فالواقع انه لما كان استخراجهما صعبا فانهما يمثلان قيمة كبيرة « أي عملا متبلورا » في حجم ضئيل ، وهذه المعادن سهلة النقل وغير قابلة للتلف ويمكن تجزئتها حسب الطلب واعادة تجميعها على شكل سبائك ، ولهذه الاسباب مجتمعة ، اصبح كل من الذهب والفضة ، واحيانا مزيجا منهما مع بعض المعادن الشكل المتداول للعملة منذ القدم ·

ان كمية الذهب او الفضة اللازمة للحصول على سلعة معينة هي ثمن هذه السلعة · وهذا الثمن يعبر عنه دائما بوزن معين من المعدن الثمين ، وهذه الكمية من المعدن المتضمنة عملات تحمل اسماء عديدة تختلف باختلاف الدول والازمنة ·

وسنرى فيما بعد انه لايجوز الخلط بين قيمة وثمن السلع ، ويكفينا الان ان نعرف ان الثمن ما هو الا تعبير تقريبي وغير دقيق للقيمة ·

والذهب والفضة يجعلان التبادل اكثر مرونة وسهولة· اذ ان تحولهما الى اداة يمكن استخدامها في تبادل اى سلعة يسمح لصاحب اى سلعة لبيعها دون ان يكون مضطرا الى البحث عن مشترى يملك سلعة اخرى يرغب البائع في الحصول عليها بالذات · فصاحب الفأس يبيعها في مقابل كمية من الذهب او الفضة ويعثر بعد ذلك بسهولة على مالك للماشية مستعد لاعطائه ثلاث خراف مقابل نفس الكمية من الذهب او الفضة واذا لم يكن في حاجة لاكثر من خروف واحد فلن يقدم سوى ثلث كمية المعدن الثمين الذى حصل عليه · اما بائع الخراف فيمكنه ان يشترى اى سلعة اخرى يحتاج اليها بالعملة التي حصل عليها · وهكذا تخلفت المقايضة ليصبح التبادل عن طريق العملة الشكل السائد للعمليات التجارية ·

فالتبادل هو حركة تربط بين شخصين يمتلكان سلعتين مختلفين ولكنهما متعادلتان في القيمة · ويمكن تصور حركة المقايضة على الشكل الآتي : سلعة « س » تتبادل في مقابل سلعة اخرى « س » ـ أي « س ـ س » ولكن عندما تستعمل العملة كوسيلة فان حركة التبادل تتخذ شكلا اكثر تعقيدا بعض الشيء · ففي المرحلة الاولى يبادل صاحب السلعة «س» ولكن عندما تستعمل العملة كوسيط فان حركة التبادل تتخذ شكلا المرحلة الثانية يبادل هذه النقود بالسلعة « س » فالحركة في هذه المرحلة هي « ن ـ س » وهكذا فان العملية الكاملة تتضمن مرحلتين متعارضتين ومتكاملتين ـ « س ـ ن » ثم « ن ـ س » والحركة الاجمالية هي اذن « س ـ ن ـ س » ·

وهذا يمثل الشكل العام لحركة التبادل • وستتاح لنا الفرصة لمعالجة هذه المسائل بتوسع في الفصول المخصصة لدراسة القيمة •

وعندما يصبح كل من الذهب والفضة معادلا عاما لكل السلع ، فهذا يعني انه يمكن الحصول على أي سلعة بالذهب او بالفضة • فمالك الذهب او الفضة يملك القدرة في ان يبادل هذه العملة بأي سلعة اخرى يرغبها • وهذا يخوله قدرة غير عادية تتزايد بقدر كمية الذهب او الفضة التي يمتلكها وهذا يفسر لنا قوة جاذبية هذا المعدن الثمين على الانسان وقد قال كريستوف كولمبس :

« **الذهب شيء مدهش،ومن يمتلكه يصبح سيد كل مايريد** »
« **ان الارواح يمكن ادخالها الجنة بواسطة الذهب** »

استعملت المعادن الثمينة في بادىء الامر لصنع المصوغات • فالملوك في الامبراطوريات الكبيرة الاولى التي قامت شرق البحر الابيض المتوسط كانوا يكدسون احتياطي من المعادن الثمينة التي اعتبرت تجسيما ماديا لسلطانهم وثروتهم • ولكن هذه المعادن المكنزة لم تكن تؤدي وظيفتها كعملة،واصبحت عقيمة لاتقوم بمهمتها كوسيلة لتبادل السلع بالذات • وعندما قضى اسكندر الاكبر على امبراطورية الفرس ، وتقدم بجيوشه في كل انحاء العالم الشرقي، ساهم في تحويل الكنوز المكدسة الى عملة ، فترتبت على ذلك نتائج هامة • واستعمل الاغريق ، وهم من كبار التجار ، هذا الذهب في عملياتهم التجارية في كل انحاء الشرق الادنى • والخلاف والمنافسات وهذا النشاط الهائل الذي كان يسود العالم الاغريقي حتى الغزو الروماني يفسره الى درجة هذا الفيض النقدي •

ان التجارة الواسعة هي سبب نمو المدن في العالم الاغريقي • فالمدن أي الاسواق ومراكز الحرف ، تقدمت وتطورت في أماكن متعددة من حوض البحر الابيض المتوسط • ويجب ان نضيف الى ذلك انه لما كانت التجارة تقوم على اساس المنافسة ، فان عوامل التفرقة التي لم يكن لها وجود في المجتمعات البدائية تعددت في كل مكان • وكانت المدن الاغريقية متنافسة يحارب بعضها الآخر حتى الافناء في كثير من الاحوال •

يجب ان نلاحظ ايضا ان امكانية الحصول على الثروة في شكل نقود (أي الذهب او الفضة) وسعت من الهوة الاجتماعية بين الاغنياء والفقراء وساهمت بذلك في تقسيم المجتمع نفسه •

واخيرا يجب ان نعرف ان انتشار استعمال النقد قد ساهم في تطور فن (تكنيك) نقدي ، فتلاحظ ظهور الطرفين يقومون بمبادلة عملة بلدا ومدينة معينة مقابل عملات تمثل كميات مختلفة من المعدن الثمين • ثم تحول هؤلاء الصرافيين الذين يسروا تداول السلع الى اصحاب مصارف تعددت اوجه نشاطهم ، فمثلا كان هؤلاء الصرافون يقبلون الودائع مثلا ، ويفتحون

حسابات جارية لعملائهم ويتعهدون بالقيام بعمليات الدفع في البلاد الاخرى ويقرضون النقود بفائدة ٠ وتعتبرهذه الاعمال اوجه نشاط متطورةللرأسمال التجاري في فترة لم يكن قد نشأ فيها بعد الرأسمال الصناعي من الناحية العملية ٠ ولم يكن المجتمع نفسه مجتمعا رأسماليا ومع ذلك وبالرغم من ان الرأسمال التجارى ظهر تاريخيا قبل الرأسمال الصناعي ، الا اننا لايمكننا القيام بتحليل علمي للرأسمال التجارى قبل دراسة الرأسمال الصناعي ٠ لذا فان هذه الدراسة لن تتم الا بعد وصولنا التطور الاقتصادى حتى الرأسمالية الحديثة ٠

(هـ) العمل العبودي :

يعتمد النشاط الصناعي في المجتمعات القديمة على العبودية اساسا وكلما تقدمنا في التاريخ حتى الامبراطورية الرومانية ، نرى تزايد عدد واهمية العبيد الذين يكونون قوة العمل الرئيسية ٠ فالحياة الاقتصادية في العالم الاغريقي الروماني ترتكز على العبودية ٠

ونستطيع ان نميز بشكل رئيسي بين العبيد الذين يقومون باعمال الخدمة المنزلية والذين يفلحون الارض ، والذين يعملون في المناجم او الورش الصناعية ٠

ولما كان هناك عدد كبير من المواطنين الذين يشتغلون بالزراعة ، فقد كان هناك ايضا عمال احرار ، ولكن العمل الصناعي اصبح اكثر فاكثرعملا للعبيد ٠ ولما كان العبد محتقرا ، فقد صار العمل اليدوي من اوجه النشاط المهينة التي لايشرف بها الرجل الحر ٠

وكانت الحروب واعمال القرصنة المصدرين الاساسيين للعبودية،وكان الغزو الروماني قد حول الى ايطاليا عدد هائلا من العبيد ، وصل في بعض الاحوال الى اكثر من مئة الف في حملة واحدة ٠ وكانت اعمال القرصنة في شرق البحر الابيض المتوسط هي التي تمد سوق « ديلوس »[1] الكبيرة حيث كان يباع احيانا وفي نهار واحد اكثر من عشرة آلاف عبد ، ومن السهل ان ندرك الدور الاقتصادى الذى يؤديه العبد اذ انه لما كان مملوكا لسيده فان جميع منتجات عمله تصبح ملكا لهذا السيد طالما ان الاخير مجبر على اطعام عبده ٠ وعندما يغطى ثمن العبد،فان الفرق بين ما ينتجه ومايستهلكه يكون الربح الصافي لمالك العبد ٠ فالاقتصاد القديم يقوم اساسا على القاعدة السالفة الذكر ٠

وانتاجية العمل العبودى رديئة بصفة عامة ، لانه لايمكن ان يوجد حافز لدى رجل فقد حريته وكل أمل في الحياة ويعمل قهرا ٠ ومن جهة اخرى

---

(١) جزيرة صغيرة في بحر ايجا ٠

فان زيادة انتاجية العمل تعتمد على التقدم الفني وظروف العبد من القسوة بحيث لاتتيح له فرصة البحث عن تحسينات لن تغير من ظروفه على اية حال . أما السيد فان نشاطه الاجتماعي وفراغه يعزلانه عن مشاكل الانتاج، وهو يرى ان ابسط وسيلة لزيادة الانتاج تكون بمضاعفة عدد العبيد ، لاتغيير الظروف الفنية للانتاج .

وبالرغم من ان عمل العبيد كان ذو الاهمية الاولى ، فقد وجد دائما هناك عمال صناعيون احرار . ونلاحظ وجودهم طوال العصور القديمة ، وبالاخص وبشكل زائد في ولايات الامبراطورية الرومانية . ولكن العامل الحر يملك دائما عبدين او ثلاث يعملون معه في ورشته المتواضعة .

والعامل الصناعي الحر يلاقي منافسة من قبل العدد الضخم من العبيد الذين يعملون تحت تصرف المالك الثرى ويمدونه بكل مايلزمه .

وهكذا فان المصالح اليومية للعامل الحر كانت مهددة دائما ، فكان يحاول ان يدافع عن كيانه بالتنظيم ، ولذا نلاحظ وجود تنظيمات طائفية صارمة في الامبراطورية المصرية مهدت لنظام الطوائف في العصور الوسطى، وهذه التنظيمات كانت هي ايضا عائقا في سبيل التقدم الفني .

وكان التقدم الفني في المجال الزراعي شديد البطء ولاسباب مماثلة ، اما التغيير فكان اساسافي نظام الملكية ، اذ ادى تحلل العشيرة نتيجة المبادلات التجارية الى تطور الملكية الفردية التي طغت على الملكية الجماعية القديمة، ثم اصبحت الارض تتبادل كالسلع وسمح عدم المساواة المتزايد في الثروة للاغنياء بشراء الارض من الفقراء او تجريدهم منها على الاقل ، وهكذا قامت الملكية الفردية الكبيرة على انقاض الملكيات الصغيرة والمتوسطة التي ظلت بشكل جزئي . وقد ادى هذا التطور نحو الملكية العقارية الكبيرة الى نشوء « اللاتيفونديا »(١) في ايطاليا التي حاول (الجراك) تفتيتها دون جدوى . وكانت هذه الاراضي الواسعة التي تملكها عائلات اعضاء مجلس الشيوخ ، تستغل بواسطة كتل العبيد ، وادخلت زراعات جديدة اكثر غلة . ولكن المستوى الفني ظل رديئا لان العمل العبودى لايمكن ان يحرك الدوافع الخالقة . ولان التقدم الزراعي يتوقف اساسا على التقدم الصناعي الذى كان شديد البطء للاسباب التي سبق ان ذكرناها .

وهكذا فان التقدم الفني كان بطيئا خلال هذه الفترة الطويلة من الاقتصاد العبودي فيما عدا المجال التجارى الذى كان بجانب الحرب وتقلد الوظائف العامة الرئيسية اكثر اوجه النشاط ادرارا للربح للرجل الحر .

وكثيرا ماكان النشاط العلمي والفني والسياسي ملحوظا في خلال هذه الفترة الطويلة وبالاخص في العالم الاغريقي. ولكن هذا النشاط كان مقصورا على فئة ضئيلة من المترفين وقد ظل الاساس الاقتصادى لهذه المدنيات

---

(١) املاك هائلة لعائلات الشيوخ الرومانية

المزدهرة غير مستقر لانه كان يستند قبل كل شيء على العمل العبودى ذى الانتاج المحدود • وعندما اصبح هذا الاساس الانتاجي غير كاف لسد مطالب الطبقات الغير منتجة ، تعثر هذا النظام ، وادت الهبات الداخلية المصحوبة بهجمات خارجية من البرابرة الى تحطيمه والانتقال الى نظام اقتصادى جديد •

(و) الطبقات والدولة :

واخيرا فان النظام العبودى يختلف تماما عن المجتمعات البدائية من حيث التقسيم الاجتماعي الى طبقات متعارضة من ناحية تطور الدولة •

فالمجتمع ينقسم اساسا الى رجال احرارا وعبيد ، ولابد من وجود جهاز للقهر ، لارغام الطبقات المضطهدةعلى العمل ، لان كيان المجتمع يتوقف على وجود هذا الجهاز ، فمن الطبيعي ان يثور العبيد اذا لم يجبروا على الطاعة والخوف • ومن الجلي ان هذا الجهاز المخصص للقهر ، والذى يكون **الجزء الاساسي من الدولة** ، من صنع الرجال الاحرار الذين يسيطرون عليه والدولة ليست فوق الطبقات او غريبة عنها فانها اداة في يد الطبقة الحاكمة وهي في نفس الوقت وليد الحياة الاقتصادية للمجتمع واساسا نتيجة لظروف الانتاج فيه •

وتقسيم المجتمع الى رجال احرار وعبيد ، **ليس هو التقسيم الاجتماعي الوحيد** • فظروف الانتاج والتبادل تسبب التناقض في المصالح الذى يؤدى الى نشوء طبقات متعارضة فيما بين الرجال الاحرار ، فاحيانا يكون كبار التجار طبقة مميزة تتحكم بشدةفي الحرفيين والفلاحين ، وفي بعض الاحوال يكون كبار الملاك العقاريين طبقة السادة ، كما كان الامر في روما مثلا حيث كانت مصالح هذه الطبقة متعارضة مع مصالح طبقة الفرسان (المقاولون والتجار ورجال الاعمال) كما يتعارض مع مصالح طبقة صغار الملاك الذين طردوا من اراضيهم • وهذه التناقضات تنعكس في الاشكال المختلفة التى تتخذها الدولة ، تلك الدولة التي كانت مهمتها دائما الابقاء على **امتيازات الطبقة الحاكمة** • وذلك بالمحافظة على نظام الانتاج الذى يسمح لهذه الطبقة بالحصول على تلك الامتيازات •

الفصـــل الثالث

التطور الاقتصادي في العصــور الوسطى

أ ـ الاسس الاقتصادية للمجتمع الاقطاعي

ب ـ نشأة المدن ـ حركة الكومونات

ج ـ النهضة التجارية

د ـ تطور المدن

هـ ـ النهضة الزراعية

و ـ ازمة القرنين الرابع والخامس عشر

لم يعد انتاج العمل العبودي في المرحلة الاخيرة للامبراطورية الرومانية كافيا لسد مطالب الدولة والطبقات الحاكمة التي زادت نفقاتها الباذخة الى حد كبير ٠

وكان الدين المسيحي يعبر بتواضع عن احتجاج المستضعفين على شقائهم المادى والروحي ، ولم تكن المسيحية تعلمهم الكفاح ، ولكنا اعطتهم الأمل في حياة اخرى وشعورا بأن الناس قد خلقوا متساويين بما فيهم العبيد ومنحهم (أي العبيد) نوعا من الكرامة الآدمية ، غير ان تحرر عدد كبير منهم كان يهدف بالاخص الى زيادة انتاجية العمل ، ولكن هذه الحرية ألغتها الضرائب التي زادت من سوء احوالهم المعيشية ، وعلى حدود الامبراطورية كانت هناك شعوب لم تتخط بصفة عامة مرحلة المجتمعات البدائية ، كانت تندفع في اعداد كبيرة للاقامة في هذا العالم ذى المدنية الرفيعة ٠

وقد ادت كل من الصعوبات الاقتصادية الداخلية للامبراطوريةوطفيلية الطبقات الحاكمة المتحللة،وهجمات الشعوب المتبربرة الى انهيارالامبراطورية الرومانية او على الاقل الجزء الاكبر منها ٠

واحتل البرابرة الامبراطورية ، وحطموا الدولة الرومانية ٠ ومن خلال هذا الاضطراب الذى اتسمت به الحودث ، كان لابد وان يولد مجتمع جديد مؤسس على علاقات جديدة في الانتاج ٠

أ ـ الاسس الاقتصادية للمجتمع الاقطاعي :

قضى البرابرة الذين فتتوا الامبراطوية على التيارات التجارية القديمة وخربوا كثيرا من المدن بسبب الغزوات والهبات وادى انحدار التجارة الى عدم احياء هذه المدن من جديد وأضمحلت تماما ، وحل محل الدولةالقديمة بموظفيها العديدين وجيشها الثابت ، قادة من البرابرة يلتف حولهم بعض رفاقهم من المحاربين الذين كانوا يحاربون بشكل بسيط وبطريق مباشر ٠

والتطور الاساسي كان في تحويل شكل الملكية الزراعية ، اذ ترك البرابرة جزءا من الاراضي لكبار الملاك العقاريين الرومانيين واستولوا على الباقي ٠ وقد وجدوا نظام المستعمرة(١) colonat فاحتفظوا به ، بل ووزعوا بعض الاراضي في مقابل الالتزامات والسخرة ٠

وكانت هناك علاقة شخصية متينة تربط الملك برفاقه من المحاربين ، فكان يكافيء المخلصين منهم ، بمنحهم الاراضي فيصبحوا اتباعه ولكن كان لايتنازل عن هذه الاراضي الا في مقابل خدمات معينة ٠ وهكذا فان الرباط

---

(١) وضع لبعض المزارعين الذين كانوا مجبرين على عدم ترك الارض التي يفلحونها دون يكونوا عرضة للبيع مثل العبيد ٠

الادبي الذى كان يجمع بين الملك واتباعه كان مشفوعا برباط مادى ، كالارض التي توهب وتقبل والتى كان من حق الملك من حيث المبدأ استعادتها اذا لم يف البائع بتعهداته ٠

وقد نتصور ان الارض « الاقطاعية » الممنوحة للتابع ستقوي من عرفان التابع بجميل قائده ، الذى كان يلقب بالوالي ، ولكن الواقع ان الارض حققت للتابع الاستقلال المادى ، وقوت من مركزه الاقتصادى ٠ في الوقت الذى ضعف فيه مركز الملك ، لانه ترك جزءا من املاكه لاتباعه ٠ وهذا هو السبب الاكبر في انحدار نظام (الملكية بفتح الميم) والتفتت الاقطاعي بعد الامبراطور شرلمان ٠

وقد ساهمت كل هذه العوامل في تحطيم فكرة الدولة التي كانت قد خلقتها روما ٠ وسرعان ما تحول السيد ، وهو تابع للملك الى شخصية مستقلة عمليا ٠ فاصبح يقيم في املاكه على اقتصاده المغلق ، ويتمتع بحق وجود اتباع يعملون تحت امرته ٠ وهو يعيش على عمل فلاحين ، ويقوم في مقابل ذلك بحمايتهم ٠ وهذا من مصلحته لان الفلاحين هم عماد ثروته وهم في ذلك مثل التطيح الذى يملكه الفرد ٠ ومهمة الحماية هذه كانت حاسمة في الفترة القاسية التي توالت فيها الغزوات الاسماعيلية والنورماندية والمجرية ٠ بل لقد تنازل الفلاحون الاحرار تلقائيا في كثير من الاحوال عن اراضيهم للسيد طمعا في حمايته ٠ وكان هو بدوره يرد لهم الارض في مقابل دفع كمية من المال ٠ والعلاقات الاجتماعية بين السيد والفلاحين لم تعد تلك المساواة مع السيد ، الا انه كان يعتبر آدميا لا بهيما كما كان الحال بالنسبة للعبيد ٠ فالدين الذى يعتنقه الطرفان يعترف من حيث المبدأ بهذه المساواة ومن الجدير بالملاحظة ان الكاثوليكية التي كانت في الاصل تعبيرا عن شقاء الفئات الشعبية ، اصبحت في آخر الامر دينا للطبقات الحاكمة التي تستعمله كأداة ضد مطالب البؤساء ٠

وتنقسم املاك السيد الى جزئين : اولا نصيب السيد ، أي الاراضى الخصبة والغابات والمراعي ، وثانيا : قطع الارض التي كانت تمنح للمزارعين ويستطيع هؤلاء الحصول على خشب من الغابات ومراعي اغنامهم في الاراضي المشتركة « كومونات » وعلاوة على الالتزامات العديدة التي تختلف حسب الزمان والمكان ، يؤدى الفلاح السخرة لسيده « أي يعمل لحسابه لمدة معينة بدون اجر » ٠

واملاك السيد عبارة عن خلية تكفي نفسها بنفسها ٠ فالى جانب الانتاج الزراعي هناك اوجه كثيرة للنشاط الصناعي ، مثل النسيج ، وطحن الغلال

وعصير النبيذ ، وصناعة الآلات الزراعية والنقل وحتى الاسلحة(١) ·

وفي مثل هذه الاوضاع تكون التجارة محدودة جدا ، وتنحصر عادة في المبادلات التجارية ، ومع ذلك فهناك تجارة مع جهات نائية من اجل بعض السلع النادرة ، ويمارس هذه التجارة تجار شرقيون ، ولما كان لايوجد مقابل ، او على اى حال كان هذا المقابل غير كاف ، فان الاقطاعيين الغربيين والشماليين ، كانوا يدفعون بالذهب الذى وجدوه في الابراطورية الرومانية · وهكذا اخذ الذهب يتسرب شيئا فشيئا نحو الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط وبالاخص نحو بيزنطا ·

وكانت التجارة النائية تتم اساسا عن طريق البحر الابيض المتوسط ، ولكن فتح العرب لحوض هذا البحر ، وجه ضربة قاضية لهذه المبادلات لذلك كان لابد من شق طرق برية جديدة نحو بيزنطا ، فاصبح الطريق الاساسي ، هو وادى الدانوب الذى اخترقه الصليبيون ·

ب ـ نشأة المدن وحركة الكومونات :

كان سكان اوربا الغربية يعيشون متناثرين حتى القرن التاسع الميلادى ، ولكن تحت ضربات الغزوات النورماندية والاسماعيلية والمجرية ، أرغم الفلاحون على التجمع في قرى ، وغالبا بجوار قصور الاسياد المحصنة ، او في بقعة يسهل الدفاع عنها ، وقد تم هذا التجمع في القرن العاشر الميلادى وقد ساهم هذا التجمع في احياء المدن من جديد · وجذبت هذه التجمعات الحرفيين ، كما نمت العلاقات التجارية بين المدينة والقرية · وقامت مبادلات اكثر اتساعا بين منطقة واخرى عن طريق الاسواق التي ازدادت اهميتها بسرعة ·

وقد سمح التجمع للحرفيين والتجار ، بالاتحاد للدفاع عن مصالحهم والحصول على مزيد من الحرية ، فكانت نقطة البداية لحركة الكومونات « ان الاتجاه للاتحاد ينشأ من ضرورة ضمان الظروف المواتية للنشاط الاقتصادى » · (٢)

وسرعان ما امتدت هذه الروح ، فتكونت جمعيات للتجار والحرفيين ، وحتى سكان المدن Bourg ومنها اشتقت كلمة « بورجوازي » الذين كونوا اتحادات تدعى الكومونات Communes ويقول كالميت ايضا « والحركة النقابية المعاصرة هي وحدها التي يمكن مقارنتها

---

(١) هذا البناء الاقتصادي والاجتماعي الاقطاعي شديد الاهمية · وبالرغم من التعديلات الكثيرة الا ان الملكية الاقطاعية الكبيرة ظلت سائدة بمقوماتها الاساسية في كثير من البلاد الاوربية ، ولم تنمح من اوربا الشرقية والوسطى ، الا على أثر الحرب ضد المانيا الهتلرية ·

(٢) كالميت « العصور الوسطى »

بالاندفاع نحو التجمع في القرون الوسطى » ٠

وقد اتجهت جمعيات هؤلاء القوم الضعفاء نحو السيد للوصول معه على عقد ميثاق يقرر لهم الحريات والضمانات ضد التعسف ، ولم يتم الحصول على هذه المواثيق في بعض الاحوال الا بصراع دائم ، وقد قاوم الاسياد في اول الامر ، ثم وافقوا في النهاية على منح هذه المواثيق في مقابل نقود كانوا في حاجة اليها لمواجهة تكاليف حياتهم الباذخة ، وكان كسب هذه الحريات بمثابة شهادة ميلاد للطبقة الجديدة : البرجوازية ٠

وقد سهلت حركة الكومونات الانتاج الصناعي والمبادلة ، وبالتالي نمت بطريق غير مباشر ثروة الاسياد ، وحتى وصل بهم الامر الى حد تشجيع مدن جديدة تتمتع بالحرية (فيلينوف) (فيليفرانش) ... الخ مما رفع الاهمية الاجتماعية للفلاحين السابقين الذين اصبحوا من سكان المدن ٠

ومنذ نشأت البرجوازية وهي تبدو مختلفة تماما عن الطبقات التجارية والحرفية القديمة فهي نابعة من طبقة الفلاحين المضطهدين والمستذلين ٠ وعندما قامت البرجوازية فكافحت من أجل حريتها ، لم يكن من السهل تمييزها من غيرها ، لان الحرفي في المدينة كان في نفس الوقت تاجرا ، اما كبار التجار الاغنياء فكان عددهم لايزال ضئيلا ٠ ولكن بمجرد الحصول على هذه الحريات تحددت الفروق الطبقية ، ونظرا لبطيء تقدم قوى الانتاج سادت التجارة على الصناعة وكان البرجوازيون الاغنياء هم التجار الذين يتمتعون بأهم السلطات في المدينة ، والذين كانوا يقومون بصفة عامة بادارتها ، وبينما كان الصناع من صغار ارباب العمل الذين يخضعون هم وعمالهم لقوانين طوائفهم الصارمة ٠

وعلى ذلك ظل البرجوازى مهما زاد ثراءه خاضعا للسيد النبيل الذى كان يعتبر نفسه من أصل اسمى ٠

وناصب الملك بصفته سيدا اقطاعيا العداء لحركة «الكومونات» ولكنه سرعان ما ادرك المزايا لتي يمكن ان تعود عليه منها ، اذ يمكن ان يصبح البرجوازيون حلفاء لاغنى عنهم في كفاحه ضد النبلاء ، وفي نفس الوقت كان كبار التجار يملكون المال الذى يحتاج اليه الملك لاعادة بناء الدولة ٠

(ج) نهضة التجارة :

كانت هناك عوامل كثيرة تعوق نمو التجارة ، واهمها نقص القطع النقدية وان كانت الحاجة اوجدت انواعا من العملة ٠ ولم تكن هذه الانواع كلها كاملة القيمة ، أي نها كثيرا ماكانت كمية النحاس او القصدير المتضمنة فيها اكبر من المعدن الثمين ، ومع ذلك فقد كانوا يهتمون في كل مكان بصك النقود ٠

واعاد اختلاف العملات مهنة الصرف من جديد ، ثم تحول الصرافون

الى اصحاب بنوك بطريقة مماثلة لتلك التي حدثت في الازمنة القديمة ،وظل الايطاليون لمدة طويلة من اهم اصحاب البنوك ، وذلك لخبرتهم الواسعة في العمليات التجارية وبسبب مركزهم الجغرافي « اللومبارديون » ٠

وتحتاج التجارة الى الائتمان ، ولكن الكنيسة كانت تدين الاقتراض بفائدة باعتباره نوعا من انواع الربا٠وكانت هذه الادانةتستند الىاعتبارات دينية وخلقية،غير انها كانت في الواقع دفاعا عن الملكية العقاريةالتي تهددها سلطان النقد المتزايد ، وتماماكما ناهضتالكنيسةبشدة حركة تحريرالمدن التي تهدف سلطة الاساقفة ، اعترضت ايضا على المؤسسات التجارية اذ رأت فيها ، وبحق ، عنصرا متحركا ثوريا ٠ ولكن المقتضيات الاقتصادية اقوى من القواعد الاخلاقية فاستخدمت مختلف الوسائل للتحايل على المحظورات الدينية ٠ ومن المظاهر الغريبة لهذا الكفاح من اجل التقدم التجارى الدور الذى قام به اليهود ، اذ كان من حقهم الا يتقيدوا بهذه المحظورات الدينية بسبب دينهم ، وهكذا اصبحت القروض بفائدةمسموح بها لضرورتها وان كان هذا التصريح قد استغل في اضطهاد اليهود بهدف انتزاع كل ماحققوه تدريجيا من ارباح بضربة واحدة ٠ وهذه الروح الخبيثة تجاه العمليات التجارية التى كان اليهود يقومون بها في العصور الوسطى تعتبر احدى المصادر الرئيسية التي نبع فيها التعصب ضد اليهود ٠ ويقر « كالميت » ذلك اذ يقول : « ان خوف الرأى العام فيالعصور الوسطى من اقتراض المال ٠ ذلك الخوف غير المعقول الذى خلق في وقت واحد ميل اليهود للشؤون الاقتصادية والشعور العدائي نحوهم ٠ »

وقد شجعت الحملة الصليبية الاولى هذه التجارة الناهضة فجأة اذ اعادت فتح طريق البحر الابيض المتوسط ، وسمحت باستقرار عدد كبير من التجار في الشرق الادنى٠وكانت اهم المنتجات التي تحتاج اليها اوربا ، الى جانب التوابل التي كان الاقبال عليها شديدا ، السكر والبخور،والعاج والاحجار الكريمة ، والحرير ، والقطن ، والاصباغ ، والشبةاللازمةلتثبيت الاصباغ ٠ ولما كانت اوربا تصدر في مقابل هذه المنتجات ، الاقمشة الصوفية المصنوعة في ايطاليا او « الفلاندرز » والاخشاب والحديد ، والاسلحة ، والمواد الغذائية ٠٠٠ الخ ٠

وكانت المدن الاكثر استفادة من هذه النهضة التجارية كل من جنوا وبيزا ، والبندقية ٠ وسرعان ما اصبح عدد كبير من المدن الايطالية موفور الثراء ، وتولى اصحاب السفن والمصارف مقاليد الحكم ، وفي نفس الوقت دفع التسابق الجارى الى منازعات مريرة بين المدن المتنافسة ، وهكذا سحقت مثلا مدينة بيزا في القرن الثالث عشر ٠

وقد افاد الانتاج الصناعي الفرنسي بشكل واسع من هذه النهضة

التجارية وانتعشت صناعة الصوف في الفلاندرز(١) وآرتوا وبيكارديا ، وكانت مقاطعة « شمبانيا » تصدر التيل ، ومقاطعة « باتو » تصدر الاسلحة ، ونمت المبادلات التجارية في الاسواق الكبيرة فاسواق شمبانيا في القرن الثالث عشر مثلا كانت تعتبر حدثا في اوربا ٠

د ـ تطور المدن :

سبق ان اوضحنا ان ثورة الكومونات كانت سببا في تفوق طبقة التجار ، ونعود فنكرر ان التجارة في هذه الحقبة من الزمن كانت سائدة على الصناعة ، واصبح التجار اسياد المدن وحكامها الذين يديرونها وفقا لاهوائهم ، التي لم تكن دائما غير مغرضة ٠

اما الحرفيون فقد انتظموا في طوائف صارمة٠ وكان كل العمل الصناعي في العصور الوسطى ، ينحصر داخل اطار هذه الطوائف التي كانت وسيلة للحياة ضد المنافسة ، ولو للاحتفاظ بمستوى الاجور والوقوف ضد تحكمات التجار ٠

ثم نظمت الطائفة بشكل دقيق جميع شروط العمل ، حتى وصل الامر الى تحديد احجام وطرق نحت الاحجار التي تستعمل في بناء المساكن٠ ومن الطبيعي ان تصبح الطوائف عائقا في سبيل التقدم الفني بسبب هذه التصرفات ٠

واستطاعت الطوائف ان تحمي نفسها في المدن التي تعمل من اجل سوق محدودة ، وتمكنت خصوصا من منع اقامة ورش جديدة تنافسها في الريف ، وكان الحرفيون تحت رحمة التجار ، اولئك التجار الذين كانوا يمدون الحرفيين بالمواد الاولية ، ثم يشترون منهم منتجات مصنوعة لبيعها في المناطق البعيدة ، وفي المناطق التي تعمل للتجارة النائية مثل «الفلاندرز» وبعض المدن الايطالية الكبيرة ٠

وهكذا اصبح هؤلاء التجار رأسماليون ، يستولون بانتظام على فائض القيمة(٢) الذى يخلقه المنتجون حتى ولو كانوا منظمين في طوائف

وكان لابد ان يؤدي التناقض بين الحرفيين والتجار الى معارك طبقية فقامت الاضرابات في منتصف القرن الثالث عشر ، ثم استفحلت بعد ذلك، وكسب الحرفيون تأييد الاسياد في بعض الاحوال نظرا لان هؤلاء السادة

---

(١) الفلاندرز : هي الجزء الجنوبي من بلجيكا (المترجمون)

(٢) سنتناول فيما بعد فائض القيمة (الفصل الثالث من الجزء الثاني) ونكتفي الان بأن نذكر ان فائض القيمة هو الفرق بين سعر التكلفة السلعة ما وما تساويه حقيقة ٠ وهذا الفرق هو القيمة المكملة التي يضيفها عمل المنتج ٠

كانوا يغارون من ثراء وغطرسة التجار ، وصراع الطبقات في الفلاندرز،مثل بارز لهذه المعارك ·

هـ ـ النهضة الزراعية :

قبل ان ندرس ختام هذه الازمة المتفاقمة ، يجب ان نتكلم عن الانتعاش الزراعي في القرنين الثاني والثالث عشر ، أي في مرحلة ازدهـــار التجارة عقب الحروب الصليبية ، فقد ساعدت النهضة التجارية على نمو النشاط الزراعي ، اذ لاقت في المنتجات الزراعية مثل الحبوب والنبيذ ، والزيت وبعض الفواكه والنباتات التي تستخدم في الزراعة سوقا رائجة لها،وهكذا اتسم القرن الثاني عشر بالتوسع في الزراعة · واستصلحت الاراضي ، وأزيلت الغابات وجففت المستنقعات ، وساهمت الاديرة في هذا النشاط· وقد شجع السادة الفلاحين اذ وجدوا في هذا النشاط مصلحتهم · ولكن هذا التشجيع كان لايمكن ان يتم الا بمنحهم حريات ، فانتهى الامر بابرام عقد بين الاسياد والقرى تذكرنا بالمواثيق التي عقدها الاسياد مع المدن · وان كانت الحريات التي اعطيت للفلاحين اقل اهمية من التي اعطيت للمدن الآن ان الرق اخذ يتقلص بسرعة في القرن الثالث عشر ، ونال الفـــلاح الفرنسي حظا من الانتعاش النسبي ·

وقد ساهم في تقدم الزراعة اكتشاف فني قام به (لوفا فردى نويات) بتعديل نظام « تعليق حيوانات الجر » · وهذا الاكتشاف بالاضـافة الى عملية تركيب الحدوة في الخيل والبقر ، سمح بنقل حمولات اثقل ،وسهل التبادل والنشاط الانتاجي بصفة عامة ، استعمال افضل لطاحونة الماء ، ولا شك انه لايمكن اعتبار هذا التقدم الفني العامل الحاسم ، فالسبب الاساسي لهذه الثورة الاقتصادية الحقيقية التي بدأت في القرن الحادى عشر وامتدت حتى القرنين الثانى والثالث عشر ، هو اعادة النشـــــاط التجارى المرتبط بنهضة المدن ، والتجارة مع الجهات النائية· والاكتشافات الفنية الهامة التي حدثت في اواخر القرون الوسطى ، كانت في الواقـــع نتيجة لاستعادة النشاط الاقتصادى لاسبابا له ، ويمكننا ان نقرر هنـــا ظاهرة اقتصادية ثانية ، وهي ان اى اكتشاف فني يظهر استجابة للدواعي الانتاج والتبادل ·

وسنصادف امثلة اخرى لذلك ، ولكن يجب الا ننسى ان اى اكتشاف فني يصبح ضروريا ثم يكون عاملا محركا للانتاج والتبادل ، وهــــذا هو ما يسمى بالتفاعل او التأثير المتبادل ·

و ـ ازمة القرنين الرابع والخامس عشر :

تمت التغيرات الاقتصادية في القرنين الثانى والثالث عشر ، داخل اطار العلاقات الاجتماعية الاقطاعية ، ومع ان هذا الاطار لم يكن متمشيا مع

هذه التغيرات ، فانه كان من القوة بحيث استطاع الدفاع عن كيانه ، ونتج عن ذلك ازمة حادة في شكل حرب المئة سنة التي قامت في فرنسا خلال القرنين الرابع والخامس عشر ، واوقفت التطور الاقتصادى لمدة معينة .

والظاهرة الاساسية لهذه الازمة ذات الاساس الاقتصادى هي ما يأتي:

١ ـ زادت حاجات الاسياد بتقدم التجارة والمصارف والبذخ ، وفي نفس الوقت زادت تكاليف الحياة في حين ان دخلهم ظل ثابتا .

وقد تفاقمت حالة الفلاحين خلال حرب المئة سنة بما فرضه عليهم كل من الملك والاسياد من ضرائب باهظة ، وتمرد الفلاحون في فرنسا وانجلترا بسبب البؤس الذي حاق بهم . ولكن حركتهم قمعت بوحشية ، وخسروا كل المكاسب التي حصلوا عليها في القرنين الماضيين «وسميت هذه التمردات بالجاكيرى » .(١)

٢ ـ سمح التقدم الاقتصادى شيئا فشيئا بالتقليل من سلطة الاسياد ففي فرنسا قامت اسرة « كابيه » الملكية بهذه الخطوة في القرنين الثانى والثالث عشر ، فالوحدة التي كان يرمي اليها الملك كانت تمثل شكلا ارقى من التنظيم يوفر ضمانات اقوى للنشاط الاقتصادى ، في حين ان التفكك الاقطاعي كان عائقا اساسيا في وجه تقدم التجارة . وحرب المئة سنة تعتبر في بعض اوجهها محاولة من الاسياد لاستعادة استغلالهم القديم ، ولكن هزيمة الاقطاع في كل من فرنسا وانجلترا تبين حتمية انحداره .

٣ ـ الملك ما هو الا سيد اقطاعي كان الحظ في جانبه ، واعتمد في كفاحه ضد منافسيه من كبار التابعين على البرجوازية « التجار اساسا » من اول وهلة ، ولكن حماية الملك تكلف غاليا ، فضلا عن ان حمايته لم تكن كاملة مما ادى الى انفجار التناقضات بين الطرفين « الملك والتجار » وقام « ايتيين مارسيل »(٢) بمحاولات للتمرد ولكن البرجوازية لم تكن من القوة للوقوف امام تعسف الملك اذ كان عليها ان تكافح الاسياد في نفس الوقت .

٤ ـ كانت مصالح التجار متعارضة ايضا مع مصالح الحرفيين « التناقض بين التجارة والصناعة » فالحرفيون الذين يعتبرون من عامة الشعب يكافحون طغيان التجار الكبار وخصوصا في الفلاندرز وفلورنسا ، وكان هذا الكفاح يسمى بالثورة الديمقراطية ، ولكن هذا الاصطلاح قد

---

(١) سمي هذا التمرد بالجاكيري نسبة الى جاك بونوم . أي جاك الساذج وهي تسمية تطلق على الفلاح الفرنسي ، والتي تنم على السخرية والازدراء به . (المترجمون).

(٢) رئيس طائفة التجار في باريس ، ثار على سلطة الملك واعدم في عام ١٣٥٨ .

يؤدي الى نوع من الخلط في الاذهان ، وعندما كان الحرفيون يناضلون لتحطيم طغيان الاقلية من كبار التجار ، فان احوالهم الاقتصادية كانت من الضعف بحيث لاتسمح لهم بالاستفادة من هذا الانتصار . فالخلافات بين التجار والحرفيين تعود بالفائدة اما على الملك واما على الاسياد .

وقد ادى هذا الصراع المتشابك بين الملك والاسياد ، والتجار والحرفيين والفلاحين بالاضافة الى مآسي الحرب والكوارث الطبيعية (مثل الطاعون الاسود) ادى الى تقهقر اقتصادى تميز بانحطاط التجارة الكبيرة وافتقار الامن في الطرق واهمال الاسواق ، واخذت التجارة البحرية تتجنب فرنسا مخترقة مضيق جبل طارق صاعدة صوب الاطلنطي الذى بدأ يكتسب اهمية كبرى .

وقد عقد لواء النصر للملكية من الناحية السياسية ، ونمت الدولة التي قرم ملوك عائلة كابيه في تنظيمها خلال القرنين الثاني والثالثعشر ، وقد استلزم الصراع الطبقي العنيف الذى تعرضنا له ، تقوية الدولة . فاجتهدت الملكية المطلقة ، التي ظهرت ملامحها واضحة منذ عهد لويس الحادى عشر ، في المحافظة على التوازن المؤقت بين هذه القوى المتعارضة ، وقد نجحت في هذا حتى القرن السادس عشر حيث انفجرت ازمة جديدة لاتقل خطورتها عن الازمة السابقة ، سببتها التغيرات الاقتصاديةالجديدة

فالبرجوازية التجارية لم تنهزم ، بل حلت الهزيمة بعدوها الرئيسي الاسياد الحرفيين ، وقد فتح لها التقدم في الملاحة آفاقا جديدة ، كما ان اكتشاف الطرق الجديدة صوب الشرق الاقصى وامريكا(١) ، مهد لها السبيل نحو الرواج الاقتصادى الجديد .

وبالرغم من ان طوائف الحرفيين لم تكن قد حطمت ، الا ان المنافسة الصناعية ، اصبحت ممكنة ، وفتح التكتيك الجديد (الفني) (مثل المطابع) مجالا جديدا للصناعة .

وبالاختصار مهدت الارض لتطور الرأسمالية على اساس انتاج الصناعة اليدوية(٢) .

---

(١) اكتشف كرستوفر كولمبس امريكا في عام ١٤٩٢ ، كما ان فاسكودى جاما كان اول من وصل الى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ .

(٢) سنتكلم في الصناعة اليدوية في الفصل القادم .

الفصـــل الرابع

بداية الرأسمالية والتراكم البـدائي

أ ـ تقدم التجارة والاحتياجات النقدية

ب ـ الاكتشـــافات الكبرى

ح ـ الصناعة وظهور البروليتاريا

د ـ التراكم البدائي : التجريد من الملكية

هـ ـ الاشكال الاخرى للتراكم البدائي

(أ) تقدم التجارة والاحتياجات النقدية :

كان النشاط التجارى قد دبت فيه الحياة من جديد قبل نهاية حرب المئة عام ، وتكونت ثروات جديدة كثروة « جاك كير » في فرنسا(١) ، وهي مثل بارز ، وتطورت اسواق عديدة وخاصة سوق « ليون » التي اعادت الى فرنسا جزءا من التيارات التجارية التي كانت قد تحولت الى الاطلنطي اثناء الحرب ٠

واصبح ملوك فرنسا وانجلترا بالذات ، بعد ان اقاموا حكومات قوية لها جيوش ثابتة وعدد كبير من الموظفين ، اصبحوا في حاجة ماسة الى المال لصيانة هذه الدولة ، وسد نفقات القصر والصرف على السياسة الخارجية، ولذا اولوا المسائل الاقتصادية مزيدا من العناية ، فاهتموا بفروع التجارة والصناعة ، وشجعوا البرجوازية التجارية والصناعية الجديدة ٠

وقد ادرك ملك انجلترا اهمية صناعة النسيج التى جلبت الثراء للفلاندرز في العصور الوسطى ، فعمل على تنمية هذه الصناعة وشجع تربية الاغنام لمد هذه الصناعية بالمواد الاولية اللازمة ٠

وقام كثير من كبار الملاك بتأييد من الملك ، بضم اراضيهم الشاسعة وحولوها الى مزارع كبيرة محاطة بأسوار من الاشجار ، ويطلق على هذه المزارع اسم (Enclosure) ولكي تنشأ هذه المزارع نزعت اراضي الشيوع من الفلاحين الصغار الذين كانوا يستغلون بعض اراضي الاسياد بصفتهم ملتزمين ، ولما سدت سبل الحياة في وجوههم اضطروا الى الهجرة من أراضيهم ، ومن جهة اخرى ، فان تربية الاغنام تحتاج الى يد عاملة اقل من الزراعة ، وهكذا اطلقت قوة اخرى من العمل ٠

ففي ابان حكم الملك هنرى السابع ، لوحظ انه لم يبق من سكان بعض المناطق سوى راعيان او ثلاث حيث كان يقيم اكثر من مائتى نسمة ٠

وكان يعوق تقدم التجارة ، النقص في العملة الذهبية او الفضية ، ولذا نلاحظ اتجاها عاما في القرن الخامس عشر للبحث عن المعادن الثمينة٠ ودار البحث في كل مكان عن مناجم لاستغلالها (ولم يقتصر الامر على مناجم المعادن الثمينة) وكان هذا النشاط واسعا في كل من ألمانيا ، والتيرول ، وبوهيميا ، والمجر ، حتى ان المصدر الاساسي لثروة عائلة الهابسبرج النمساوية كان من انتاج المناجم ٠

وقد ارتفعت قيمة المعادن الثمينة نتيجة للمجهود الكبير اللازم

---

(١) تاجر من « برج » كون ثروة عن طريق التجارة مع الشرق ابان حكم شارل السابع وقد قبض عليه ثم نفي سنة ١٤٥٣م ٠

لاستخراجها حتى اصبح من الممكن الحصول على مزيد من السلع بقليل من النقد ، أي حدث انخفاض في سعر السلع ، وسنلاحظ حدوث ظاهرة عكسية في القرن السادس عشر عندما تدفق الذهب والفضة من امريكا ٠

وكانت كل من المكاسب المستخلصة من التجارة والسلطة التـــى يمنحها الذهب والفضة هي المحرك الاساسي الذى شجع على قيام الحملات البحرية الكبيرة في نهاية القرن الخامس عشر ٠

(ب) الاكتشافات الكبرى :

توصل البرتغاليون الى اكتشاف الطريق الى المحيط الهندى مارين بجنوب افريقيا ، وذلك بعد تقدم بطيء وشاق عبر السواحل الافريقية ٠ ففي عام ١٤٩٨ وصل « فاسكوديجاما » الى الهند مخترقا هذا الطريق البحري الجديد ٠

وقد كان لهذا الاكتشاف اهمية خاصة ، اذ ربط مباشرة بين اوربا والبلاد المنتجة للسلع النادرة والمطلوبة ، وسمح بالتجارة دون وســاطة العرب ٠ وكان هذا الاكتشاف ايضا ضربة قاصمة لتجار البحر الابيض المتوسط سببت الانحدار البطيء للموانيء الكبيرة ، وخاصة البندقية ٠

وقبل ان يصل « فاسكوديجاما » الى الهند ، كان قد رحل الى الشرق الاقصى عن طريق الغرب « كرستوفر كولمبس »٠وهو بحار من جنوا يعمل لحساب الاسبانيين ، وق عام ١٤٩٥ وطأت اقدامه جزرا مجهولة «الانتيل» وهي اول جزء من الاراضي الامريكية ، واصبح كولمبس مغضوبا عليه بعد ذلك ، اذ اخذ عليه عدم عثوره على الذهب ، وانه على عكس البرتغاليين ، لم يكتشف الطريق الى منابع الثروة الاسيوية ، الا انه ثبت بعد بضع سنين ان اكتشافاته كانت اهم من اكتشافات البرتغاليين من الناحية الاقتصادية ٠

وكان البرتغاليون ينقلون الى اوربا كميات هائلة من السلع الشرقية ، مثل الاحجار الكريمة ، والعطور ، والاقمشة ، والسكر ، والتوابل ٠٠٠الخ وفي عام ١٥٠٣ مثلا شحن البرتغاليون من سواحل ملابار بالهند ٢٦ الف قنطار من الفلفل ٠

ولما كان البرتغاليون يملكون الوسائل اللازمة لتصريف هـــذه المنتجات في اوربا ، فانهم كانوا يعيدون بيعها في لشبونة الى تجار البلدان ٠ وهذه التجارة كانت احد الاسباب للانتعاش الغير عادى لمدينة اندرس في هذه الفترة ٠

ومع ان هذا السيل من البضائع قد ساهم بشكل اوسع في تنمية التجارة ، الا ان الحدث الاقتصادى الاهم هو ورود كميات كبيرة من الذهب والفضة من امريكا الى اوربا ٠ وتقدر كمية العملة التي تدفقت على اوربا في السنوات مابين ١٥٣٣ ، ١٥٦٣ بحوالي مائة مليون فرنك من الذهب ، ومائتين مليون فرنك من الفضة (المقصود هي كميات محولة الى فرنكات

ذهب) وهذه الكمية تعتبر هائلة بالقياس الى ظروف التجارة في تلك الفترة .

وانخفضت قيمة كل من الذهب والفضة المستخلصة بغير مشقة كبيرة نتيجة اعمال السلب والنهب وتشغيل العبيد ، وهنا تحدث ظاهرة عكسية تناقض ماسبق ان ذكرناه آنفا اذ ارتفعت اسعار السلع بسرعة ، وترتب على ذلك نتائج اجتماعية بالغة الاهمية . ويقول هنرى هوس (ان الطابع المميز للثورة الاقتصادية في القرن السادس عشر هو ارتفاع الاسعار) . وهذا لايعبر الا عن الحدث الذى كان له اهم واقع على المعاصرين ، اذن ان الثورة الاقتصادية في هذا القرن تميزت بتراكم رأس المال كما سنرى فيما بعد .

وقد ساهمت وفرة العملة ، والنشاط الاقتصادى ، وتقلبات الاسعار في تكوين الثروات الهائلة التي اكسبت بعض العائلات البرجوازية نفوذا استثنائيا ، مثل عائلتى فوجر ودوجسبرج الشهيرتين في المانيا التي كان لها منافسون واعداء كثيرون واغلبهم من الايطاليين مثل عائلة « ميدى سيز » التي قدمت عدة ملكات لعرش فرنسا .

وكانت هذه العائلات كلها تجمع الثروة عن طريق التجارة والمصارف، وكان افرادها من المضاربين البارزين الذين يتعاملون في القيم المنقولة «كانت البورصة قد وجدت في هذا العصر ، وكانوا ايضا يمارسون التحكيم(۱) للاستفادة من فروق الاسعار بين بورصات البلاد المختلفة » .

انهم كانوا محركين حاذقين للنقود ، ولم يستطع الملوك الاستغناء عنهم ، وكما يقول هوسر (انهم الملوك الحقيقيون في هذا الزمن ، واسياد شارل الخامس ، وفرنسوا الاول . انهم يحركون هذا الدمى بخيوط من الذهب) .

(ج) الصناعة وظهور البروليتاريا :

وقد ادى تقدم التجارة وزيادة كميات العملة الى تغيرات عميقة في ظروف الانتاج . ولم يكن في امكان صناعة العصور الوسطى المحدودة بقيود الطوائف ، الاستجابة لمقتضيات التجارة الجديدة . وفي نفس الوقت لم يكن من السهل القضاء فورا على هذه التنظيمات الطائفية ذات التقاليد العتيقة التي ترجع الى عدة قرون ، والتي كانت تضمن للحرفيين نوع من الحماية كما ان الطوائف كانت قادرة على الدفاع عن نفسها ، ولذا فالملاحظ ان هذه الفترة من بداية القرن السادس عشر تميزت بالخروج على النظام الطائفي ، نتيجة لنمو الصناعة في الريف ، ولظهور صناعات جديدة اقل خضوعا للقواعد الطائفية .

ويقول هوسر بهذا الصدد في كتابه « بداية العصر الحديث » :

---

(۱) تسويق سند واحد في بورصتين مختلفتين للمضاربة على فروق الاسعار .

« لقد ظهرت الى جانب صناعة النسيج ، صناعات جديدة خلقتها »
« النهضة ، مثل صناعة الادوات الكمالية ، والصناعات الدقيقــــة »
« والحربية ٠ وقد خرجت هذه الصناعات الجديدة عن نطـــاق النظام »
« الطائفي بسبب حداثتها وطبيعتها الذاتية ، ولذا لم يكن ممكنا تطبيق »
« القواعد الطائفية القديمة اذ كانت في حاجة الى نوع من الحرية الفنية ، »
« فضلا عن انها تحتاج الى آلات معقدة غالية الثمن ، أي الى رأس مال »
« يتجاوز القدرة المالية لرب العمل العادى(١) ٠ »

ويمكننا ان نلاحظ بسهولة نمو هذه الصناعات الجديدة وبالاخص صناعة الحرير والطباعة في مدينة « ليون » ذات المركز التجارى الكبير ، وكانت هذه الصناعات توفر منذ الوقت بسبب تنظيمها ، واساليب الانتاج المتبعة فيها امكانيات التحول الى صناعة رأسمالية ٠

والحرفي في العصور الوسطى ، أي صاحب العمل ، لم يكن رأسماليا ٠ فعدد العمال الذين يستخدمهم كان ضئيلا جدا ، وظروف الانتاج تخضع لرقابة محكمة لاتسمح له بتوفير مايكفي من النقود ليعيش دون ان يعمل ولينمي مؤسسته ٠ كل ما في الامر هو انه لايستطيع فقط ان يحيا حياة افضل وايسر من عماله ٠

« وقد منعت طوائف القرون الوســطى ، معلم الحـــرفة »
« من ان يتحول الى رأسمالي باتباع وســـائل القهـــر »
« فخفضت عدد العمال الذى يستطيع كل صاحب حـــرفة »
« بتشغيلهم الى حد اقصى محـــــدود جدا ٠ ولا يتحـــول »
« صـــاحب المال أو الســـلع حقيقة الى رأســـمالي بالمعنى »
« الصحيح الا عندما يوظف حد أدنى من النقـــود يتعدى »
« بكثير الحد الاقصى الذى قرر في القرون الوسطى ٠ وهنا »
« تظهر صحة القانون الذي اكتشفه هيجل في كتـــابه »
« (المنطق) في هذا المجال مثلما يظهر في العلوم الطبيعية : »
« في درجة معينة من التطور تتحول التطورات الكمية الى »
« تغيرات كيفية (٢) » ٠

ان الوضع المادي الذى دافع عنه العمال الى حد ما في القرون الوسطى قد انخفض مستوياه بسرعة في بداية العصور الحديثة ٠ فقد زاد من فقرهم – اولا – وقبل كل شيء ، ارتفاع الاسعار الذى لم يقترن به ارتفاع في اجورهم ، كما ان منافسة المنتجات المصنوعة في الريف ارهفت اجورهم ،

---

(١) ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ الطبعة الفرنسية ٠
(٢) رأس المال الكتاب الاول المجلد الاول ص ٣٠٢ ٠

وقد تحايل رؤساء الطوائف حتى يحولوا دون وصول العامل البسيط الى مرتبة **المعلمين** ، (Mritre Oemetier) حتى اتسعت الهوة بين المعلم والعامل البسيط الذى يدعى العريف (Compagnons) واخيرا فان عمال الصناعات الجديدة لم يتمتعوا بما يتمتع به عمال الصناعات القديمة من ضمانات ٠

ومن جهة اخرى ازدادت حالة العمل الادبية سوءا ، اذ اصبح العمل **اليدوي محتقرا** من جديد ، وكان من يقومون به ينعتون بالانسان الآلي ازدراءا لهم ، وهكذا تحول عدد كبير من العمال شيئا فشيئا الى برولیتاریا ٠

« لاينحدر العريفيون الى تكوين نوع من البروليتاريا »
« فحسب ، بل انخفضوا ايضا عدة درجات عن هذا المستوى »
« الاجتماعي ٠ وخلقت نهضة الآداب القديمة تحيزا في غير »
« صالح العمل اليدوي وتشبع كل أدب بهذا الازدراء »
« للمهن الآلية التي كانت تعتبر ضربا من العبودية ، وقد »
« وجدت هذه الفكرة لدى فقهاء القانون (١)٠»

الا ان العمال لم يرضخوا لهذا الوضع الجديد بل قاوموه ٠

سبق ان رأينا ان الاضرابات انفجرت في القرن الثالث عشر في بلاد الفلاندرز ، وكان سبب هذا بالدقة ان احوال عمال النسيج المادية كانت تهددها مناورات كبار التجار والسادة المباشرين وغير المباشرين للانتاج ، وقد تعدد هذا الصراع في بداية القرن الثالث عشر ٠ففي مدينة ليون بشكل خاص ، دفع الجوع ، كما تقول وثيقة ملكية ، طائفة الحرفيين الى تمردات الجوع القاسية ، وكان المتمردون يسمون انفسهم بالعالم التعس وفي عام ١٥٣٩ انفجر اضراب ضخم بين عمال المطابع في مدينة ليون امتد الى زملائهم في باريس ، واستمرت معركتهم حتى عام ١٥٧١ ، ان ظهور البروليتاريا الحقيقية كان اكثر وضوحا في انجلترا حيث بدأ التطور الرأسمالي على حساب الفلاحين ٠

وقد تعرضنا من قبل لنظام المزارع المسورة الذي سبب طرد الفلاحين من الارض ، فاصبحوا لايملكون الا سواعدهم ، اى قوة عملهم يبيعونها ، فتحولوا الى سلعة لازمة لنمو الصناعة الرأسمالية ٠

ويذكر ماركس ايضا ان اتباع الاقطاعيين ، أي مجموع الرجال الذين كانوا يحيطون بالسادة والذين شتتهم انتصار الملكية ، كانوا احد مصادر البروليتاريا ، فقد رسم ماركس في كتابه « فقر الفلسفة » صورة تحليلية رائعة لكل هذه الاحداث التي تكون ميلاد الرأسمالية ٠

---

(١) هو سرد المرجع السابق ص ٣٠٥ ٠

« لقد كان تجمع رؤوس الامـــوال الذي ساعـــد عليـه »
« اكتشاف امريكا واستجلاب معادنها الثمينة ، أحـــد »
« الشروط التي لاغنى عنها لنشوء الصناعة اليـــدوية • »

« ولقد ثبت بالبراهين الكافية ان زيادة وسـائل التبادل »
« كان من نتائجها من ناحية انخفاض الاجور ، والايجارات »
« العقارية ، ومن ناحية اخرى نمو في الارباح الصـــناعية ، »
« أي انه بقدر ما هبطت طبقة الملاك والعمـــال والسادة »
« الاقطاعيين والشعب ، ارتفعت طبقـــــة الرأســماليين »
« البرجوازيين ، وهناك عدة ظروف اخرى تضـافرت في »
« نفس الوقت وعملت على تقدم الصناعة اليدوية ، وهي »
« زيادة السلع المتداولة بمجرد وصول التجارة الى الهند »
« الشرقية عن طريق رأس الرجـاء الصالح ، والنظـــام »
« الاستعمارى وتطـــور التجارة البحـــــرية »

« وهناك نقطة اخرى لم توف حقها في تاريخ الصـــناعة »
« اليدوية وهي الاستغناء عن العدد الكبير من أتباع السادة »
« الاقطاعيين ، وتحولت الاجزاء الدنيا منها الى متشردين »
« قبل أن يدخلوا في ورش الصناعة اليدوية • وقد سبق »
« انشاء الورش موجة شبه عالمية من التشرد خلال القرنين »
« الخامس والسادس‌عشر ، وقد وجدت الورش‌سندا قويا »
« في العدد الكبير من‌الفلاحين الذين‌لفظتهم القرية بلاانقطاع »
« بسبب تحويل الحقول الى مراعي،وبسبب ظهور الاعمال »
« الزراعية التي‌تحتاج‌عددا اقل‌من‌اليدالعاملة لفلاحة الارض »
« وهكذا فاضت بهم المدن خلال قرون باكملها • هناك اذن »
« عدد من العوامل التاريخية ساعدت على قيام الصـــناعة »
« اليدوية ، مثـل اتساع السوق ، تراكم رؤوس الاموال »
« والتغيرات التي طرأت على الوضع الاجتماعي للطبقات ، »
« ووجود عدد كبير من الاشخاص الذين فقدوا موارد رزقهم »
« فلم يكن تجمع الرجال بالورش كمايقول «برودون»نتيجة »
« لتعاقد ودي بين طرفين متساويين ، كما لم تولد الصناعة »
« اليدوية من باطن الطوائف القديمة وكان رئيس الورشة »
« الجديدة هو التاجر لا المعلم السابق للطائفة•وحدث‌صراع »
« دموي‌في كل مكان تقريبا بين‌الصناعة اليدويةوالحرف[1] »

---

(١) كارل ماركس ، فقر الفلسفة ص ١٠٨ ، ١٠٩ •

د ـ التراكم الاولي : التجريد من الملكية

لكي يستطيع النقد ان يؤدي وظيفته **كرأسمال** (بالمفهوم العلمي للكلمة) يتعين وجود قسمين خاصين من اصحاب السلع ٠

في ناحية قسم اصحاب **أدوات الانتاج والنقود** ، التي تسمح لهم بشراء **قوة العمل** أي اليد العاملة ٠

ومن جانب آخر البروليتاريا التي لاتملك من ثروة سوى قوة عملها والتي تستطيع التصرف فيها بحرية ، وهؤلاء يجب ان يكونوا احرارا بالمعنى القانوني والا لما استطاعوا التصرف في قوة عملهم ٠ ثانيا الايملكوا أي اداة من أدوات الانتاج يمكن أن تهيء لهم الاستقلال الاقتصادي ٠ فالمزارع الذي يملك الارض التي يفلحها لايدخل اذن في هـــذه الفئة ، ويطلق تعبير التراكم الاولى على مجموع الوسائل التي سمحت بنزع ادوات الانتاج من ايدي المنتجين وبالاخص المزارعين منهم ٠

وهذه الوسائل لاتمت الى العدالة بصلة ٠ وهي اساسا اغتصـــاب وحشي تم بوسائل العنف ٠ ولكي يصبح العامل في النظام الاقطاعي حرا بالمفهوم السابق الذكر كان لابد وان يتحرر من الرق ومن قيود الطوائف٠ وتحرير العامل هو الجانب المضيء في قيام النظام الرأسمالي الذى يهتم المؤرخون بابرازه ، ولكن هناك ايضا الجانب السيء وهو اغتصاب ادوات الانتاج من العامل حتى لايجد مخرجا سوى بيع قوة عمله كسلعة ، ويقول ماركس :

« **وقصة هذا التجريد مدونة بحروف من دم ونار لاتمحى في تاريخ الانسانية** » ٠

وقبل كل شيء كان لابد من طرد الفلاحين من اراضيهم ، وقد تم هذا بشكل بارز في انجلترا ٠فكما سبق ان قلنا كان الانجليز في القرون الوسطى يبيعون الصوف لصانعي الاقمشة في الفلاندرز ٠ فلما ازداد الطلب وارتفعت اسعار الصوف اخذ السادة الاقطاعيون في طرد الفلاحين من اراضيهم ، واستولوا على الاملاك المشاعة لتحويلها الى مراع للاغنام ٠ لقد كان الاسياد في حاجة الى المال ، لانه كان الشكل الجديد للنفوذ ٠

وقد لفت نظر معاصري هذه الحوادث الفقر المفاجيء الذى عم الريف وامتد الى المدن في بداية الازمنة الحديثة ، وقد صاحت الملكـة اليزابيث الانجليزية في خلال احدى جولاتها وهي تطوف بمملكتها ، ان الفقـــراء يصيحون في كل مكان ، وقد اصبح الفقر اثناء حكمها معترفا به رســميا كوباء قومي وفرضت ضريبة للفقراء واصبحت دائمة بعد ذلك ، وعلى كل فان هذا الفقر كان مناسبا لنشوء الصناعة ٠

وقد انتقمت السلطات العامة بوحشية من اولئك التعساء الذين طردوا من اراضيهم وحولوا الى مشردين (اعدم ٧٢ الف متشرد تحت حكم هنرى

السابع وشنق من ٣٠٠ الى ٤٠٠ متشرد سنويا تحت ظل حكم اليزابيث)

وقد تحول بعض هؤلاء الفلاحين الذين حرروا من املاكهم الى عمال مياومة تعساء او عمال زراعيين · واتجه عدد آخر منهم الى المدن للعمل في الصناعة ، كما اصبح البعض الآخر متسولين او قطاع طرق ·

ويلاحظ ماركس ان الارهاب الذي صاحب حركة التجريد من الملكية كان وسيلة لاخضاع هؤلاء البؤساء لاحتياجات الرأسماليين الصناعيين ·

« وبهذه الطريقة أرغم سكان الريف الذين سلبت املاكهم »
« عنوة وحولوا الى متشردين وارغموا على تقبل ذلك النظام »
« الصارم للاجراء ، بتطبيق قوانين ذات طابع ارهابي شاذ ، »
« واتبعت معهم بمقتضى هذه القوانين ، اساليب الجلد ، »
« والوشم بالحديد المحمى ، والتعذيب والاستعباد (١) »·

وبالفعل كان لابد ان تتقبل هذه اليد العاملة الريفية الخضوع لظروف العمل القاسية في الصناعة اليدوية ، والعمل ساعات طوال بأجور زهيدة، وكان لابد من تدخل الدولة لاخضاعهم ، ولذا فان عملية التجريد من الملكية اقترنت دائما بتشريعات تحدد الاجور ، وتمنع العلاوات ، وتحرم حق تكوين الجمعيات · **ان تدخل الدولة على أساس فيما يسمى بالتراكم الاولى**

وعندما حل العامل الزراعي محل الفلاح المستقل في أرض كبار الملاك العقاريين، تحول اسلوب استغلال الارض فأصبح اسلوبا رأسماليا · والربح الرأسمالي يوزع عادة على المالك الكبير الذى يكتفي في اغلب الاحوال بوضع دخل اراضيه في جيبه دون الاهتمام شخصيا باستغلالها ، وعلى الشخص الذى يعمل وسيطا بينه وبين العمال الزراعيين وهذا الوسيط « الذي كان يزداد ثراء » أطلق عليه في فرنسا كلمة Médiateur وفي انجلترا اسم المستأجر وقد لاحظ ماركس عابرا ان « نصيب الاسد يعود بانتظام الى الوسيط في جميع مجالات الحياة الاجتماعية » ·

وقد استمرت اجراءات التجريد هذه التي تهدف الى تحويل المنتج المستقل الى بروليتارى على مر القرن ، فطبقة الفلاحين المستقلين في انجلترا مثلا ، كانت حتى نهاية القرن السابع عشر اكثر عددا من المستأجرين · ولكن هؤلاء الفلاحين المستقلين كانوا قد اختفوا تقريبا في منتصف القرن الثامن عشر · وفي نهاية هذا القرن لم يعد هناك اثر للاراضي المشاع ·

ولم تتم عملية التراكم الاولى في فرنسا بنفس العنف ، ولكنها نفذت فيها ايضا ، وبالاخص قبيل الثورة الفرنسية ، اذ ادت مصادرة الاراضي المشاع الى انتشار التشرد·على نقيض ماحدث في انجلترا ،وعمت

---

(١) رأس المال : الجزء الثاني : الباب السابع ـ الفصل الثامن والعشرين ص ١٧٨ ·

الثروة الفرنسية الملكية الزراعية ٠

وتمت عملية التجريد الاولى في المستعمرات بوقاحة وعنف وهي مستمرة حتى الان ٠

(هـ) الاشكال الاخرى للتراكم الاولى :

لاشك ان الجانب الاساسي للتراكم الاولى هو مجموع وسائل التجريد التي حولت قهرا المنتجين المستقلين الى عمال وخلقت الاساس الجماهيرى للبروليتاريا ، غير ان التراكم الاولى لايقتصر على هذه الوسائل

وجميع الطرق التي تؤدي الى تجميع الثروات في أيدي الافراد والتي تساعد على تنمية النشاط الرأسمالي باستثناء الارباح العائدة من الانتاج والتبادل تدخل في نطاق ظاهرة التراكم الاولى ٠

فالحصول على المعادن الثمينة عن طريق نهب الكنوز المكتشفة في المستعمرات يعتبر مثلا من أمثلة ظاهرة التراكم الاولى ٠

« ان اكتشاف مناطق الذهب والفضة في أمريكا والنزول »
« بسكانها الاصليين الى مرتبة العبيد ودفنهم في المناجم أو »
« ابادتهم ، ثم بداية الفتوحات واعمال النهب في الهند »
« الشرقية وتحويل افريقيا الى نوع من الاراضي المخصصة »
« لصيد الرجال السود ٠ في كل هذا تتلخص الوسائل »
« النبيلة للتراكم الاولى والتي افتتحت عهد الرأسمالية »

ومن وسائل التراكم الاولى ايضا تكديس الحبوب لاحداث مجاعة وبيعها بعد ذلك بأسعار فاحشة ، وتاريخ الاستعمار مزدحم بظواهر من هذا النوع ٠

والحروب الاقتصادية التي تهدف الى سحق المنافسين ، والاستيلاء على المستعمرات ، وفرض اتفاقيات تجارية رابحة تدخل هي ايضا في نطاق التراكم الاولى ٠ ونظام الحماية الجمركية ، هو ايضا من الوسائل المفتعلة لضمان ارباح فائضة لبعض الرأسماليين ٠

واخيرا فان التضخم المنتظم الذي يخفض من قيمة المبالغ التي يقرضها الافراد للدولة او المؤسسات الخاصة ، هو ايضا من الوسائل الفعالة لسلب المقرضين **لصالح الرأسمالية ٠**

هذه هي الاشكال الرئيسية للتراكم الاولى ، ونلاحظ ان هذا التراكم الذى سبق مولد المجتمع الرأسمالي لم يتوقف خلال الفترات التالية ، وذلك للمساعدة على تراكم رأس المال والتعجيل به ٠

الفصـــل الخامس

مرحلة الصناعة اليدوية

أ ـ فكرة أولية عن فائض القيمة
ب ـ ملاحظات عامة عن العمل في مجموعات
ج ـ الصناعة اليدوية
د ـ ملاحظات عامة عن تقسيم العمل
هـ ـ آثار تقسيم العمل في الصناعة اليـدوية على الانسان
و ـ الانتقال من الصناعة اليدوية الى المصـانع

(أ) فكرة اولية عن فائض القيمة :

عندما يشتغل العامل ينتج سلعا لها قيمة معينة ، وهو يتقاضى مقابل العمل المبذول اجرا يمثل هو ايضا قيمة معينة • وسنرى فيما بعد السبب في ان الاجر يكون عادة منخفضا عن قيمة السلع المنتجة بنسبة كبيرة ، ويكفينا الان ان نعرف ان الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وقيمة الاجر المدفوع لانتاجه يكون **فائض القيمة** • ورأس المال هو الذى يسمح بانتاج واستخلاص فائض القيمة • ولن نتمكن من ادراك كل هذا تماما الا عندما نحلل نظام الانتاج الرأسمالي • اما الان فنحن لانزال نتناول الاشكال الاولية للنظام الرأسمالى ، ولذا لانقدم هذا التعريف المتيسر الا لنفهم مراحله الاولية • اما النظام في مجموعه فلن يتضح لنا الا في المستقبل • والانتاج الصناعي لم يكن كقاعدة عامة رأسماليا حتى بداية العصور الحديثة • وعلى العكس من ذلك فان رأس المال قد ظهر قبل ذلك بكثير في المجال التجارى • **ان انتاج الصناعة اليدوية هو الخطوة الاولى للانتاج الرأسمالي •**

قال ماركس :

« **وفي الواقع لايبدأ الانتاج الرأسمالي في الظهور الا عندما** »
« **يشرع سيد واحد في استغلال عدد كبير من الاجراء دفعة** »
« **واحدة • وعندما يتطلب اسلوب العمل المنفذ على نطاق** »
« **واحد سوقا متسعة لتصريف المنتجات • ان نقطة البدء** »
« **التاريخية في الانتاج الرأسمالي ، هي عندما تعمل اعداد** »
« **ضخمة من العمال في وقت واحد تحت امرة نفس رأس** »
« **المال ، واذا أردنا في نفس مجال العمل بهدف انتاج نفس** »
« **رأس المال ، واذا أردنا في نفس مجال العمل بهدف انتاج** »
« **نفس النوع من السلعة ، فالذى حدث هو اتساع في ورش** »
« **رؤساء الطوائف** »[1] •

(ب) ملاحظات عامة عن العمل في مجموعات :

ان العدد له أهمية، فعمل مائة عامل وهم مجتمعين يختلف عن عملهم وهم متفرقين ، فمجرد تجميع العمال يمدهم بقوة جديدة • فبعض الاعمال التي لايمكن ان يقوم بها فرد وحده مثل رفع الاثقال او ادارة طاحونة ، أو

---

(١) رأس المال : كارل ماركس : الكتاب الاول : المجلد الثاني : الفصل الثالث عشر ص ٦١ •

ازالة عائق يمكن تحقيقها عند تضافر الجهود ، كما ان تناول عمل واحد من عدة جوانب مختلفة في نفس الوقت يزيد غالبا من فعاليته ، مثل العمال الذين يشتغلون بطريقة السلسلة لنقل المواد ، واخيرا فان مجرد تجميع العمال يزيد من حماسهم باثارة المنافسة بينهم اذ يجب الا يغيب عن بالنا ان الانسان هو كائن اجتماعي ، وان اختلاطه ينمي امكانيته في العمل ٠

وهذا يتضح لنا ان تجميع العمال لايقتصر على مجرد تجميع لعدد من الافراد ، ولكنه يكون حقيقة يمكن ان نعبر عنها « **بالعمل الجماعي** » ٠

وتجمع عدد من العمال في ورش كبيرة ، يمكن ان يكون مصدرا للتوفير بالنسبة للرأسمال ، في مصاريف البناء والصيانة والتدفئة والاضاءة ٠٠ الخ ٠ تصبح اقل في المؤسسة الصناعية ، وعلى العكس ، فلو ان العامل يشتغل بمسكنه ، وهذا ممكن في بعض فروع الصناعة ، فان هذا يزيد المصاريف التي يقتصدها الرأسمالي ، لان مصاريف الايجار والتدفئة والاضاءة ٠٠ الخ ٠ تكون كلها على نفقة العامل ٠

والعمل الجماعي في مؤسسة واحدة يؤدى الى احداث تغيرات اخرى في ظروف العمل ٠ فتجمع عدد كبير من العمال يتطلب ادارة عامة ، واذا زاد عدد العمال اصبح صاحب العمل غير قادر على ممارسة هذه الرقابة بمفرده ويتحتم عليه الحاق نوع خاص من الاجراء كرؤساء الاقسام مثلا ٠ ولكن كل هذا لايتخذ شكله الكامل الا في الانتاج الصناعي الكبير الذي سندرسه فيما بعد ٠

واخيرا نلاحظ ان تجمع العمال يزيد من قدرتهم على مقاومة تعسف صاحب العمل ، وفي مقابل ذلك ، فان نظام العمل الصارم يسمح لصاحب العمل في تشديد قبضته على العمال ، وهكذا تستفحل التناقضات الطبقية٠

(ح) الصناعة اليدوية :

ظلت الصناعة اليدوية الشكل الارقى للانتاج الصناعي منذ منتصف القرن السادس عشر حتى الثلث الاخير من القرن الثامن عشر ، عند مستهل مايسمى بالثورة الصناعية الكبرى ٠

والصناعة اليدوية لها أصل مزدوج ، فهي اما عبارة عن عدد من العمال يزاولون مهنا مختلفة ويجمعهم الرأسمالي لصنع سلع تتطلب تعاون عدد من المهن (ويعطي ماركس مثلا لذلك ، صنع عربة الركاب في القرون الوسطى فهي تحتاج لمجهود صانع العجلات وعدة الحصان ، والخراط ، وصانع الاقفال ، والمنجد ، والصباغ ، وعامل الزجاج ، والنقاش ، والمذهب ٠٠٠ الخ) ٠ او عبارة عن تجمع لعدد من الرجال يزاولون نفس المهنة ، وهذه هي الحالة الاكثر شيوعا ، الرأسمالي الذى يجمع هؤلاء العمال يحدد لهم **تقسيما للعمل** ، بحيث يقوم كل منهم بجانب ، أي بجزء من العمل كان يقوم به كله في الماضي ٠

وحتى في الشكل الاولى للصناعة اليدوية لايؤدى العامل الا جزءا من (الصنعة الكاملة) التي كان يزاولها في الماضي ، وفي كلتا الحالتين فان العمال بهذا التخصص الضيق يتحولون الى عمال جزئيين ٠

وتحويل الانسان من عامل يزاول مهنة كاملة الى عامل جزئي يحيله الى رجل آخر يؤدى عملية معينة بسرعة وبدقة ٠ ومن الطبيعي ان ينتج عن هذا **زيادة في القوة الانتاجية** ٠

وتتخصص الآلة بدورها تماما ، كما يتحول العامل الكامل الى عامل جزئي ، فالمنتج في المهنة الكاملة يحتاج الى عدد قليل من الآلات تستخدم في اغراض مختلفة ، اما الصناعة اليدوية فتحتاج العملية الجزئية فيها الى اداة متخصصة مما يؤدى الى تعدد انواع الادوات ، وتتجه كل داة لتلائم عملية معينة واحدة ، وهذا التخصص في الادوات شرط ضرورى لصنع الآلات (التي ما هي الا عدد من الآلات البسيطة المركبة معا) ٠

ومن بين الاشكال المختلفة للصناعة اليدوية ، يمكننا ان نأخذ صناعة الابرة كمثل ، ففي الاصل كان الحرفي يقوم بصناعة الابرة بأكملها ، أما في الصناعة اليدوية فقد حدث تخصص في مختلف عمليات صنعها ، وفي نهاية مرحلة الصناعات اليدوية لوحظ في بعض الورش في انجلترا ان السلك كان يمر بين أيدي ١٢ عاملا جزئيا قبل ان يتحول الى ابرة ، وقد وصلت في بعض الاحوال الى ٩٢ عملية ٠

والخبرة هي التي حددت طريقة توزيع العمل بين مختلف العمال الجزئيين حتى لاتتوقف عملية الانتاج ، ومن الواضح ان السلعة المنتجة ليست من انتاج عامل او آخر بالذات ، ولكن من انتاج العمل الجماعي الذى يمثله مجموع المشتغلين في الورشة ٠

ومن الجلي ان فترة تدريب العامل الجزئي ، ابسط واسرع بكثير من تكوين العامل الكامل ، ولذا يتقاضى العامل الجزئي اجرا اقل ٠

واخيرا فان تقسيم العمل في الورشة يخلق نظاما (هرميا على درجات) بين مختلف الاعمال ، فالى جانب العمليات الدقيقة التي تتطلب ايدى عاملة حاذقة توجد عمليات اخرى لاتستدعي اي مؤهلات كعملية النقل ، وقد سمح هذا باستدراج قوة جديدة للعمل في الانتاج كالاطفال بالذات الذين يستخدمون في بعض الاعمال الضرورية ٠

(د) ملاحظات عامة عن تقسيم العمل :

ان دراسة تقسيم العمل اساسية في الاقتصاد السياسي ٠ وهذا التقسيم تحدده بدقة ظروف الانتاج ، وهو يحدد بدوره العلاقات الاجتماعية كما يحدد في نفس الوقت الجوانب الرئيسية لوعي الانسان ٠

ودراسة تقسيم العمل تسمح ايضا بفهم طريقة تكوين الانسان في المجتمع اللاطبقي ، أي المجتمع الاشتراكي ٠

وقد استخلص ماركس ثلاث انواع لتقسيم العمل :

١ ـ **التقسيم العام للعمل** : مثل التقسيم بين العمل الصناعي والعمل الزراعي ٠

٢ ـ **التقسيم الخاص للعمل** : مثل التقسيم بين مختلف فروع الصناعة (التعدين ، الكيمياء ، البناء ٠٠ الخ) ٠

٣ ـ **التقسيم التفصيلي للعمل** : وهو تخصص العمال في داخل الورشة ، حيث يؤدى كل منهم عملية محددة ٠

وقد يرجع تقسيم العمل الى التباين في الاستعداد الذى يتوقف على اختلاف الاعمار والاجناس ٠ وهذا الطابع الفسيولوجي لتقسيم العمل يظهر بشكل بارز في المجتمعات البدائية بالذات ، ولكن ظروف الانتاج اصبحت بعد ذلك العامل الحاسم في تقسيم العمل ، ولقد كان لنمو المبادلات، والفصل الواضح المتزايد بين العمل الزراعي والعمل الصناعي ، والتباعد الذى تكلمنا عنه بين المدينة والقرية ، وكانت تلك التقسيمات الاجتماعية الاولى الكبرى في نطاق العمل ٠ وكان من الضرورى ان يوجد التقسيم الاجتماعي ٠

وفي وسعنا ان نلاحظ ان التقسيم التفصيلي للعمل في الورشة ناتج عن فكرة **واعية** ، اذ ان **الرأسمالى** ينظم تقسيم العمل وفقا لخطة انتاجية يعدها للتنفيذ ٠ وعلى العكس من ذلك يتم تقسيم العمل بين مختلف فروع الصناعة والتجارة بطريقة عمياء ،وفقا لاحتياجات وامكانيات السوق ٠ فاذا ما انهالت الطلبات على السوق شجعت على تقدم وظهور فروع مختلفة للنشاط الاقتصادى ٠

قال ماركس في هذا الصدد :

« **وينطوي تقسيم العمل في الصناعة اليدوية على سلطة** »
« **مطلقة يمارسها الرأسمالي تجاه الافراد الذين صاروا مجرد** »
« **أجزاء في الجهاز الاجتماعي الكامل الذى يملكه٠ أما التقسيم** »
« **الاجتماعي للعمل ، فيجعل منتجي السلع المستقلين يواجه** »
« **بعضهم بعضا ، لايعترفون بسلطان عليهم سوى سلطان** »
« **المنافسة ، ولايعترفون بقوى سوى الضغط الناشيء من** »
« **مصالحهم المتبادلة (١)** »

وهو يلاحظ بحق ان الرأسماليين الذين يتغنون بجمال تنظيم الصناعة اليدوية التي تلزم العمال بالخضوع للطاعة الصارمة يحتجون بغضب باسم الحرية على كل محاولة لخلق تنظيم عام ، يقضي على الفوضى الناشئة عن

---

(١) رأس المال ، كارل ماركس ـ الكتاب الاول ، المجلد الثاني ـ الفصل الرابع عشر ص ـ ٤٦ ٠

التقسيم الاجتماعي للعمل في نظام الانتاج الرأسمالي ٠

(هـ) آثار تقسيم العمل في الصناعة اليدوية على الانسان :

هناك جانب ايجابي لتقسيم العمل في الصناعة اليدوية ، وهو زيادة انتاجية العمل ، وآخر سلبي هو تشويه شخصية العامل ، وكقاعدة عامة ليست الصناعة اليدوية في حاجة الى عمال كاملين ، ولكنهـــا تتطلب فقط عمال متخصصين تخصصا محدودا ، قادرين على انجاز عمل معين بسرعـة وبدقة ، وهذا يؤدى الى شل كل الكفاءات التي يتمتعون بها تقريبا ، وبدلا من وجود عمال كاملي التكوين يتحولون الى تروس في النظام الانتـــاجي عاجزين عن التأثير فيه ٠

ويؤدى تقسيم العمل في الصناعة اليدوية الى الفصل بين الاعمـــال الذهنية ، والاعمال اليدوية ، فمجموع الافراد الذين يمثلون العمل الجماعي في الصناعة اليدوية يقوم بعضهم بدراسة نظام الانتاج وتقسيمه الى عناصره البسيطة للحصول على انتاج اكبر ، اما الباقون فما هم الا منفذين جزئيين لايمتون بأي صلة للاعمال الذهنية ٠

ولسنا في حاجة الى التوسع في شرح الاهمية الخاصة لهذا الافتقـــار الذهني الذى يصيب العامل ، والنتائج الاجتماعية المترتبة على الفصل بين العامل الذهني والعامل اليدوى ٠

فقد وضح ماركس كل ذلك :

« **الصناعة اليدوية تشوه العامل وتخلق منه كائنا شـاذا ،** »
« **وذلك بتنشيط النمو الزائف لمهارته في العمليات التفصيلية** »
« **والتضحية بعالم واسع من الاستعدادات الطبيعية والدوافع** »
« **الانتاجية ٠ وفي الاصل يبيع العامل قوة عمله للرأسمالي** »
« **لافتقاره لوسائل الانتاج المادية ، حتى صارت قوة عمله** »
« **الآن لا تقوم بأي عمـــل جـــدي اذا لم تبـــاع** »
« **ان مجموع كل المعرفة والذكاء والارادة التي يبذلها الفلاح** »
« **والحرفي المستقل في نطاق ضيق ، كما يمارس انسان من** »
« **العصور الوحشية فن الحرب بدهـــاء شـــخصي ،** »
« **ان مجموع هذه الصفات لم تعد مرتبطة الا بالورشة ككل ٠** »
« **ان القوى الذهنية في الانتاج تنمو من جانب واحد لانهـا** »
« **تختفي من جميع الجوانب الاخرى ، ويتركز في رأس المال** »
« **كل ما يفقده العمال الجزئيين ٠ ان التقسيم في الصناعـة** »
« **اليدوية يواجه العمال بالقوى الذهنية في الانتاج كملكية** »
« **للآخرين، وكسلطة تسيطر عليهم، ان هذا الانقسام يصل** »
« **الى قمته في الصناعة الكبيرة ، التي تخلق من العلم قوى** »

« انتاجية مستقلة عن العمل وتوظفها لخدمة رأس المال[1] »

لقد اصبح الفصل بين العمل الذهني والعمل اليدوي سلاحا من الدرجة الاولى في يد الرأسماليين ، وهو وسيلة ناجحة لخلق تعارض بين نوعين من العمال بالرغم من انهما متضامنان في الانتاج ، فالعمل الجماعي الذى تمثله المؤسسة يضم المهندس بصفته عنصرا انتاجيا على حد سواء مع العامل اليدوى ، ومع ان مصالح كل منهما مترابطة ، الا ان الرأسمالي يتوصل الى خلق التعارض بينهما ، وذلك بمنح امتيازات للمتخصصين في الاعمال الذهنية (الكادر) والاهتمام بتكوينهم واختيارهم • وهكذا ينقلب التضامن الذى يجب ان يوجد بينهما الى ارتياب وحسد •

وهذا التعارض الذي بدأ منذ فترة الصناعة اليدوية ، لم يكف عن النمو في ظل الصناعة الكبيرة ، حيث تزداد أهمية الدور الذي يؤديه العمال الذهنيين •

(و) الانتقال من الورشة الى المصنع :

كانت الصناعة اليدوية تحمل في طياتها اجنة التحول ، فأولا اصبحت القدرة الانتاجية للصناعة اليدوية اضعف من ان تفي بحاجات السوق المتزايدة من المنتجات المصنوعة ، فكان لابد من زيادة الانتاج • وقد سمحت الآلة بهذا الانتاج الضخم •

وعلى كل فان الصناعة اليدوية لها من وجهة نظر الرأسماليين جانب ضار لاعتمادها على مهارة العامل الفنية • فالواقع ان الصناعة اليدوية لم تتمكن من الاستغناء عن العامل الماهر المتخصص ، الامر الذى يسمح لهذا العامل بمقاومة تعسف رأس المال ، فهو يستطيع بالذات ان يعارض بنجاح في الاطالة غير الانسانية لساعات العمل ، ولذلك كانت من مصلحة الرأسمالي التوصل الى وسيلة يحطم بها هذه المقاومة ، وقد توصل فعلا الى هذه الوسيلة ، وهي الآلة الميكانيكية ، واخيرا جعلت الصناعة اليدوية صنع الآلات امرا ممكنا ، فسمح بتقسيم عملية الانتاج الى عمليات جزئية عديدة وبسيطة بأداء العمليات الرئيسية منها بواسطة الآلات الاوتوماتيكية، والى جانب ذلك فان الصناعة اليدوية كانت قادرة على صنع الاجزاء العديدة اللازمة لصنع الآلات المعقدة •

وفي اليوم الذى اخترعت فيه الآلة ، واخرجت الى حيز الجود ، بدأت مرحلة جديدة ، وحل المصنع محل الورشة ، وكان هذا ايذانا ببدء ثورة صناعية هائلة •

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٤٩ ، ٥٠ •

الفصـــل السادس

الآلة والصناعة الكبيرة

أ ـ الثورة الصناعية في انجلترا

بـ الآلـــة

ج ـ الآثار المباشرة للآلة على العامل

د ـ الآلة تغير من ظروف الانتاج بلا توقف

هـ ـ الآلة كأداة للتقدم

(١) الثورة الصناعية في انجلترا :

حققت في انجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر التغيرات الفنية التي اتسمت بها نهاية فترة الصناعة اليدوية وبداية الصناعة الكبيرة ٠

وفتحت الغزوات الاستعمارية والانتصارات في السياسة الخارجية اسواقا اوسع امام انجلترا ٠ ومن ناحية اخرى، سمح النظام السياسي بترك الميدان حرا امام البرجوازية ، وكانت تلك هي الاسباب الرئيسية التي مكنت من بدايه الثورة الصناعية في انجلترا ٠

وفي عام ١٧٣٣ سمحت آلة النسيج (المكوك الطائر) التي اخترعها (جون كاى) بانتاج اسرع ــ ولكن الغزل لم يكن يسد حاجة النساجين ، لانه كان لايزال ينتج بواسطة المغزل ، ولهذا كان لابد من اختراع آلةالغزل وقد أدت سلسلة الاختراعات المتتالية الى آلة الغزل المستمر التي ابتكرها (ادكرايت) سنة ١٧٧١ والتي كانت تدار بالماء ، ثم الى آلة (كرميتون)٠ التي تدار باليد ٠ وهكذاأصبح النسيج متأخرا من الناحية الفنية ، ولكن الآلة الميكانيكية التي اخترعها (كارتزايت) عام ١٧٨٥ مكنت من تداركهذا التخلف ٠

وكان الرأسماليون يؤجرون هذه الآلات في اغلب الاحوال لعمال يشتغلون في منازلهم ، وخصوصا في الريف ٠ ولكن في نفس الوقت قامت ورش كبيرة للغزل على طول مجارى الانهار ٠

اما صناعة الصوف فلم تصبح آلية الا بشكلابطأ،وعندماتماستكمال استخدام الآلات فيها تركزت في مصانع كبيرة وخاصة في مناطق ليدز وبراد فورد ٠

وقد شاع نظام المصانع وحل محل ورش الصناعة اليدوية في شمال انجلترا ، فكانت صناعة متحررة من جميع القيود الطائفية ، صناعة رأسمالية كبيرة ثورية من حيث وسائلها الفنية وتطورها ٠

ولم يعد الجهد الانساني ، ولا تيارات الانهار بكافيين لتحريك هذه الآلات العديدة ٠ فكان لابد اذن من اكتشاف قوة محركة قوية تلائم الاحتياجات الجديدة ٠ وفي عام ١٧٧٥ قدم (جيمس وات) آلته البخارية الاولى ٠ ويلاحظ ان فكرة الآلة البخارية كانت معروفة منذ زمن بعيد ، فقد قام (دنيس بابان) مثلا بتجارب هامة في هذا المجال في القرن الثامن عشر ٠ الا ان الاستخدام الصناعي للبخار لم يكن تقتضيه الظروفالتاريخية ولذا لم يترتب على هذا الاكتشاف العلمي آثار عاجلة ٠

ان استخدام الآلة البخارية يعتبر اهم حدث في الثورة الصناعية ، فقد سمح قبل كل شيء باستخراج الفحم على نطاق واسع ، بعد ان ظل استغلاله الى ذلك اليوم استغلالا سطحيا ، اذ ان المناجم سرعان ما كانت تغرقها المياه الراشحة من المناجم ، وبالتالي تقدم استغلالها بسرعة ·

ومن آثار استخراج الفحم بكميات كبيرة مشكلة النقل ، ولحل هذه المشكلة اخترعت القضبان الخشبية ثم الحديدية التي تدفع عليها العربات ·

وقد سمحت المضخة البخارية ايضا بزيادة استخراج مناجم الحديد والنحاس والقصدير · وهذه المعادن كانت تستخدم على نطاق واسع في صنع السكك الحديدية والآلات الجديدة ، ولسد هذه الحاجات كان لابد من ادخال تغيرات على صناعة التعدين بدورها ، وحاول الانسان ان يستغني عن صناعة الخشب او الفحم الخشبي لصهر خام الحديد · وقد توصل الى استخدام فحم الكوك في افران تتم فيها عملة الاحتراق بواسطة الكور ، وهذه بداية الافران العادية · ولم يكن ينتج من هذه العمليات الا الحديد الزهر الذى كان استخدامه محدودا · ولذا حاول الانسان ان يفصل الكربون من الزهر لاستخلاص الحديد النقي ، وهكذا اكتشفت عملية تنقية الزهر (خلط حديد الزهر بأكاسيد الحديد لكي يمتص الاكسجين الكربون الموجود بالزهر) وقد اتبعت هذه الطريقة في انجلترا في عام ١٧٨٤ وكان هذا ايذانا بميلاد صناعة الحديد الكبيرة ·

ولم يكن البناء الاقتصادى واحدا في مختلف صناعات الحديد ، فالى جانب اصحاب افران الصهر الذين يملكون صناعات كبيرة احسن تجهيزها ·· كان بجوارهم عدد كبير من العمال يشتغلون في منازلهم وفي بعض ورش الصناعات اليدوية الصغيرة حيث يقومون بمختلف اعمال تشغيل الحديد من صناعة السكاكين وادوات الطعام ··· الخ ·

ولكن الحدث الاساسي كان في نشأة الصناعة الكبيرة التي توغلت شيئا فشيئا في مختلف فروع انتاج المعادن ·

ونلاحظ هنا كيف ان التغيرات الفنية في احد فروع الانتاج تنعكس سريعا في الفروع الاخرى التي تؤثر بدورها على الاراضي ، وهذا التأثير المتبادل المستمر يؤدى الى احداث انقلابات لاتنقطع في ظروف الانتاج ، وبالرغم من ان هذه الظروف كانت تتغير شيئا فشيئا في ظل الصناعة اليدوية، الا أن طابعها كان أساسا الاستقرار ، ولكن ظهور الآلات غير من سرعة التطور ، فانفجرت التغيرات ، وظهرت سمات جديدة تحكمت في التطور لفترة طويلة ، فنحن اذن بصدد ثورة صناعية حقيقية ·

ب ـ الآلة :

ما هي اذن خصائص هذه الآلة التي احدثت الانقلاب في الصناعة ؟

كيف تحولت الاداة الى آلة ؟

من الخطأ الاعتقاد بأن الآلة عبارة عن اداة تحركها قوة غير الانسان (مثل الحيوانات او الماء ، او البخار او الكهرباء او البترول) لان في هذه الحالة علينا ان نعتبر المحراث آلة ، كما نعتبر آلات الغزل الاولى التي يحركها الانسان مجرد اداة • وكانت هناك آلات بسيطة في عهد الصناعة اليدوية ، كما ان الآلات في نفس الوقت تكون دائما بطبيعتها ادوات (عدد) وحتى ندرك الفرق بين الاداة (العـدة) ، يجب ان تحلل الآلـة في شـكلها المتطور • فهي تتركب من ثلاث اجزاء : **المحرك** : فعل الآلة البخارية، **والمحول** أي مجموع الاجهزة (فروع التحويل ، السيور ، العجل ٠٠ الخ) التي تنقل قوة المحرك تحويلها لمد آلة التشغيل (الماكينة) بالحركة المطلوبة ، واخيرا آلة **التشغيل** (الماكينة) التي تجرى بعض التغيرات على السلع •

وهذه الآلة ، التشغيل (الماكينة) التي هي في الواقع اداة العمل الحقيقية تشمل من بين اجهزتها العاملة العدد التي كان يستخدمها الحرفي في الماضي مثل المكوك والابرة والمغزل والسلاح والمطرقة والمنشار ٠٠٠ الخ •

وكثيرا ما توضع هذه الادوات بشكل مستقل ، ثم تلحق بعـد ذلك بجسم الآلة ، وهكذا نصل الى التعريف العام للآلة الذى شرحه ماركس :

« **ان آلة التشـغيل هي عبـارة عن اداة تنفيـذ** »
« **بأجزائها المختلفة (بعدد مختلفة) نفس العمليات التي** »
« **كان يقوم بها العامل من قبل بعدد مماثلة • وذلك بعد** »
« **ان تصلها الحركة المناسبة ، ومنذ اللحظة التي خرجت** »
« **فيها العدة من يد الانسان ، ليحركها جهاز خـاص ،** »
« **حلت اداة التشغيل محـل الاداة البسـيطة** (١) • »

واساس الثورة الصناعية يكمن في هذه الحقيقة التي تبدو بسيطة جدا ، والتي اكتشف ماركس اهميتها البالغة بشكل مدهش ، **ان الاداة تخرج من يد العامل لتلحق بجسم الآلة** التي تزودها بحركـة منظمـة اوتوماتيكية •

من الواضح ان الآلة يمكنها ان تعمل بواسطة ادوات اقوى واكثـر عددا **من العامل وحده ، ولذا فمن الضروري ان توجد قوى محركة قادرة على** تحريك الآلات • وهذا يفسر لنا الضرورة التاريخية للآلة البخارية التي سبق ان تكلمنا عنها •

ان التقدم لم يتوقف منذ هذا الوقت ، فاستعملت انواع جديدة من القوى المحركة وخاصة الكهرباء والمحرك ذو الاحتراق الداخلي ، ولاشك اننا سنتوصل في القريب الى استخدام الطاقة الذرية •

---

(١) رأس المال الكتاب الاول ـ المجلد الثاني ـ الفصل الحادي عشر ـ ص ٦٠ •

ونلاحظ ايضا عندما يقوم المحرك بأدارة عدد كبير من آلات التشغيل، في نفس الوقت يمكننا ان نواجه احدى الحالتين : اما حالة كون الآلات متشابهة وتؤدى نفس العمل (مثل ورشة النسيج) • واما ان المصنع مكون من مجموعة من الآلات تقوم كل منها بعملية جزئية • وفي هذه الحالة يمر المنتج بالتتابع على هذه الآلات المختلفة حتى تتم السلعة في شكلها النهائي • والمصانع التي تشتغل وفقا لنظام السلسلة تعمل على هذا الاساس

واخيرا فان التطور التاريخي الذى ادى الى نشأة الصناعة الكبيرة ، يُمكن تقسيمه كالآتي :

١ ـ لم يكن من المكن صنع الآلات نفسها الا بفضل تقسيم العمل والتحسينات الفنية التي اتاحتها الصناعة اليدوية •

٢ ـ اثر التوسع في صنع الآلات نفسها على الصناعة اليدوية ، بمعنى ان صنع الآلات الاكثر تعقيدا تتطلب زيادة تقسيم العمل في الصناعة اليدوية التي كانت تقوم بصنع هذه الآلات •

٣ ـ اصبحت الصناعة اليدوية شيئا فشيئا غير كافية لسد حاجة الصناعة التى كانت تتطلب صنع آلات اكثر تعقيدا وعددا وقوة • ومن ناحية اخرى فان الحاجة الى استعمال مواد ذات درجة مقاومة عالية لصنع هذه الآلات اثارت مشاكل فنية جديدة • فكان لابد وان يحطم الاستقلال الآلي الاساس المادي الذى قامت عليه (أي الصناعة اليدوية) أي ان يتوصل الانسان الى صنع الآلات بواسطة آلات اخرى •

٤ ـ ان الانقلاب في اسلوب الانتاج بآلة ما في احد فروع الصناعة كان يتسرب شيئا فشيئا الى فروع الصناعة الاخرى ، الاقرب فالاقرب •

ومنذ بداية الثورة الصناعية في انجلترا لم ينقطع ابدا اكتشاف الوسائل الفنية الجديدة واختراع الآلات ، حتى اننا نرى امام أعيننا استمرار تطور هذه الثورة الصناعية ، فالرأسمالية تغير دائما من ظروف الانتاج مدفوعة الى ذلك من جراء المنافسة والرغبة في زيادة ارباحها بتخفيض النفقات •

وكان كارل ماركس وانجلز قد سبقا الى الاشارة الى ذلك في البيان الشيوعي الذى صدر في سنة ١٨٤٨ :

« ان البرجوازية لايمكنها ان تحيا دون ان تطور بلا »
« انقطاع ادوات الانتاج ، اي ظروف الانتاج ، وبالتالي »
« جميع العلاقات الاجتماعية • أما المحافظة على نظام »
« الانتاج القديم بدون تغيير ، فهو على العكس من ذلك »
« الشرط الاول لبقاء الطبقات الصناعية السابقة ، وتتميز »
« المرحلة البرجوازية عن كل المراحل التي سبقتها بالانقلاب »
« المستمر في الانتاج والتزعزع الدائم للنظام الاجتماعي »

« بأكمله والاضـــطراب وعدم الطمأنينة(١)٠

ان الآلة اقوى وسيلة للاقتصاد في مجهود الانسان وان لم يكن هذا هو السبب الذي دعا الرأسمالي الى استعمالها ، وانما هي الرغبة فقط فيزيادة فائض القيمة الذى يستولى عليه في شكل الارباح كما سنرى فيما بعـــد ٠

ولذا فان وفرة اليد العاملة ورخصها يعوقان في بعض الاحوال استخدام الآلات ٠ ففي كثير من البلدان المستعمرة لايزال الرجال والنساء يرهقون في سحب البواخر او رفع الاثقال الضخمة في حين ان بعض الآلات البسيطة يمكنها ان تقوم بهذا العمل ٠ ذلك ان تكاليف شراء وصيانة هذه الآلات البسيطة ترتفع عن تكاليف اليد لعاملة التي تعتبر شبه مجانية الى درجة ان الآلة لاتستعمل بالذات في الاحوال التي تكون الحاجة اليها ماسة ٠

والآلة ليست في خدمة الانسان في النظام الرأسمالي ، انما هيوسيلة لاستخدام اليد العاملة بشكل يعود بأوفر الارباح على الرأس مال ٠

فعلينا اذن ان نعالج باختصار الآثار الرئيسية لاستخدام الآلات ، أي اثار الصناعة الكبيرة على العمال ٠

ج ـ الآثار المباشرة للآلة على العامل :

١ ـ تمتص الآلة قوة عمل النساء والاطفال :

« **وتسمح الآلة باستخدام عمال لايتمتعون بقوة عضليـــة** »
« **كبيرة ، بل ويكون نموهم العضلي ناقصـــا ، فتتمتـــع** »
« **أجسامهم لهذا السبب بمرونة كبـيرة ، وبذلك تصبح** »
« **القوة العضلية غير لازمة ، فعندما استحوذ رأس المال على** »
« **الآلة ، كانت صرختـه : العمل للنساء ، العمل للاطفال(٢)** »

ان الرأسمالي الذى يدفع اجر العامل ، يتحتم عليه ان يوفر له الوسائل اللازمة للابقاء على اسرته ٠ فاذا استدرجت كل العائلة للانتاج، فان مجموع الاجر الذى يدفع لافراد هذه العائلة يمكن ان يكون مرتفعا بعض الشيء عن الاجر المدفوع للعامل وحده ، وبما ان الرأسمالى يشغل بهذه الطريقة عددا من قوى العمل فانه يكون قد خفض قيمة قوة العمل ٠

وفي الماضي كان العامل يبيع قوة عمله فقط ، أما الان فهو يقـــدم للرأسمالي افراد عائلته « انه يبيع زوجته وأولاده ، ويتحول الى تاجـــر رقيق(٣) ٠ »

وقد قدم لنا ماركس أمثلة بشعة عن هذه التجارة في النظام الرأسمالى تلك التجارة التي تسمى « حرية العمل » ٠ وهو يبين لنا اســـتنادا الى

---

(١) ماركس انجلز ، بيان الحزب الشيوعي ص ١٣ ٠
(٢) رأس المال الكتاب الاول **المجلد الثاني** الفصل الخامس عشر ص٧٨
(٣) نفس المرجع ص ٨٦ ٠

الاحصائيات الرسمية نسبة الوفيات المفزعة بين الاطفال في المناطق الصناعية .

وقد ادى استعباد الآلات للنساء والاطفال الى انهيارهم الخلقي . ان انهيار المستوى الثقافي للآدميين الذين حولوا منذ صغرهم الى مجرد اشياء مخصصة لانتاج فائض القيمة ، أجبر البرلمان الانجليزي على التـــدخل وفرض حد ادنى من التعليم للاطفال .

واخيرا فان اشتراك النساء والاطفال بشكل واسع في الانتاج يسمح لرأس المال بتحطيم مقاومة العمال بسبب التنافس بين هذه الايدي العاملة الوافرة .

٢ ـ الآلة تسمح وتشجع على اطالة يوم العمل :

« ان الآلات .. تصـــبح .. أقوى اداة لاطـالة يـوم »
« العمل اكثر من كل الحدود الطبيعية » .

فما سبب ذلك ؟. اولا ، لان حركة هذه الادوات التي تحركها الآلة مستقلة عن ارادة العامل ، فمهمة العامل تقتصر على توجيه ومراقبة وخدمة الآلة التي لاتكل ابدا ، والمقاومة البدنية للعامل الذى يراقب الآلة هي التي تحدد مدى تشغيل الآلة .

والآلة تستهلك بطرق مختلفة ، فهى تستهلك ماديا ، بتآكلها بالاستعمال كما انها تستهلك معنويا ، اذ ان الآلة التي تساوى ١٠٠ الف فرنك تهبط قيمتها وهى جديدة الى ٨٠ الف فرنك ، اذا استحدثت تحسينات عـلى هذه الآلة نفسها ، وعلاوة على ذلك فان ظهور آلات حديثة اكثر تقـــدما يؤدى الى انخفاض قيمة الآلات القديمة بسرعة . وهذا يوضح لنا مصلحة الرأسمالى في تشغل الآلات ، وهي في فترة حداثتها بلا انقطاع ما امكن ذلك

واخيرا فان الرأسمالى الذى يستخدم الآلات الجديدة قبل غيره يحرز قوة انتاجية اكبر . ويحرز تفوقا اكثر على منافسيه ، أي امتياز يحاول ان يستغله الى اقصى حد ممكن . ولذا فان افضل طريقة لتحقيق هـــذا الهدف تكون باطالة يوم العمل .

٣ ـ الآلة تسمح بتكثيف العمل :

ان التمادي الفظيع في اطالة يوم العمل ، وكفاح العمال من اجـــل الدفاع عن انفسهم ، حدا بالدولة الى التدخل لتحديد ساعات العمــــل القانونية .

ولما كانت طريقة تنمية فائض القيمة باطالة العمل شبه محرمة على الرأسمالى ، فقد اتجه الى طريق آخر ، فمادام العامل يشتغل عددا اقـــل من الساعات ، فيمكن اذن مطالبته بمزيد من الانتباه والسرعة في العمل ، اي بالاختصار دفعه الى بذل مقدار من الطاقة في ثماني ساعات مثلا لايقل عما كان يبذله في عشر ساعات او اثنى عشر ساعة .

والآلة تساعد الرأسمالى كثيرا على تكثيف العمل باحدى الوسيلتين الآتيتين :

اما بزيادة سرعة دوران الآلة ، او باجباره على ملاحظة عدد اكبرمن الآلات ، ويؤدى هذا الى اجهاد اكبر للعمال بحيث يصبح من المحتم ان يتلو كل تخفيض في ساعات العمل تكثيف جديد في العمل ·

ومنذ الف ماركس « رأس المال » لم تنقطع عملية تكثيف العمل ، ويمكننا ان نشير الى اساليب « تايلور وبيدو » في الانتاج والطرق المتبعة في مصانع فورد[1] ··· الخ ·

٤ ـ الآلة تؤدى الى نوع من المساواة بين العمال :

وتفصل نهائيا بين العمل الذهني والعمل اليدوي ·

يبدو المصنع كمجموعة من الآلات التي تسيطر على العامل · فالمهارة اليدوية عامل حاسم في انتاج الصناعة اليدوية · اما في المصنع فان الآلة نفسها هي التي تسلب العامل مهارته · ولذا فان النظام الهرمي الدقيق (الدرجات) للعمال في المصنع حل محله نوع من المساواة بين العمال · وفي مثل هذه الاحوال لايصبح من الضرورى تشغيل العامل في مهمةواحدة طوال حياته ، بل يمكنه ان ينتقل بسهولة من خدمة آلة معينة الى آلــة اخرى · والواقع ان الرأسمالى يترك العامل يشتغل على نفس الآلة بسبب تقاليد الصناعة اليدوية ولتحقيق مصلحته ·

واخيرا تصبح الطاقات الذهنية لعمليات الانتاج معزولة عنالطاقات اليدوية اكثر مما كانت عليه في الصناعات اليدوية ، فيصبح عمل العامل نوع من النشاط المنخفض من الناحية الكيفية يمكن تعلمه بسهولة·ويؤدى هذا الى اضعاف العمال امام مطالب رأس المال ·

د ـ الآلة تغير من ظروف الانتاج بلا توقف :

يترتب على استعمال الآلة في احد فروع الصناعة آثـار هامة عـلى استخدام اليد العاملة في فروع اخرى من الانتاج ·

ووفرة الانتاج الآلى تتطلب كميات اكبر من المواد الاولية، كماانهناك حاجة الى كميات اكبر من الفحم والحديد ··· الخ لانتاج الآلاتنفسها · فاستخدام اليد العاملة يزداد في مختلف الفروع طالما انها تنتج وفقا لنفس الطريقة الفنية ، ولكن عندما تستخدم آلات جديدة يحتمل ان تستبعد من عملية الانتاج عددا كبيرا من قوى العمل ، وقد ادى تقدم الغزل الميكانيكى للصوف في انجلترا الى تحويل الاراضى الزراعية القديمة الى مراعي ، وطرد العمال الزراعيين البؤساء من اراضيهم ، فتضخم جيش البروليتــاريا في المدن ، ولما اصبح هذا المنبع للصوف غير كاف ، تقدمت تربية الماشية في

---

(١) راجع كتاب بارجونت فائض القيمة والاجر ــ دار النشر الاجتماعية

استراليا وجنوب افريقيا وامريكا الجنوبية ٠

وقد يترتب على الانتاج الضخم لاحدى السلع بواسطة الآلة، كالنسيج مثلا ، زيادة عدد الذين يشتركون في تشغيلها بوسائل غير آلية فقد ازداد مثلا عدد الترزية والخياطين الى ان جاء اليوم الذي استخدمت الآلة في عملهم (ماكينة الخياطة في هذه الحالة مثلا) وادت الى خرابهم بدورهم ٠

وينتج ايضا عن التقدم في استخدام الآلات تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل الى درجة بعيدة ، وهناك فروع جديدة للانتاج تظهر باستمرار لمعالجة السلع التي تقذف بها الآلات الى السوق بوسائل مختلفة ٠

وفي نفس الوقت تتزايد اهمية صناعة النقل ٠ وقد ذكر ماركس من بين هذه المجالات الجديدة في الانتاج « مصانع الغاز والتلغراف والتصدير والملاحة البخارية والسكك الحديدية » ٠ ويجب ان نضيف الى ذلك الان صناعة السيارات والطائرات والتلغراف اللاسلكي والسينما ٠

ولا يمكننا ان ننكر استخدام الآلات في النظام الرأسمالى كان بمثابة وباء حل بالعمال ، ويحاول اكثر الاقتصاديين بروزا ان يواسوا انفسهم بأن العمال الذين يطردون من الانتاج بسبب الآلات ينتهي الامر بهم الى العثور على عمل جديد بعد وقت طال او قصر ، ولكن لم يحدث هذا الآن ٠ ولاحظ ماركس هذا العزاء الغريب الذى يعتبر ان من آيات الحكمة قدرة الصناعة على « اهلاك » عدد من العمال يزيد عن العدد الذى يلقى به على قارعة الطريق ٠

ويذكر ماركس نوعين من الوقائع بصدد هذا التوسع في الانتاج التي سنتكلم عنه باسهاب عندما نعالج موضوع طبيعة الازمات ٠

١ ـ طرد وجذب العمال من المصنع :

عندما تشن الصناعة حربها ضد الحرف او الصناعة اليدوية يكون انتصارها محققا ، ويدر استخدام الآلات في الانتاج ارباحا كبيرة ، ولذا تشتد الحمى العامة التي تنتاب رؤوس الاموال التى تحاول ان تطرق هذا المجال من الانتاج ، وتتكرر هذه الظاهرة في المجالات الاخرى عندما يتناولها الانتاج الآلي ٠

وعندما يتم الانتاج في مجموعه بواسطة الآلات التي تصنع هي نفسها بواسطة آلات اخرى تتضخم امكانيات التوسع في الانتاج ٠ فمن الممكن ان يتسع الانتاج بسرعة فائقة اذا ماوجد المواد الخام اللازمة والاسواق لتصريف المنتجات ، وهذه الاسواق ممكن الحصول عليها في المستعمرات حيث تكتسح منتجات الصناعة الآلية منتجات الحرفيين ، وعندما يحل الخراب بهؤلاء الحرفيين تضطر البلد المستعمر ، شاءت ام لم تشأ ، الى الاتجاه نحو انتاج المواد الاولية اللازمة للدولة المستعمرة ، وهناك مثل

نموذجي لذلك في الهند ، حيث حل الخراب بالنساجين ، بينما اتسعت زراعة القطن ، وتدفع قوى العمل الفائضة في الدولة المستعمرة الى الانتقال الى المستعمرات لتحضير المواد الاولية اللازمة للصناعة (مثل انتاج الصوف في استراليا) .

ان القدرة على التوسع في الانتاج الذى ترتب على استخدام الآلة يجعل تقدم الصناعة ذا طابع محموم متقطع ومندفع ، ذلك الطابع الذي يميز فترة الصناعة الكبيرة .

ويلاحظ ماركس ان التقدم الفني للصناعة الآلية :

« يبعد العمال دون توقف عن المصنع ، اذ تغلق ابوابه »
« امام المجندين الجدد الذين يتقدمون ، بينما يمتص توسع »
« المصانع ذا الطابع الكمي المحض العمال المطرودين والعمال »
« الجدد ، وهكذا يجد العمال انفسهم مبعدين ثم مجندين »
« بالتتابع ، يجدون انفسهم يتأرجحون من ناحية الى »
« اخرى . وحركة الطرد والانجذاب هذه تقترن بتغيرات »
« مستمرة في السن والجنس ومهارة المجندين في الانتاج(١) »

٢ ـ تأثير الصناعة الكبيرة على الصناعة اليدوية ، والحرفيين والحرف المنزلية :

من آثار التقدم في الانتاج الصناعي بواسطة الآلات ، القضاء على الصناعات اليدوية القديمة وازدياد حالة العمال الذين يشتغلون من منازلهم سوءا ، شأن عدد كبير من الحرفيين ، فلم يعد هناك أي استقلال للعمال الذين يشتغلون في منازلهم واصبح عملهم قاصرا على الطلبات وتوريد المواد الاولية للصناعة الكبيرة ، وتدخل بين أصحاب العمل الاصليين وهؤلاء العمال بعض الوسطاء الذين يقتطعون ارباحهم في الاجور الضئيلة التي يتقاضاها العمال . ولما كان العمال متفرقين فقد كانوا يفتقرون الى قوة المقاومة التى يتمتع بها العمال المتجمعون في المصانع . كما انه كانت تقع على عاتقهم نفقات السكن والاضاءة والتدفئة . ولم يكونوا يتمتعون بتحديد ساعات العمل ، فاضطروا لكي يمكنهم ان يعيشوا الى ان يشتغلوا حتى تنهار قواهم ، وقد اصبحت حالتهم وخاصة النساء والاطفال منهم غاية في البشاعة منذ ظهور الصناعة الكبيرة . وفي كتاب رأس المال لماركس امثلة ملموسة لهذا البؤس . ولن تختفي هذه المساوىء حتى يومنا هذا ، والتى وان كانت اقل بروزا من غيرها الا انها تؤدى في كل لحظة الى مآس محزنة ودامية .

---

(١) رأس المال الجزء الثاني الفصل الخامس عشر ص ١٣٤ .

هـ ـ الآلة كأداة للتقدم :

اذا كان الاستخدام الرأسمالى للآلة يضاعف من بؤس الطبقةالعاملة وقلقها ويضاعف من إستغلالها بالوسائل الاكثر تهذيبا الا انه يبشر بتغير كامل في ظروف الطبقة العاملة ، وهذا هو الجانب الانساني الايجابي في الصناعة الكبيرة .

أ ـ مشكلة التعليم الحديث :

انتهى الامر بان اصبح انخفاض المستوى الذهني للاطفال الصغار الذين تستدرجهم الصناعة الكبيرة ، يمثل خطرا على الرأسمالى نفسه .

فالاطفال الجهلاء الاميون الضعاف البنية لايمكنهم ان يصبحوا عمالا ممتازين اذا حدث ان بلغوا سن الرشد،ولذا اصبح من مصلحةالرأسماليين أن يسمحوا بحد أدنى من التعليم الاولى لتحسين مستوى العمل فيالمصانع كما كان من اللازم ايضا تقرير حد ادنى من التربية البدنية حتى لايصبح الاطفال ذوى عاهات غير صالحين للعمل الصناعي او الخدمة العسكرية . وقد اتخذت الدول الرأسمالية الاجراءات التي في صالح التربية الثقافية والبدنية في وقت متأخر وبكثير من التحفظ والتقتير . ولذا كان التعليم الذى يتاح لابناء الشعب محدودا جدا وغاية في القصر ، ولاشك ان هذه الاجراءات الاولية قد تحسنت شيئا فشيئا تحت ضغط كفاح العمال من اجل الثقافة ، الا انها بالرغم من ذلك لاتزال تافهةبالنسبة لمايمكنانتكون .

ولكن المهم من وجهة نظر الاقتصاد السياسي ان نلاحظ ان الصناعة الكبيرة قد اوجدت ضرورة مزج العمل الثقافي على ضآلته مع الرياضة والعمل المنتج ، وهذا المزج لايمكن ان يحدث اثره الكامل في النظام الرأسمالى لان الانتاج فيه انما يهدف للربح لا الى مصلحة الانسان .

وفي النظام الاقتصادى الذى يقيم دعائمه على التقدم الانسانى ، أي في النظامالاشتراكي يصبح تعليم العمال اكثر كمالا وتنوعا ، ونستطيعان نلمح بوادر هذا المستقبل في الصناعة الكبيرة ، وان لايمكن ان تنمو الا في ظروف المجتمع الاشتراكي .

وقد عبر ماركس عن ذلك بقوله :

« ان نظام المصنع هو اول نظام نبت منه التعليم للمستقبل »
« ذلك التعليم الذى يجمع بالنسبة لكل الاطفالالذين يزيد »
« سنهم عن حد معين بين العمل المنتج والتدريب والالعاب »
« الرياضية ، كل هذا ليس فقط كوسيلة لتنمية الانتاج »
« الاجتماعي ، ولكن باعتباره الوسيلة الوحيدة التىتسمح »

« بخلق رجال كاملي التكوين » (١) ٠

٢ ـ الصناعة الكبيرة والعلوم الهندسية :

تتوقف جودة العمل في الصناعة اليدوية على مهارة العامل اليدوية بينما تقوم الآلات بمعظم هذه الحركات الصعبة في الصناعة الكبيرة ٠ وقد اثبت اختراع وصنع الآلات ان مختلف الحركات في المهن المختلفة يمكن حصرها في عدد محدود من الحركات البسيطة التي تؤديها الآلة بشكل اوتوماتيكي ، وهكذا تظهر العلوم الهندسية في مجموعها والتى تسمح بدراسة السمات المشتركة لجميع اشكال الانتاج ٠

وهذا النوع من التعليم لايكون في متناول العمال في المجتمع الرأسمالى الا ان الصناعة الكبيرة بكشفها الستار عن الانتاج ، تثبت ان في وسع العامل ايضا ان يتوصل الى المعلومات الهندسية التي ترد اليه صفة الكادح الذهني، وهكذا يمكن ردم الهوة التى فصلت بشكل مفتعل بين الكادح الذهني والعامل اليدوي ٠ ففي وسع المنتج أي العامل الذى تضاءل شأنه وضاق أفقه بسبب الصناعة اليدوية والآلات ان يصبح مخلوقا كامل التكوين واعيا بكل **الجهاز الانتاجي الذي هو احد عناصره** ٠ وتقدم التعليم الفني في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، والحركة الاستخانوفية تمثل خطوة هامة الى الامام في هذا الطريق الذي يعلي من كرامة الآدمي ٠

وقد لخص ماركس هذه الاكتشافات الهامة في احد فقرات كتاب « رأس المال » :

« ان نفس الكوارث التي تتولد عن الصناعة الكبيرة هي »
« التي تفرض ضرورة الاعتراف بالعمل المتعدد الجوانب ، »
« وبالتالي الاعتراف باكبر تطور ممكن لقدرات العامل »
« المتعددة الجوانب باعتباره قانونا للانتاج الحديث ، ولابد »
« ان تكيف الظروف نفسها بأي شكل يسمح للقانون »
« بالقيام بوظائفه الطبيعية ، انها مسألة حياة او موت ، »
« نعم ان الصناعة الكبيرة ترغم المجتمع تحت تهديد الفناء ان »
« يحل الفرد الكامل الذى يستطيع ان يقوم بالاحتياجات »
« المتعددة للعمل ، والذى يستطيع حينما يقوم بوظائف »
« مختلفة ان يطلق مواهبه الطبيعية او المكتسبة المختلفة »
« انطلاقا حرا ، ان يحل هذا الفرد الكامل محل العامل »
« المجزأ الذى يحمل على كاهله ثقل القيام بوظيفة انتاجية »

---

(١) رأس المال ـ الكتاب الاول ـ المجلد الثاني الفصل الخامس عشر ص ١٦٢ ٠

« **تفصيلية · ان البرجوازية حينما اسست الكليـــات** »
« **الهندسية والزراعية ·· الخ لتدخل فيها ابناءها ، كانت** »
« **تنفذ الاتجاهات الجوهرية للانتاج الحديث فحســب ،** »
« **ولم تعط للعمال الا ظلا سطحيا من التدريب المهنــي ،** »
« **ولكن اذا كانت التشريعات الصناعية وهي اول تنــازل** »
« **انتزع بمعركة قاسية ضد رأس المال اجبرت على الجمع** »
« **بين التعليم الاولى مهما كان هزيلا والعمل الصــناعي ،** »
« **ان استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية الامر** »
« **الذي لامفر منه سيدخل التعليم الفني والعلمي والنظري** »
« **في مدارس الشعب ولاشك ان خمائر التحول هذه التي** »
« **ستؤدي في النهاية الى القضاء على التقسيم القديم للعمل،** »
« **متناقضة تماما مع الاسلوب الرأسمالى في الصناعة ومع** »
« **الوسط الاقتصادي الذي يوضع فيه العامل·ولكن الطريق** »
« **الذي يتبعه اسلوب انتاج معين والتنظيم الاجتماعي المطابق** »
« **له نحو الانهيار الكامل ، ونحو التحول الكامل ، هـــو** »
« **التطور التاريخي للتناقضات المنبعثة منه (ياجزمجــي** »
« **خليك في جزمك) (ياصاحب الجزمة الزم حـــدود** »
« **جزمتك) ذلك القول الفاصل الحكمة الحرفيين واصحاب** »
« **الصناعة اليدوية يصبح لعنة وجنونا في اليــوم الذي** »
« **وصل فيه صانع الساعات (جيمس وات) الى اكتشاف** »
« **الآلة البخارية والحلاق (اركرايت) الى اكتشاف آلـة** »
« **النسيج المستمرة ، وللصانع (فولتين) الى الســفينة** »
« **البخارية(١)** » ·

ان هذا المظهر التقدمي في موضوع الصناعة الكبيرة يفتح اوســع الآفاق · وهو في الواقع يثير **موضوع التقسيم الاجتماعي للعمل باكمله** ، وقد سبق ان رأينا ان نظام الانتاج الرأسمالي يؤدى الى تقسيم اجتماعي للعمل متزايد ، ويؤدى الى مسخ شخصية العامل والقضاء على مجمــوع كفاءاته الواسعة ، والصناعة الكبيرة تثبت ان هذا التشويه لشخصــية العامل ليس ضروريا ولا حاسما · فالصناعة الكبيرة القائمة على اســاس اسلوب الانتاج الاشتراكي تقضي بالتدريج على الفروق بين العمل الزراعي والعمل الصناعي ، ويصبح الانسان قادرا على القيام بأعمال مختلفة غاية الاختلاف ، وذلك بفضل التوسع في التعليم والتخفيض التدريجي للساعات

---

(١) رأس المال الكتاب الاول ــ المجلد الثاني ــ الفصل الخامس عشــر ص ١٦٦ ، ١٦٧ ·

المخصصة للعمل المنتج مباشرة ، كما ان ارتفاع وعيهم يسمح لهم ان يدركوا لا الجهاز الانتاجي فقط ، وانما البناء الاجتماعي كله ايضا ٠

٢ ـ الآلة تغير العلاقات العائلية تغييرا كاملا :

تسبب الصناعة الحديثة في شكلها الرأسمالي اضرارا هائلة باستدراجها النساء والاطفال على نطاق واسع للانتاج اذ تفكك العائلة وتحيل الآباء الى تجار عبيد ، ولكن هناك جانبا ايجابيا لهذا البؤس اذ انه يبشر بعلاقات عائلية قائمة على اساس جديد عندما تلغى علاقات الانتاج الرأسمالية ٠ واساس هذه العلاقات العائلية الجديدة هو **تحرير المرأة** ، اذ اضطرت الصناعة الكبيرة ان تعترف بدورها الكبير في الانتاج وبالتالى فالاساس الاقتصادى لمساواتها بالرجل محدد بالدور الذى تلعبه في الانتاج ٠

ولا يحاول ماركس ان يحدد الشكل الجديد للعائلة في المجتمع الاشتراكي عندما يتناول هذه المسألة المهمة ٠ فاخلاصه للاسلوب العملي يدفعه للاكتفاء اولا باثبات تحطيم الانتاج الرأسمالى الكبير للعائلة القديمة، ثم قيامه بخلق الظروف المادية التي تحقق المساواة الحقيقية بين الجنسين والارتباط الواعي بالاطفال ٠

« **في وسطنا الحالي رغم القسوة والقبح الذى يتسم بهما** »
« **انهيار العلاقات الداخلية القديمة للعائلة ، فتخلق الصناعة** »
« **الكبيرة ، رغم كل شيء ، بفضل الدور الاساسي الذي تعطيه** »
« **النساء والاطفال خارج النطاق المنزلي الضيق في عملية** »
« **الانتاج المنظم اجتماعيا ، أساسا اقتصاديا جديدا سيرتفع** »
« **على قاعدته شكل راق للعائلة والعلاقات بين الجنسين، انه** »
« **لمن السخف ايضا اعتبار النموذج الجرماني المسيحي** »
« **للعائلة مطلقا وحاسما اكثر من نماذجها الشرقية الاغريقية** »
« **والرومانية التي كونها فعلا فيما بينها تسلسلا متقدما ،** »
« **فحتى تكوين العامل الجماعي من افراد الجنسين من كل** »
« **الاعمار ، هذا المصدر للافساد والعبودية في عهد** »
« **الرأسمالية ، يحمل في داخله جنينات تطور اجتماعي** »
« **جديد[1]** »

والآن وقد درسنا الخطوط العريضة لتطور الاشكال الاقتصادية الرئيسية من الشيوعية البدائية حتى الاشكال الارقى للصناعة الكبيرة ، يمكننا ان نعالج بشكل مفصل القوانين التي تنظم اسلوب الانتاج الرأسمالي ٠ ولذا يتحتم علينا ان نشرح قانون القيمة الذي يتحكم في مجموع علاقات الانتاج والتبادل في هذا المجتمع ٠

---

(١) رأس المال : الكتاب الاول ـ المجلد الثاني الفصل الخامس والعشرون ص ١٦٨ ٠

الجــزء الثانى

الفصــل الاول

القوانين الاساسية للاقتصاد الرأسمالي

أ ـ القيمة الاستعمالية والقيمة

ب ـ العمل الخاص والعمل العام

ج ـ العمل البسيط والعمل الحاذق

د ـ وقت العمل اللازم اجتماعيا

هـ ـ شكل القيمة المعادل العام

و ـ وثنيــة السلعة

(أ) القيمة الاستعمالية والقيمة :

يمكننا ان نستأنف الان ، العرض الذى كنا قد بدأناه في سياق حديثنا عن القيمة (راجع ص ٢٠ وما بعدها) ٠

لقد عرفنا من قبل ، ان الفرد ـ حين ينتج شيئا ، آلة كان هذا الشيء او ملبسا ، او قمحا ، او جوهرة ، او سلاحا ٠٠ الخ ـ بهدف الاستعمال الشخصي او العائلي او القبلي ، انما يضع في اعتباره ، المنفعة او المتعة ، اللتين تعودان عليه من عمله فحسب ، انه لايهتم ـ بمعنى آخر ـ الا **بالقيمة الاستعمالية** لما ينتجه ، هذه القيمة الاستعمالية المرتبطة بالخصائص الطبيعية للشيء المنتج ، اي بشكله ومادته ـ وليس هذا المنتج في عداد السلع ، اذ لايتم تبادله مع منتج آخر ، وليس الغرض منه الا الاستهلاك الشخصي ٠

الا ان صفة هذا الشيء المنتج ، تتغير اذا ماتبودل مع شيء آخر ، من انتاج فرد آخر ، وذلك رغم ان طبيعته المادية لم يطرأ عليها أي تغيير ٠ وهو يصبح في الواقع سلعة ، او منتجا ، يدخل في عملية بيع وشراء ٠

ولا تختلف السلعة ، من حيث المظهر ، عما ينتج بهدف الاستعمال الشخصي ، اذ ان لها ايضا قيمة استعمالية ترجع الى صفاتها الطبيعية ٠

ان من ينتج سلعة ما ، لايفكر في الاحتفاظ بها ، بل هو يسعى الى مبادلتها ، ولا تهمه قيمتها الاستعمالية بالنسبة الى نفسه ، بل بالنسبة الى الطرف الآخر الذى سيحصل عليها منه ٠ ان مايهتم له الطرف الاول اي البائع ، هو القيمة الاستعمالية للسلعة ، والتي يمكنه الحصول عليها مقابل سلعته اثناء عملية التبادل ، فاذا ما انتج احد الناس زوجا من الاحذية ، بهدف استبدالها بجوال من البطاطس ، فانه لايهتم الا بالقيمة الاستعمالية لهذا الاخير ، اما الاحذية فانها لاتعنيه ، بل يكون على استعداد للتنازل عنها فهو لم يسع الا الى صنع احذية تناسب صاحب البطاطس ٠

في عملية التبادل هذه ـ بين الاحذية والبطاطس ـ تظهر لنا ، جنبا الى جنب ، قيمتان استعماليتان مختلفتان ، لايمكن ابدا المقارنة بينهما ، من حيث صفاتهما الطبيعية ٠ ورغم انه لايبدو ان هناك ، صفات مشتركة بين هاتين السلعتين ، توضح لنا عملية التبادل بالذات ، ان المقارنة بينهما ممكنة ، كما توضح بالتالى انهما ، تتمتعان ، بصفات مشتركة ، ومن هنا تأتي فكرة القيمة ، فنقول ان زوجا من الاحذية يعادل كيسا من البطاطس ٠ وفكرة هذه القيمة تناقض فكرة القيمة الاستعمالية ، فان السلعتين لابد وان تكونا مختلفتين من ناحية قيمتهما الاستعمالية بالذات ، حتى نتمكن من اعتبارهما متساويتين من حيث القيمة « ويعبر عنهما بالقيمة التبادلية»

ان التبادل يصبح غير ذى موضوع اذا حدث ان وجد زوجان من الاحذية متشابهان تمام التشابه ، في حوزة الطرفين اللذين يملكان هذه السلع • اذ ان التبادل لايجرى بين القيمة الاستعمالية المتطابقة • ولابد ان تتباين السلعتان تباينا كيفيا حتى يكون للتبادل بينهما معنى ، اذ ان ذلك هو الشرط الضروري الذى يسمح لنا بوضع علامة المساواة بينهما (=) تلك العلامة المتطابقة لقيمتها • وبمعنى آخر ، اذا نظرنا الى سلعة من السلع من زاوية قيمتها الاستعمالية لاغير ، فانما تجردها من قيمتها الاستعمالية، وهكذا تبدو لنا السلعة ولها طبيعة مزدوجة ، فهي عبارة عن قيمة من ناحية ، بينما هي قيمة استعمالية من ناحية اخرى ، ولايمكن ان تكون لها قيمة مالم تكن لها قيمة استعمالية • ان هذه العناصر التي تتناقض ، وان كانت لاتنفصل بعضها عن البعض ، هي التي تكون الوحدة الجدلية للسلعة (أي الوحدة بين عنصرين متناقضين) •

وحين ينتج احد ، شيئا بهدف استعماله استعمالا شخصيا، فانه يكون منتجا ومستهلكا في نفس الوقت ، كما تصبح العملية كلها : عملية الانتاج والاستهلاك ، عملية فردية محضة ، وعلى العكس من ذلك ، تنشأ علاقة تبادل ، بين مالك هذه السلعة ، ومالك الاخرى ، اثناء عملية استبدال الاولى بالثانية ، وهنا تبدأ بوادر علاقة اجتماعية ، فان الاعمال التي انتهت بتبادل السلع ، هي اعمال فردية (فلقد انتج كل فرد سلعة معينة) وهي اعمال اجتماعية في نفس الوقت (فلقد نشأت ، من التبادل ، علاقة بين فردين كانا منعزلين في ذلك الحين) •

(ب) العمل الخاص والعمل العام :

من أين يمكن ان تأتي القيمة الاستعمالية ؟

من أين يمكن ان تأتي القيمة ؟

لايستطيع الانسان ، ان يستغني عن كثير من الاشياء الموجودة في الطبيعة •• وليس من المحتم دائما ان يستلزم استعمال هذه الاشياء، كالهواء الذى نستنشقه ، والماء الذى ينساب في الانهار ، والفواكه التي تجمع دون مجهود ، عملا ما ، ان لهذه الاشياء قيمة استعمالية ، الا انه لاقيمة لها في ذاتها ، فان أي شيء يجب ان يكون نتاج عمل معين حتى تكون له قيمة•

ومن الميسر ان ندرك ، اذا ما فحصنا العمل الذى يخلق السلع، ما لهذا العمل من طبيعة فردية مزدوجة ايضا •• فان لكل عمل معين : **اولا** : صفات معينة تميزه عن الاعمال الاخرى ، فعمل صانع الاحذية ، على سبيل المثال ، يختلف عن عمل المزارع الذى يجمع البطاطس ، **والخصائص المعينة للاعمال المختلفة هي التي تطابق نشوء القيم الاستعمالية المختلفة** • ومن الواضح ان كل سلعة معينة ، تتطلب عملا من نوع معين ، وهكذا فان الصفات الطبيعية المختلفة تطابقها اعمال خاصة متباينة ، فنحن نقول ان القيمة الاستعمالية

لسلعة من السلع يطابقها عمل خاص ادى الى انتاجها . **ثانيا** : اذا جردنا مختلف الاعمال الانسانية المنتجة من صفاتها الخاصة ، أي من مظاهرها البالغة التعدد . أفلا يمكن ان نصل الى نظرة مجردة عن العمل ، تنطبق على كل الاعمال ، كائنة ما كانت ؟ ان ذلك في الامكان مادامت كل هذه الاعمال ، ذهنية كانت أم يدوية ، تمثل دائما بذل كمية من الطاقة صغرت أم كبرت .

ويمكننا ان نقول – من وجهة النظر المجردة – ان كل هذه الاعمال تتشابه ، اذ انها جميعا تتطلب بذل طاقة . وهذه هي فكرة العمل المجرد او العام الذى يتناقض جدليا مع العمل الخاص ، ان هذا التناقض لهو تناقض جدلي ، لان العمل المبذول في انتاج سلعة من السلع هو عمل مجرد « عام » ومجسم « خاص » في نفس الوقت ، وهما تعبيران لاينفصلان رغم تناقضهما ، شأنهما شأن وحدة المغناطيس ، التي تتكون من تناقض ، قطب الايجاب والسلب فيهما .

ان ما يخلق القيمة ، هو العمل العام ، أي العمل المنظور اليه كبذل طاقة . ان قيمة السلعة هو بلورة هذا العمل المجرد « العام » الذى يبذله الانسان في انتاجها ، فهي حسب تعبير ماركس :

« عمل انساني محض وبسيط »

ولنلخص : حين يتحول نتاج عمل انساني الى سلعة ، يعبر ذلك عن كونها سلعة تتمتع ، في نفس الوقت ، بقيمة استعمالية ، وبقيمة .

ان الصفات الطبيعية لسلعة من السلع ، ان العمل المجسم او الخاص الذى يبذله الانسان لخلق هذه السلعة ، هما اللذان يعطيانها قيمتها الاستعمالية ، أما قيمتها فهي بذل طاقة فحسب . وتكون القيمة من وجهة النظر هذه ، جزءا من العمل الاجتماعي .

يكون العمل الذي يبذله الناس لانتاج احدى السلع ، عملا فرديا واجتماعيا في آن واحد شأنه في ذلك شأن السلعة نفسها ، فان هذا العمل يقوم به فرد واحد او مجموعة افراد (عمال جماعيين) . ولكن هدف هذا العمل الفردى هو انتاج شيء يصلح للتبادل ، فهو يعبر ، بالتالى ، عن تقسيم اجتماعي للعمل بين مختلف منتجي السلع ، وهو بذلك جزء من العمل الاجتماعي .

(ح) العمل البسيط والعمل الحاذق :

كيف يمكن ان نقدر كمية العمل المنتجة للقيمة ، والكامنة في كل سلعة من السلع ؟

ان الطريقة العملية لتقدير ذلك ، هي حسبان مدى الوقت الذى يستغرقه العمل . فالعامل الذى يعمل في ظروف معينة ، يبذل في ساعتين ، طاقة تبلغ ضعف مايبذله في ساعة واحدة ، ويخلق حينئذ في ساعتين

ضعف ما يخلقه في ساعة واحدة من القيمة ، فنقول ان هذه السلعة تتضمن عمل ثمانية ساعات ، وتلك تتضمن عمل ستة ساعات ٠

ان الاعمال المتباينة تتباين وفقا لوقت العمل ، كما تختلف حسب كثافتها ، وهناك اعمال معينة شاقة ، تتطلب بذل طاقة اكبر ، فهي تخلق بالتالى ، في نفس مدة العمل كمية من القيمة اكبر ، واخيرا ، فانه لابد ، لاتمام بعض الاعمال المنتجة من اللجوء الى عمال مؤهلين ، أي الى فنيين ، ومهندسين ، احتاجوا هم انفسهم ، فترة سابقة من التدريب تمثل بدورها طاقة ، تبذل ، سواء من جانب اولئك الذين يتلقون التدريب ، او منجانب الذين يدربونهم ، ولا يؤتي هذا النوع من الطاقة المبذولة، ثماره ،من ناحية الانتاج مباشرة ، ولكن حين يبدأ العمل تكون هذه الطاقة جزءا من العمل المنتج ٠

ويؤدي بنا ذلك ، الى فكرة العمل البسيط والعمل الحاذق التى لابد منها لفهم نظرية القيمة ، والعمل البسيط كما عرفه ماركس هو «بذلالقوة البسيطة التيتتوفر عادة لدى كلانسان لايتمتع تكوينه الجثمانيبمميزات خاصة » ٠

اما العمل المعقد او الحاذق ، فهو عمل دخلت في تكوينه قبل انيبذل، عناصر اخرى من العمل ، عناصر طورت قوته ، الى ما فوق المتوسط الاجتماعي للاعمال البسيطة ٠ ومن اليسير ادراك ان العمل المركب ، ليس دائما الا تجميعا للعملالبسيط ، فيفوقالاول الاخير في فعاليته مرةونصف او مرتين ، او ثلاث مرات ، وستكون لدينا فرصة العودة لبحث هذهالكرة حين ندرس موضوع قيمة قوة العمل ، اما الان فانه يكفينا ان نفترض انه ليس امامنا الا العمل البسيط ، أي ان جميع الاعمال التي يقوم بها منتجو السلع ، يمكن المقارنة بينها على أساس طول مدة العمل ، حتى يكونعرضنا واضحا ، وهكذا يصبح من المفهوم ، اننا نتحدث عن العمل البسيط وحده ، حينما نذكر ان ساعتين من العمل تنتجان ضعف القيمة التي تنتجها ساعة واحدة ٠

(د) وقت العمل اللازم اجتماعيا :

لقد ذكرنا من قبل ان قيمة اية سلعة ، تمثلها كمية العمل المجرد « العام » الضرورية لانتاجها ، ولكن يثار على الفور اعتراض هو : اذا كان وقت العمل هو الذى يحدد القيمة ، فسوف تكون هناك قيمتان مختلفتان ، لسلعتين متشابهتين ، انفق عامل غير حاذق في انتاج اولاهما ساعتين ، وانفق عامل حاذق في انتاج الاخرى ساعة واحدة ، فتصبح قيمة الاولى ضعف قيمة الثانية ٠ ولكن الخبرة توضح لنا ان ذلك لايطابق الواقع ، فليس في امكان منتج سلعة انفق في انتاجها وقتا عناء اكبر ، ان يبيعسلعته بثمن اعلى من الثمن الذى يبيع به المنتج الآخر الذى استخدم في انتاجسلعة

مهارة اكبر ووسائل اكثر تقدما . ذلك انه يتم في الواقع توازن بين قيم السلع المتعددة المتشابهة ، تحدده الظروف العادية الطبيعية للعمل الذى يبذله منتجو السلع ، **وهكذا لاتحدد قيمة سلعة من السلع على اساس وقت العمل الفردي الكامن فيها ، بل هي تتحدد على أساس متوسط اجتماعي ، يسميه ماركس : بوقت العمل اللازم اجتماعيا :**

« **ان وقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلع ، هو ذلك** »
« **الوقت الذى يتطلبه اداء عمل بدرجة متوسطة من الحذق** »
« **والكثافة ، وفي ظروف تعتبر طبيعية ، في بيئة اجتماعية** »
« **معينة، فربما اصبح العمل اللازم لتحويل كمية من الخيوط** »
« **الى قماش بعد ادخال النسيج البخاري في انجلترا ، نصف** »
« **العمل الذي كان لازما من قبل ، بينما استمر الناسج** »
« **(اليدوي ـ المعرب) الانجليزي في حاجة الى نفس الوقت** »
« **للقيام بذلك . ولكن منذ ذلك الوقت، لم تعد ساعة العمل** »
« **الفردي ، التي يبذلها هذا الناسج تمثل الا نصف ساعة** »
« **اجتماعية من العمل ، ولم تعد تعطي الا نصف قيمتها** »
« **الاولى(١) .** »

اننا في حاجة دائمة الى تأكيد **انه لايمكن الاستغناء عن فكرة العمل اللازم اجتماعيا** ، في فهم نظرية القيمة ، **الا ان القيمة التي يخلقها عمل قام به منتجون فرديون** ، تبدو وكأنها قد جردت من طابعها الفردي ، فاصبحت في الواقع ، حقيقة اجتماعية محضة . فكل ما هو فردى هو مجسم (خاص) ، بينما ان القيمة على عكس ذلك ، حقيقة اجتماعية مجردة لاتظهر الا في عملية التبادل ، التي هي بدورها علاقة اجتماعية .

يحتم قانون القيمة ان يتم التبادل بين سلع ذات قيم متساوية ، بمعنى ان سلعة تتضمن ثلاث ساعات من العمل اللازم اجتماعية ، يجب ان يجرى التبادل بينها وبين سلعة اخرى تتضمن بدورها ثلاث ساعات من العمل اللازم اجتماعيا . وذلك هو ما يفسر وضع علامة المساواة (=) ، بين سلعتين تختلف قيمتهما الاستعماليتان . مثل: زوج من الاحذية = كيسا من البطاطس . ان قانون القيمة في واقع الامر ، لايقوم بدوره ، بهذه الطريقة الآلية البسيطة . فالحقيقة هي ان التبادل بين السلع لايتم عادة ، كقيمة مقابل قيمة اخرى . وسوف نفصل اسباب ذلك فيما بعد ، اما الان فسنفترض ان التبادل يتم بين السلع كقيمة اخرى ، فانني اعنى ـ ـ حين اقول ان زوجا من الاحذية ، هو نفس الوقت اللازم اجتماعيا في انتاج كيس من البطاطس ، ان مايهم هو ان ندرك ان اتساع التبادلات يبرز

(١) رأس المال : الجزء الاول ـ الفصل الاول ـ ص ٥٢ .

فكرة القيمة ، التي يمارسها الناس بشكل تجريبي ، دون ان يعوا مغزاها الحقيقي • ورغم ان القيمة معترف بها منذ زمن موغل في القدم ، كما وضحنا من قبل ، الا انه لابد من انتظار اكتشافات ماركس العملية ، لكي نتوصل الى تحليل جوهر فكرة القيمة •

وعن التبادل تولدت القيمة ، فان فكرتها ، لم يكن من الممكن تطرقها الى ذهن الانسان قبل ان تحدث التبادلات ، اذ لم يكن لمنتجات عمله سوى قيمة استعمالية بالنسبة له ، فالقيمة في حقيقة الامر لم تكن توجد ، فهي ليست حقيقة ابدية ، بل حقيقة تاريخية تظهر في فترة معينة من تطور المجتمع الانساني ، تظهر اولا بشكل غير سافر في عمليات التبادل ، وهي لاتزال غير منتظمة ، ثم تتطور وتكتسب شيئا فشيئا مغزاها الكامل وهي لاتتضح وضوحا كاملا الا في مجتمع صارت فيه التبادلات على نطاق بالغ الاتساع ، والا حيث يمكن المقارنة بين اعمال كثيرة متماثلة ، على أساس وقت العمل اللازم ، اجتماعيا لانتاجها ، وحيث تظهر بالتالى فكرة العمل اللازم اجتماعيا بكل قوتها •

(هـ) شكل القيمة ـ المعادل العام :

حتى الآن ، تكلمنا عن قيمة السلعة ، واظهرنا وجودها ، وسجلنا ان الجميع يعترفون اعترافا ضمنيا بوجودها في عملية التبادل ، ولكننا لم نتمكن حتى الان من تجسيد قيمة السلعة ولابد من رؤيتها بشكل ملموس، فان كل سلعة تبرز لنا بنفسها قيمتها الاستعمالية ، بينما تظل تخفي قيمتها ولكي تظهر هذه الاخيرة • فان من الواجب مقابلتها بسلعة اخرى ومقارنتها بها ، فان القيمة لاتجد تعبيرا لها الا في التبادل •

التبادل يتم ، عمليا ، عن طريق النقود ، ويجب علينا ـ اذا اردنا ان نفهم النقود ـ ان نمر اولا على ابسط شكل من اشكال التبادل ، أي على المقايضة بين السلعتين « أ » و « ب » اللتين يتم التبادل بينهما ، ولنقل على سبيل المثال ، ان هذا التبادل يتم بين عشرة امتار من التيل وبين جوال من القمح •

ان صعوبة التحليل لتكمن في هذا الشكل المبسط ، فماذا نعني حين نقول ان عشرة امتار من التيل تساوي جوالا من القمح ؟•• ان التيل هو الذى يحاول اظهار قيمته في مثالنا هذا ، ولو اسعفه الكلام لقال : « انني اساوى جوالا من القمح » •• ولكن هذا الاخير لايحاول ان يعبر عن قيمته الذاتية ، وليس الا مساعدا للتيل الذى يحاول ان يكتشف قيمته بنفسه• وبكلمة اخرى ، فان جوال القمح يظهر معادلا في القيمة للتيل وهو المرآة التي يعكس عن طريقها التيل قيمة نفسه في شكل ملموس • أي في شكل جوال من القمح ، وقيمة التيل ـ وهي حقيقة مجردة ـ تظهر في عملية التبادل هذه في شكل ملموس هو جوال القمح • وليس من الممكن ان

يتوصل التيل الى قيمته الذاتية اذا لم يجد امامه هذه المرآة (أو اية سلعة تكون لها نفس القيمة) فانه في حاجة الى قيمة مساوية سواء اكانت قمحا او زوجا من الاحذية او اية سلعة اخرى . ان القيمة الكامنة في التيل ، تعبر عن نفسها في شكل ملموس : قمح او فحم .. الخ في كل مرة ، نواجهها فيها بسلعة مختلفة .

ويمكننا بعد ان تعرضنا لابسط اشكال التبادل (السلعة « أ » مقابل السلعة « ب ») ان نخطو خطوة اخرى ، فنفترض ان السلعة « أ » سيتم التبادل بينها ، وبين السلع « ب » و « ج » و « د » .. الخ . او كل سلعة ممكنة ، بالتوالي . وهنا لايكون التيل مساويا لجوال من القمح فحسب، بل لكمية معينة من كل السلع الاخرى ايضا ، أي ان القيمة المعادلة تتخذ بمعنى آخر ، وبالتوالى ، كل الاشكال الملموسة المتضمنة في سلع كبيرة التعدد .

واذا عكسنا هذه المعادلات المتتالية ، أي اذا قارنا كل هذه السلع بالتيل فاننا نقول ان جوالا من القمح يساوى عشرة امتار من التيل ، ٥٠ كيلو من الفحم يساوى عشرة امتار من التيل ، وزوجا من الاحذية يساوى عشرة امتار من التيل ، وساعة واحدة تساوى عشرة امتار من التيل ، وفي هذه المرة يعبر عن القيمة التي تتضمنها جميع السلع ، في شكل واحد في التيل ، ويصبح التيل هو **المعادل العام** لكل السلع . وهكذا يمكننا ان نعبر عن القيمة التى تحتوى عليها جميع السلع في شكل سلعة واحدة ، ولقد اصبح التيل هو المعادل ألعام اي تحول الى **نقود** . وبالتالى فان النقود سلعة تعكس مباشرة القيمة الموجودة في كل السلع الاخرى ، وهى اذن مرجع واداة لقياس القيمة ، وتجسيد للقيمة في نظر الانسان . ويجب الا ننسى ان النقود هي دائما سلعة وان لها بالتالى قيمة ، الامر الذى يسمح لها بالقيام بدورها **كمعادل عام** .

(و) وثنية السلعة :

وقبل ان نتطرق الى دراسة النقود دراسة اكثر تفصيلا ، فان علينا الا نترك موضوع السلعة دون الاشارة الى قوتها السحرية ، أي الى ماسماه ماركس بوثنية السلعة .

وتعكس المبادلات التي تتم ، عن طريق السلع ، بين اعضاء مجتمع واحد تقسيما اجتماعيا للعمل ، تقسيما قد تطور تطورا شديدا ، فهناك بعض الناس يعتمدون في نشاطهم على نشاط الاخرين . ولا يكف التنظيم الاجتماعي الذى تحدده احتياجات الانتاج عن التعقد ، وبالتالى توجد بين الناس ، علاقات تبعية ، مستقلة عن ارادتهم ، واساس هذه العلاقات هو مايسميه ماركس بعلاقات الانتاج ، ومن الجلى ان علاقات الانتاج ، هي

التي تتحكم او تسيطر على كل البناء الاجتماعي ، لان الحياة المادية هـي التي تكيف جميع النواحي الاخرى لنشاطهم ٠

ما هي الكيفية التي يدخل بها المنتجون ، في المجتمع التجارى، في علاقات بين بعضهم البعض ؟ انهم يدخلون في هذه العلاقات ، عن طريق تبـادل السلع ، فان السلع التى يتم التبادل بينها في السوق ، هي التى تقيم السلع ، فان السلع هى التى يتم التبادل بينها في السوق ، هي التى تقيم بينهم روابط التبعية هذه ، والعلاقات الاجتماعية هذه٠٠وهكذا فان السلع هي التي تعبر عن العلاقات بين البشر ٠٠ والقيمة التي تتضمنها السلع هي التى تحدد الظروف العامة التي تحيط بعمليات التبادل ، وهكذا تبـدو السلعة هي التي تحدد الظروف العامة التي تحيط بعمليات التبادل ، وهكذا تبدو السلعة وكأن لها قوة سحرية تخفي طبيعة علاقات الانتاج الحقيقية، وتبدو العلاقات الاجتماعية تحت ستار علاقات بين الاشياء ٠

ويعبر ماركس عن هذه الفكرة فيما يلي :

« **انها مجرد علاقات اجتماعية محددة بين الناس تخلع على** »
« **نفسها بالنسبةلهم شكلا خياليالعلاقة متبادلة بين الاشياء** »
« **وعلينا ، لايجاد مماثل لهـذه الظاهـرة ، أن نبحث** »
« **عنه في المنطقة القيمية للعالم الديني،فهناك تبدو منتجات** »
« **الذهن البشري وكأنها كائنات مستقلة ذات اجسـام** »
« **خاصة ومتصلة بالناس تربط بعضهم بعضا ٠ وذلك هو** »
« **نفس الشيء بالنسبة للمنتجات وبالنسبة لاذرعة الناس** »
« **في العالم التجاري ٠ وهذا هو مايمكن تسميته بالوثنية** »
« **المرتبطة بمنتجات العمل ، والتي تظهر منذ اللحظة التى** »
« **تظهر فيها هذه المنتجات كسلع ٠ وهي وثنية لاتنفصل** »
« **عن هذا الاسلوب في الانتاج(١) ٠** »

والوثنية شيء خلقه الناس ، شيء ينسبون اليه قوة خارقة ، وهو يمارس عليهم سيطرة ، ويفرض عليهم واجبات هم خالقوها غير الواعين ، ورغم انه ليس الا من صنع البشر ، وليست السلعة ايضا الا من صنع البشر، والذى منحها هذه الصفة الخاصة او هذه القوة الاجتماعية التى نسـميها القيمة ، هو الانسان ، ان السلعة التي خلقها الناس ، تجثم عليهـم بطغيانها ، اذ تفرض علاقات اجتماعية معينة بينهم ، كما تفرض عليهـم التقسيم الاجتماعي للعمل وعلاقات المنتجين وعمليات التبادل ٠

ان تصور ان للاشياء قيمة في حد ذاتها ، ينشأ ، بالتحديد، لان السلعة منتج اجتماعي ، يعبر تعبيرا تلقائيا عن العلاقات الاجتماعية ، الا ان الاشياء

---

(١) رأس المال : المجلد الاول ـ الفصل الاول ص ٨٥ ٠

ليس لها قيمة ، الا لان العمل الانساني دخل فيها ، ان وثنية السلع تظهر في حقيقة الاعتقاد الذى يحدث كثيرا ، بأن للذهب قيمة في حد ذاته ، لمجرد كونه ذهبا ٠

هذا التصور أمر عادي اذا اخذنا في الاعتبار ، ما يقوم به الذهب من دور هام في العلاقات الاجتماعية ٠ وليس للذهب في الحقيقة قيمة ، الا لان استخلاصه ، يقتضي كمية معينة من العمل الانساني ، وقيمته ليست قيمة في حد ذاتها ، ولا تعتمد الا على كمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها ، كمية العمل التى تتضمنها هذه السلعة ذات الصفة الخاصة ، ولا تعبر قيمة الذهب ولا وظائفه ، شأن كل السلع الاخرى ، الا عن علاقات اجتماعية معينة قامت بين البشر ، ونحن اذا اردنا ان نفهم بالدقة طبيعة العلاقات ، بين اعضاء مجتمع ، قام على اساس تعميم تبادل السلع ، فان علينا ان نحذر من « وثنية السلع » ، والذهب ليس هو الذى يتحكم في العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع الرأسمالى ، بل ان قانون القيمة هو الذى يتحكم فيها ، ولا تنبع القيمة ــ كما وضحنا من قبل ــ من الطبيعة ، ولكنها نتاج للعمل الانساني ٠٠

الفصل الثاني

النقود

أ ـ النقود سلعة

ب ـ الثمن والقيمة

ج ـ النقود كوسيلة للرواج

د ـ حركة النقود

هـ ـ النقود الورقية

و ـ الاكتناز

ز ـ النقود كوسيلة للدفع

ح ـ نقود الائتمان

ط ـ النقود الكتابية

ى ـ النقود الالزامية والتضخم

ك ـ النقد (سعر الصرف)

ل ـ السوق الحرة للذهب

أ ـ النقود سلعة

افترضنا،في المثل الذى قدمناه ان كل سلعة تعبر عن قيمتها بمقارنتها الى التيل ، أي افرضنا ان التيل هو المعادل العام لكل السلع ، ومعنى ذلك هو ان التيل يقوم بدور النقود ٠

وكأننا قد انتزعنا ، في مثلنا هذا ، التيل من بين مجموع السلع ليتمكن من القيام بدور المعادل العام ، وفي هذه اللحظة ، لايمكن للتيل ، أن يعكس قيمته ، اذ ليس في الامكان مقارنته بنفسه ، وليس من المجدي في شيء ان نقول ان عشرة امتار من التيل تساوي عشرة امتار من التيل ، وعلينا ـ اذا اردنا ان نعكس قيمة التيل ـ ان نقابله بسلعة اخرى ،فنقول مثلا ، ان عشرة امتار من التيل تساوى جوالا من القمح ، الا اننا نعود بعد ذلك الى الشكل المبسط للتداول ، اذ ان التيل في هذه الحالة لم يعد يلعب دور المعادل العام ٠

وعلى ذلك فان اية سلعة يجب ان تنتزع من مجموع السلع ٠ وان تقتصر وظيفتها على انها مرآة لكل القيم ، حتى تتحول الى عملة ، وبعدذلك لايمكن التعبير عن قيمتها الا مباشرة عن طريق وقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها ٠

ولقد قامت سلع مختلفة بدور المعادل العام خلال التاريخ ، ومنها كانت المواشي ، الا ان المعادن النفيسة ، ولاسيما الذهب،حلت محل السلع شيئا فشيئا ، ويرجع ذلك الى الصفات الطبيعية التي تتميز بها ، فالذهب يحتوي على قدر كبير من القيمة في حيز محدود ، والى جانب ذلك ، لايطرأ عليه أي تغيير ، كما ان من الممكن تجزئته او اعادة تركيبه متى شئنا ٠

ويلاحظ هنا ان السبب في ان المعادن النفيسة قد تمكنت من القيام بدور النقود ، هو ان المعادن نفسها سلع لها قيمة حقيقية لاوهمية ، ويرجع السبب فيما للذهب والفضة من قيمة الى ان استخراجهما يتطلب قدرا معينا من العمل اللازم اجتماعيا ٠ وتتغير قيمتها بتغير هذا القدر ، ولا يحدث هذا التغيير ، على أساس المستوى الحالى لمعلوماتنا الفنية ، الا في بطء شديد ولقد اثبتت التجارب ان اكتشاف مناجم غنية بالفضة ، وان استعمال وسائل اقل تكلفة في استخلاصها ، قد أديا ، الى انخفاض قيمة الفضة بالنسبة للذهب ٠

ب ـ الثمن والقيمة

في العادة ، يعبر عن قيمة السلع بالنقود « محمولة على المعنى الواسع

للعملة »٠وليس الثمن الا تعبيرا بالنقود عن القيمة ، ونحن لم نتحدث،حتى هذه اللحظة ، الا عن القيمة دون الحديث عن الثمن ، والان فانه يمكننا ان نفهم ماذا يعني الثمن ؟٠ وما هو الفارق بين الثمن والقيمة ؟٠

القيمة حقيقة اجتماعية ٠ وهي ـ بايجاز ـ مايتكلفه المجتمع لانتاج سلعة ، مثل عدد معين من ساعات العمل ٠

ويمكن ان يغيب ادراك هذه الحقيقة على الافراد غيابا كليا ، وهو في واقع الامر يغيب عنهم الى درجة كبيرة ٠ ولكن ذلك لاينفي اساسيتها ، وقد يقضي احد التجار حياته في بيع وشراء الصوف ، دون ان يعي في أية لحظة من اللحظات ٠ ان هذا الصوف يمثل عملا مبلورا ٠ ومن البدهي ان هذا الجهل لايلغي هذه الحقيقة ٠

واذا كان الجهل بفكرة القيمة ، مما يغتفر لرجل اعمال ، فان ذلك لايليق بعالم في الاقتصاد ، ذلك انه لايمكن التوصل الى تفسير اكثر حقائق الحياة الاقتصادية ، في جوهريتها دون اللجوء الى فكرة القيمة ، وذلـك ينطبق ، بالدرجة الاولى في حالة اثمان السلع ٠

الثمن ليس هو القيمة ، انه ببساطة ، رابطة تقوم ، بين قدر معين من السلع ، وقدر معين من النقود اثناء عملية تبادل ، تتم بين شخصين ، فاذا باع فلان الى علان ، قدرا من البطاطس يبلغ عشرة كيلو جرامات ، مقابل مائة مليم ، فان ثمن كيلو البطاطس يكون في هذه الصفقة عشرة مليمات ٠

ويبدو الثمن ، من النظرة الاولى ، وكأنه حقيقة فردية ، كأنه مجرد نتيجة اتفاق بين طرفين هما المشتري والبائع ، فاذا افترضنا ان شخصا ما يمتلك لوحة فنية فريدة ، او قطعة نادرة ، فلن يجد البائع ، ولن يجـد المشترى ، أي اساس للمقارنة ، يفرض تحديد ثمن هذه السلعة ٠ ان ما يمكن ان يحصل عليه البائع يتوقف ـ قبل كل شيء ـ على رغبة المشترى، ولن تتمكن القيمة ـ وهي حقيقة اجتماعية ـ من المساعدة على تحديد ثمن السلعة في هذه الحالة ٠

الا ان الثمن ليس في اغلب الاحوال حقيقة فردية ، اذ ان البـائعين والمشترين ليسوا منعزلين عن بعضهم ، بل هم على العكس مترابطون معا في نطاق السوق ، وتؤدى هذه الروابط القائمة بينهم ، الى توقف الاثمان التي يحصلون عليها ، اثناء عمليات التبادل ، توقفا وثيقا على بعضـها ، وهنا تستعيد القيمة مكانتها من جديد ٠٠ وفي امكاننا ان نـدلل على ان اسعار السوق تتجه ، باستمرار ، نحو التعبير عن قيمة السلعة في أعـم الظروف ٠

وهنا تكون المنافسة هي أعم العوامل،اذا افترضنا ان في السوق عددا كبيرا من البائعين والمشترين ، في حالة تنافس ، فان كل مشتر يميل الى التعامل مع بائع يعرض عليه ابخس الاثمان٠وفي نفس الوقت يميل كل بائع

للتعامل من المشترى الذى يوافق على دفع اعلى ثمن • ويكون من السهل في هذه الظروف ، ان نفهم ان الاثمان التي تتداول في السوق ، في وقت معين قلما تبتعد عن بعضها • واذا كان الثمن الذى يعرضه احد الباعة مرتفعا ارتفاعا ملموسا ، عما يعرضه الباعة الآخرون ، فسوف يهجره المشترون، الامر الذى يحمله حملا على خفض اثمانه • واذا كان الثمن الذى يعرضه ، على العكس من ذلك منخفضا انخفاضا ملموسا ، عن اثمان الآخرين فسوف تقبل عليه افواج المشترين فيدرك هو بسرعة ان في امكانه رفع اسعاره •

لتبسيط الموضوع سنفترض انه ليس في السوق الا ثمن واحد ، وبعد ذلك لنسأل انفسنا : كيف يحدد هذا الثمن ؟

سنرى قبل كل شيء ، اذا طرحنا موضوع التخزين جانبا ، ان الثمن يتحدد ، في لحظة معينة ، على اساس ذلك المستوى الذى يسمح ببيع كل مقادير السلع المنتجة ، لا اكثر ولا اقل ، وهذا نتيجة من نتائج المنافسة، فان بعض المشترين يدفعهم التوجس من عدم الحصول على ما يريدون من سلع – في حالة انخفاض الثمن انخفاضا يحول بينهم وبين ذلك – الى دفع ثمن اعلى ، الامر الذى يخلق حتما ارتفاعا في اسعار السوق •

وعلى العكس من ذلك فان البائعين سيدفعهم الخوف الى قبول البيع بثمن ابخس ، اذا كان السعر مرتفعا الى الدرجة التي تحول بينهم وبين تصريف كل مالديهم من بضائع ، الامر الذى يؤدى الى احداث انخفاض عام في الاثمان •

وعلينا الآن ان نتجه الى دراسة الانعكاسات التى يحدثها الثمن في كميات السلع المنتجة ، بعد ان اوضحنا انه يتحدد ، على اساس المستوى الذى عرضنا له • فاذا ماكان الثمن مجزيا ، الى حد كبير للمنتجين ، اتسع نطاق الانتاج ، بينما ينكمش هذا النطاق اذا حدث العكس •

وتجر هذه التغيرات في الانتاج ، وراءها تغيرات في اثمان السوق فاذا ما ازداد الانتاج ، انخفضت الاثمان ، لان بعض البائعين ، يقبلون اجراء تخفيضات حينما يرون انفسهم ، عاجزين عن البيع وفقا للثمن القديم • وعلى العكس من ذلك ترتفع الاثمان حينما يقل الانتاج •

الا ان هناك لحظة ، تقف الاثمان فيها ، عند حد ، لايكون دافعا للمنتجين الى زيادة او تخفيض انتاجهم • وهنا فقط يمكننا ان نقول ، ان العرض يعادل الطلب ، وفي هذه اللحظة يتطابق الثمن مع الثمن الطبيعي للسوق •

واذا كانت الاثمان العرضية ، في كل سوق ، تتجه الى الاقتراب من هذا الثمن الطبيعي ، فانه يتضح ، ان مايجب علينا الآن ، هو معالجة موضوع الثمن الطبيعي •

لقد رأينا ان نطاق الانتاج لايتسع او يتلقص، مادامت الاثمان طبيعية،

وفي هذه الحالة تكون الارباح التي يحصل عليها المنتجون « طبيعية » ايضا (من وجهة نظر المنتجين طبعا)

واخيرا ، فيم يتلخص نشاط المنتج والمنتجين الذين يساهمون في انتاج سلعة من السلع ؟..

ان هذا النشاط يتلخص في دفع الاجور للعمال ، وبيع منتجات عملهم بثمن يبقى لهم على ربح، هذا الربح الذى يمكن توزيعه فيما بعد بين الطوائف المختلفة المستفيدة ، مثل المساهمين والمقرضين وملاك الارض (في حالة ما يتعلق الامر باستثمار زراعي) .

ومن الواضح اذن ، انه كلما ازدادت كمية العمل اللازمة ، لانتاج سلعة ما ، كلما وجب ان يرتفع الثمن ، حتى يسمح للمنتج بالحصول على ربح « طبيعي » – على الاقل – في حالة ما تكون الاجور متقاربة في الفروع المختلفة للانتاج ، ويمكننا ان نقول انه كلما ازدادت قيمة السلعة كلما ارتفع ثمنها الطبيعي ، أي كلما زادت كمية النقود التي تدفع كمقابل ، في عملية التبادل في الظروف العادية . ولكننا قد رأينا ان كل وحدة من النقود ، تساوي بدورها قيمة محددة . وعلينا ان نؤكد اذن ان التبادل يتجه دائما الى الخضوع لقانون القيمة ، هذا القانون الذى يؤدى الى ان يتم التبادل بين قيمة معينة ، وقيمة من نفس الحجم .

فلو ان قانون القيمة قد تحقق بشكل دقيق لتناسبت اثمان السلع المتعددة تناسبا دقيقا مع قيمتها ، ولكي يتم ذلك يكفي ان تكون الارباح الطبيعية التي تحقق عند انتاج السلع المتباينة ، متناسبة تناسبا دقيقا مع الاجور المرفوعة ، وسنرى حين ندرس موضوع الربح ان الامر ليس كذلك في الحقيقة ، لهذا السبب لاتطابق الاثمان الطبيعية قيم السلع المختلفة تطابقا تاما . ومن البدهي ان هذه الحقيقة لاتستطيع ان تسلب قانون القيمة صحته ، هذا القانون الذى يظل المبدأ الاساسي لتفسير الاثمان . واذا ما سألت : لماذا يباع الكرسي عادة مقابل نصف ثمن المنضدة ، يجب ان نجيب دون تردد بأن السبب الاساسي في ذلك هو انه يكلف المنتج نصف كمية العمل التي تتطلبها المنضدة .

ان قاعدة وحدة الاجر ، ايضا ، والتي لابد منها لتحقيق قانون القيمة بشكل مطلق لاتتحقق دائما هي بدورها ، بطريقة محكمة . وسنرى ذلك في سياق كلامنا عن الاجور .

وعلينا الآن ان نركز على عقبة اخرى ، تقف حائلا في بعض الاحيان، دون تحقق قانون القيمة ، ونعني بهذه العقبة الاحتكار . فاذا استطاع احد او بعض المنتجين لسبب من الاسباب ، ان يحولوا بين منتجين آخرين، وبين الدخول في فرع الصناعة او التجارة الخاص بهم ، فان النظام الذى اسلفنا

القول عنه لايعود يقوم بدوره ، فتتمكن بذلك اثمان السوق من البقاء الى اجل غير محدود في مستوى اعلى من الاثمان الطبيعية ، ويستطيع المنتجون ان يحققوا ، الى أجل غير محدود ، ارباحا زائدة ، ويتم ذلك حينما يتمكن بعض الافراد من السيطرة على كل مصادر المواد الخام ، او من التمكن دون غيرهم لاسلوب انتاج سلعة من السلع ، او من القضاء ــ منذ البدء ــ على كل فرد يحاول منافستهم مستخدمين في ذلك سلطانهم المالى ، وهكذا يمكن ان يشل قانون القيمة بشكل خطير ، الامر الذى يحدث اكثر فأكثر في ايامنا هذه ، اذ تشمل الارباح جزءا كبيرا من الاثمان كما تتباين هذه الارباح بين فرع وآخر من فروع الانتاج الى درجة تبعد احيانا بشدة عن مستوى الاثمان الذى يتوافق مع قيم السلع ٠

ومن السخف بداهة ، ان نقول ، ان النظرية الماركسية عن القيمة قد حادت عن الصواب ، اذ ان النظام الرأسمالى في الحقيقة هو الذى يضع نفسه في تناقض مع احدى القوانين الطبيعية الخاصة به ٠

وان علينا ، بعد تبيان ذلك ، ان نفهم جيدا ان الناس هم الذين حققوا تلقائيا ، التبادل بين السلع كعملة طبيعية لم يستطيعوا ادراك مغزاهـــا العميق ، وقد تولدت عن التبادل فكرة الاثمان التي كشفت بدورها ــ وان كان بطريقة بادية النقص ــ عن حقيقة القيمة ، ولقد احتاج الفكر الانساني كما قال ماركس الى ألفين من الاعوام لتفسير مضمون هذه الحقيقـــــــة الاجتماعية المجردة التي تمثلها القيمة ٠

ويكون التبادل بذلك عملا فرديا واجتماعيا ، في آن واحد ، يتحكم فيه من وجهة النظر الاجتماعية قانون القيمة ، بينما يؤدى من وجهة نظر الفردية الى تحديد الاسعار ، وبذلك فان الصراع بين الثمن والقيمة ليس الا شكلا من اشكال الصراع الاعمى الذى يدور في ظل النظام الرأسمالى بين كـــل ما هو فردى وكل ما هو اجتماعي ، ان القيمة في مجموع الاحـــوال ، وفي المتوسط ، على الاقل ، اذا اخذنا في الاعتبار فترة ممتدة امتدادا كافيـــا هي التي تسود وتحدد المستوى العام للاسعار ، وكل شذوذ عن هذه القاعدة يمكنه ان يحدث في التفاصيل ، ومن الواضح ، على الاخص ، ان الاسعار ، يمكن ان تحدد بطريقة تعسفية محضة ، عندما تسيطر العناصر الفردية على عمليات التبادل ، وهنا لايسري قانون القيمة ٠ فانك ستضطر ــ اذا كنت في حالة من الجوع الشديد ، وليس امامك الا رجل واحد يملك الخبز ــ ستضطر للحصول على الطعام الى اعطائه كمية من السلع لاعلاقة لها بقيمة الخبز ، وعلى النقيض من ذلك ، يسري قانون القيمة بسهولة ، ويحدد ثمن الخبز ، حينما تسود العناصر الاجتماعية ، حينما يكون السوق دائما كأن يكون هناك كثير من المخابز المفتوحة ٠ ان ادراك هذه الحقائق التي تنبع من صفات التبادل المتناقضة ليجنبنا الاعتراضات السطحية التى يقدمها ضد

الماركسية ، او لتلكم الذين لم يكلفوا انفسهم عناء دراسة ماركس ٠ فهكذا يثار ضد الماركسية مثال اللوحة الفنية التي يمكن ان يكون لها ثمن مرتفع جدا ــ رغم الضآلة النسبية لكمية العمل الممثلة فيها ، مع انه من الواضح ان اللوحة الفنية ليست انتاجا اجتماعيا بل انتاجا فرديا ، فريدا من نوعه، ومن الممكن ان تنشأ سوق اجتماعية حين تنسخ من هذه اللوحات اعدادا كثير ، هنا ، يتحكم قانون القيمة في الاسعار ، بينما لايمكن لقانون القيمة ان يسري في حالة اللوحة نفسها ، هذه اللوحة التي لايحدد سعرها الارغبة المشترى في اقتنائها ، ويصدق ذلك ايضا على المنتجات العادية التي لايمكننا اعادة انتاجها كما نشاء ، ان قانون القيمة لايتدخل ، فيما يتعلق بالحالات الخاصة التي ذكرناها والتي تسمح ظروفها بتحديد اسعار تحكمية ٠

ويقول ماركس ايضا ان الناس يمكنهم ان يذهبوا الى درجة تحديد اثمان لاشياء ليست في حد ذاتها سلعا ، ويرجع السبب في ذلك الى الدور الذى تلعبه الارادة البشرية في التبادل ٠

« ان هناك اشياء ليست في حد ذاتها سلعا على الاطــــلاق »
« مثل الشرف والضمير ٠٠ الخ يمكنها ان تباع وتستحوذ »
« بفضل الاســـعار التي تحدد لها صـــــفة السلعية(١) »

فوق ذلك فان هناك ــ منذ ان اصبحت النقود تجسيما للسلعة ــ اتجاها الى تسعير خدمات لاتتضمن بالضرورة عملا ، وسنرى فيما بعد ان الارض التي ليست فيها عمل والتي لاقيمة لها بالتالي ، تتمتع رغم ذلك بسعر تحدده قواعد خاصة ٠

(ج) النقود كوسيلة للتداول :

لنأخذ نساجا يريد ان يبيع تيلا ليشترى انجيلا ٠ ولنفترض انه يبيع خمسة امتار من التيل ، مقابل ٥٠٠٠ مليما ، يشتري بها الانجيل ٠ ان هدف هذا النساج هو شراء الانجيل مقابل تيله ، الا ان العملية تتم ، على مرحلتين ففي المرحلة الاولى يتحول التيل الى نقود ، كما تتحول النقود في المرحلـــة الثانية ، الى انجيل ٠ فاذا رمزنا بحرف (س) الى السلعة وبحرف (ن) الى النقود ، فان العملية تتم كما يلي :

س : تيل ــ ن : نقود ــ س (انجيل) ٠

والمرحلة الاولى (س٠ن) هي البيع ٠ فلنبحثها على حدة : نجد ان النساج الذى يملك التيل ، منتج فردى ، وهو مالك مستقل للتيل ، ولكنه لايصبح ــ حين يتقدم الى السوق بسلعة ــ الا جزءا من مجموع منتجي التيل في المجتمع ، ان مايحدد ماتشتمله سلعته من قيمة ، هو ظروف العمل المحيطة

---

(١) رأس المال ــ الجزء الاول ــ الفصل الثالث ص ١١٢ ٠

بمنتجي التيل الآخرين ، وهي ـ بالتالي ـ التي تحدد على وجه التقريب ، السعر الذى يمكن لهذا النساج الحصول عليه مقابل التيل ٠

ويمكننا الآن ، ان نفترض ان عملية استبدال النقود بالتيل تتم دون صعوبات خاصة ، فنستطيع ان نقرر ، ان النساج اذا كان يستبدل تيله بالذهب ، فان صاحب الذهب يستبدل به التيل ، وبالنسبة لهذا الاخير لاتكون العملية (س ـ ن) أي (سلعة ـ نقود) بل (ن ـ س) أي نقود سلعة ومن اين يأتي صاحب الذهب بالذهب ؟ ٠٠٠ اما ان يكون هو نفسه منتجا للذهب ، وفي هذه الحالة يدخل الذهب في حركة التبادل الاول مرة ، واما ان يكون قد حصل عليه عن طريق بيع سلعة اخرى ، وفي هذه الحالة فان العملية (ن ـ س) أي نقود سلعة مرحلة ثانية بالنسبة اليه ، بينما تكون مرحلة اولى بالنسبة للنساج ٠

والآن يمكننا ان ندرس المرحلة الثانية للعملية ، ومن زاوية النساج ان النساج يمتلك في هذه المرحلة ذهبا قدره ٥٠٠ مليما وهو يتأهب لمبادلته بانجيل ، وهنا يرمز للحركة بالحرف (ن ـ س) وليست هناك اية صعوبة في عملية الشراء ٠ وتنتهي هذه المرحلة بالنسبة لعملية التبادل ، فقد حصل على الانجيل مقابل تيله ، وقد اشبع رغبته وانسحب من دائرة التداول

اما مالك الانجيل فانه يتم مجرد المرحلة الاولى لعملية التبادل ٠ ويرمز للعملة بالنسبة له ، بالحروف (ن ـ س) لا بالحروف (س ـ ن) ٠ وبعد ان يحصل على النقود مقابل انجيله ، يمكنه ان يبتاع سلعة او اكثر ، أي ان يقوم لحسابه الخاص على المرحلة الثانية ٠

ومن اليسير ان ندرك ان المرحلة الاولى لحلقة التبادل ، من زاوية النساج هي المرحلة الثانية من زاوية مالك النقود والذى يشترى التيل ، وان المرحلة الثانية من زاوية النساج ، تطابق المرحلة الاولى لصاحب الانجيل ٠٠٠ الخ وتعتبر العملية منتهية ، بالنسبة للنساج ، حين ينتهي من التبادل بحصوله على الانجيل ، الا ان النقود تظل داخل دائرة التبادل ، اذ انها تنتقل في كل مرحلة لتملأ الفراغ الذى تركته السلعة ، فاذا كانت السلع المتبادلة تختفي بالاستهلاك ، فان النقود تظل متنقلة من حلقة الى اخرى ويعبر ماركس عن هذه الفكرة بالكلمات :

« **حين تحل سلعة تاجر محل سلعة تاجر آخر ، تبقى** »
« **النقود دائما على مد اصابع تاجر ثالث ٠ ان التبادل** »
« **ينضح نقودا كما تنضح المسام عرقا ٠** »

ويرد ماركس ايضا ، على علماء الاقتصاد السوقيين الذين يزعمون ان تبادل السلع ، يستلزم توازنا بين المشتروات والمبيعات ، فيقول ان المبيعات والمشتروات تتوازنان دون شك ، بمعنى ان كل شراء هو في نفس الوقت بيع كما ان العكس صحيح ، لكن كم يكون زعمهم سخيفا اذا كانوا يقصدون

به ان قوانين حركة السلع لاتسمح بحدوث ازمات في التبادل ٠ فان البائع – في الواقع – ليس مجبرا على البيع ، كما ان المشتري بالاحرى ليس مجبرا على الشراء ، وبالتالى فان شكل التبادل يعني احتمال حدوث الازمات (وليس اكثر من احتمال حدوثها) ومازال علينا ، لكى ندرك اسباب الازمات ، ان ندرك كثيرا من العوامل الاخرى ٠

ونوجز فنقول ان تحليل شكل التبادل قد بين لنا ، وظيفة اساسية من وظائف النقود ، أي بين لنا انها الوسيلة الاساسية للتداول ٠

(د) حركة النقود :

في سلسلة حلقات (س–ن–س) المتكررة ، والتي تتشابك عن طريق البيع والشراء ، تنتقل السلع في كل لحظة ، الى مجال الاستهلاك ، وتختفي من دائرة التداول ، بينما تنتقل النقود من يد الى اخرى ٠ وتبدو حركة النقود هذه وكأنها تدفع بالسلع ٠ ومن ذلك يمكن ان ينبع تصورنا ان السلع تدور بفضل النقود فحسب ، وقد بنيت نظريات اقتصادية خاطئة متعددة على اساس هذا الوهم ، ان تبادل السلع هو الذى يخلق ، في حقيقة الامر حركة النقود ، وليست الاخيرة هي التي تخلق تداول السلع ، وليست النقود سبب التداول ، بل وسيلة ٠

وما هي كمية النقود اللازمة في مجال التداول ؟٠٠

يتوقف ذلك ، اولا على اثمان السلع ، فكمية النقـــود تزداد ، اذا ارتفعت اسعار السلع ، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة لاتتغير ٠ ومن الممكن ان ترتفع أسعار السلع بالذات ، اذا ما انخفضت فيه المعادن الثمينة ٠ ففي هذه الحالة تعادل سلعة ذات قيمة معينة قدرا اكبر ، من ذى قبل ، من المعادن الثمينة ، وبالتالى من النقود ، وذلك هو ماحدث في القرن السادس عشر ، حين ادى اكتشاف مناجم امريكا الى انخفاض قيمة الذهب والفضة ، مما جر الى ارتفاع اسعار السلع في اوربا ابان تلك الفترة ، ونحن نتحدث هنا ، بالطبع ، عن النقود الذهبية والفضية ، ولسنا نتحدث عن اوراق العملة ، التي سيأتى بحثها فيما بعد ٠

وبالطبع ، لاتتوقف كمية النقود اللازمة ، في نفس الوقت ، على اسعار السلع فحسب ، بل على السلع المتداولة في السوق ايضا ٠ وذلك امر يسير الفهم ٠ فاننا – اذا اردنا ابتياع بقرتين في نفس الوقت – سنكون في حاجة الى ضعف كمية النقود التي نحتاج اليها اذا اردنا ابتياع بقرة واحدة ، ومن ناحية اخرى تتوقف كمية النقود على الطريقة التي يتم على اساســـــها التداول ، ويمكن ان نفترض اربع عمليات بيع قيمة كل منها ٢٠٠ مليما ٠ « مثل بيع رداء ، ٢٠ مترا من التيل ، ومنضدة ، وساعة » ٠ اننا نكون في حاجة الى اربعة اضعاف هذا المبلغ اى الى ٨٠٠ مليما ، اذا ماتمت هـذه العمليات معا في وقت واحد ٠ اما اذا تمت بالتوالى فان في طاقة ٢٠٠ مليما

فحسب ، ضمان تداول السلع الاربعة الآنفة الذكر • وهكذا ، يمكن ان تكون لحركة النقود سرعة معينة • وهذه السرعة تحسب على اساس عدد التحركات التي تتتم في وقت واحد •

اثمان السلع ، وسرعة تحرك النقود : هذه العناصر الثلاثة هي التى تحدد مقادير النقود اللازمة لتداول السلع • وعلينا ان نلاحظ نتيجة من نتائج هذا القانون ، وهي التى تتمثل في اننا في حاجة الى قدر اكبر من النقود ، اذا ما ابطأت حركة النقود مع بقاء اسعار السلع وكمياتها ثابتة، واننا على العكس في حاجة الى قدر اقل من النقود اذا ما تم التداول بسرعة•

(هـ) النقود الورقية :

القطع المعدنية التي تتداول في السوق هي الدرهم ، وهي تختلف من بلد الى بلد ، فالفضة والذهب يرتديان ، في كل بلد رداءا وطنيا مختلفاكما يقول ماركس • وتمثل قطعة الذهب الجديدة ، حين يقذف بها الىالسوق، بالضبط الكمية التي تحتويها من المعدن ولكن هذه القطعة الذهبيةتتآكل اثناء تداولها ، وسرعان مالا تكون بها تلك القيمة الحقيقية التي يجب ان تمثلها • الا ان تآكل القطعة الذهبية الى درجة معينة ، لايمنع الناس من قبولها ، على اساس القيمة التى كانت تمثلها قانونا • ولكن نرى انقطعة الذهب يمكنها اثناء التداول ، ان ترمز جزئيا الى قيمة لم تعد تتمتع بها في حقيقة الامر ، وهذا الامر يصدق الى درجة اكبر ، بالنسبة لانواعالنقد الصغيرة ، من الفضة او النحاس او النيكل او الالومنيوم ، والتي لم تكن تحتوى ، حتى عند ظهورها ، على القيمة المضروبة عليها •

واخيرا فان هذه الصفة الرمزية تجد تعبيرا كامـــــلا لها في اوراق البنكنوت التي سنعالج موضوعها بالتفصيل ، شأنها شأن الكمبيـــالات والاشكال الاخرى من نقود الائتمان •

ان اوراق البنكنوت ، لاتحتوي ، في حد ذاتها على اية قيمة ، ولكنها تحمل قيمة معينة طبعت عليها « ٥٠ مليما ، ١٠٠ مليما ، ٥٠٠ مليما » فما هو الشرط الضرورى ، والكافي ، حتى تتمكن هذه الاوراق من القيام بوظيفتها كنقود دون صعوبة ؟ هذا الشرط الضرورى هو ان تحل هـــذه الاوراق محل قدر من الذهب اللازم للقيام بعمليات التداول ، وقد رأينا ان كمية السلع واثمانها وسرعة حركة النقود هي التي تحدد هذا المقـــدار ، وليس هناك حرج — على النطاق الوطني — في احلال النقود الورقية محل النقود الذهبية • وبكلمة اخرى ليس هناك حرج في احلال رمز القيمة محل القيمة نفسها ، اذا لم تتجاوز كمية النقود الورقية التي يلقى بهافيالسوق، تلك الكمية اللازمة للتداول •

(و) الاكتنـــاز :

النقود تتحرك دون كلل ، حين تستخدم كوسيلة للتداول • ولكن

النقود تركد حين لايكتمل البيع بعملية شراء ، لسبب ما ، وتتحول ـ حين تتوقف حركتها ـ الى كنز ، ويصبح البائع مكتنزا ٠

ان الاتجاه نحو الاكتناز ، أمر طبيعي ، فليس هناك ضمان لامكانية تبادل سلعة تمتلكها بالذهب ، بينما يمكننا الذهب من الحصول ، في غالب الاحوال ، على اية سلعة ، أو اى شيء آخر ، والى ذلك يرجع السبب في سعي البشر ، من تداول السلع ، الى تكديس الكنوز ، فان الذهب باعتباره الشيء الذى يعبر عن قيمة السلع، يتمتع بسلطان اجتماعي لاحدود له٠ وبالتالى يمنح الذهب مالكه سلطة عمل تفوق وتتجاوز ما للذهب من قيمة قوة ٠ وهكذا يتحول السلطان الاجتماعي ، الى سطوة خاصة في ايدى عدد من الافراد ٠ وهكذا تنشأ عاطفة حب الذهب ٠

ومع ذلك فان امتلاك الذهب ، يستلزم وجود تناقضات تخلق من الشحيح رجلا لايشبع ٠ فالذهب في الواقع ـ المعادل العام لكل ثروة ، الا ان كمية الذهب التي يمكن امتلاكها محدودة بالضرورة الامر الذى يجعل المكتنز اسيرا ، بين احساسه بقدرته على الحصول على كل شيء ، وبين ندمه على عجزه عن امتلاك كل شيء اذ انه لايجد في متناول يده الا قدرا محدودا من الذهب ، وتلك هي مأساة الشح ٠

والى جانب عملية تكديس الذهب ، باعتباره معبرا عن كل الثروات، يلعب الاكتناز ، دورا هاما في تداول السلع ، فالواقع هو ان كمية النقود اللازمة للتداول تتغير وفقا لبعض الظروف التي سبق ان تعرضنا لها ، فمن الضرورى اذن في اية لحظة ، ان تتمكن كمية النقود المتداولة من التضاعف او الانكماش وفقا لاحتياجات السوق ٠ وهذا أمر ممكن ، بفضل وجود عدد كبير من الكنوز الفردية الصغيرة ٠ وهكذا فان كمية النقود في بلد ما تكون دائما اكثر من مجموع وسائل التداول اللازمة على الفور ٠

(ز) النقود كوسيلة للوفاء :

حين يتسع نطاق التبادلات ، تخلق ظروف انتاج السلع ، اشكالا جديدة من التبادل ، لاتلعب النقود فيها دور الوسيط المباشر ٠

ففي حالة استئجار مسكن مثلا ، لايتحقق استعمال هذا المسكن تحققا كاملا الا في نهاية فترة الايجار ، وربما لايكون عقد الايجار ناصا على الدفع الا في نهاية ثلاثة او ستة اشهر او سنة ، ويكون المالك بذلك قد تنازل عن سلعته ، قبل استلام ثمنها ، وفي هذه الحالة يتخلف الدفع عن تبادل السلع ولقد ازدادت ـ بشكل تدريجي ـ اهمية هذا الاسلوب ، لانه يساهم في تيسير التبادلات ٠ ونقول في هذه الحالة ، ان النقود وسيلة للوفاء ، أي ان الدفع بالنقود لايحدث الا بعد فترة معينة ٠

ويختلف استعمال النقود ، كوسيلة للوفاء ، اختلافا بينا ، عن استعمالها كوسيلة للتداول فان تبادل السلع لايجر وراءه أية تعقيدات حين

تكون النقود مجرد وسيلة للتداول. فالنساج قد باع التيل، وتقاضى نقوده واشترى بها رداءا ، فتحرر من كل التزام (وليس مدينا لاى شيء). لكن عليه اذا ما اشترى رداءا ، مع وعد بدفع ثمنه بعد شهر ، عليه ان يبيع مايملكه من تيل قبل نهاية هذه الفترة . والا عجز عن دفع دينه ، ويتحول البائع والمشترى في هذه الحالة الاخيرة الى شخصين لهما طابع جـــديد . فالاول مدين والثاني دائن .

(ح) – نقد الائتمان :

علينا ان نرجع النقود الورقية الى اصولها ، لكي نتفهم الكيفية التي تعمل بها النقود . فاذا ما اودع احد في البنك قدرا ما من المعدن الثمين ، ذهبا كان أم فضة ، يسلم البنك الى المودع ، مقابل وديعته ، اوراقا تسمى بأوراق البنكنوت ، وهذه بمثابة اعتراف من البنك بما عليه من دين تجاه المودع . وتعني هذه الاوراق ان مالكها يستطيع ان يطالب البنك ، متى شاء ، باعادة ذهبه او فضته اليه .

ان ورقة البنكنوت التي تضمنها وتغطيها المعادن الثمينة ، والتـــى ليست الا رمزا لما تتضمنه هذه المعادن من قيمة ، هذه الورقة يمكنها ان تتداول كنقود ، تماما كما لو كانت هي نفسها ذهبا او فضة .

وقد لوحظ في الحال ، بعد ان تعود الافراد ، على استعمال اوراق البنكنوت الى جانب النقود المعدنية الصغيرة ، ان اصحاب هذه الاوراق لايندفعون جميعا وفي نفس الوقت ، الى البنك ، لاستبدال ذهب وفضة ، بأوراق البنكنوت التي في حوزتهم ، وفي هذه الحالة يمكن للبنك ان يلقي الى ميدان التداول كمية من اوراق البنكنوت ، تزيد عن كمية المعـــادن الثمينة المودعة لديه . ولا يكمن في ذلك أي ضرر اذا ما روعي الشرطـان التاليان :

اولا – يجب ان تكون كمية اوراق البنكنوت التي يصدرها البنـك مطابقة لاحتياجات تداول السلع .

ثانيا – يجب ان يحتفظ اصحاب هذه الاوراق بحقهم ، في تحويل اوراقهم الى ذهب او فضة لدى البنك كلما ارادوا ذلك . أي يجب ان تكون النقود الورقية قابلة للتحويل ونحن نقول ان لهذه الاوراق قوة الابراء اذا ما الزمت الدولة الدائنين بقبول هذه الاوراق كأداة للوفاء . واذا ما طلب تاجر قرضا بمائة الف فرنكا ، وهو لايملك ذهبا او فضة ، بل سلعـــا يمكنها ان تضمن قرضه ، فان البنك يوافق على منحه هذا القـــرض ، ويصرف له مائة جنيه في شكل اوراق نقدية . ومن الواضح ان هذه الاوراق ليس لها غطاء من ذهب ، ومع ذلك فهي قابلة للتحويل ، فان البنك يعرف – لخبرته – ان هذه الاوراق يتم تداولها بانتظام وانه لايواجه خطــرا ينشأ من المطالبة باستبدال هذه الاوراق جميعها مقابل معادن ثمينة ، ومن

ناحية اخرى فان اصدار هذه الكمية الزائدة من اوراق البنكنوت التي لاتغطيها المعادن الثمينة ، يتفق مع مقتضيات التبادل ، مادام التاجر قد طلب هذا القرض للقيام بمشتروات فعلية . وبالتالي فليس هناك اى خطر من استبدال النقود المعدنية التي تتضمن وحدها قيمته ، بالنقود الورقية التي ليست الا رمزا لتلك القيمة .

وتعتمد الاوراق التي تصدر بهذه الطريقة ، دون غطاء من المعدن الثمين ، على ثقة اصحاب البنوك في المدين ، وهي بالتالى ائتمانية .

وهناك شكل هام آخر من النقود الائتمانية ، يسمى بالكمبيالات ، وتسمح باتمام صفقتين على الاقل مقابل الدفع مرة واحدة . وفيما يلي يتضح اساس هذه العمليات .

باع السيد س . ك سلعا من السيد ز . م بمائة مليما ويكفي ان يكلف السيد س.ك السيد م.ش بدفع مائة مليما الى السيد ز.م ، حتى تتم العمليتان دفعة واحدة ويعبر عن الامر الذى اصدره س . ك الى م . ش بالكلمات :

« السيد م . س يدفع الى السيد ز.م او لحسابه مبلغ مائة مليما .

امضاء

س . ك

والاطراف الثلاثة الذين تشملهم هذه العملية : هم س . ك وهو « الساحب » والسيد م . س وهو « المسحوب عليه » . والسيد ز . م وهو « المستفيد » . ونقول ايضا ان السيد س . ك سحب على م . س كمبيالة . وهذه نوع من الاوراق التجارية سلم في هذه الحالة الى م.س وهكذا يكون ما للسيد س.ك من دين على السيد م.س هو الذى استعمل كأداة للوفاء ، هو الذى استعمل كنقود من زاوية السيد ز . م

ويستطيع هذا الاخير بدوره ، وبامتلاكه الكمبيالة ، ان يستعملها كنقود لتسوية عملية شراء قد يقوم بها من م . د ، ويكون ز . م ، بهذه الطريقة هو الذى توضع في يده في نهاية الامر نقود م . س .

ونظام الكمبيالات معروف منذ اقدم العصور ، وقد اتبعه الناس حتى يتمكنوا من اتمام تبادلاتهم . وذلك حين ووجهوا بقدرة النقود وتعتمد العمليات القائمة على هذا الاساس ، على الثقة المتبادلة بين الدائنين والمدينين . وتنضوى الكمبيالات تحت باب نقود الائتمان : « وما لم يدفع المدين دينه ينهار هذا النظام من اساسه » .

والكمبيالات تندرج مع جميع اشكال اعتراف المدينين بديونهم قبل دائنيهم ، تحت باب عام هو باب الاوراق التجارية . ومن الممكن لهذه النقود التي تتخذ شكل الاوراق التجارية ان تزداد وتنكمش بسهولة ، وحسب ظروف المبادلات التجارية ، فحينما تكون الحالة الاقتصادية رائجة ، تزداد

ثقة الرأسماليين وتزداد الاوراق التجارية معها الى درجة كبيرة ، ولكن حينما تكون الظروف عسيرة نلاحظ ان الكمبيالات يجب ان تدفع نهائيا حين يحل ميعاد الدفع بالنقود الحقيقية (بنكنوت) او (نقود معدنية) وعندئذ تنفجر الازمة النقدية ، وقد وصف ماركس البرجوازيين في فترة الرواج فيما يلي : —

« **بالامس فقط اعلن البراجوزيون في زهو يستمدونه** »
« **من الرواج ان النقود ليست الا وهما باطلا « وصرخوا » »**
« **ان السلع وحدها هي النقود**[1] • »

وهم يعنون بذلك ان لاحاجة الى النقود الحقيقة (اوراق البنكنوت او النقود المعدنية) وان عمليات التبادل تتم بسهولة عن طريق تداول اقرارات الديون التي تقوم بدور النقود • ولكن الحالة تتغير وسرعان ما تتغير معها وجهة نظر الرأسمالي :

« **النقود وحدها هي السلعة «ان هذه الصرخة التي تدوى» »**
« **الآن في السوق العالمية • وكما تصرخ الوعول الظامئة** »
« **وهي تسعى وراء ينبوع الماء العذب ، تلح أرواح** »
« **الرأسماليين بصرخات داوية في طلب النقود التي هي** »
« **الثروة الوحيدة والفردية**[2] • »

(ط) النقود الكتابية :

يكتفي البنك عادة بفتح حساب بمبلغ محدد للمقترض بدلا من تسليمه اوراقا نقدية ، وهو يسلمه في هذه الحالة دفتر شيكات بدلا من الاوراق النقدية ويتعهد بتسديد كل شيك يسحبه عليه هذا العميل في حدود اعتماده • وليس الشيك الا كمبيالة مسحوبة على البنك • ولكن اذا كان للشخص الذى سلم له الشيك حساب في البنك نفسه فانه يحول الشيك الى البنك طالبا اليه ان يقيده لحسابه الخاص بدلا من المطالبة بتحويل الشيك الى اوراق نقدية ، وتسمى هذه العملية بعملية التحويل• وباختصار تحل العمليات الكتابية التى يقوم بها البنك ، محل حركة النقود ، وهي تسمى في هذه الحالة بالنقود الكتابية •

وبما ان لعدد كبير من الناس حسابات مفتوحة في البنوك فان التسديدات التي تتم عن طريق الشيكات تنتهي في آخر الامر بسلسلة تحويلات من حساب الى آخر بسلسلة تعتمد على الكتابة •

ويؤلف الميزان بين مختلف حسابات الدائنين والمدينين ما نسميه بموازنة الحسابات ، وفي غرفة المقاصة تتركز هذه العمليات التى تحرك يوميا مبالغ ضخمة •

---

(١) رأس المال : المجلد الاول ، الفصل الثالث ص ١٤٣ •
(٢) المرجع السابق ص ١٤٣ •

وبفضل هذا النظام المرن تتكيف بسهولة مقادير النقـــود اللازمة للمبادلات ·· تتكيف باحتياجات تداول السلع ·

(ي) النقودالالزامية والتضخم :

تكون النقود الذهبية دائما المرجع رغم انها لاتظهر في هذهالعمليات المختلفة ، والاثمان دائما تتحدد على ضوء علاقاتها بالنقود الذهبية وعـلى اساس هذه الاثمان تنظم العمليات النقدية التي سبق ان شرحناها ، وقد اسست جميع هذه العمليات في عصر كانت فيه النقود الورقية قابلةللتحويل منذ سنين طويلة ، الامر الذى جر وراءه تعقيدات جديدة ·

وقد رأينا ان انواع النقود المختلفة الإئتمانية فيها والكتابية ترتكز آخر الامر على النقود الذهبية ·· فان الذهب هو النقود الوحيدة العالميـة بحق والتي لاتكون قيمتها محل جدل في المبادلات الدولية ·

وقد تضطر حكومة من الحكومات في ظروف عسيرة ، كظروفالحرب مثلا الى ان تخصص استعمال الذهب الموجود في بنك الدولة للقيام ببعض المشتروات الضرورية ، وذلك هو ماحدث في فرنسا عام ١٩١٤ ·

فقد اعلنت الحكومة ان حاملي الاوراق النقدية ، لايمكنهم منذ ذلك التاريخ فصاعدا ان يلزموا بنك الاصدار بتحويل هذه الاوراق الى ذهـب لهم واوقفت الدولة بذلك امكانية تحويل هذه الاوراق الى ذهب ،واصبحت النقود الورقية الزامية ·

وليس هناك ضرر من هذا الوضع ، بشرط ان تكون كمية الاوراق النقدية المتداولة مطابقة لاحتياجات التبادل · فان الاوراق النقدية يمكنها ان تحل محل النقود المعدنية في جميع مظاهرها مادامت الاثمان مؤسسة على قاعدة النقود الذهبية ·

ولما كانت نفقات الحكومة اثناء الحرب باهظة ، ولما كانت حصـيلة الضرائب غير كافية فان الحكومة تطلب من بنك الاصدار ان يزودهابأوراق البنكنوت التي تعوزها لسد هذا العجز ، الا ان هذه الاوراق النقدية التي يلقى بها في التداول دون ان تقتضيها احتياجات التبادل تصيب النظـام النقدى بالارتباك · وهذه الاوراق النقدية الاضافية ذات القوة الالزامية ، والتي تصدر لتغطية نفقات الدولة هي التى تؤدى الى التضخم ·

وتكف الاوراق النقدية ـ منذ اللحظة التي يحدث فيها التضخم ـ عن تمثيل القيمة الحقيقية التي كان عليها ان تمثلها · وتتغير اسعار السلع فما كان يساوى مائة مليما يرتفع ثمنـــــه الى مائتين مليما ويعني ذلك انخفاض القيمة التي ترمز لها الاوراق النقدية ، يعني انخفاضا في قيمتها· وينعكس هذا الانخفاض في شكل ارتفاع عام في الاثمان ·

ولا يعني هذا ان كل ارتفاع في الاثمان مرده بالضرورة الى انخفاض في قيمة النقود ·

ولا يظهر هذا الانخفاض ، مباشرة في ثوب قانوني ، مع انه انخفاض حقيقي • فان الحكومة تتصرف ــ الى حين ــ وكأن الاوراق النقدية مازالت تحتفظ بنفس القيمة ، التي كانت لها ، وقت ان كانت قابلة للتحويل ، ولا تقرر الحكومة تثبيت النقد الا عندما يبدو ان الحالة قداصبحتطبيعية من جديد ، أي عندما تنتهي الحرب ، وتتوازن الميزانية وتمتنع الدولة عن الالتجاء الى بنك الاصدار ، حينذاك تقرر الحكومة ــ بهدف تثبيت النقود ــ ان الفرنك لم يعد يساوي ٣١سنتيما من الذهب بلمجرد خمسهذهالقيمة• وهكذا تتغير وحدة القياس ، وتظل الاوراق النقدية مع ذلك تحمل اعلانا بانها تساوى ١٠٠٠ فرنكا ، ذلك الاعلان الذى يشير الآن رسميا الى فرنكات تزن خمس العيار النقدي السابق • وذلك هو مايسمى بالخفض القانوني « للقيمة » ••

وليس معنى تثبيت النقد ، العودة بالضرورة الى قابلية النقـــود للتحويل • ومن الحق ان حملة الاوراق النقدية الذين يسخطهم ماحدث من خفض ، والذين يخشون تكرر ذلك ، قد يندفعون الى شباك البنك ، يطالبون بتحويل اوراقهم الى نقود ، والى ذلك يضاف ان ماتبقى من الذهب بعد الحرب لم يعد كافيا لضمان قابلية النقود الورقية للتحويل ، والسبب في ذلك هو ان احتياطات الذهب قد استهلكت اغلبها مقابل مشترواتمن الخارج • ان القاعدة العامة هي ان اى بلد لايستعيد في نفس الوقت ــ حين يثبت نقده ــ قابلية هذه النقود الورقية للتحويل •

وبعد ذلك ، واذا مابرزت صعوبات جديدة ، واذا ما طلبت الدولةمن بنك الاصدار ، سلفيات جديدة من الاوراق النقدية ، حتى تغطى نفقاتها الجارية • تجد النقود نفسها مندفعة اندفاعا لايقاوم نحو خفض جديد ، يعقبه تثبيت جديد أقل ، استقرار فيما بعد •• وهلم جرا •• ان لفرنسا اليوم خبرة غنية ، في مسائل التضخم والتخفيض والتثبيت الفاشل وليس هناك مايوحي باقترابنا من نهاية آلامنا •

(ك) ــ النقد (سعر الصرف) :

لم ترمز عملة حين تكون غير قابلة للتحول ؟

للاجابة على هذا السؤال علينا مقارنة مثل هذه العملة بعملة اخرى قابلة للتحويل • وهنا يظهر كل ما للصرف العالمي من أهمية • ولا تكون هناك مشكلة من نوع خاص حين تتعلق المشكلةبتبادل نقود قابلةللتحويل، اذ اننا نقارن في هذه الحالة بين اثقال الذهب الدقيق التي يتضمنهاالفرنك او الدولار ، او المارك ، او الجنيه •• الخ ، ثم نستبدلها وفقا لكميةالذهب القانونية ، وفي هذه الحالة يتباين الصرف في حدود شديدة الضيق ، لكن حين يتعلق الامر باستبدال عملات ورقية غير قابلة للتحويل مقابل اخرى قابلة ، يصبح عدم الثقة اكبر بكثير • واذا افترضنا شخصا يمتلك مقدارا

من الفرنكات الورقية التي لاتقبل التحويل ويريد ابتياع دولارات تقبل في افتراضنا التحويل الى ذهب ، فانه يتجه الى شخص آخر يمتلك هذه الدولارات ويعرض عليه هذه الصفقة . ويقدر هذا الاخير مستوى اسعار السلع في فرنسا ، الامر الذى يوحي له بفكرة اولية عن القيمة الحقيقيةالتى ترمز اليها تلك الفرنكات الورقية في هذه البلاد ، كما يضع امام عينيه يدرس الوضع الاقتصادى والمالى في هذه البلاد ، كما يضع امام عينيه الاحوال السياسية لحكومتها .. الخ . ويضع في اعتباره ، مايمكنه ان يحصل عليه من احتياجات مقابل هذه الفرنكات .. مثل شراء سلع فرنسية او القيام برحلة الى فرنسا .. الخ . وهكذا تنشأ اسعار صرف يمكن ان تتقلب تقلبات واسعة من يوم الى آخر .. ولذلك فان هذهالاسعار لاتشير في هذه احالة الا ، الى قيمة اعتبارية ، تنسب للعملة التي لاتقبل التحويل ، ولا تستطيع هذه الاسعار ان تشير الى القيمة الحقيقية التي ترمز لها العملة التي لاتقبل التحويل ، الا على وجه التقريب ، وتسمح تقلبات سعر الصرف ، اذ تحدث المضاربات على صعود او نزول هذه او تلك من العملات .

ويصبح الوضع اكثر تعقيدا ، عندما تصبح كل العملات غير قابلة للتحويل كما هو الحال في عالمنا اليوم . وسوف نرى بالتأكيد – اذا تركنا الحرية الكاملة لسوق الصوف – تقلبات ذات سرعة بالغة في اسعارالصوف قد ينتج عنها انهيار العملات الاكثر ضعفا انهيارا تاما ، مما دفعالحكومات الى فرض اشراف محكم على سوق الصرف ، وحتى يكون لك حق استبدال نقود وطنية باخرى اجنبية ، فان عليك ان تتقدم بطلب ، يمكن للحكومة (وينوب عنها في ذلك جهاز مراقبة النقد) ان ترفضه او تقبله.انالحكومة تركز حول نفسها كل العمليات ، وتراقب السوق ، وتتدخل – كلما اقتضى الامر تدخلها – للاحتفاظ بأسعار الصرف في الحدود التي حددتها ، وحينذاك – تنشأ – على هامش سوق الصرف الرسمية ، سوق سوداء للعملات الاجنبية ، لعملات ليس لها على الاطلاق اى توافق مع السوق الرسمية .

ويكفينا – دون الدخول في تفاصيل هذه العمليات المعقدة – ان نعرف ان ارتباكات العملات لم تكف عن التعاظم منذ الحرب عام ١٩١٤ ، فيالعالم الرأسمالى .. فقد وجدت عملات فقدت كل قيمتها ، عقب التضخمات الفوضوية ، وما زال افلاس المارك الالماني عقب الحرب العالمية الاولى هو المثل التقليدى لذلك (كما ان افلاس الدولار الصيني ، لم يكن اقلاستدعاء للسخرية) . ان حرية الصرف الدولية قد اخذت تتقلص شيئا فشيئا ، حتى انها تكاد تكون ملغاة ، اذ ان كل العملات قد اصبحت غير قابلة للتحويل ، الواحدة اثر الاخرى ، واخيرا فان ارتباكات العملة تتزايد في

البلاد الرأسمالية ، رغم كل مايبذل من جهود ٠

(ل) السوق الحرة للذهب :

بالرغم من كل ذلك ، يظل الذهب دائما ، خلف كل هذه العملات المترنحة التي لايعرف بالدقة الى اى قيمة ترمز ، يظل الذهب المعيار العالمي لكل القيم ، المعيار الذى تحاول عبثا كل العملات الرأسمالية الارتباط به٠ ولم يعد من الممكن تحديد القيمة التي ترمز اليها هذه او تلك من العملات القومية الا بارجاعها الى الذهب ٠

وذلك هو السبب في اعادة السوق الحرة للذهب في فرنسا وغيرهامن البلاد ، ومن الممكن اليوم الحصول بحرية ، على قطع او سبائك ذهبية ، مقابل الفرنكات الورقية ، الا ان هذه القطع او السبائك لم تعد تعتبر من العملات بمعناها القديم ، فانه لم يعد من الممكن اتمام المدفوعات التى تحدث بين الافراد ، قانونيا عن طريق القطع الذهبية،اذ انها يجب ان تتم اجباريا، عن طريق بورصة الاوراق المالية ، بحيث ان من يشترى ذهبا ، لايقصد بذلك استعماله كعملة ، بل الى الاحتفاظ به ككنز لادخار القيمة التي تمثلها انه يحصل ــ عن طريق الذهب ــ على قيمة حقيقية يمكنها ان تفلت من قبضة التخفيضات المستمرة للعملات الورقية ، وذلك لانه لايثق في قيمة هذه العملات ، ولانه يرتاب في نوايا الحكومة ، وتشبه هذه العمليات التى يقوم بها ، عملية شراء المجوهرات والمنقولات ، بهدف الاحتفاظ بأشياء لها قيمة سلعية حقيقية ٠

وفي مثل هذه الظروف التي يشتد فيها الاقبال على الذهب ، يكون من الطبيعي ان تدفع كمية كبيرة من العملة الورقية مقابل الذهب ،ولايمكن ــ في هذه الحالة ــ ان تؤسس علاقة دقيقة بين القيمة التي ترمز اليهاالعملة الورقية بدلالتها الى الذهب ، وبين القيمة التي ترمز اليها حقيقة فيعمليات تبادل السلع ٠

وليس كل ذلك الا مظهرا آخر من الارتباك الحاد الذى نرى نظام العملة في البلاد الرأسمالية غارقة فيه ٠

وكل هذه البلاد لاتكف عن المطالبة في توسل ، بالعودة الى النظام الثابت للعملة ، كما كان الحال في الماضي قبيل الحرب في عام ١٩١٤ ،وهى ترى الشر بعينها ، ولكنها تعجز عن التغلب عليه ، وكل واحدة منها تجد نفسها مجبرة ــ تحت ضغط الظروف ــ على ان تتخذ في مجالها الخاص ، اجراءات دفاعية لاتساعد بل تزيد من الفوضى السائدة ٠ ان توهمها هذا ينبع من تصورها ان مشكلة النقد يمكن ان تسوى في حد ذاتها ، أي يمكن ان تسوى باجراءات نقدية محضة ٠

الا ان النقود ليست ظاهرة اساسية بل ثانوية ، وليست هي التي

خلقت التبادل ، بل ان هذا الاخير هو الذى خلق النقود ، الذهبية منها في اول الامر ، وانواع النقد الاخرى التي درسناها ، وبالتالى ـ اذا اردنـا استئصال مشاكل النقد ـ فان علينا قبل كل شيء ، ان ندرس الظروف التي تتم فيها التبادلات ، فندرك على الفور ان هذه التبادلات تحكمهـا الظروف التي يتم فيها الانتاج ٠ وعلى ذلك فانه يجب تغيير ظروف الانتاج للتمكن من تنظيم التبادلات وتثبيت النقد ٠

ان المشاكل الاقتصادية ليس مردها الى الفوضى النقـدية ٠ بل ان ان المشاكل الاقتصادية العامة ، على العكس هي التي تسبب فوضى النقد ، وليست امراض النقد الا اعراض مرض عضال ، ينخر في النظام الرأسمالى ٠

الفصــل الثالث

فائض القيمـــــــة

أ ـ المعادلة العامة لراس المال •

ب ـ فائض القيمةلايمكن ان ينشامن حركةالتبادل

ج ـ قوة العمل وقيمتها •

د ـ انتاج فائض القيمة •

هـ ـ العمل اللازم والعمل الاضافي ـ نســبة فائض القيمة

و ـ رأس المال الثابت ورأس المال المتغير •

ز ـ التعطش الى العمل الاضـــافي من فائض القيمة المطلق •

ح ـ فائض القيمة النسبي

(أ) القانون العام لراس المال :

لقد تولدت النقود عن تبادل السلع ، ويتولد رأس المال بدوره عن النقود ، حين حللنا شكل تبادل السلع عن طريق النقود ، رأينا انه يمكن التعبير عن هذه الحركة بالحروف « س ــ ن ــ س » أي ان السلعة يتم تبادلها اولا مقابل نقود ، وان النقود بدورها يتم تبادلها مقابل سلعة اخرى . يريد مالك التيل مثلا شراء انجيل فيبيع اولا التيل مقابل قدر معين من النقود ، ثم يبادلها بالانجيل، ولكن شكل حركة رأس المال يختلف عن ذلك، فالرأسمالي يشتري السلع بنقوده ، ثم يبيع هذه السلع للحصول على نقود وفي امكاننا التعبير عن هذه الحركة بالرموز « ن ــ س ــ ن » .

ويكون الهدف من العملية ، في مجال التبادل ، هو التنازل عن سلعة للحصول على سلعة اخرى ، باستعمال النقود كوسيط ، ولكن في حركة رأس المال يكون الهدف هو التنازل عن النقود للحصول على قدر اكبر من النقود .

وتكون العملية ، في مجال التبادل ، طبيعية ، اذا ماكانت السلع المتبادلة ذات قيم متماثلة ، اما في حركة رأس المال فان العملية لاجدوى ولا معنى لها اذا ما تساوت كمية النقود الناتجة في نهاية العملية مع كمية النقود التي قدمت في اول الامر .

ويهدف مالك التيل ، من حركة التبادل ، الى الحصول على قيمة استعمالية « انجيل مثلا » وهو يشبع حاجته حين يحصل على هذه القيمة الاستعمالية فتعتبر العملية منتهية . وقد دخلت النقود في يده منذ اللحظة التي باع فيها التيل ، ثم خلص منها بشراء الانجيل ، وبذلك يتضح ان النقود لم تكن غاية بل وسيلة ، وان الهدف منها كان ، الحصول على قيمة استعمالية معينة .

وعلى العكس من ذلك ، يكون الحصول على النقود اي القيمة المجسمة، لا على قيمة استعمالية معينة ، هو الهدف من حركة رأس المال ، ولاتكون **القيمة الاستعمالية هدفا في هذه الحالة ، بل ان القيمة هي التي تكون الهدف.** والرأسمالي لايهتم بالقيمة الاستعمالية للسلع المنتجة ، بل بتحويلها الى نقود أي الى قيمة . وبمعنى آخر يجب ان تكون كمية النقود التي يحصل عليها الرأسمالي اكبر من القيمة التي تقدم بها اول العملية ، ومن الممكن التعبير عن هذه الحركة كما يلي : « ن » يجب ان تصبح « ن + ن » . ان هذه النقود التي اضيفت ، هي التي تعطي مغزى لحركة رأس المال ، وهذا هو ما يؤلف فائض القيمة .

يكون فائض القيمة الناتج ١٠ فرنكات ، حين يشترى احد الرأسماليين قطنا مقابل مائة فرنكا ، ويبيعه مقابل ١١٠ فرنكا ولايمكن ان تمدنا المائة عشرة فرنكا بفائض قيمة ، اذا ماتوقفت العملية بل يجب اعادة النقود الى التداول ، للحصول على فائض قيمة جديد ٠ وهذا لايمكن لرأس المال ان يوقف حركته والا كف عن اداء وظيفته كرأسمال ٠

« وعلى العكس يشمل تداول النقود كرأس مال ، هدفه في »
« ذاته ، اذ ان القيمة لايمكن ان تبرز نفسها الا عن طريق هذه »
« الحركة المتجددة تجددا مستمرا ، وهكذا ليست هناك »
« حدود لحركة رأس المال ، ويصبح مالك النقود رأسماليا »
« بصفته ممثلا لهذه الحركة ومؤيدا واعيا لها (١) ٠ »

حين نضع القانون « س ـ ن ـ س » يتبادر الى ذهننا في الحال ، رأس المال التجاري ، والواقع هو ان التاجر يشترى سلعا بهدف اعادة بيعها ، بربح ، الا ان هذا القانون ينطبق ايضا على رأس المال الصناعي ، وأيا كانت التغيرات التي تتم اثناء عملية الانتاج ، فان الرأسمالى الصناعي يشترى اولا مختلف السلع بالنقود ، ثم يعيد بيعها للحصول على قدر اكبر من النقود ، وهكذا يظل القانون هو نفس القانون ، واخيرا نرى ان النقود ـ بالنسبة للرأسمالى الربوى ـ يتم تبادلها مع مزيد من النقود ٠ ويكون القانون هو « ن ـ ن » وكأنه اختصار للقانون «ن ـ س ـ ن» ولكن الهدف واحد وهو الحصول على قدر اضافي من النقود اي على فائض قيمة عن طريق استعمال النقود ٠

(ب) فائض القيمة لايمكن ان ينشأ من حركة التبادل :

من أين يأتي فائض القيمة ؟

ان من الاقتصاديين من اعتقد ان التبادل عبارة عن صفقة يكسب منها كل من المتعاقدين ، فيبيع احدهما نبيذا ليس به حاجة اليه ، او يمكنه التنازل عنه لكي يشترى قمحا هو في حاجته اليه ، ويكون الثاني سعيدا بالحصول على النبيذ ، ويتنازل عن القمح الزائد عن حاجته ، ويكون فائض القيمة بذلك مظهرا لهذا الربح ، وقد نبع هذا الاسلوب في تناول المسألة عن الخلط بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية ٠ ويمكن من ناحية القيمة الاستعمالية ـ لكل من المتعاقدين ان يعتبرا نفسيهما رابحين من عملية التبادل هذه ، ولكن اذا افترضنا ان التبادل قد تم بين قيمتين متساويتين ، وان كلا من كميات القمح والنبيذ المتبادلة كانت تساوى ٥٠ فرنكا ، فان الصفقة لاتؤدي الى نمو في الثروة الا انها ترضي البائع والمشتري ٠

---

(١) رأس المال المجلد الاول : الفصل الرابع : ص ١٥٦

« **ان المحاولات التي تبذل لاثبات انتداول السلع هومصدر** »
« **فائض القيمة تنم دائما عن نوع مناللبس ، عن خلط بين** »
« **القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ٠(١)** »

اذا افترضنا الآن ان كل بائع يستطيع – لاسباب مجهولة – بيع ما قيمته مائة فرنكا بمائة وعشر فرنكات ، فانه بذلك يحصل على فائض بقدر عشرة فرنكات ، ولكن البائع حين يتحول بدوره الى مشترى ، (مثلا في الحالة التي يجدد فيها احتياطيه من السلع) يفقد مرة اخرى ما ربحه نتيجة للعملية الاولى ، وذلك بالطبع مع افتراض ان البائع الذى يواجهه يتمتع بنفس الميزة التي تسمح له بالبيع بما يزيد القيمة الحقيقية للسلعة بنسبة ١٠٪ ومن السهل ان ندرك ايا كانت الزاوية التي نبحث فيها المشكلة ان فائض القيمة لايمكن ان يتولد عن التبادل ، وان البائعين لايمكنهم دائما بيع سلعهم فوق قيمتها ، الا اذا تخيلنا طبقة لاتتكونالا من المشترين ، في مواجهة طبقة لاتتكون الا من بائعين ، ولكن النقود التي تستعملها طبقة المشترين لابد وان يكون لها – كما يقول ماركس –مصدر، ولابد لنا في هذه الحالة ، ان نفترض ان البائعين هم الذين يمنحون هذه النقود للمشترين لكي يتمكن هؤلاء من شراء منتجات الاولين ، الا ان البائعين في هذه الحالة ، يفقدون ماكان يمكنهم الحصول عليه من الارباح نتيجة للصفقة ، وفي النهاية فان من الواضح – اذا درسنا المجتمع في مجموعه – ان مايخسره البائعون ومايخسره المشترون يتوازنان ، وبالتالى لن يحدث تغيير في كتلة القيمة بل في توزيعها حتى اذا لم تتبادل السلع بقيمتها ٠

« **ومهما دار الناس ولفوا حول الموضوع ، فان الامور تظل** »
« **كما هي سواء تبودلت قيم متكافئة ، او غير متكافئة ،فان** »
« **هذا لاينتج فائض قيمة ٠ ان تداول او تبادل السلع** »
« **لاينتج قيمة(١)٠** »

ان هذا التدليل لهو التمهيد الذى لابد منه ، لفكرة اساسيةفيالماركسية الا وهي **ان العمل المنتج وحده هو الذى يخلق الثروة** ٠ انالانكتشف تكون فائض القيمة الا في نطاق الانتاج ، وفي نطاق الانتاج وحده ، وسوف نرى فيما بعد – مبتدئين من هذا المجال – ان فائض القيمة يتم توزيعه على المجالات الاجتماعية الاخرى ٠ ومادام لايمكن البحث عن مصدرفائض القيمة في مجال التبادل ، فان علينا ان ننحني جانباً دراسة الرأسمال التجاري والربوى اللذين لايمكن فهمها الا بعد توضيح ان فائض القيمة ينتج من

---

(١) نفس المرجع السابق : فصل ٥ ص ١٩٢
(٢) رأس المال المجلد الاول الفصل الخامس ص ١٦٦

الرأسمال الصناعي • ولاريب في ان الرأسماليين ، التجاري والربوي،قد نشئا قبل نشوء الرأسمال الصناعي • ولكن بعد ان اصبح الانتاج انتاجا رأسماليا ، لم يعد هذان الرأسماليان ، كما يوضح ماركس ، رأسماليين مستقلين ، بل اصبحا اشكالا خاصة لتوظيف رؤوس الاموال ، وسوف تتضح هذه المسألة عندما نبحث موضوع الربح ، وموضوع توزيع فائض القيمة وقد ذكرنا ماركس ـ عندما تطرق الى دراسة مشكلة فائض القيمة بالحقائق التالية :

« **ان تحول النقود ، الىرأس مال يجب انيفسر على اساس** »
« **القوانين الحتمية للتبادل ، بحيث تكون نقطة البدء هي** »
« **تبادل المتعادلات ، فان مالك هذه النقود في هذه الحالة** »
« **ليس الارأسماليا في حالة جنينية ، وعليه أولا ان يشتري** »
« **السلع بقيمتها الحقيقية ثم عليه ان يبيعها بهذه القيمة** »
« **نفسها ، ورغم ذلك فان من المفروض عليه فينهايةالعملية** »
« **أن يتحصل على قيمة اكبر مما تقدم بها في أول الامر ،** »
« **وهكذا يجب ان يتم تحول صاحب النقود الى رأسمالى** »
« **داخل دائرة التبادل ، كما يجب في نفس الوقت ألا يتم** »
«**ذلك خلال هذه الدائرة • تلك هي الظروف المحيطة** »
« **بالمشكلة(١)•** »

(ج) ـ قوة العمل وقمته :

وما دام تزايد القيمة لايمكن ان يحدث ، اثناء عملية بيع او شراءالسلع فلابد انه يتم خلال استعمال السلع نفسها • وبمعنى آخر ، على صاحب النقود الذى يريد ان يجني منها ربحا ان يجد في السوق سلعة ذات ميزة نوعية خاصة ، وهذه الميزة هي ان تكون قيمتها الاستعمالية قدرتها على خلق القيمة ، ان مثل هذه السلعة موجودة فعلا وهي قوة العمل ويعطيها ماركس التعريف الهام التالى :

« **يجب ان يكون مفهوما اننا نقصد بقوة العمل مجموعات** »
« **المقدرات الجثمانية والذهنية الكامنة في جسم رجل وفي** »
« **شخصيته الحية والتي عليه ان يحركها لانتاج الاشياء** »
« **النافعة (٢)•** »

وما هي الشروط اللازمة التي تمكن الرأسمالى من العثور على هذه السلعة الخاصة أي على قوة العمل في السوق ؟ من الضرورى ان يتمكن صاحب هذه السلعة أي العامل من التصرف في قوة عمله بحرية ، وانيكون

---

(١) رأس المال المجلد اجول : ص ١٦٨ •
(٢) المرجع السابق ص ١٧٠

مالكا لها اى الا يكون بمعنى آخر عبدا رقيقا • ان صاحب النقود ومالك قوة العمل – وفقا لقوانين التبادل التي درسناها – ندان من الناحية القانونية فيبرمان عقدا بمحض ارادتهما • وبمقتضى هذا العقد يبيع احدهما قوة عمله فيشتريها الآخر •

وفوق ذلك فان قوة العمل لابد ان يكون عاجزا عن بيع ماهو افضل، حتى يضطر الى بيع قوة عمله • فانه لم يكن ليلجأ الى بيع اذرعته وذهنه، اذا كان في مقدرته انْ يبيع حديدا او قمحا او تيلا ، واذا اراد ان يتفادى بيع أذرعته وذهنه ، فلابد ان يكون مالكا لوسائل الانتاج • وهكذا فلابد ان يجرد العامل من ادوات الانتاج التي تضمن له استقلاله ، مادام يراد منه بيع قوة عمله • قد سبق لنا ان اشرنا الى ان التراكم الاولى كان بالتحديد ، هو العمليات التي سمحت بانتزاع ادوات الانتاج من المنتجين •

وبعد ، فان المشكلة التي تواجهنا الان ، هي تحديد قيمة هذه السلعة الخاصة ، تحديد قوة العمل • وبهذا الصدد يقول ماركس :

« لهذه السلعة شأن كل سلعة اخرى قيمة ، فكيف نحدد »
« هذه القيمة ؟ • • نحدد عن طريق الوقت اللازم لانتاجها (١) »

وعلى الفرد اذا ما اراد المحافظة على نفسه ، أي على قوة عمله سليمة، ان يستهلك قدرا معينا من المنتجات •

وتمثل هذه المنتجات اللازمة للمحافظة على قوة العمل ، قيمة قوة العمل •

« ينحصر وقت العمل اللازم لانتاج قوة العمل ، بالتالى ، في »
« وقت العمل اللازم لانتاج المواد المعيشية الضرورية »
« للمحافظة على قوة العمل ، أي لقوة العمل بمعنى آخر »
« نفس قيمة الوسائل المعيشية الضرورية لشخص يحرك »
« هذه القوة (٢) • »

ان بذل قوة العمل ، يقتضى ، استنفاذا عضليا ، وعصبيا ، لابد ان تعوضه مواد معيشية ملائمة ، ويتطلب تعويض هذه القوة منتجات اكثر، كلما كان البذل اكبر ، الامر الذى يؤدى الى تباين قيمة قوة العمل • وهناك، من ناحية اخرى عناصر تاريخية اخرى تتدخل في الامر • فالمنتجات التي تعتبر لازمة لتعويض قوة العمل ، تكون اكثر او اقل تعقيدا وفقا لاختلاف درجات المدنية في كل مجتمع ، كما ان الظروف المناخية يمكن ان تتدخل ايضا لتغيير قيمة قوة العمل (مثل الاحتياج الى مزيد من الملابس والاغذية في المناخ البارد) •

ولذلك يقول ماركس :

---

(١) رأس المال المجلد الاول : الفصل السادس ص ١٧٣
(٢) نفس المرجع السابق •

« ان قوة العمل ـ من حيث قيمتها ـ تتضمن بالتالى عنصرا »
« معنويا وتاريخيا يميزها عن السلع الاخرى ، لكن مقدار »
« الوسائل المعيشة اللازمة ، في بلد معين وفي زمن محدد »
« يكون محددا ايضا[1] ٠ »

يجب علينا ان نضع الى جانب هذه العملية الحسابية ، عناصر اخرى ، فالعامل ليس خالدا ويجب ان يحل محله ـ حين يموت او تدب في جسده الشيخوخة ـ اطفاله ، وعلينا ، اذن لكي نحدد قيمة قوة العمل ـ ان نضيف اليها قيمة الوسائل المعيشية التي يعول بها اسرته ٠

واخيرا فان هذه التقديرات تتعلق بقيمة قوة العمل البسيط ، ولكن مازال هناك العمل الحاذق ، العمل الذى لايمكن انجازه الا بعد فترة من الاعداد تطول او تقصر ٠ وتدخل النفقات المخصصة لاعداد العامل الحاذق ، ولمن يدربونه في الاعتبار ، حين نحسب قيمة قوة العمل الحاذق ٠ ومادام العمل الحاذق تجميعا للعمل البسيط ، فسوف نفترض لتوضيح هذا العرض ، اننا لانواجه الا العمل البسيط ٠

ويكره الرأسماليون ما يتعلق من حسابات بقيمة قوة العمل ، والتي تتخذ اليوم شكل الحد الادنى الحيوي ، لان هذه تبين في اغلب الاحوال ان الحد الادنى من النفقات اللازمة لعائلة عمالية ، تزيد عن القدر الذى يدفع لشراء قوة العمل ، أي عن الاجر ، وحتى لانعقد تحليلنا ، فاننا سنفترض هنا ان قوة العمل تشترى دائما بقيمتها ، أي ان الاجر وقيمة قوة العمل متساويان ، ان شراء قوة العمل بما هو اقل من قيمتها يؤدى الى افناء أصحاب قوة العمل ، طبقة الكادحين ـ افناءا تدريجيا ٠

(د) ـ انتاج فائض القيمة :

والان ننتقل من ميدان التداول الى ميدان الانتاج ٠ لابد للرأسمالى لكي يتمكن من ضمان سير الانتاج ـ من شراء سلع اخرى الى جانب قوة العمل ـ اذ ان عليه ن يزود الانتاج بمجموعة من وسائل الانتاج تتكون من الآلات والمباني التي توضع فيها الآلات ، والمواد الخام ، والمواد الاضافية ، مثل زيوت تشحيم الآلات ، والفحم اللازم للتدفئة ، والكهرباء للانارة ٠٠ الخ

ويتباين مصير هذه السلع اثناء عملية الانتاج ، فالبعض منها ، كالمواد الخام ، والاضافية ، تمتصها عملية الانتاج امتصاصا كاملا ، بمعنى ان كل قيمتها ينتقل مباشرة الى الشيء المنتج ، بينما لاتستهلك سلع اخرى الا ببطء ، مثل الآلات والمباني ، ولانجد في كل منتج الا جزءا ضئيلا من قيمتها ولنا ، فيما بعد ، عودة الى هذا الموضوع ، أما الان فاننا لن نأخذ هذه الفروق في الاعتبار ، ولكننا سنتناول فقط ، جزء القيمة المتعلق بوسائل الانتاج التي تنتقل الى الشيء المنتج اثناء عملية الانتاج ٠

---

(1) نفس المرجع السابق ٠

اذا افترضنا ان الرأسمالى قد اشترى قوة العمل ، وفقا لقيمتها ، بمائة وحدة مثلا ، وانه قد زودها بكل وسائل الانتاج اللازمة ، فاننا نجد **طابع العمل ذات صفة مزدوجة** • اذ ان العامل ينقل جزءا من وسائل الانتاج التي زود بها الى الشيء المنتج ، بصفته عملا خاصا ، أي بصفته عملا من نوع محدد ، ولكنه في نفس الوقت ، يخلق قيمة تندمج في هذا الشيء بصفتـه بدلا للطاقة •

ولنفرض — في نطاق المثال الذى نحن بصدده — ان العامل ينقل بعد اربعة ساعات من العمل ، الى ناتج عمله ، قيمة تعادل ٤٠٠ وحدة ، (قيمة وسائل الانتاج المختلفة التي تستهلك اثناء العملية) ، نجد ان هذا العامل يخلق فوق ذلك قيمة (ولنقل مايعادل ١٠٠ وحدة) وذلك عن طريق عمله المنتج ، أي انه يخلق قوة تعادل قوة عمله ، وتضاف هذه القيمة بالطبع الى الوحدات الاربعمائة التي نقلت من قبل الى الشيء المنتج ، فتصبح بذلك قيمته ٥٠٠ وحدة • ولقد قدم الرأسمالى ٤٠٠ وحدة من وسائل الانتاج كما قدم ١٠٠ وحدة من قوة العمل • الا انه يستعيد الآن سلعا تعادل ٥٠٠ وحدة • وفي هذه الحالة لم يصب الرأسمالى ربح او خســـارة • الا ان الرأسمالى لم يتعهد ، حين اشترى قوة العمل — الا يستعملها اكثر من اربعة ساعات ، وهو قد وظف على العكس من ذلك ، قوة العمل هذه لفترة ثمانية ساعات واتباع وسائل الانتاج الكافية حتى يمد يوم العمل فعلا الى ثماني ساعات ، بحيث ان العامل يستمر في خلق قيمة ليس لها مقـــابل فيما يتقاضاه ، أي لا مقابل لها في النقود التي تدفع له كأجر ، فهو اذن يخلق قيمة **اضافية** تتعدى حدود قيمة قوة عمله (تتعدى قيمة المواد اللازمـــة لاستمرار وجوده) ، وهذه القيمة الاضافية هي **فائض القيمة** • فلقد نقل العامل قيمة الاربعمائة وحدة التي تقابل وسائل الانتاج لمستعملة ، نقلها في النصف الثانى من اليوم ، واضاف اليها مائة وحدة تعادل قيمة قوة عمله • الامر الذى يجعل قيمة السلع المنتجة في هذه الفترة خمسمائة وحدة ، لكن الرأسمالى لم يدفع في هذه المرة — مادام اجر العامل اليومي (مائـــة وحدة) لايدفع غير مرة واحدة — الا اربعمائة وحدة ، وهكذا تصبح المائة وحدة التي خلقها العامل ، أي فائض القيمة ملكا للرأسمالى دون مقابل ، ومادام الرأسمالى قد دفع قيمة قوة العمل ، فان من حقه ان يستولى على ماتنتجه قوة العمل •

(هـ) — العمل اللازم والعمل الاضافي — نسبة فائض القيمة :

وهكذا يوضح تحليلنا لفائض القيمة ، ان يوم العمل المأجور ينقسم في الواقع ، الى قسمين ، وان لم يكن هذا التقسيم تقسيما مرئيا اثناء عملية الانتاج ، ولا يقوم العامل في القسم الاول بغير تعويض قيمة السلع اللازمة لاستمرار وجوده • ويسمى ماركس هذا الجزء من اليوم بوقت **العمل اللازم**،

بيد ان العامل يخلق في الجزء الثاني من اليوم قيمة اضافية ، وهذا الجزء من اليوم يسميه ماركس ، بوقت **العمل الاضافي** ، او وقت العمل «المجاني» وتمثل العلاقة بين وقت العمل اللازم ووقت العمل الاضافي ، نسبة فائض القيمة ، أي نسبة الاستغلال ، وهذه العلاقة تكون في المثل الذى افترضناه ٤ : ٤ اي تكون ١٠٠٪ وتكون نسبة فائض القيمة اذا ما امتد يوم العمل الى عشرة ساعات واذا ما ظلت الامور كما هي ، ٦:٦ أي ١٥٠٪ وتصبح نسبة فائض فائض القيمة ٥ : ٣ اى ١٦٦٪ حتى يكون يوم العمل ٨ ساعات كما هو في المثل الاول ، وحين ينكمش وقت العمل اللازم الى ٣ ساعات ٠.

ان الرأسمالى -طبعا- لايقدر المسائل بهذه الطريقة ٠ فهو يقول: لقد تقدمت بثمانمائة وحدة من وسائل الانتاج ، وبمائة وحدة من الاجور ، أي بتسعمائة وحدة ، وقد استعدت سلعا تساوى ١٠٠٠ وحدة ، ولذلك فان الربح بالنسبة لى هو مائة وحدة مقابل تسعمائة وحدة انفقتها ، وهو يرجع بهذه الطريقة فائض القيمة ، أي المائة وحدة ، الى مجموع رأسماله ، ويظن ان كل رأسماله هو الذى اعطاه هذه الارباح ٠ ولكن هذا الاسلوب في التقدير لايسمح بادراك مشكلة خلق فائض القيمة بوضوح ، فانه يخلط بين عمليتين مختلفتين هما نقل القيمة (قيمة وسائل الانتاج التي تنتقل الى السلع اثناء عملية الانتاج) وخلق القيمة عن طريق الطاقة التي يبذلها العامل ٠

(و) - رأس المال الثابت ورأس المال المتغير :

لايحدث اثناء عملية الانتاج - كما اشرنا سابقا - الا انتقال قيمة وسائل العمل المختلفة الى الشيء المنتج ، فالبعض منها (كالمواد التكميلية) تختفي نهائيا ، بينما يتغير شكل البعض الآخر (كالمواد الخام) ٠ وتستمر الآلات والمباني في الوجود خارج الاشياء المنتجة ، ولاتستهلك الا استهلاكا بطيئا ، فان لهذه العناصر من رأس المال طابعا ثابتا الى حد ما ، أي ان لها طابع الدوام ٠ وهذه العناصر تكون رأس المال الثابت الذى يقابل الاجزاء الاخرى من رأس المال ، المنضوية تحت قسم رأس المال المتداول ٠ ان هذا التقسيم بين رأس المال الثابت والمتداول ذا اهمية في تقدير الارباح وسوف نلتقي فيما بعد بهذا التقسيم ٠ ولكن هذا التقسيم يخفي ظاهرة انتاج فائض القيمة ٠ وحتى نفهم هذه الظاهرة ، فان علينا ان نحدد تمييزا آخر ، علينا ان نميز في تحليلنا لرأس المال ، بين رأس المال الذى تتغير قيمته اثناء عملية الانتاج ، وبين رأس المال الذى لايقوم بشيء غير المحافظة على قيمته ٠ وما دامت اجزاء رأس المال الذى ذكرناها (المواد الخام والتكميلية والآلات والمباني) لاتقوم بشيء غير نقل قيمتها نقلا بطيئا او سريعا الى المنتجات ٠ فان هذا القسم من رأس المال لايتغير بل يظل ثابتا ، ولذلك فهو رأسمال ثابت ٠.

وعلى العكس من ذلك ، يسمح جزء رأس المال المخصص في شراء قوة العمل ، أي الجزء المستعمل في شكل الاجور ، يخلق فائض قيمة ٠ وهذا القسم يخرج من رأس المال ، في نهاية عملية الانتاج ، اكبر مما كان عليه، أي يغير حجمه الاصلي ، فهو اذن **رأس مال متغير** ، ويعبر ماركس عن هذه الحقيقة فيما يلي : ـ

« ان قسم رأس المال الذى يتحول الى وسائل انتاج ، أي »
« قسم المواد الخام والمواد التكميلية وادوات الانتاج، لاتتغير »
« قيمته ثناء عملية الانتاج ، ولهذا نسميه بالقسم الثابت »
« من رأس المال، أي مانسميه باختصار برأس المال الثابت٠ »
« ٠٠ وعلى العكس من ذلك ، تتغير قيمة قسم رأس المال »
« الثابت الذى تحول الى قوة عمل ، اثناء الانتاج ، فهو ينتج »
« من جديد قيمة مساوية لقيمته ويضيف الى ذلك علاوة هي »
« فائض القيمة التي يتباين حجمها ، فيكون كبيرا اوصغير ، »
« ان هذا الجزء من رأس المال ، يتحول دائما من حجم ثابت »
« الى حجم متغير ٠ وذلك هو السبب في اننا نسميه بالجزء »
« المتغير من رأس المال٠ أي باختصار برأس المال المتغير(١)٠ »

وتمثل العلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ، التكوين العضوى لاى رأس مال ٠

ولتحليل ماركس ميزة واضحة ، هي انها تكشف عن الحقائق التي تهم العمال قبل كل شيء آخر ، فهو يثبت ان العمال ، هم الذين يخلقون مجموع القيم الاضافية « فائض القيمة » والتي يستهلكها او تجنيها القوات الاجتماعية غير المنتجة ، بينما لايجرؤ العمال ، في احسن الظروف ، الا على الامل في التوصل الى اجر يسمح لهم بالحياة ، وهم وحدهم ، دون غيرهم هم الذين ينتجون فائض القيمة ، هذا الفائض الذى يفلت بأكمله من بين ايديهم ٠

وقد يعترض البعض فيقولون ان القيمة التي يخلقها المهندس ، تزيد كثيرا ، عن تلك التي يخلقها العامل غير الحاذق ، وهذا حق ، الا ان من الممكن تفسيره تفسيرا دقيقا ، على اساس الفكرة التي عرضنا لها ، فكرة **العمل البسيط والعمل الحاذق** ٠ فالعمل البسيط هو ذلك العمل الذى يقوم به عامل لايتمتع بأي تأهيل خاص ، وتعبر قوة العمل الذى ينجز عمــــلا بسيطا عن نفسها بالمطابقة بالحد الادنى الحيوي ، ويمثل العامل المؤهل ـ والمهندس الى درجة اكبر ـ **قوة عمل** ذات قيمة اكبر ٠ اذ ان من الواجب في هذه الحالة ان نضيف النفقات التي استلزمها هذا النوع من قوة العمل،

---

(١) رأس المال المجلد الاول : الفصل السابع ص ٢٠٧

(نفقات التدريب والدراسة ... الخ) . الى النفقات اللازمة للمحافظة عليها وللعمل الحاذق قيمة اكبر ، وهي تنتج قيمة اكبر ، ويتضح ذلك في اختلاف مستويات الاجور . بيد انه ليس من المؤكد ان الرأسماليين يدفعون دائما قيمة قوة العمل الحاذق الحقيقية .

ز ـ التعطش الى العمل الاضافي ـ فائض القيمة المطلق :

كان على العبيد والارقاء ـ في المجتمعات التي قامت على العبودية والرق ـ ان يجلبوا عملا **اضافيا** ، أي عملا زائدا ، ولكن احتياجات السادة كقاعدة عامة هي التي كانت تقرر حدود هذا العمل الاضافي ، اي ان العبيد والارقاء كان يطلب منهم ، انتاج الحاجات الاستعمالية الضرورية لاشباع رغبات سادتهم . ان القيمة الاستعمالية هي التى كانت تقرر العمل الاضافي في تلك الحالة ، لكن حينما اصبح الامر يتعلق بانتاج قيمة تبادلية ـ لم تعد هناك حدود للعمل الاضافي . والى ذلك يرجع السبب في ان العبيد والارقاء الذين كانوا يعملون في مناجم الذهب والفضة في العصور القديمة ، كانوا اتعس الناس ، وفي انهم كانوا يعانون ابشع انواع الاستغلال ، ولقد ظلت ظروف العبيد في الولايات المتحدة ... طيبة نسبيا ـ طالما كان الهدف من عملهم ، ارضاء احتياجات سادتهم الشخصية ، لكن ، حينما تعلق الامر بالانتاج للسوق ، حينما اصبح السيد يهتم ، قبل كل شيء ، بقيمة المنتجات ، لابقيمتها الاستعمالية ، حينذاك اصبح على العبيد القيام بعمل اشد قسوة ..

ان التعطش في العمل الاضافي ، بطبيعته ، تعطش لاينطفيء في النظام الرأسمالى . ويسمى ماركس فائض القيمة الناتج من اطالة يوم العمل ـ مع بقاء ظروف العمل الاخرى كما هي ـ يسميه بفائض القيمة المطلق . ان رغبة جامحة تستولى على الرأسمالى ، في اطالة يوم العمل الى درجة انه يكون على استعداد اذا تركت له الحرية لالتهام حياة البشر التهاما مرعبا ، ولقد كانت المصانع الحديثة ـ في اوائل تطور الصناعة الكبيرة ـ شبيهة بمزارع امريكا ، هذه المزارع التي كانت قبرا لملايين الزنوج ، فقد كانت تتطلب ايدى عاملة متجددة تجددا مستمرا . وكان المتعهدون وتجار رقيق العصر الحديث ، يخرجون الى الريف في كل بلد للبحث عن قوة عمل جديدة ، وقد رأينا ـ حين درسنا الآلة والصناعة الكبيرة ـ ان الآلة كانت، في ايامها الاولى وسيلة لاتقاوم لاطالة يوم العمل . وبالتالى لتنمية فائض الانتاج المطلق ، ولم يحل الاستهلاك الضخم للايدى العاملة ، بين رأس المال، وبين ان يلاقي امامه احتياطيا ضخما من السكان قابلا للاستغلال ، ويعود ذلك اساسا الى تشغيل النساء والاطفال على نطاق واسع ..

ومن البين ان مثل هذا النظام ، يجر وراءه ، انهيارا في قوى الشعب الحيوية . وتكون فكرة الرأسمالى هي انا ومن بعدي الطوفان ، ولابد ان يدفعه ضغط التنافس . وان لم يفكر بهذه الطريقة ، الى تطبيق ظروف العمل تلك ، ويفسر كل ذلك لماذا اصبح تحديد يوم العمل تحديدا قانونيا ، ضرورة حيوية بالنسبة للمجتمع .

ولقد تم هذا التحديد ، بعد معركة حامية ، شنها العمال ، وعند تفجر ثورة سنة ١٨٤٨ في فرنسا ، وعند صدور **تشريعات المصانع** في انجلترا عام ١٨٥٠ ، تحققت الانتصارات الاولى في هذا المجال ، وفي سنة ١٨٦٦ وضع مؤتمر جنيف للدولية الاولى ، في مقدمة مطالبه ، الكفاح في سبيل ثمانية ساعات عمل . ويقول قرار المؤتمر :

« اننا نعتبر تحديد يوم العمل ، الشرط التمهيدي ، »
« لانجاح جميع المجهودات الاخرى التي تهدف الى تحريرنا . »
« ونقترح تحديد يوم العمل تحديدا قانونيا بثمانية ساعات »

ح ـ فائض القيمة النسبي :

غير ان الرأسمالى يستطيع ايضا ، ان يرفع فائض القيمة عن طريق تغيير ظروف الانتاج ، فيحصل على فائض قيمة من نوع خاص يسميه ماركس بفائض القيمة النسبي .

ولقد افترضنا ، حين تعرضنا لفائض القيمة المطلق ، ان قسم يوم العمل الذى نسميه « بالوقت الضرورى » (القسم الذى يخلق فيه العامل قيمة تعادل قيمة قوة عمله) ذو حجم ثابت ، كما افترضنا ان الوقت الاضافي وحده هو الذى يتغير باطالة يوم العمل ، الا ان المسائل لاتتم حتما بهذا الشكل ، فان العمل اللازم ايضا يمكن ان يتغير ، مع افتراض أن الرأسمالى لايزال يدفع قيمة قوة العمل كاملة .

حين نفترض ان قيمة ساعة من العمل البسيط تساوى ٤٠ فرنكا ، وان انتاج كل وسائل المواد المعيشية اللازمة للمحافظة على قوة العمل ، يتطلب ست ساعات من العمل البسيط ، وان هذا يعني ان قيمة قوة العمل تساوى ٢٤٠ فرنكا (٤٠ × ٦) . ويشتغل العامل عشر ساعات ، ويكون وقت العمل اللازم ست ساعات ، ووقت العمل الاضافي اربعة ساعات ونسبة فائض القيمة ٤ : ٦ اي ٦٦٪ .

ولابد لانقاص وقت العمل اللازم ، من انتاج وسائل المعيشة الضرورية للمحافظة على قوة العمل ، في زمن اقل ، في خمس ساعات مثلا بدلا من ستة

أي لابد بمعنى آخر ان تنخفض قيمة قوة العمل ، وفي هذه الحالة لاتمثل قيمة قوة العمل ست ساعات من العمل البسيط ، بل خمس ساعات ، وبذلك تنخفض هذه القيمة من ٢٤٠ فرنك الى ٢٠٠ فرنك ، ومادام الوقت اللازم قد انخفض الى خمس ساعات ، تتغير نسبة فائض القيمة من ٤ : ٦ الى ٥ : ٥ ، اى تصبح ١٠٠٪ وبذلك تكون نسبة فائض القيمة قد تغيرت ومجموع فائض القيمة قد ازداد ، رغم بقاء طول يوم العمل ثابتا ٠

ولابد ــ لتخفيض قيمة وسائل المعيشة ــ من تغير ظروف انتاجها ٠ فلكي تنخفض قيمة الاحذية مثلا ، يجب ان يتمكن الاسكافي من صنع زوج من الاحذية ، وفي وقت اقل ٠

ويمكن الوصول الى هذه النتيجة اذا تغيرت الاساليب ، او وسائل الانتاج التي يستخدمها ٠ اذ ان انخفاض قيمة المنتجات ، يفترض تغيرا في ظروف الانتاج ، فانه ولابد ان يحدث نمو في قوة العمل المنتجة ٠

« حين نتكلم عن زيادة القوى المنتجة ، او انتاجية العمل »
« نقصد بذلك ــ عموما ــ تغيرا في الاساليب يؤدى »
« الى تقصير الوقت اللازم اجتماعيا لانتاج احدى السلع »
« بحيث تكتسب كمية اقل من العمل ، القوة على انتاج »
« قدر اكبر من القيم الاستعمالية ٠ »

ولاشك في ان الرأسمالى لايفكر ــ حين يخفض اثمان الاحذية او القمصان ــ في تخفيض القيمة العامة لقوة العمل ، الا انه حين يتصرف بهذه الطريقة ، يساهم في احداث ارتفاع عام في نسبة فائض القيمة ٠ واليك مثل لتوضيح هذه الفكرة :

لنفترض ان صاحب مصنع يحدد يوم العمل بعشر ساعات ، وان القيمة التي تنتجها ساعة من العمل تساوى ٤٠ فرنك ٠ وان الاجر الذى يقابل قيمة قوة العمل تعادل في هذه الحالة ٢٠٠ فرنك ٠ فتكون القيمة التي ينتجها العامل في عشر ساعات ٤٠٠ فرنك (٤٠ × ١٠) ٠ وتكون نسبة الاستغلال ١٠٠٪ ٠

ولنفترض ان العامل ينتج مناديل في اليوم الواحد ٠ وعلى ذلك تكون القيمة التي ينتجها من العمل ، والتي يتضمنها كل منديل ٤٠ فرنكا ، ومن جهة اخرى تكون قيمة وسائل الانتاج (الآلات والمواد الاولية) التي يتضمنها كل منديل ٤٠ فرنكا ، وعلى ذلك تكون قيمة كل منديل ٤٠ + ٤٠ أي ٨٠ فرنكا ، وتباع المناديل بقيمتها ٠

ولكن لنفترض ان الرأسمالى يغير اساليب او وسائل الانتاج التي يستخدمها العمال (الآلات) ، بطريقة تؤدى الى تمكين العامل من صنع عشرين منديلا بدلا من عشرة مناديل في اليوم الواحد ، دون ان يبذل طاقة

اكبر ، وهنا تظل القيمة التي يخلقها العامل في عشر سنوات، ٤٠٠فرنك الا انها موزعة على عشرين وحدة بدلا من عشرة ، بمعنى ان العامل قد خلق في كل منديل قيمة جديدة تساوى ٢٠ فرنكا ، واذا افترضنا ـ لتبسيط الموضوع ـ ان قيمة وسائل الانتاج المتضمنة في كل منديل ، مازالت ٤٠ فرنكا ، في هذه الحالة تكون كل منديل ٤٠ + ٢٠ = ٦٠ فرنكا ٠

لكن هذا التقدير ليس تقديرا سليما ، الا بالنسبة للمثل الفردى الذى ضربناه ، والواقع ان القيمة يحددها وقت العمل اللازم اجتماعيا ، لا وقت العمل اللازم فرديا ، اننا قد افترضنا في مثلنا هذا ، ان صاحبنا الرأسمالى وحده ، وهو الذى ادخل وسائل الانتاج الحديثة في مصنعه ، وان بقية منتجي المناديل ، مازالوا يواصلون العمل طبقا للوسائل القديمة ، مما يؤدي الى ان وقت العمل اللازم اجتماعيا لم يتغير بعد ، وفي هذه الحالة يعادل المنديل ٨٠ فرنكا في السوق ٠

ان صاحبنا الرأسمالى ببيع مناديله مقابل ٨٠ فرنكا لكل قطعة رغم انها لاتحتوى الا على ٦٠ فرنكا من القيمة ، وهو يحصل بذلك على **فائض قيمة استثنائي** ، أي فائض قيمة **اضافي** هو عبارة عن عشرين فرنكا ٠ ان صاحبنا هذا قادر على انتاج كميات كبيرة من مناديله بنفقات اقل مما قد يدفعه الى بيع مناديله بسبعين فرنكا بدلا من ثمانين الكي يتمكن من تصريف الكمية الزئدة لديه ، او للقضاء على منافسيه في السوق ، وهذه الحالة يمكن ان تستمر الى اللحظة التي تصبح فيها الوسائل الفنية الجديدة شائعة ، أي الى اللحظة التى يخفض فيها وقت العمل اللازم اجتماعيا الى المستوى السائد في اكثر المصانع تقدما ٠ وحينذاك لابد وان تباع المناديل بقيمتها الجديدة أي مقابل ٦٠ فرنكا ٠

وهكذا يستطيع الرأسمالى الفردى ان يستحوذ على فائض قيمة استثنائي ، عن طريق تغيير ظروف الانتاج ٠ وهذا الفائض الاستثنائي يستمر طالما ان الرأسماليين الآخرين لم يتبينوا بعد نفس اساليب العمل٠ وفي اللحظة التي يبدأون فيها استعمالها يختفي هذا الفائض النسبي بالنسبة للرأسمالى الفردى ، الى اليوم الذى يدخل فيه اساليب عمل اكثر انتاجية ٠

ومن ناحية اخرى ـ حين تؤدى التغيرات التى حققت في انتاج وسائل المعيشة الى تخفيض قيمة عدد كبير من المنتجات اللازمة للعامل وللمحافظة على حياته ـ حينذاك تنخفض ـ **قيمة قوة العمل نفسها** ، ويستفيد مجموع الرأسماليين عن طريق ازدياد فائض القيمة النسبي ٠

وهكذا ، في نهاية الامر يوجد هناك نوعان من فائض القيمة النسبي اولهما ما يحصل عليه الرأسماليون الفرديون مؤقتا حين يدخلون وسائل

جديدة في صناعاتهم ، وثانيهما ، هو مايحصل عليه مجموع الرأسماليين عن طريق تخفيض قوة العمل ٠

ويجب ان نلاحظ ان تنمية القوى الانتاجية تهدف في النظام الرأسمالى الى زيادة فائض القيمة النسبي ، لا الى تخفيض يوم العمل ٠

هذا هو الصراع في سبيل رفع فائض القيمة النسبي ، بتنمية انتاجية العمل ، لهو عملية مستمرة في نظام الانتاج الرأسمالى ٠ وقد اتضح لنا ـ حين درسنا سابقا تطور هذا النظام من عصر الصناعة اليدوية الى عصر الصناعة الكبيرة الحديثة ـ ان السباق وراء فائض القيمة ينعكس في تقلبات مستمرة لوسائل الانتاج ٠ ان المنافسة لاتسمح للرأسمالى بالتوقف في منتصف الطريق ، ولكل رأسمالى فردي مصلحة شخصية في الانتاج بنفقات اقل ، وحتى يحقق ذلك فان له مصلحة في رفع انتاجية العمل ٠ والآلة كما رأينا هي اكثر الوسائل فعالية للوصول الى هذه النتيجة ٠ وينمي الاندفاع المستمر لقوى الانتاج العناصر التي تؤدى الى تدمير النظام الرأسمالى بأسره ٠١٠

وسوف نرى ذلك في الحال عند دراستنا للقانون العام للتراكم الرأسمالى ٠١

الفصل الرابع

الاجر

أ ـ سعر العمل

ب ـ الاجر حسب يوم العمل

ج ـ الاجر بالانتاج

د ـ أشكال اخرى من الاجر

هـ ـ النضال في سبيل الاجور

و ـ الاجر في النظام الاشتراكي

أ ـ سعر العمل :

يقال ان الاجر هو ثمرة العمل ، الا ان مادرسناه من قبل ، يوضح لنا ، ان هذا التعبير بعيد عن الكمال اذ ان الاجر هو ثمن قوة العمل ، ليس ثمنا للعمل نفسه ٠

ان ما نحن بصدده ليس معركة الفظية ، بل هناك فكرة هامة يجب ان نفهمها بعمق لكي نتفادى اخطاء جسيمة ، فنحن نفهم ضمنيا ــ حين نقول ان الاجر هو ثمن العمل ــ ان العامل يدفع له مقابل كل عمل يقوم به٠وقد رأينا ان علينا ان نميز في يوم العمل ، بين العمل الضروري الذى يخلق فيه العامل قيمة تطابق قوة عمله ، وبين العمل الاضافي الذى يخلق فيه فائض قيمة ملكا له ، وبمعنى آخر لايدفع للعامل اجر عن هذا العمل الاضافي وهو مثابة عمل مجاني ٠ ويكفينا هذا لنفهم ان تعريف الاجر على انه ثمن للعمل يخفي حقيقة هذه الظاهرة ــ فان الرأسمالى لايدفع حين لايعطى العامل اجرا ــ الا قيمة قوة العمل وذلك على أساس افتراض انه يبتاع هذه القوة بقيمتها ، اما العمل نفسه فانه ليس ملكا للعامل بل للرأسمالى ،ولو كان في امكان العامل بيع عمله لباعه في شكل منتجات اى سلع يخلقها،لكنه لايستطيع ذلك ، وسبب ذلك ــ بالتحديد ــ هو انه لايملك وسائل الانتاج، ولا يملك الا ان يبيع قوة عمله ، ليقوم ذلك بالاعمال التى يحددها له الرأسمالى ٠

ولاشك في أن تعبير « ثمن العمل » قد اصبح متداولا الى درجة انه قد يستعملها حتى اولئكم الذين يعلمون ان الاجر يمثل ثمن قوة العمل٠ولكن الاساس هو ان نفهم الحقيقة التي تختفي وراء التعبير المعيب ٠ اما الرأسمالى فان له المصلحة ، كل المصلحة ، في استعمال هذا التعبير ٠ اذ انه يبدو ــ وفقا لهذا التعبير ــ وكأنه يدفع للعامل مقابل كل عمل يقوم به ٠٠ مع ان ذلك يخالف الحقيقة ، ان تعبير ثمن العمل ، لهو ستار ملائم الاخفاء الاستغلال ، لاخفاء فائض القيمة ٠ وقد كتب ماركس :

« **ان ما يواجه الرأسمالى في السوق ، ليس العمل بل** »
« **العامل ، وليس ما يبيعه هذا الاخير الا نفسه ، أي الا** »
« **قوة عمله ٠٠** »
« **اننا نستطيع ان نفهم ما لهذا التعديل في الصيغة** »
« **من أهمية كبرى من الناحية العملية ، فهي تظهر جزاء** »

« قوة العمل ، وكأنما هو أجر للعمل ، كما تظهر ثمـــن »
« قوة العمل ، وكأنما هو ثمن لوظيفتها ، ان هذه الصيغة »
« التي تعبر عن المظاهر الخادعة للعمل المأجور ، انمـــا »
« تسدل ستارا على العلاقات الحقيقية بين رأس المـــــال »
« والعمل ولا تظهر الا عكس ذلك ، وهذه الصـــيغة هي »
« التي تتفرع عنها كل الافكار التشريعية حول الاجـــراء »
« والرأسماليين ، وكل خرافات الانتاج الرأسمالي وكـل »
« أوهام الليبرالية وكل التبريرات الهروبية للاقتصـــاد »
« المبني على اساس غير علمي[1]٠ »

وما هي الطريقة التي يبنى بها الرأسمالي تقديراته على اساسها ؟

لنفهم ذلك نفترض رأسماليا يدفع لعماله ٨٠ فرنكا مقابل٨ساعات عمل ٠ وهو يعلن في هذه الحالة انه يدفع عشرة فرنكات في مقابل كل ساعة من العمل ، ولايهمه ما اذا كان الثمانون فرنكا تمثل قيمة الوسائل المعيشية اللازمة للمحافظة على حياة العامل ، وهو يحدد الاجر على اساس ادنى حد يستطيع ان يهبط اليه ، واضعا في اعتباره مايبديه العمال من مقاومة٠وما يعينه بعد ذلك هو مايجلبه له هذا الاجر من ربح ، هو فائض القيمة ، او منبع هذا الفائض لايشغل باله ، بل ان مايعنيه هو ان يكون مقدار هـذا الفائض اكبر ما يمكن ٠

ولا شك في ان الاجور المدفوعة تتباين ، فان مستواها يتوقف على ماذكرناه في موضوع العمل البسيط والعمل الحاذق ، وتعويض الطاقـة المبذولة اثناء يوم العمل ٠ هو العامل الذى يلعب دورا بالنسبة لقيمةالعمل البسيط الذى يقوم به عامل لايتمتع باية معلومات او باية قدرة خاصة٠ اما في العمل الحاذق فتتدخل عوامل اخرى سبق ان ذكرناها وهي ٠ وقت العمل الذى بذله لاستيعاب الحرفة ٠ والذى بذله من قاموا بتدريبه٠٠٠الخ

كما يتوقف مستوى الاجر بالطبع على ظروف السوق بالنسبة لقوة العمل (هذه الظروف التي نسميها عادة بسوق العمل) ٠ فاذا ما انتشرت البطالة هبط الاجر الى ادنى حد ، وعلى العكس من ذلك ــ اذا ما اصبحت الايدى العاملة غير متوفرة الامر الذى لايحدث الا نادرا ــ يتمكن العمال احيانا من الحصول على اجر أكثر ارتفاعا ٠

ب ــ الاجر حسب يوم العمل :

هناك اشكال مختلفة من الاجر ، الا ان الشكلين الرئيسيين منهاهما:

---

(١) رأس المال : المجلد الثاني فصل ١٩ ص ٢٠٧ ، ص ٢١١

الاجر حسب يوم العمل ، والاجر على اساس القطعة ، أي على اساس الانتاج ·

اذا كان عامل يتقاضى ١٠٠ فرنك مقابل ٨ ساعات من العمل في اليوم، تكون ثمن الساعة ١٢٫٥ فرنكا ، ويكون الرأسمالى على حق من الناحية القانونية اذا مادفع ١٢٫٥ فرنكا مقابل ساعة من العمل ـ لكن اذا كان الرأسمالى لايشغل عماله نتيجة ركود في اعماله ، الا ست ساعات فانه لايدفع وفقا لطريقة الحساب السابقة الا ٧٥ فرنكا اى (١٢٫٥ × ٦) ، ويبدو ذلك امرا طبيعيا ، لكن العامل في هذه الحالة لايتلقى الا قدرا لايكفي لاستعاضة قواه ، ولايصبح في امكانه سد جوعه ولا تغذيه اطفاله ، ولا توفير الملابس لهم ·· الخ · وهو يعاني بذلك سوء التغذية والبؤس ، ويجب ان نتذكر آلام البطالة الجزئية فيما قبل الحرب ولا سيما في صناعات النسيج ، حيث كان العمال والعاملات لايعملون الا نصف الاسبوع ، وحيث كان عليهم ان يحرموا من اكثر الاشياء ضرورية ، ولذا كان الرأسماليون يعلنون : اننا ندفع لهم ما يقومون به من عمل ، ولكن هذا الاعلان زائف ، اذ ان الاجر لايمثل اكثر من قيمة قوة العمل ، بينما يترك دائما في قبضة الرأسمالى قدرا معينا من فائض القيمة ·

وقد كان كفاح العمال الامريكيين عقب الحرب ، مثلا واضحا لهذه الظاهرة · ففي اثناء الحرب كان اسبوع العمل في الولايات المتحدة يصل الى ٤٨ ساعة ، بل كان يتجاوزها غالبا ، وغالبية الاجور لم تكن الا بحالة تكفي مجرد المحافظة على قوة العمل في حالة انتاجية طيبة ، وان كانت بعض الاجور مرتفعة · اما بعد الحرب فان الصناعة الامريكية عادت وقد اصابها الخوف من تضخم الانتاج ، الى اسبوع العمل الذى لايحوى الا اربعين ساعة، فاحدثت بذلك انخفاضا بنفس النسبة في الاجور ، ولم يكن هناك انخفاض في الاجور من الناحية الرسمية ، فان اجر الساعة قد ظل كما هو ، الا ان العمال ادركوا بوضوح انهم لايستطيعون المحافظة على مستوى الحياة الذى كانوا قد وصلوا اليه ، ولاسيما وانه قد اقترن بهذا الانخفاض في الاجور، ارتفاع سريع في نفقات المعيشة · ومع ذلك ، منحت الحرب للرأسماليين الامريكيين فرصة اجتناء ارباح لم يسبق لهم بها مثيل ، ولكن احدا منهم لم يفكر في التنازل عن جزء من فائض القيمة الذى جلبه العمال بأكمله ، لتمكين هؤلاء من الحياة ، دون ان تستنفد قواهم قبل الاوان ·

واذا كان احد العمال يتقاضى ١٠٠ فرنكا مقابل ٨ ساعات عمل ، فان هذا قد يغريه بالعمل مدة اطول بهدف زيادة اجره ، فقد يعمل مثلا عشرة ساعات ويحصل على ١٢٥ فرنكا ·

وتسبب هذه العملية في العادة كارثة له ، اذ انه اولا سيبذل في الساعتين

الاخيرتين مجهودا اكثر ارهاقا ، مما يتطلب منه ان يستهلك كمية اكبر من المواد لاستعادة قواه ، مما يجر وراءه نفقات اكبر ٠ ولكن الاهم من ذلك هو ان هذا العامل ، بتصرفه هذا انما يحل محل قوات عمل كان من الممكن استخدامها ، فتحل بها البطالة ، وفي هذه الحالة يتمكن الرأسمالى من الضغط على العامل الذى مازال يعمل ، مستندا الى منافسة القوى التي تعاني البطالة كأن يحتج بأن الاجور مرتفعة ارتفاعا كبيرا ، فيعيدها الى ١٠٠ فرنك مقابل يوم عمل من عشرة ساعات ، ومعنى ذلك انه لايدفع الا عشرة فرنكات مقابل ساعة واحدة من العمل بدلا من ١٢ر٥ فرنكا ، وامثلة ذلك كثيرة في تاريخ العمل ٠

ح ـ الأجر بالانتاج :

وليس الاجر الاجر بالقطعة ، الا اشتقاقا من الاجر حسب اليوم ٠ فقد اظهرت الخبرة ، انه اذا كانت هناك عاملة تنتج ثمانية مناديل في ثمانية ساعات ، وذا كان اجرها ١٠٠٠ فرنك ، فان كل منديل انتجته يمثل ١٢ر٥ فرنكا من الاجر ، ولكنهم لايدفعون لها ١٢ر٥ فرنكا مقابل كل منديل تنتجه ، بدلا من ان يدفعوا لها ١٢ر٥ فرنكا مقابل كل ساعة٠ وبالتالي فان ظروف الاجر حسب يوم العمل هي التى تحدد ظروف الاجر بالقطعة ٠

ان هذا النوع من الاجر ، يخفي بشكل ابرع ، عن النوع الاول ظروف الاستغلال ٠ اذ يبدو في هذه الحالة وكأن العاملة قد تقاضت مقابل كل عملها ، كما يبدو الاجر وكأنه يطابق العمل وليس قوة العمل ، بينما ان الحقيقة هي ان شيئا ما لم يتبدل ، فاننا نجد ـ اذا افترضنا ان نسبة الاستغلال بالنسبة لهذه العاملة تساوى ١٠٠ ـ انها تنتج في اليوم قيمة تعادل ٢٠٠ فرنك ، وعلى ذلك فان كل منديل يتضمن ١٢ر٥ فرنكا من العمل الضرورى ، الى جانب ١٢ر٥ فرنكا من العمل الاضافي ، وتظل المسائل كما هي في حالة الاجر بالقطعة ، اذ ان الرأسمالى يدفع ١٢ر٥ فرنك مقابل كل منديل بينما تكون العاملة قد خلقت فيه قيمة تعادل ٢٥ فرنكا ٠ وعلى ذلك يكون في كل منديل ١٢ر٥ فرنكا من فائض القيمة ، وتظل نسبة الاستغلال ١٠٠٪ كما كانت في حالة الاجر حسب اليوم ٠ ان هناك ميزات واضحة يتمتع بها الرأسمالى في حالة الاجور بالقطعة ٠

١ ـ مادام الاجر يقدر حسب الانتاج (أي القطعة) فان الرأسمالى يصر على ان تكون المنتجات في مستوى راق من الجودة ٠ ويمكنه في حالة عيوب العمل ان يؤسس نظاما من الخصم والغرامات يكون مجزيا له

٢ ـ ويسمح هذا النظام للرأسمالى بالتقدير الدقيق لما يستطع العامل الحاذق ان ينتجه ، مما يمكن الرأسماليين من التخلص من العمال غير الحاذقين ٠

٣ - يمكن هذا النظام للرأسمالى من توفير نفقات المراقبة اذ ان هذه تتم تلقائيا ، ان هذا النوع من الاجر هو بالتالى نوع نموذجي بالنسبة للعمل المنزلى .

٤ - « **يسهل نظام الاجر بالقطعة (بالانتاج) تدخل الطفيليين ، بين** »
« **الرأسماليين والعمال ، كمايسهل الاتجارفي قوةالعمل(استئجار** »
« **العمل من الباطن) ، وارباح الوسطاء او المتاجرين تنتج فقطمن** »
« **الفرق بين ثمن العمل كما يدفعه الرأسمالى،وبين الجزء منهذا** »
« **الثمن الذى يتقاضاه العامل.وفي اللغة الانجليزيةالدارجةيسمى** »
« **هذا النظام . «نظام العرق» هذا من ناحية ومن ناحيةاخرىفان** »
« **الاجر بالقطعة يسمح للرأسمالى بعقد اتفاقات بالقطعة معرئيس** »
« **العمال ومع رئيس المجموعةفي الصناعةاليدوية ، ومععاملالمنجم** »
« **والمسئول .. الخ .. وهؤلاء الرؤساء يتكلفون بعد تحديد** »
« **الثمن ، بتجنيد مساعديهم وهم يقومون بدفـــع اجور هؤلاء** »
« **المساعدين ، وهكذا يتم استغلال رأس المال للعمال عن طريق** »
« **استغلال العمال للعمال(١) .** »

٥ - يحاول العامل الذى يتقاضى اجره حسب القطعة انتاج اكبر قـدر ممكن من القطع فيزيد بذلك من كثافة عمله ، ويطيل من يوم عمله ، ولذلك يكون هذا النوع من العمل متفقا تماما مع اسلوب الانتاج الرأسمالى وهو غالب في فترة الصناعة اليدوية وبالطبع ينتهـــز اصحاب المصانع الفرصة - حين يزيد العامل من انتاجه - لتخفض ثمن كل قطعة .

(٢) الاشكال الاخرى من الاجر :

من النوعين الاساسيين اللذين ذكرناهما : الاجر حسب يومالعمل ، والاجر حسب الانتاج (بالقطعة) ، تشتق هذه الاشكال الاخرى .

فالاجر بمكافأة الانتاج مثلا عبارة عن نوع من الاجر حسب الزمن . ولتوضيح هذا نفترض ان الخبرة قد اثبتت ان العاملة التي تتقاضى ١٠٠ فرنكا في اليوم قادرة - في العادة - على انتاج ثمانية مناديل ، فاذا كانت نسبة فائض القيمة ١٠٠٪ كان يعني ذلك ، ان هذه العاملة تخلق كل يوم ١٠٠ فرنكا من فائض القيمة ، وان مجهودها قد بلور قيمة تتضمنها هذه المناديل الثمانية وتعادل ١٠٠ فرنكا (قيمة قوة العمل) + ١٠٠ فرنكا (فائض القيمة) اى ٢٠٠ فرنكا ، ان كل منديل بمعنى اخر يتضمن ٢٥ فرنكا . وحين يعلن الرأسمالى استعداده لدفع عشرة فرنكات مقابل انتاج كل منديل اضافي . فسوف تعود عليه هذه المكافأة بفائض قيمة اضافي هو

---

(١) رأس المال : المجلد الثانى ص ٢٢٤ - ٢٢٥

عبارة عن ٢ر٥ فرنكا تضاف الى فائض القيمة الذى يخلقه عادة مجهود العاملة وقدره ١٢ر٥ فرنكا ٠ ولذلك فان له كل المصلحة في ان يدفع للعاملة اجرها على اساس مكافأة الانتاج ٠ وهناك نواحي اخرى خطيرة ، في هذا النوع من الاجر ٠ فعندما يستطيع عدد كبير من العمال الحصول على مكافآت انتاج ٠، فان الرأسمالى يمكنه ان يعلن ان العمال يتقاضون اجورا اكبر مما يستلزم الوضع ، وينتهز فرصة اية صعوبات اقتصادية بسيطة لتخفيض اجر العامل ٠

وليس للاجر بمكافأة انتاج معنى الا في المجتمع الاشتراكى لحث العمال عن طرق جديدة في الانتاج ، وحيث يصبح وسيلة لزيادة كمية القيم الاستعمالية التى توضع في متناول يد العامل ٠ بدلا من ان يكون وسيلة لاغتصاب فائض القيمة الاضافي من العامل والواقع هو ان طبيعة مكافأة الانتاج تتغير في النظام الاشتراكى ٠ فبينما يكون الثمن الذى يدفع لكل قطعة ، بمقتضى مكافأة الانتاج ، اقل من الثمن الذى يدفع للانتاج عادة ٠ فانه مرتفع في النظام الاشتراكي ، عن الثمن الذى يدفع لكل قطعة ، ويبدو واضحا اذن ان مكافأة الانتاج ، في المجتمع الاشتراكى ، تدفع كجائزة لاكثر العمال شجاعة وكحافز لمجموع العمال على زيادة الانتاج ٠، وفيما بعد سنتناوله بالعلاج موضوع الاجر في النظام الاشتراكى ٠،

اما الاجر بالاشتراك في الارباح ، فهو وسيلة اخرى للتغطية في استغلال العمال لان العمال ليسوا هم الذين يراقبون توزيع الارباح الامر الذى يجعل نصيبهم في هذه الارباح ضئيلا فوق ان الاجر في المؤسسات التي يشترك العمال في ارباحها ، يكون دائما اقل عنها في المؤسسات التى يشترك العمال في ارباحها ، يكون دائما اقل عنها في المؤسسات الاخرى المماثلة وبذلك يفقد العامل من ناحية مايكسبه من ناحية اخرى ، ولهذا الشكل ميزة اخرى بالنسبة للرأسمالى اذ انه يربط العامل ربطا محكما بالمؤسسة وذلك لان اشتراكه في الارباح لايتم عادة الا بعد فترة من الزمن وتزداد هذه المشاركة مع اقدميته في المؤسسة ٠ وهذه الوسائل الملتوية لها اصولها في النظام الابوى ، الذى وضع في المقدمة ، اثناء فترة حكومة فيشى، كما ان الجنرال ديجول ، قد تبناه فيما بعد لحسابه الخاص ، وهى وسائل حقيرة الهدف منها تمييع وعي العمال الطبقي ٠

واخيرا فان علينا ان نلاحظ ان اجور الكادحين الذين لايشتركون مباشرة في الانتاج ـ كموظفي التجارة واعداد كبيرة من موظفي الحكومة ـ تحسب عادة بمشابهتها او مقارنتها بأجور العمال الصناعيين ، وهكذا فان الاجر في الصناعة هو بمثابة الاجر الاساسي الذى يلعب دور المرجع العام لتحديد الاجور ٠

(هـ) ـ الكفاح في سبيل الاجور :

كانت معركة الاجور ، ومعركة تخفيض ساعات العمل هما الهدف

الاساسي لكفاح العمال ، وقد اجتهد الرأسماليون دائما لاثبات ان الاجور لايمكن ان ترتفع دون ان يؤدى ارتفاعها مباشرة ، الى انواع مختلفة من الكوارث ، حاولوا ان يثبتوا بالذات ان اى ارتفاع في الاجـــور ، يؤدى اوتوماتيكيا الى ارتفاع في الاثمان ، مما يلغى الفائدة التي تعود على العمال من رفع الاجور ، وتلك هي نظرية « الحلقة الجهنمية » المشهورة ، والتي تحمس الرأسماليون والاشتراكيون اليمينيون في اعادة ترديدها بعد الحرب رغم ان علم الاقتصاد كان قد قضى عليها منذ زمن بعيد .

ومثل واحد يسمح لنا فورا بادراك الاكذوبة الكامنة في هذه النظرية . فاذا ماكان عامل يتقاضى مائة فرنكا ، تطابق قيمة قوة عمله ، مقابل يوم عمل عن ثمانية ساعات . واذا ماكانت نسبة الاستغلال ١٠٠٪ فانه يخلق ١٠٠ فرنكا من فائض القيمة ، ولكن الاجر لايعبر حتميا تعبيرا صادقا لقيمة قوة العمل . وذلك هو السبب في ان العامل قد لايتقاضى ـ ان لم يدافـــع عن نفسه ـ الا ٧٥ فرنكا ، اى ان ثمن قوة عمله الذى يدفع له يكون دون قيمتها الحقيقية وهذا هو مايحدث غالبا في عصرنا ، وعلى العكس من ذلك يتمكن العمال من الحصول على ١٢٠ فرنكا اذا ماكانوا منظمين تنظيما كافيا واذا ماكانوا قادرين على الاستفادة من كل ظرف ملائم لتحقيق شروط اكثر فائدة لهم ، وسيبقى للرأسمالى بعد ذلك ، ودون ازدياد في اثمان السلع ثمانون فرنكا عن فائض القيمة . وهكذا يمكن ـ في المثل الذى عرضناه ـ ان يتذبذب الاجر بين ٧٥ و١٢٠ فرنكا . وهذا وحده يمثل نطاقا ليس بالصغير يمكن ان يرتفع الاجر او ينخفض في حدوده . الا ان هذا المثـــل النظرى لايكفي لاثبات مدى اكذوبة نظرية « الحلقة الجهنمية » . فتقديرات الرأسماليين انفسهم تثبت ان مجموع فائض القيمة الذى ينتجه العمال في اكثر البلاد الرأسمالية تقدما ، ضخم الى حد كبير ، وان نسبة الاستغلال تكون اقرب الى ٢٠٠٪ عنها الى ١٠٠٪ وهكذا تظل الحدود التي يمكن ان ترتفع في نطاقها الاجور ، دون ارتفاع في الاسعار ، حدودا واسعا ، حتى مع التسليم بحق الرأسمالى في المحافظة على جزء من فائض القيمة ، ولكن النظام الرأسمالى يجر وراءه تبديدا واسعا للثروة ، فهناك نفقات غير منتجة، مثل نفقات قوات الكبت ، والمنافسة والترف الباذخ ونفقات انواع الطفيلية بكل اشكالها ، وهي كبيرة كبرا يستوعب اكبر قسم من الثروة الزائدة التى يخلقها مجهود المنتجين . ان الاقتصاد في هذا المجال سيسمح برفع اجور العمال الى درجة كبيرة .

لايمكن ان ينظر العمال الى المسائل كما ينظر اليها الرأسماليون ولا يمكنهم اعتبار هذا التبديد امرا طبيعيا لامفر منه . بينما يدفعون هـــم ثمنه ان مايراه العمال هو تلك الهوة التي تزداد اتساعا بين قيمة ثمرات عملهم وبين قيمة الاجور التي يتقاضونها . ولذلك فان في استطاعة العمال ان يدعموا لمطالبهم حول الاجور لا على اساس ارباح الرأسماليين فحسب ،

بل على اساس التبديد الواسع للثروة التي ينتجونها ايضا ، ولا توجد « الحلقة الجهنمية » في العلاقة بين الاثمان والاجور . بل هي توجـد في الفوضى التي تزداد اتساعا في كل نظام الانتاج الرأسمالى الذى يتسـع فيه تدمير الثروة ولاسيما اثناء الازمات والحروب .

وغالبا مايحاول الرأسمالى ان يرفع المستوى الادنى لثمن قوة العمل دون ان يكترث ايما اكتراث بقيمتها الحقيقية . وهو يقدم دائما حججا ممتازة !! يروج لها لتحقيق هذا المأرب ، وتسانده في ذلك حملات الصحف المدافعة عن مصالحه . وبذلك يجد العامل نفسه مهددا باستمرار ، بان يتقاضى اجرا دون قيمة قوة عمله . ومن المحتم ان يجد نفسه غارقـا في البؤس اذا ما تخلى عن المعركة ولو لحظة واحدة ، ولابد للبروليتاري ان يتمسك بالحذر في كل لحظة حتى اذا ماكان هدفه هو مجرد الدفاع عن حقه في الحياة .

والخبرة تثبت ان الرأسمالى ، والدولة تعضده اقوى في غالبية الاحوال فعندما ترتفع الاسعار ، لاسباب مختلفة فانه لايعترف بها ارتفاع في الاجور ولايتبع الارتفاع في الاسعار ارتفاع في الاجور الا بكثير من التخلف . وعلى العكس من ذلك يتم انخفاض الاجور بسرعة ، حين تنخفض الاسـعار ولاسيما في فترة الازمة ، بل ان انخفاض الاجور يكون بشكل عام شديدا في قسوته . ان وجود عدد كبير من العاطلين يسمح للرأسمالى بالضـغط الدائم على الاجـور .

ان انصار الرأسمالية يدعون ان حالة الطبقة العـاملة تتحسـن باضطراد ، وفي سبيل هذا الادعاء يثيرون ارتفاع الاجور الذى حدث في بلاد مختلفه خلال قرن واحد ، وهم يبرهنون بذلك ان النظام الرأسمالى قادر على سد الهوة بين البرجوازية والبرولتاريا ، وسوف تواجهنا هـذه المشكلة مرة اخرى حين نتعرض للقانون العام للتراكم الرأسمالى .

الا ان علينا ان نبدى فورا بعض الملاحظات الاساسة بصدد هـذه المشكلة . فان تسليمنا بارتفاع الاجور الحقيقية خلال قرن ، مع علمنا ان هذا الارتفاع لم يكن متكافىء الاضطراد ، ومع علمنا ان هذا الارتفاع قـد تخللته نكسات الى الخلف ، ان التسليم بذلك لايعني مطلقا ان درجـة استغلال الطبقة العاملة قد اصبحت اخف ، بل ان العكس هو الصحيح . اذ ان من الممكن أن يرتفع الاجر ، وان ينخفض ثمن العمل في نفس الوقت، فمن المستطاع ان يدفع العامل ، بأساليب الترشيد كالعمل المسلسل(١)

---

(١) وفقا لهذه الطريقة تمر العربة التي يصنعها العمال ــ مثلا ــ بسرعة امام العمال على السير وعلى كل منهم ان يقوم بالعملية المخصصة له بالسرعة اللازمة قبل ان تنتقل العربة الى غيره على طول السـير. (المترجمون)

الى تكثيف عمله ، الامر الذى يحمله على ان يبذل في ساعة عمل واحدة قدرا من الطاقة يعادل القدر الذى كان يبذله في ساعتين من قبل وبالتالى فان قيمة قوة عمله تتضاعف ، ويصبح في حاجة الى ضعف كمية المواد الاستهلاكية اللازمة لاستعادة قواه ٠ ان الرأسمالى في هذه الحالة يجب ان يدفع ضعف اجر الساعة اذا ماكان من قبل يدفع قيمة قوة العمل كاملة ٠ الا ان الاجر لايرتفع الا بنسبة ٥٠٪ مثلا ، وهكذا يحدث فعلا ارتفاع في الاجر ، ولكن يحدث في نفس الوقت انخفاض في ثمن العمل اذ لم يعد يدفع لهذا العمل نفس الثمن الذى كان يدفع من قبل ، ومن هذا يتضح ان المجهود الذى يبذله العمال في بعض المصانع الحديثة مثل مصانع فورد ، يحملهم على بذل طاقة عضلية وعصبية ، بحيث يعتبرون ـ رغم الاجور المرتفعة التي تسمح لهم بزيادة في المواد التي يستهلكونها ـ غير صالحين للعمل ، متى بلغوا سن الاربعين مثلا ٠

ويرتبط ارتفاع الاجور ـ الذى يضرب الرأسماليون المثل دائما والذى لايشمل الا قسما ضئيلا من الطبقة العاملة ـ يرتبط باستمرار ، بارتفاع كبير في انتاجية العمل ٠ دائما مايكون هذا الارتفاع اقل بكثير من نمو هذه الزيادة في الانتاجية ، بحيث تؤدى الاجور المرتفعة في النهاية الى ارباح اعلى ٠ ولقد قدر ان نسبة فائض القيمة في الصناعات التحضيرية الامريكية ، كانت تتجاوز بكثير في عام ١٩٠٠ وما حولها المائة في المائة والتقديرات الحديثة تبين ان نسبة فائض القيمة في الايام الراهنة ، تبلغ في نفس هذه الصناعات ، وفي ظروف اجور اكثر ارتفاعا مستوى ٢٠٠٪

ويجب علينا الا نقلل او نزيد من تقدير المعركة في سبيل الاجور ، وبزيادة التقدير نعنى ان من المستحيل في ظل النظام الرأسمالى الحصول على ارتفاع ثابت مضطرد في الاجور ، ارتفاع يؤدى الى سد الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا ، ويسمح باشتراك العمال اشتراكا اكبر في توزيع الثروات الاجتماعية وبالتالى فان المعركة في سبيل الاجور لايمكن ان تغير من وضع العمال **كعمال** ٠

٠ وعلينا ايضا الا نقلل من تقدير هذه المعركة ، لانها اولا وسيلةللعمال الوحيدة للدفاع عن أنفسهم في وجه البؤس المتضاعف ، ولانها ثانياتنمي تضامن العمال وتزيد ارتباطهم الطبقي وترفع من وعيهم وهي توضح لهم على وجه الخصوص ان الكفاح الاقتصادى غير كاف للتحرر الكامل ، وان هذا الكفاح يجب ان يقترن به كفاح سياسي يسمح بشن معركة في سبيل اقامة المجتمع الاشتراكي ٠

وقد عبر ماركس عن كل ذلك بطريقة واحدة منذ ايام الدولية الاولى قال :

« ان تمزيق صفوف العمال تخلقه وتبقى عليه المنافسة »
« التي لامفر منها،والنقابات التي تتولد في اوائل نشوئهامن »
« من المحاولات التلقائية التي يقوم بها العمال القضاء على هذه »
« المنافسة٠او على الاقل،للحد منها،انها تتولد لمحاولة انتزاع »
« شروط عمل بعقد ، ترتفع بهم ـ على الاقل ـ الى مافوق »
« مستوى العبيد،ولهذا السبب انحصر الهدف المباشر للعمال »
« في مطالبهم اليومية ٠ وفي سبيل الدفاع ضد اعتداءات رأس »
« المال المستمرة،وبايجاز في المسائل المتعلقة بالاجور وبيوم »
« العمل ، وليس هذا النوع من النشاط النقابي في محله »
« فحسب ، بل هو ضروري ايضا ٠ ولايمكن الاستغناء عنه »
« طالما استمر اسلوب الانتاج المالى٠بل على العكس ، من »
« الواجب تعميمه عن طريق اقامة النقابات في كل الاقطار، »
« بتوحيدها،والنقابات من ناحية اخرى قد اصبحت دون وعي »
« منها مركزا لتنظيم الطبقة العاملة كما كانت الكوميونات مركزا »
« لتجميع البرجوازية في القرون الوسطى ٠ ان النقابات اذا »
« والعمل٠فان اهميتها القصوى تبرز في كونها اجهزة منظمة »
« للتعجيل بالقضاء على النظام القائم على الاجر،فعلى النقابات »
« أن تخرج من نطاق اهدافها البدائية وان تتعلم منذ الان كيف »
« تعمل بطريقة واعية كمراكز لتنظيم الطبقة العاملة في سبيل »
« مصالحها العليا في التحرر الكامل ٠ ان عليها ان تساند كل »
« تحرك اجتماعي وسياسي نحو هذا الهدف ، وهي ستنجح »
« حتما اذا ما عتبرت نفسها رائدا ، واذا ما اتخذت موقف »
« الرائد ، موقف الممثل للطبقة بأسرها ، ستنجح حتما في أن »
« تجذب الى صفوفها اولئك الذين مازالوا يقفون بعيداعنها٠ »
« ان عليها ان تبدي عناية فائقة بمصالح الفئات العمالية التي »
« تتقاضى اكثر الاجور انخفاضا ، وعليها ان تعمق٠ايمان »
« البشر بان مجهوداتها بعيدة كل البعد عن الاثرة والمصالح »
« الذاتية وانها تهدف على العكس الى تحرير الكتل »
« المقهورة (١)٠ »
« اذا وضعنا في اعتبارنا ان البروليتاريا كطبقة لايمكنها »
« ان تقف ضد العنف الجماعي الذي تمارسه الطبقات المالكة »
« الا اذا بلورت لنفسها حزبا سياسيا مستقلا يقف في مواجهة »
« كل التنظيمات القديمة للطبقات المالكة ٠٠ وان بلورة »

---

(١) فقرة من القرار الخامس بالنقابات والذى صدر سنة ١٨٦٦٠راجع الاجور والثمن والارباح ـ كارل ماركس : الملاحق ص ٧

« **البروليتاريا لهذا الحزب السياسي لابد منها لتحقيق انتصار** »
« **ثورة اجتماعية يكون الغاء الطبقات هدفها النهائي ٠٠ اذا** »
« **وضعنا في اعتبارنا كل ذلك فان من الواجب استخدام** »
« **الوحدة الاقتصادية التي تحققت فعلا حتى الان خلال المعارك** »
« **الاقتصادية ، استخدامها كأداة لدفع كتل هذه الطبقة في** »
« **معركتها ضد السلطة السياسية لمستغليها ٠ ان مؤتمرنا يذكر** »
« **اعضاء الدولية بان نشاط الطبقة العاملة الاقتصادي مرتبط** »
« **في المستوى الذى وصل اليه ارتباطا وثيقا بنشاطهـــا** »
« **السياسي(١)٠** »

(و) الاجر في النظام الاشتراكي :

ولكي نختتم الموضوع فان من المناسب ان نذكر كلمة حول طبيعـة الاجر في النظام الاشتراكي ٠ وسوف نعود الى هذا الموضوع الهام في الفصل الخاص بالاقتصاد الاشتراكي ٠

تختلف طبيعة الاجر في النظام الاشتراكي ، سواء اكان هذا الاجر اقل او اعلى عنه في النظام الرأسمالى ، وليس في قدرتنا المقارنة بينهما دون ان نقع في خطأ جسيم ٠

والفارق الاساسي بينهما هو : ان قوة العمل في النظام الاشتراكى لم تعد سلعة ولان الاجر في هذا النظام لايكون ثمنا لقوة العمـــــل بل اداة لتوزيع المواد الاستهلاكية ، وفقا لكمية ونوع العمل المبذول وذلك هـــو اساس تباين الاجور في هذا النظام ٠ الامر الذى سنعالجه ، في سياق بحثنا في الاقتصاد الاشتراكي ٠

والعمل في النظام الاشتراكي ينتج قدرا معينا من المواد الاستهلاكية هي التي تؤلف الثروة الاجتماعية القائمة ٠ وتبقى منها كمية معينة بعد ان تخصم النسب اللازمة لتجديد وتطوير الانتاج ، وبعد ان تخصم منها نفقـــات الخدمات الاجتماعية والدفاع الوطنى ويكون الاجر في هذه الحالة هو اداة توزيع هذه المنتجات المتبقية بشكل واع وبطريقة تقضي على البـــؤس ، وتضمن للمنتجين الاكثر نفعا للمجتمع ، جزءا من المنتجات يهيء افضـل تطور للحياة الاجتماعية ولن يختفي الاجر الا حينما يتوفر قدر من المـواد الاستهلاكية تكفي لسد احتياجات الجميع وعندئذ نكون قد وصلنـــا الى مرحلة الشيوعية ٠

وعلى هذا الطابع الجديد الذى يتسم به الاجر في النظام الاشتراكى تترتب نتيجة اساسية وهي ان يتم الارتفاع الحقيقي في الاجور في هـــذا

---

(١) راجع الاجور والثمن والارباح : كارل ماركس : الملاحق ص ٤٢ـ٤٣

النظام متوازنا مع ازدياد مجموع السلع الاستهلاكية التي يخلقها العمل ويضعها في متناول المجتمع ، يعني ذلك انه ليست هناك حدود لارتفاع الاجور ٠

ان العمال يعلمون جيدا حتى لو كانت الاجور في البداية منخفضة نتيجة صعوبات خاصة ، يعلمون ان كل ازدياد في الانتاج ينعكس بالنسبة لهم في تضاعف القيم الاستعمالية التي تسمح لهم بها اجورهم ، اذ ليس هناك ذلك الاغتصاب المنتظم من اقبل الرأسماليين لفائض القيمة الذى ينتجه مجموع العمال ٠ وعلى العكس سوف نرى في الفصل الذى يعالج التراكم الرأسمالى ان تضاعف الثروة المنتجة في النظام الرأسمالى تقود حتما الى ازدياد بؤس جميع العمال ٠



الفصـــل الخامس

تراكم رأس المـــــال

أ ـ الانتاج البسيط المعاد
ب ـ الانتاج الموسع المعاد
ج ـ التكوين العضوي لرأس المال والانتـــاج الموســـع المعـاد
د ـ تركيز وتمركز رأس المال
هـ ـ القانون العام للتراكم الرأسمالى

(أ) الانتاج البسيط المعاد :

يجب ان تكون عملية الانتاج عملية منفصلة ، لكي يتمكن المجتمع من البقاء ، أي انه يجب ان يستخدم ــ بعد بيع السلع ــ قدرا كافيا من النقود الناتجة لشراء وسائل الانتاج وقوة العمل بغية مواصلة الانتاج • ان هذه الحلقة المنتظمة الضرورية المكونة من مراحل الانتاج المختلفة تؤلف ظاهرة الانتاج المعاد •

اننا نعلم ان جزء من السلع التي تباع ، يمثل فائض القيمة فاذا تصرف الرأسمالى في كل هذا الفائض لاستعماله الشخصي لن يتبقى له ، لمواصلة الانتاج الا قدر من رأس المال لايساوى القدر الذى كان في متناول يده عند البداية ويسمى الانتاج المعاد في هذه الحالة ، بالبسيط ، وهو على عكس الانتاج الموسع الذى يحدث عندما يخصص قدر من فائض القيمة لزيادة الانتاج • وفي هذه الحالة الاخيرة نقول ان هناك تراكما •

وهكذا يمكننا ان نقول ، ان مايدفعه الرأسمالى كأجر للعامل ليس الا شكلا آخر للجزء من المال الذى وفره العامل من قبل الرأسمالى ، والذى يتخذ شكل السلعة • ويتجاهل الاقتصادى البرجوازى هذه الحقيقة • ويعلن ان الرأسمالى يقدم اجر العامل من خزائنه • ولقد رأينا عندما تناولنا موضوع التراكم الاولى • ان رأس المال الذى يدفع للعمال هو عادة نتيجة للسرقة والاغتصاب حتى في المراحل الاولى • ويظهر هذا الطابع ايضا بشكل دقيق في ظاهرة اعادة انتاج رأس المال •

لنفترض ان رأسماليا يوظف ١٠٠ الف فرنكا تعود عليه بعشرة آلاف فرنك من فائض القيمة • وعلى هذا سيكون مجموع فائض القيمة بعد عشرة سنوات مائة الف فرنكا ، في حالة الانتاج البسيط المعاد ، وفي نهاية هذه الفترة يجب ان نعتبر ان رأس المال الاصلي قد اختفى نهائيا • رغم التصورات العكسية للرأسمالى • وانه قد حل محله مائة الف فرنك من فائض القيمة • والواقع هو ان العناصر المادية لرأس المال الاصلى قد تلاشت فعلا وحلت محلها كمية معادلة لفائض القيمة • ان الرأسمالى ــ بمعنى آخر ــ يملك الان قيمة متساوية للقيمة التي تقدم بها في الاصل ، ولكنها الان ليست الا فائض قيمة متراكم ، ليست الا عملا غير مدفوع •

وليس هناك ــ في حالة الانتاج البسيط المعاد ــ مجرد اعادة انتاج لفائض القيمة الذى يخصصه الرأسمالى لاحتياجاته الشخصية ، بل ان

هناك ايضا اعادة انتاج للعلاقات الاجتماعية ، لعلاقات الانتاج بين رأس المال والعمل •

ومادام العامل لايتقاضى اثناء عملية الانتاج الا ما هو ضروري للمحافظة عليه فانه يجد نفسه دائما في حالة من البؤس او على الاقل في وضع غير مستقر • فعندما تدخل الثروة التي انتجها العامل في دائرة الانتاج الرأسمالي ، تتحول هذه الثروة اوتوماتيكيا الى رأس مال يستخدم بدوره، لانتزاع كمية فائض قيمة آخر من العامل ، واذا كان العامل يتلقى عن طريق الاجر جزءا من السلع التي صنعها فان السبب في ذلك يرجع الى ان هناك حاجة للمحافظة عليه في حالة جيدة تسمح له بتأدية وظائفه في مواصلة الانتاج الرأسمالي ، وليس العامل الا ترسا لازما في الآلة التي تدور لانتزاع فائض القيمة • ويقول ماركس :

« يحول الانتاج الرأسمالي ، بما انه في نفس الوقت استهلاك »
« من قبل الرأسمالي لقوة العمل ، دون انقطاع منتجات عمل »
« الاجراء لا الى سلع فحسب ، بل الى قيمة تمتص القوى »
« الخالقة للقيمة ، الى رأس مال ايضا ، الى وسائل انتاج »
« تسيطر على المنتجين الى وسائل معيشية يشترى العامل »
« نفسه بها • ان مجرد استمرار عملية الانتاج الرأسمالي »
« وتكررها المنتظم ، لينتج من جديد الاساس الذى يستند عليه »
« هذا الانتاج وتبقى عليه ، وهذا الاساس هو العامل باعتباره »
« اجيرا • كان العامل في حقيقته ينتمي الى الطبقة الرأسمالية »
« قبل ان يبيع نفسه لرأسمالي فردى • ان عبودية الاقتصاد »
« عبودية يتقاضى هو مقابلا لها، كما انها تخفي في نفس الوقت »
« عن طريق التجديد المنتظم لهذا البيع، عن طريق خرافة »
« العقد الحر ، عن طريق تبدل السادة الفرديين ، وعن طريق »
« تذبذب اسعار سوق العمل ، ان عملية الانتاج الرأسمالي »
« اذا نظر اليها من زاوية استمرارها ، او من زاوية الانتاج »
« المعاد • لاتنتج اذن السلع فحسب ، لاتنتج اذن فائض »
« القيمة فحسب ، بل تنتج ايضا وتبقى على العلاقة »
« الاجتماعية بين رأس المال والاجر[1] • »

(ب) الانتاج المعاد الموسع :

كتب ماركس :

« لقد رأينا كيف يتولد فائض القيمة من رأس المال ، »
« والآن سوف نرى كيف يتولد رأس المال من فائض القيمة »
« ووظف كرأس مال بدلا من ان يصرف ، يتكون رأس مال »

---

(١) رأس المال المجلد الاول الفصل الثالث والعشرون ص ٢١

« جديد • ويضاف الى رأس المال القديم • وبالتالى فانه »
« يحدث تراكم حين يحول فائض القيمة الى رأس مال(١) »

ومن السهل ادراك هذا المبدأ•فاذا افترضنا رأسمالا قدره١٠٠•الف فرنكا وانه وانه يجلب فائض قيمة قدره ٢٠ ألف فرنكا ، وان الرأسمالى يقتطف من هذا الفائض عشرة آلاف فرنكا ، لاشباع مسراته واحتياجاته• وان مبلغ العشرة آلاف فرنكا الباقية تحول الى رأسمال بنسبة ٨٠٠٠فرنكا رأسمال ثابت ، و٢٠٠٠ فرنكا رأسمال متغير ، وان نسبة الاستغلال تساوى ١٠٠٪ • اذا افترضنا ذلك فان هذا الرأسمالى الجديد سينتج فائض قيمة قدره ٢٠٠٠ فرنكا ، يضاف الى العشرين الف فرنك التي تنتج كفائض قيمة من المائة الف فرنك ، ويمكن ان يتحول هذا الفائض الاضافي (٢٠٠٠) فرنكا بدوره الى رأس مال ويمكنه ان يعطي فائض قيمة جديد •• وهلم جرا •

ولكي يتيسير تحويل فائض القيمة الى رأس مال اضافي فلابدبالطبع ان تتوفر للرأسمالى في السوق وسائل الانتاج ، وقوة العمل بكميات كافية وعلى ذلك يجب ان يوجه الانتاج هذه الوجهة ••

ومن الجلي ان درجة الاستغلال العمل تكون عملا مهما منعوامل تراكم رأس المال ، فان الرأسمالى يستطيع ان يحول جزءا كبيرا من فائض القيمة الى رأس مال اضافي ، كلما انتج العامل قدرا كبيرا من فائض القيمة •

ولقد افترضنا — حتى الآن — ان قوة العمل تشترى بقيمتها ، ولكن كثيرا مالا يحدث ذلك ، فالعامل يتقاضى ماهو دون الضرورة لاحتياجاته المعيشية • وهكذا يصبح جزء من منتجات المجتمع كان من المفروض ان يستهلكه العمال مهيأ لعملية تراكم رأس المال •

ويستطيع الرأسمالى ان يزيد التراكم زيادة هائلة ، عن طريق رفع زمن وكثافة العمل ومع ذلك فانه لايحتاج الا لتشغيل كمية بسيطة منرأس المال الاضافي •• واخيرا فان نمو القوى الانتاجية ، يزيد من اهمية التراكم فالرأسمالى يستفيد بالاكتشافات العلمية والثروات الطبيعية دون مقابل ، لتنمية هذا التراكم •

وكل ما ذكرناه سابقا يدحض التأكيدات التي يزعمها الاقتصاديون، حول مايسمونه « بتمويل العمل » • فهذا التمويل حسب زعمهم عبارة عن كتلة ثابتة من المنتجات تشمل لفترة معينة كل ماتستهلكه الطبقة العاملة •

ولكن ماركس يثبت — على العكس من ذلك — ان كمية رأس المال الفعال لاتكون ابدا محدودة ، وانما تتوقف كميته على القدر المخصص للعمل •• وكما رأينا فان هذا التراكم يتغير حجمه •

---

(١) رأس المال المجلد الثاني الفصل الرابع والعشرين ص ٢١

(ج) التكوين العضوى لرأس المال والانتاج المعاد الموسع :

رأينا من قبل ماهية التكوين العضوى لرأس المال.وهنا نذكر ماقاله ماركس بهذا الصدد :

« ان التكوين العضوى لرأس المال يبرز امامنا بطابع »
« مزدوج . فمن زاوية القيمة يتحدد هذا التكوين بالنسبة »
« التي يقسم وفقا لها رأس المال الى : ثابت.(قيمةوسائل »
« الانتاج) ، ومتغير (قيمة القوة العاملة اي مجموعالاجور) »
« كما ان كل رأسمال يتكون من زاوية مادته اي من زاوية »
« الشكل الذى يعمل به في الانتاج ، من وسائل الانتاجوقوة »
« عاملة فعالة.وتركيبه يتحدد وفقا للنسبة بين كتلةوسائل »
« الانتاج المستخدمة،وبين كميةالعمل الضرورى لتشغيل »
« هذه الوسائل. والتركيب الاول هو مايسمى (بالتكوين »
« القيمي) أما الثانى فيسمى (بالتكوينالتكنيكيأيالفني). »
« وفي نهاية الامر فاننا سنطلق ـ للتعبير عن الصلة الوثيقة »
« بين الاول والثاني ـ اسم (التكوين العضوي لرأسالمال)، »
« على التكوين القيمى (في نطاق توقفه) على التركيب »
« التكنيكي مما يؤدى بالتبعية الى انعكاس اى تغيير في »
« التركيب التكنيكي على القيمي . وحينما نتحدث بشكل »
« عام عن تركيب رأس المال فاننا نقصد دائما التركيب »
« العضوى(١). »

وليس لرؤوس الاموال المختلفة في مجتمع من المجتمعات ، بالطبع ، نفس التركيب العضوى . ولكننا سنصل ـ بقسمة المجموع الكلي لرأس المال الثابت في المجتمع على المجموع الكلي لرأس المال المتغير ـ الى العلاقة التي تدل على التركيب العضوى المتوسط لمجموع الرأسمال الاجتماعي . ان تحليلنا هنا يقتصر على رأس المال الاجتماعي فحسب ، أي على رأس المال منظورا اليه في مجموعه .

الحالة الاولى : ماذا تكون نتائج التراكم ، اذا افترضنا ان التركيب العضوى لرأس المال يظل ثابتا ؟

ينقسم رأس المال الاضافي في هذا الافتراض بنفس نسب رأس المال الموظف فعلا . ولنقل انه ينقسم الى خمسة اجزاء ، من رأس المال الثابت ، وجزء من رأس المال المتغير . ان التراكم الذى يتم بهذا الشكل يجلب معه زيادة في قوة العمل اي في عدد العمال ومن الممكن ان يصل الطلب على قوة العمل الى درجة لايكفي معها عدد العمال في سوق العمل ، وفي هذه الحالة يستطيع العمال الحصول على أجور اكثر ارتفاعا .. ولا يؤدي ذلك بأي

---

(١) رأس المال : المجلد الثاني : فصل ٢٥ ص ٥١

شكل من الاشكال الى سد الهوة القائمة بين الرأسمال والاجراء • فالواقع هو ان من الممكن ، الا يصل ، ارتفاع الاجر الحقيقي الى درجة كافية تخلق مصاعب في وجه التراكم ، اما اذا ارتفع الاجر الى درجة تؤدى الى امتصاص القدر المخصص من فائض القيمة للتراكم ، فان التراكم لن يتم الا على الاساس البسيط ، وبالنمو الطبيعي للايدي العاملة ستكون قوة العمل بعد فترة قصيرة زائدة عن الحاجة الامر الذى يؤدى الى انخفاض ثمن الاجر ، الى اللحظة التي تكون فيها كتلةفائض القيمةالقابلة للتراكم،كبيرة كبرا يؤدى الى عجز في قوة العمل التي يمكن توظيفها • وهنا يبدأ التذبذب من جديد في الاتجاه العكسي ، وتبدأ الاجور في الارتفاع•ان الهدفالوحيد من هذه الصورة المجردة هو ان نوضح ان التذبذبات في الاجر محصورة في حدود معينة • وان نظام الانتاج الرأسمالى لايمكن ان يحمل في طياته ارتفاعا مستمرا في الاجور ، يؤدى في النهاية الى تحرير العامل من وضعيته كبروليتارى •

الحالة الثانية : افتراض ان الجزءالمتغيرمن رأس المال ينكمشبالنسبة لرأس المال الثابت •

في هذه الحالة الجديدة يتغير التركيب العضوي لرأس المال ، فالجزء الثابت يزداد بسرعة اكبر من الجزء المتغير•وهذا هو مايحدث عادة • ان الرأسمالى في الواقع يدخل اساليب جديدة في الانتاج وآلات تسمح برفع الانتاج مع استعمال عدد اقل من العمال ، ويهدف بذلك الى رفع انتاجية العمل •

ان هذا الانتاج الموسع يستلزم قدرا اكبر من المواد الخام مما يخلق حاجة الى ايدي عاملة اضافية في هذا المجال •، ولكن مادام استعمال الآلات في العمل ينتشر شيئا فشيئا في الفروع المختلفة للانتاج ، فان الانكماش النسبي في الاحتياج الى الايدى العاملة يعم •

(د) تركيز وتمركز رأس المال :

يزيد تراكم رأس المال بشكل عام ، من سرعة التطور الرأسمالى،وهذا الاخير يزيد بدوره من سرعة التراكم •

وهكذا فان كتلة معينة من رأس المال تتجه باستمرار الى الازدياد• وذلك هو الاتجاه نحو تركيز رأس المال • ومن الحق ان هناك اتجاهات مضادة فان رأس المال المتراكم في يد عائلة واحدة يمكن ان يقسم بين عدد من الورثة ، كما توظف رءوس الاموال باستمرار في فروع جديدة من الانتاج ، ولكن الاتجاه الاقوى هو — رغم كل شيء الاتجاه الى تركيز رأس المال •

ومن ناحية اخرى فان رأس المال يتجه الى التجمع في ايد قليلة العدد نتيجة لاختفاء الرأسماليين الصغار ، تحت وطأة المنافسة ، او تتجه

لخضوع المؤسسات الضعيفة للمؤسسات التي في يدها رأس مال اكثر قوة ويسمي ماركس هذه الدائرة التي لاتقاوم « بالتمركز » وذلك ليفرق بينها وبين التراكم المحض :

« عند نقطة معينة من التقدم الاقتصادي • تقف حركة ،
« الانجذاب المتبادل في مواجهة حركة عكسية هي تجزئة »
« الرأسمال الاجتماعي الى عدد كبير من رؤس اموال فردية »
« انها تقف في مواجهة حركة التنافر بين الاجزاء التي تكون »
« رؤس الاموال هذه•وعند هذه النقطة لايعود التركزيعني »
« التراكم • بل تتم على العكس ، وبالتحديد ،عمليةمختلفة »
« منالاساس وهي حركة انجذابتوحدمختلفنوايا التراكم »
« والتركيز • أي انها تركز رؤوس اموال تكونت فعلا ، »
« ودمج عدد اكبر من رؤوس الاموال في عدد اقل : انها »
« في كلمة واحدة التمركز بمعناها الحقيقي(١)• »

فان تمركز رأس المال الذى نراه وهو يزدهر في عصر الاحتكارات هو احد الاتجاهات الاساسية في تطور الرأسمالية •

وينبهنا ماركس الى ان الانتاج الرأسمالى يطلق قوة جديدة « هي قوة الائتمان » • والتي هي اداة قوية للاسراع بتمركز رؤوس الاموال ، والنتيجة العامة التي يصل اليها هي : (ان قدرا اقل من القوة العاملة تكفي لتشغيل قدر اكبر من الادوات والمواد) •

« ويصبح الانخفاض المطلق في الاحتياج الى الايدى العاملة »
« والتي يتأتى من هذهالتحولات التكنيكية ، ملموسابشكل »
« اكبر كلما كانت رؤوس الاموال الموظفة في التحولات »
« التكنيكية اضخم ، نتيجة لحركة التمركز(١)• »

(هـ) القانون العام للتراكم الرأسمالى :

١ ـ **الجيش الاحتياطي للصناعة :** ينمو التركيب العضوي لرأس المال نموا سريعا ، فاذا ماكان يرمز لهذا التركيب في فترة ما ، بنسبة١:١، نرى ان هذه النسبة تتغير باضطراد الى ٢:١ ثم الى ٣:١ ثم الى ٤:١ • ان معنى هذا انه لاتتحول الى اجور ـ حين يتقدم التطور الفني للنظام الرأسمالى تقدما عاليا ـ الا نسبة ضئيلة من الرأسمال الاجتماعي ، ولكن ذلك لايعني حتما ان مجموع رأس المال المتغير يصاب بانخفاض في قيمته المطلقة •

فاذا افترضنا ان الرأسمال الاجتماعي في فترة ما يتكون من :

---

(١) رأس المال : المجلد الثالث الفصل الخامس والعشرون ص ٦٦

رأسمال ثابت ٥ مليارات ٠

رأسمال متغير ٥ مليارات ٠

كان التركيب العضوي ممثلا ٥ : ٥ أي ١ : ١

وبعد مرور مائة سنة مثلا نجد ان الرأسمال الاجتماعي يتكون من :

رأسمال ثابت ١٠٠ مليار ٠

رأسمال متغير ١٠ مليارات ٠

وبذلك يكون التركيب العضوى ١٠٠ : ١٠ اي ١٠ : ١ ، ولا يكون الرأسمال المخصص للاجور الا ممثلا لعشر مجموع رأس المال ٠٠ ورغم ذلك فهو ضعف قيمة الرأسمال المتغير منذ قرن مضى ٠

ويبين التطور الطبيعي للاجور ان تراكم رأس المال في المراحل الاولى يسمح بامتصاص اعداد كبيرة من الايدى العاملة الزائدة ٠ ولكن نشأت تدريجيا هوة بين الارتفاع الطبيعي في عدد السكان ، وبين الجزء المخصص من رأس المال للاجور ، وبهذا تفاقمت الصعوبات في وجه تشغيل الايدى العاملة ٠

ومن ناحية اخرى فان التطورات الفنية التي تجد على الصناعة بسرعة يترتب عليها طرد كتل عريضة من العمال ، وبقسوة ، خارج نطاق الانتاج ، وتحل محلها الآلات ، مما يؤدى الى **زيادة نسبية في السكان** ، تكون نتيجة مباشرة لتراكم رأس المال ٠

« تخلق طبقة الاجراء بنفسها ، حين تنتج تراكما لرأس »
« المال وبالقدر الذى تنجح به في هذه العملية وسائل »
« تقاعدها ، وسائل تحويلها الى فائض نسبي في السكان ٠ »
« هذا هو قانون السكان ، القانون الذى يميز الفترة »
« الرأسمالية ويطابق اسلوبها الخاص في الانتاج ٠ وبالفعل »
« فان لكل اسلوب تاريخي في الانتاج الاجتماعي قانونه »
« الخاص بالنسبة للسكان ٠ قانونه الذى لاينطبق الا »
« عليه وينقرض معه فلا تكون له بذلك الاقيمة تاريخية(١) ٠ »

ان هذه الزيادة في السكان هي مايسميها ماركس بالجيش الاحتياطى لرأس المال ، وهو جيش لازم للصناعة الرأسمالية ، ولاسيما الحديثة منها ، وبالفعل فان تقدم الوسائل الفنية تجعل سير الانتاج سيرا محموما ، فيتم على دفعات ، وتتخلله الازمات العنيفة ٠ فتارة تتدفق رؤوس الاموال الى فرع من فروع الصناعة ، وتستلزم عددا هائلا من الايدي العاملة ، وتارة يؤدى الى توقف في الانتاج الى الالقاء بكتل عريضة من العمال الى عرض الطريق ٠

---

(١) رأس المال ــ المجلد الاول الفصل الخامس والعشرون ص ٧٤

ولاحاجة بنا الى التأكد لكي نبين الى اية درجة اثبتت الاحـــداث الاقتصادية في عصرنا اثباتا دامغا صحة التحليل الذى قام به ماركس .

ان الجيش الاحتياطي لينمو نموا اكبر مما يستلزمه المنطق ،ويرجع ذلك الى اسباب اخرى هي : **اولا** : ينتهز الرأسمالى فرصة وجود جيش من الاحتياطي لتخفيض الاجور مما يدفع بالعامل الى اطالة يوم عمله ، وتكثيف عمله ، وينتج عن ذلك قوة عمل جديدة في متناول يد الرأسمالى .

ثانيا : يوظف الرأسمالى النساء والاطفال مقابل اجور منخفضـــة نتيجة لادخال الآلات في الصناعة مما يزيد عدد العمال زيادة فائقة وبالتالى يزيد اهمية الجيش الاحتياطي . ويضغط وجود هذا الجيش على العمال ويجر معه آلاما كبيرة .

٢ ـ **القانون العام** : تحدث باستمرار في الجيش الاحتياطي تغيرات ويفرق ماركس بين ثلاثة اشكال رئيسية لهذا الجيش : الجيش العامل : الجيش المستتر : الجيش الراكد .

وفي صفوف الجيش العامل يدخل العمال العاطلون في الصناعةالكبيرة والذين يجذبون حينا ويطردون حينا آخر حسب تطور الحلقة الصناعية. ومنهم ايضا الجيش العامل من العمال الصناعيين المطرودين من مصانعهم بسبب السن رغم قدرتهم على العمل .

وعادة يوجد في الريف كنتيجة لادخال الآلات ، مزارعون فائضـــون ومستعدون للوفود الى المدينة في اول فرصة تواتيهم ، للبحث عن العمل ويكونون الجيش الاحتياطي المستتر .

واخيرا يشمل الجيش الراكد كل اولئك الذين لايعملون الا فيفترات غير منتظمة ويوجد كثيرون منهم وسط عمال الصناعات المنزلية . وكذلك عمال الصناعات الآخذة في الانقراض ، ورغم حالة البؤس الفظيع السائد بينهم فان هذا الجيش الراكد ، يحتفظ باعداده الكبير لان عناصر جديدة تنضم الى صفوفه ، ولان نسبة التوالد شديدة الارتفاع عادة وسط اكثر العمال فقرا .

« **وليست احصاءات المواليد والوفيـات هي التـي تكـون** »
« **شديدةالارتفاع هنا . بل ان الفئات المختلفةلهذا الفائض** »
« **في السكان ، والمصاب بالركوديتضاعفحاليا ، ويتناسب** »
« **تناسبا عكسيا مع مستوى الاجور التي تعود عليهـم ،** »
« **وبالتالى مع الضروريات الاولية التي يعيشونعليها فيحالة** »
« **من الضنك والركود . ولانلتقيبمثل هذه الظاهرة حتى** »
« **لدى المتوحشين ولا حتى لدى المستعمرين في عصـــور** »
« **المدنيات القديمة . وانها لتذكرنا بالتوالد غير العـادى** »

« **الذى يحدث بين انواع معينة من الحيوانات الضـــيفة** »
« **والمطاردة باستمرار**[١]٠ »

وفي النهاية فان النتاج الاخير للجيش الاحتياطي هو **جيش البؤساء والمنبوذين** : ويعرف ماركس هذا الجيش فيما يلي :

« **بغض النظر عن المتشـردين والمجـرمين والعاهــرات** »
« **والمتسولين ٠ وعن كل اولئكم الذين يسمونهم بالطبقات** »
« **الخطرة ٠ فان هذه المرتبة الاجتماعية تتألف من فئــات** »
« **ثلاث : ـ تتكون الفئة الاولى من العمال القــادرين على** »
« **العمل٠ان القاء نظرة واحدة على قوائم احصاءات انجلترا** »
« **التي تشمل من يتلقون اعانات الفقر ، ليكفينا لادراك ان** »
« **هذه الكتلة تتضخم مع كل أزمة ، وفي فترات الركود ،** »
« **وتقل كلمـــا استعيد النشــــاط الاقتصـــــادى ٠** »
« **اما الفئة الثانية تتضمن اولاد الفقراء الذين يتلقــــون** »
« **اعانات ، والايتام فهؤلاء مرشحون للاحتياطي الصناعي** »
« **الذى يدخل في فترات الرخاء الكبيرة كتلا في الخدمة العامة** »
« **كما كان الحال مثلا في عام ١٨٦٠** »
« **اما الفئة الثالثة فتشمل البؤســاء تشمل العمــــال** »
« **والعاملات الذى يمكننا القول ان التطور الاجتماعي قــد** »
« **جلب لهم الافلاس بالقضاء على اعمال (التشطيب) والتى** »
« **كانت مصدر حياتهم ٠ الذى تمخض عنه تقسيم العمل٠** »
« **وتشمل اولئكم الذين تجاوزوا لسوء حظهم السن العادى** »
« **للعمل ، وتشمل اخيرا الضحايا المباشرين للصـــناعة :** »
« **المرضى والمشوهين والارامل٠٠الخ٠ والذين يزداد عددهم** »
« **بازدياد عدد الآلات الخطيرة والمناجم والصناعات الكيماوية** »
« **٠٠ الخ ٠ ويعتبر نظام اعانة الفقراء الذين يتلقون الاعانات** »
« **ـ يعتبر ملجأ العجزة من جيش العمل النشيط ـ وهــو** »
« **الثقل الهامد الذى يتحمله احتياطي هذا الجيش٠ان نشوء** »
« **هذا الوضع ليتم ضمن نطاق نشوء الفائض النســبي في** »
« **السكان ٠ ان حتمية نشوءه مرتبطة بحتمية نشوء هــذا** »
« **الفائض ٠ يؤلف من هذا الجيش ـ جيش الفقراء ، الى** »
« **جانب الفائض النسبي ضرورة حتمية لقيام الثـــروة** »
« **الرأسمالية وتؤلف اعاناتهم جزءا من النفقات النثرية التي** »
« **يستلزمها الانتاج الرأسمالى ، تلك النفقات التي يتحايل** »

---

(١) نفس المرجع السابق الفصل والعشرون ص ٨٦

« الرأسماليون بحذق على القاء الجزء الاكبر من عبئها على »
« كاهل الطبقة العاملة والفئات الدنيا من الطبقةالمتوسطة٠ »

وهكذا نصل الى القانون المشهور٠القانون العام للتراكم الرأسمالى والذى يؤلف الى جانب قانون القيمة اهم اكتشاف لماركس الذى يصوغ هذا القانون فيما يلي :

« كلما ازدادت الثـروة الاجتماعية وازدادت معها رؤوس »
« الاموال العاملة ،كلمااتسعت ونشطتحركة تراكم رؤوس »
« الاموال وكلما ازداد العدد الكلي للطبقة العاملة والقوة »
« الانتاجية ، لعملها ، كلما اتسع الجيش الاحتياطيوعظم »
« عوده ٠ ان نفس العوامل التي تنميالقوى الزاحفةلرؤوس »
« الاموال ، وتضع في متناول يد المجتمع كل القوىالعاملة٠ »
« ان الاحتياطي الصناعي لابد ان يزداد طبقا لازدياد منابع »
« الثروة ، ولكن كلما تضخم الاحتياطي بالنسبة الىالجيش »
« النشيط للعمل ، تضخم وتدعم فائض السكان النسبي »
« الذى تكون درجة شقائه ، نتيجة مباشرة لكمية العمـل »
« المفروض على الطبقة العاملة ، وكلما اتسعت مرتبـة »
« منبوذى طبقة الاجراء ارتفعت احصائيات الفقر الرسمية، »
« ان هذا القانون العام المطلق للتراكم الرأســـمالى(١) »

فيم تكمن اهمية هذا القانون ؟ ان هذه الاهمية تكمن في انه يكشف ان نظام الانتاج الرأسمالى ٠٠ نتيجة هذا القانون الحتمي في تطـــوره ، لايستطيع تفادى تعميق البؤس في صفوف العاملين ، لايستطيع الا ان يبني تقدمه على الشقاء المتزايد للمنتجين وكما اوضح ماركس في مجال آخر ، فلا ريب في ان هذا القانون يمكن ان يتبدل مؤقتا انطباقه نتيجة ظروف معينة ، ولكنه يظل قانونا عاما مطلقا في النظام الرأسمالى ٠ اى ان النظام الرأسمالى في النهاية بعيد عن خلق اى تقارب بين رأس المال والعمل ٠ بل هو على العكس يحتم تعميق المتناقضات الطبقية الى درجة تفرض عـــلى المجتمع احد امرين : اما الانهيار التام واما تغيير نظام الانتاج ٠

ان القانون العام للتراكم الرأسمالى يوضح ايضا حدود هذا النظام٠ ان شقاء العمال المتعاظم ، في مجموعه ، يؤدى باستمرار الى انكماشاساس استهلاك المنتجات الصناعية ، وهذا هو السبب في ان فهم هذا القـــانون امر اساسي لفهم ظاهرة الازمات ٠

ان التزايد المستمر الذى لايكف للاجرام في جميع اشكاله وتطــور

---

(١) رأس المال المجلد الثالث الفصل الخامس والعشرون ص ٨٧

قوات الكبت التي تمتص قدرا متزايدا من العمل الاجتماعي هما أيضـــا تصوير واقعي لهذا القانون ٠

ينتهي ماركس بعد ان يذكرنا في مجمل رائع بالآلام والاســـتعباد اللذين يفرضهما رأس المال بالكلمات الآتية :

« ان القانون الذى يتبعه نمو التراكم والفائض النسبي في »
« السكان يشد وثاق العامل الى رأس المال اكثر مما كانت »
« أركان فولكان تشد بروميثيبه الى الصخرة(١)٠ان هذا »
« القانون هو الذى يخلق علاقة متبادلة حتمية بين تراكم »
« رأس المال وتراكم الشقاء ، بحيث يكون تراكم الثروة في »
« قطب ٠ تراكما بنفس الدرجة للفقر والشقاء والجهـل »
« والتبلد والانحطاط الخلقي والاستعباد في القطب المقابل، »
« أي في صفوف الطبقة التي تنتج رأس المال نفســه (٢)٠ »

---

(١) بروميثيبه : اله كان يبحث عن الحقيقة او ثقة فولكان اله النـــار فربط بأمر جوبيتر الى صخرة واطلق عليه الطيور تنهش جسده

(٢) رأس المال المجلد الثالث : الفصل الخامس والعشرون ص ٨٨

الفصل السادس

حركة تداول ودوران رأس المال

أ ـ الحركة التداولية ودوران رأس المال

ب ـ نفقات التداول ، الصيانة والنقل

جـ ـ دوران رأس المال

يتعلق كل ما درسناه من قبل في الفصول السابقة ، **بالانتاج** الرأسمالى وهو أساس كل الحياة الاقتصادية · وليست كل الظواهر الاخرى للتداول والتوزيع ، الا نتائج مشتقة عن الانتاج ، ولا يمكن الاستغناء عن معرفة هذه الظواهر ، اذا اردنا فهم طريقة عمل النظام الرأسمالى في مجموعه · ولن ندرس هنا الا النواحي الاساسية لتداول رأس المال ·

(أ) الحركة التداولية لرأس المال النقدى :

قد رأينا انه يجب على الرأسمالى – لكي يقوم بعمليات الانتاج – ان يبتاع وسائل العمل وقوة العمل ، وبمعنى آخر نقول ان المرحلة الاولى للانتاج هي تبادل النقود مقابل السلع · ويمكن التعبير عن هذه المرحلة بالشكل ن – س (نقود – سلعة) ·

وبعد ذلك فان هذه السلع تستخدم في عمليات الانتاج ، وتستهلك بهدف الانتاج · وهذا الاستهلاك هو مايسميه بالاستهلاك الانتاجي ·

اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الانتاج نفسها التي نسميها « ب » · « أ » وكنتيجة لها ينتج قدر معين من السلع الجديدة التي نسميها «س»·

وفي النهاية فان هذه السلع التي انتجت بهذه الطريقة يجب ان تتبادل بدورها مقابل النقود ، حتى يمكن بدء عملية الانتاج من جديد، حتى تكون هناك **اعادة انتاج** · يحاول الرأسمالى بالطبع ، محاولة جاهدة للحصول في نهاية العملية على قدر من النقود اكبر بكثير مما وظفه في البداية ·· ويعني ذلك ان (ن) : النقود التي يحصل عليها بعد بيع السلع يجب ان تكون اعظم بكثير من (ن) « النقود التي وظفت في اول الامر » · اما المرحلة الثالثة فهي اذن سلع – نقود « س – ن » ·

وبالتالى فانه يرمز الى الدائرة الكاملة التي تؤلف الحركة التداولية للرأسمال النقدى بالشكل الآتي : ن– س·ا·س ·–ن ا (ن – س ·· ا ·· س – س ا –ن ا)

ولندرس الان المرحلة الاولى اى مرحلة ن – س · ان هذه السلع (س) يمكن ان تتجزأ كما سبق ان قلنا الى وسائل الانتاج التي يمكن ان نسميها (و ا) ومن قوة عمل (ع) · ان من الواضح ان العلاقة بين هذين العاملين (و ا) و (ع) محددة وانه يلزمنا عدد معين من العمال وفقا لاهمية الآلات والمواد الخام التي تشترى ·· وبالتالى فان المرحلة الاولى (ن – س)

يمكن ان تختزل في الشكل الآتي : ن س < و ا / ع وفي هذه المرحلة يتغير شكل رأس المال النقدى · فهو يظهر في نهاية المرحلة في شكل

وسائل وقوات عمل . وهذا هو التحول الاول للرأسمال النقدى الذى اصبح **رأسمالا انتاجيا** .

اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الانتاج ، وفيها تتوقف ظاهرة التداول اذ ان وسائل الانتاج وقوات العمل تستهلك في سبيل هدف محدد هو خلق سلعة جديدة ، سلعة يخصبها فائض القيمة . وهذه المرحلة هي مرحلة **الاستهلاك الانتاجي** .

اما المرحلة الثامنة : مرحلة س١ ـ ن ١ . التي تمثل تحول السلع المنتجة الى نقود ، فانها تطابق التحول الجديد لرأس المال ، الذى تحول من رأس مال منتج الى رأس مال سلعي والذى يتخذ في النهاية شكل الرأسمال النقدى ، ويجب بالطبع ان تتم هذه المرحلة الثالثة .حتى يتمكن رأس المال من مواصلة عمله والا فان الرأسمالى لن تكون في يده النقود التى تكفيه لاستعادة الدائرة متكاملة . ومن الممكن ان يكون تحول السلع الى نقود عسيرا اذا كان المشترون محجمين . وذلك هو السبب في ان مصلحة الرأسمالى الصناعي هي في بيع سلعه الى التجار الذين يشترون السلع بكميات كبيرة ويتكلفون بعد ذلك بتصريفها عن طريق تجار التجزئة .

وفي صناعة المواصلات : تتخذ الحركة التداولية لرأس المال النقدى شكلا خاصا ، فالواقع هو ان هذه الصناعة لاتخلق سلعة ما ، وهي تبيع امكانية الانتقال . وبالتالى فان عودة النقود الموظفة في المرحلة الاولى تتم خلال مرحلة الانتاج . ان الاستهلاك الانتاجي يختلط اذن هنا بالمرحلة الثالثة للدائرة العادية . وبالطبع فان من الممكن ان تقوم نفس الصعوبة في وجه عودة النقود . اذا ماكان العملاء المحتملون لايستخدمون وسائل النقل المعدة لهم ، مثلا اذا ماكانت القطارات خالية .

وبالتالى فان الحركة التداولية لرأس المال النقدى في صناعة النقل هي:
نقود ـ سلع <∴ ... ا ن ا

ويلاحظ مرة اخرى ان فائض القيمة الذى يسمح بالحصول على نقود اكبر من تلك التي وظفت لا يخلق ابدا الا خلال الانتاج .. ان الرأسمال الصناعي الذى انتهينا فورا من وصف حركته التداولية ، هو وحده الذى يخلق فائض القيمة .

(ب) نفقات التداول والصيانة والنقل :

تقتضي حركة تداول رأس المال قدرا معينا من النفقات الخاصة التى تضاف الى نفقات الانتاج .

اولا : نفقات التداول : من مصلحة الرأسمالى ان يختزل المرحلة الثالثة س١ ـ ن١ .. ما امكنه الاختزال ، من مصلحته ان يحول السلعة بما امكنه

من سرعة الى نقود وبغض النظر عن دور التاجر – وسندرسه قريبا – فان الرأسمالى يضطر لتوظيف اجراء يقومون ببيع السلع ، ولا يقوم هؤلاء الاجراء يعمل منتج ، وبالتالى فانهم لايخلقون فائض قيمة ، الا ان عملهم يحدث وفرا في الوقت ، وهذا الوفر يمكن ان يستفاد منه الانتاج لخلق فائض قيمة جديد ٠

وكذلك تعتبر نفقات المحاسبة من النفقات غير المنتجة ، ويمكن الاتكون هناك حاجة لدى المنتج الفردى كالفلاح المزارع مثلا ، الى ان يمسك حسابات خاصة ، وعلى الاكثر يكتفي مثل هذا المنتج بحسابات بسيطة ، يقوم بها في اوقات فراغه الضائعة ، خارج نطاق نشاطه الانتاجى ، وعلى العكس من ذلك فان الحسابات جزء من تقسيم العمل في الانتاج الرأسمالى ٠ وهى تصبح وظيفة قائمة بذاتها ، واقد تكون لها اهمية كبيرة ، وفي البنوك – على سبيل المثال – يشتد ارتفاع نفقات المحاسبة ٠

واخيرا فان العمل المكرس **لاستخلاص الذهب او الفضة** المستخدمين كنقود ، جزء من نفقات التداول ٠ فالنقود في واقع الامر لاتخدم الاستهلاك الانتاجى اذ انها كما قلنا وسيلة للتداول ٠ والرأسمالى الذى ينتج الذهب، يتلقى ربحا شأنه شأن كل الرأسماليين المنتجين ، الا ان نتاج الذهب أو النقود الفضية – من زاوية المجتمع ككل –لايزيد من الثروة الاجتماعية ٠

« **انها نفقات نثرية لازمة لانتاج السلع ، وتزداد مع تطور** »
« **هذا الانتاج الرأسمالى ٠ وهى جزء من الثروة الاجتماعية** »
« **يجب ان يضحى بها في عمليات التداول**(١)٠ »

ثانيا : نفقات الصيانة : تتطلب نفقات الصيانة ، بأشكالها المختلفة تخصيص قدر معين من الرأسمال النقدي ، لايدخل في الاستهلاك الانتاجي ويمكن للرأسماليين الفرديين ان يستخلصوا ارباحا من هذا النشاط ، لكن هذه النفقات تمثل نفقات ضائعة بالنسبة للطبقة الرأسمالية في مجموعها٠ والى هذا النوع من رؤوس الاموال غير المنتجة تنتمي **التأمينات** ، وحين يدفع مختلف الرأسماليون نفقات التأمين ، انما يغطون بشكل غير مباشر المخاطر التي تقف في وجه صيانة السلع ٠

« **وبهذه الطريقة توزع شركات التأمين ،خسائر الرأسماليين** »
« **الفرديين على كل الطبقة ، الامر الذى لايحول بين هذه** »
« **الخسائر التي تعوض بهذه الطريقة وبين أن تكون، من قبل** »
« **ومن بعد ، خسائر حقيقية ، من زاوية مجموع الرأسمال** »
« **الاجتماعي** (٢)٠ »

---

(١) رأس المال الكتاب الاول – الجزء الخامس فصل ٦ ص ٢٣٤
(٢) رأس المال الكتاب الاول الجزء الخامس الفصل السادس ص ٢٣٤

وحتى يمكن للانتاج الرأسمالى ان يعمل دون خلل ، يجب ان تكون هناك وسائل انتاج ومواد معيشية مخزونة ٠ وهذا يفترض قيام المتاجر والمستودعات والمخازن ٠٠ الخ ٠ ولابد من عمال لتخزين هذه المواد ومراقبتها ٠ ان كل هذه النفقات خارجة عن نطاق الانتاج ويجب ان تعتبر نفقات تداول ٠

وحتى يمكن ان يتم تداول السلع بشكل طبيعي ، فانه لابد من التخزين الى حد ما ، ولابد من اكتناز قدر من النقود لاتمام المبادلات ٠ وبالتالى فان النفقات المكرسة للتخزين الضرورى تزيد من القيمة وبالتالى ترفع السعر الطبيعي للسلع ، لكن اذا ما اتسع التخزين بسبب توقف التداول (في حالة الازمة مثلا) فان النفقات التى يستلزمها هذا التخزين لاتضيف الى المنتجات اية قيمة ٠ ويضطر من يختزنون كميات كبيرة ٠ ـ بالعكس ـ الى البيع بسعر اقل للتخلص من السلع الزائدة ٠

ثالثا : نفقات النقل : يعبر ماركس عن نفقات التداول مثل نفقات التغليف والتصنيف فيما يلي :

> « **كل نفقات التداول التى تنتج من تغيير الشكل فحسب** »
> « **لاتضيف الى السلع قيمة وليست الا مجرد نفقات** »
> « **يستلزمها تحقيق القيمة وانتقالها من شكل الى آخر ويدخل** »
> « **الرأسمالى الذى يدفع لسد هذه النفقات (ومنه العمل** »
> « **الذى يقتضيه) في النفقات النثرية للانتاج ٠ وهذا يمثل** »
> « **بالنسبة لمجموع الطبقة الرأسمالية تخفيضا في فائض القيمة** »
> « **أو في الفائض المنتج، تماما كما ان الوقت الذى يبذله العامل** »
> « **في شراء وسائل معيشته وقت ضائع(١) ٠** »

وعلى العكس تضيف المواصلات قيمة الى السلع ، فان المنتجات لايمكن استهلاكها الا اذا نقلت الى المكان الذى يمكن للمستهلكين اقتناؤها منه ٠ وبالتالى تضاف القيمة التى تخلق او تصرف في صناعة المواصلات ، حتما الى ماكان للسلع من قيم ، في اللحظة التى خرجت فيها من مكان انتاجها (مثل قيمة القطن حيث انتج ، وقيمته حين يصل الى المصنع) ٠

(ح) دوران رأس المال :

يمكننا ان نصل الى فكرة **دوران رأس المال** ، اذا ما اعتبرنا الحركة التداولية لرأس المال ، عملية تتجدد دون توقف ، لا عملية منعزلة ، وتشمل قوة دوران رأس المال وقت الانتاج مضافا اليه وقت التداول ٠

والسنة ، تعتبر وحدة لقياس الدوران ٠ وهناك اساس تاريخي لهذه الطريقة في القياس ، هو ان اهم المحاصيل الزراعية محاصيل سنوية ٠

وعلينا ـ لدراسة رأس المال ـ تحليل رأس المال الى **رأس مال جامد، ورأس مال متداول** ، واولهما جزء من رأس المال الثابت ، يشمل وسائل

العمل التى تنتقل قيمتها الى المنتجات انتقالا بطيئا ، وبالتالى فان هـــذه الوسائل هي اساسيا ، الآلات والمباني ٠

وعلى العكس ، فان رأس المال المتداول هو ذلك الذى تختفي قيمته اختفاءا سريعا خلال عملية الانتاج ، وهى بالتالى واساسيا مواد اوليةومواد اضافية وقوى عمل ٠ ويشمل رأس المال المتداول في هذه الاحوال ، جزءا من **رأس المال الثابت** (مواد اولية ومواد اضافية) **وكل رأس المال المتغير** ٠

وانه لمن المهم اهمية قصوى الا نخلط بين رأس المال الجامد ورأس المال الثابت ، وبين رأس المال المتداول ، ورأس المال المتغير ٠ وقد كان علينـا لادراك ظاهرة فائض القيمة ان نحلل مجموع رأس المال ، الى رأس مـال ثابت ، ورأس مال متغير ، وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن ان نستخلص بها اصل فائض القيمة ٠ وان الاقتصاد السطحي يعمل جاهدا لاخفاء اصل وطبيعة فائض القيمة ، وهو لايحدثنا ابدا عن رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ٠ وعلى العكس يجب اذا اردنا دراسة تداول رأس المال ان ندرس رأس المال في حالته كرأس مال جامد وكرأس مال متداول ٠ اذ لايقوم كل واحد منهما بدوره في التداول بنفس الشكل ٠ ان هذه الافكار عن رأس المال الجامد ورأس المال المتداول تستعمل فقط في الاقتصاد السطحى ٠

وليس عدم الحركة مميزا ضروريا لرأس المال الجامد ، فان قاطرة مثلا او سفينة تجارية ، هما من عناصر رأس المال الجامد ، كما ان منتجا من المنتجات يكون تارة رأس مالا جامدا ، وتارة اخرى متداولا ٠ وتعتبـــر الجاموسة التي تستخدم للحرث رأس مال جامدا ٠ اما التي تعد للذبح ، أو التى تستخدم كمادة اولية لصناعة الجزارة او الجلود فتعتبر رأسمالا متداول ٠

ولا تنتقل قيمة رأس المال الجامد الى المنتجات شيئا فشيئا وهي تنتقل اليها بالدرجة التى تبلى بها الآلات ٠ فهذه مثلا آلة قيمتها ١٠٠٠٠٠ الف فرنكا يفترض انها تبلى نهائيا في عشر سنوات وذلك يعنى انها تفقد مـن قيمتها عشرة آلاف فرنك في كل سنة ٠ وتستعيد هذه القيمة ضمن قيمة المنتجات المصنوعة وهي تفقد كل قيمتها في نهاية العشر سنوات ٠ وبالتالى يكون تداول رأس المال قد استلزم عشرة سنوات ٠

واذا افترضنا ان الرأسمالى يريد ابتياع آلة شبيهة بها ، فانه يحتفظ في كل سنة بعشرة آلاف فرنك من بيع سلعه ، حتى يتمكن من الحصول في نهاية العشرة سنوات على المبلغ الضرورى لتجديد الآلة ٠

وسوف نلاحظ ان فترة الدوران يمكن ان تكون شديد التباين بالنسبة للعناصر المختلفة من رأس المال الجامد ٠ ففى صناعة الموصلات ، تكون فترة دوران القاطرات والقضبان اقل بطءا ٠

ان رأس المال الذى يوضع جانبا في كل سنة لتجديد رأس المال الجامد

حين ينتهي وقت الدوران ، ويتراكم هذا الرأسمال كاحتياطى لاستهلاك الآلات ، وهو يؤلف بالتالى كنزا يمكن ان يستخدم بين الوقت والاخر في اغراض اخرى ٠

واخيرا ، فلنبحث تأثير فترات الدوران المختلفة على قيمة السلع المنتجة وليكن المثل الذى نتخذه رأسمالا مكونا من ٦٤٠ الف فرنكا وليكن مقسما بالطريقة الآتية **١٠٠ الف فرنكا للمباني** ٠ اذا افترضنا ان هذه المبانى تدوم عشرين سنة وانه يمكن اعادة بنائها في نهاية هذه المدة بنفس المبلغ فان فترة دوران هذا الجزء من رأس المال تكون بالتالى عشرين سنة وعلى الرأسمالى مادام قد قدم ١٠٠ الف فرنكا ، ان يستعيد ١/٢٠ من هذا المبلغ في كل سنة اى ان عليه ن يستعيد ٥٠٠٠ فرنكا في كل سنة ، ضمن قيمة منتجاته الصناعية ٠

٢٥٠ الف فرنكا للآلات ٠ اذا افترضنا ان هذه الآلات تبلى في عشرة سنوات وان من الممكن استبدالها بنفس الشروط تكون فترة دوران هذا الرأسمال عشرة سنوات ، وبالتالى يستعاد ١/١٠ هذا المبلغ أى ٢٥ الف فرنكا ضمن قيمة المنتجات ، **١٤٠ ألف فرنكا للآلات الخفيفة** ٠ اننا نفترض دائما نفس الافتراضات ، سنتين كفترة لدوران رأس المال، وبالتالى يستعاد في كل سنة هذه القيمة مثلا $\frac{١٤٠٠٠٠}{٢}$ ٧٠ الف فرنكا ،ضمن قيمة المنتجات ٠

١٠٠ ألف فرنك للمواد الاولية والاضافية ٠ لنفترض ان الاستهلاك السنوى لهذه المواد الاولية والاضافية ، ٢٠٠ الف فرنكا ، لكننا نفترض ان الرأسمالى ليس في حاجة الى تخزين مواد من هذا النوع الا لمدة ستة اشهر ٠ وبالتالى فلن يكون عليه الا ان يقدم ١٠٠ الف فرنكا ٠ وفي نهاية الستة اشهر سوف يسمح له ببيع هذه المنتجات باستعادة المائة الف فرنكا الضرورية لتجديد المواد التي تقوم بتخزينها ويعني ذلك ان هذا الجزء من رأس المال المقدم (١٠٠ الف فرنكا) يمكن ان يحقق في السنة الواحدة دورتين ٠ وبالتالى تساوى القيمة التي تنقل سنويا الى المنتجات عن طريق هذا الجزء من رأس المال ٢٠٠ الف فرنكا اخيرا ٠

٥٠ الف فرنكا للاجور : نفترض ان هذا المبلغ يكفي لدفع الاجور لفترة ثلاثة اشهر ٠ ويتمكن الرأسمالى بعد بيع هذه المنتجات من استعادة ٥٠ الف فرنك يستخدمها لدفع الاجور خلال ثلاثة اشهر جديدة ٠٠ الخ ٠٠٠ أي انه يمكنه ، وقد قدم ٥٠ الف فرنكا في البداية ان يدفع ٢٠٠ الف فرنك (أي ٥٠ الف فرنكا مضاعفة اربعة مرات) ومعنى ذلك ان هذا القسم من رأس المال يكون قد اتم اربعة دورات في سنة واحدة ٠ واذا افترضنا ١٠٠٪ كنسبة فائض القيمة فان هذا يعني ان العمال ينتجون قيمة ٢٠٠ الف فرنكا مقابل الاجور المدفوعة الى جانب ٢٠٠ الف فرنكا مقابل فائض القيمة ٠

ونلخص كل ماسبق في :

رأس المال المقدم		زمن الدوران
١٠٠٫٠٠٠ فرنكا	للمباني	٢٠ سنة
٢٥٠٫٠٠٠ فرنكا	للآلات	١٠ سنين
١٤٠٫٠٠٠ فرنكا	للعـــدد	٠٢ سنتان
١٠٠٫٠٠٠ فرنكا	للمواد الاولية والاضافية	٠٦ شهور
٥٠٫٠٠٠ فرنكا	للاجور	٠٣ أشهر
٦٤٠٫٠٠٠ فرنكا	**المجموع**	

قيمة السلع التي تنتج سنويا				
$\frac{1}{20}$	أضعاف	١٠٠٫٠٠٠ فرنكا	=	٥٫٠٠٠ فرنكا
$\frac{1}{10}$	من	٢٥٠٫٠٠٠ فرنكا	=	٢٥٫٠٠٠ فرنكا
$\frac{1}{5}$	من	١٤٠٫٠٠٠ فرنكا	=	٧٠٫٠٠٠ فرنكا
٤	من	٥٠٫٠٠٠ فرنكا	=	٢٠٠٫٠٠٠ فرنكا

ان هذا الحساب ضروري لمعرفة القيمة الحقيقية للسلع المنتجة عن طريق رأس مال صناعي معين .

الفصـــل السابع

الـــــــربح

أ ـ سعر التكلفة وســعر الانتاج

ب ـ قانون الاتجاه الانخفاضي لنسبة الربح

ج ـ الارباح التجارية

د ـ الفائدة والربح المصرفيان

(أ) سعر التكلفة وسعر الانتاج :

يستطيع الرأسمالى الذى يملك كل عناصر معرفة دوران الاجزاء المختلفة لرأسماله ، ان يحسب بفضل ذلك ، سعر التكلفة بالنسبة لسلعه وفي المثل الذى ضربناه من قبل يكون سعر التكلفة ·

٧٠٠ر٠٠٠ الف فرنكا ـ ٢٠٠ر٠٠٠ الف فرنكا (فائض قيمـــة)
= ٥٠٠ر٠٠٠ فرنكا

ان الرأسمالى في الواقع لايعرف القيمة الاضافية التي خلقها العمل المنتج · انه لايستطيع ان يقدر بالدقة الا عناصر رأس المال التى دخلت في صنع ٥٠٠ زوجا من الاحذية المتماثلة · انه يقول في هذه الحالة ان سعر تكلفة كل زوج من الاحذية هو ١٠٠٠ فرنكا الا ان الرأسمالى حـــين ينتــج هذه الاحذية لايهدف الى بيعها بسعر تكلفتها ، بل هو يحاول الحصول على ربح · وسيتمكن مثلا من بيع هذه الاحذية بسعر ١٤٠٠ فرنكا مقابل كل زوج ، وهو يكسب اذا ماباع ٥٠٠ زوجا ٢٠٠ر٠٠٠ فرنكا (٤٠٠ × ٥٠٠)

وكيف يقدر الرأسمالى نسبة ارباحه ؟ انه قد تقدم لـ ٦٤٠ الف فرنكا وهو يرجع ارباحه الى مجموع رأس المال الامر الذى يجلب له نسبة ٢٠٠ر٠٠٠ / ٦٤٠ر٠٠٠

أي نسبة ٣١٪ تقريبا كارباح ، ومن الملحوظ ان الرأسمالى قد حصل ـ في هذا الافتراض ـ على كل فائض القيمة الذى خلقه العمـــال ، فان فائض القيمة في حقيقة الامر قد ارتفع الى ٢٠٠ الف فرنكا وعما قليل سنرى ان هذا ليس هو القاعدة العامة ·

ان مجموع رأس المال المكون من وسائل الانتاج والايدى العاملـــة المستخدمة هو الذى جلب الربح ، من وجهة نظره · وبالتالى فان رأس المال ككل هو الذى خلق له تلك القيمة الرائعة وهي الربح ·

الا اننا نعرف بفضل التحليلات السابقـة ان هذا الربح لا يمكن أن يكون شيئا آخر غير فائض القيمة الذى لا يجلبه الا ذلك الجزء المتغير من رأس المال · أي الجزء المستخدم كأجور · وليس الربح اذن شيئا آخر غير فائض القيمة منسوبا الى رأس المال الكلى ·

« يتخذ فائض القيمة بصفته وليدا لرأس المال الكلى ، شكل الربح » ·

وما دامت نسبة فائض القيمة تأتي من العـــلاقة بين فائض القيمة ورأس المال المتغير ، وما دامت نسبة الربح تأتي من العـــلاقة بين فائض القيمة والرأسمال الكلى (الثابت والمتغير منه) فان من الواضح أن نسبة

الربح أقل من نسبة فائض القيمة ، وبناء على ما قلناه فان نسبة الربح يجب أن تتعدل وفقا لكيفية تركيب رأس المال ٠ ولتوضيح هذه الحقيقة ، لنأخذ مثل رأسمالين لهما تركيبان عضويان مختلفان والى ذلك سنفترض ـ لتبسيط الموضوع ـ ان قيمة رأس المال الثابت تنتقل بأسرها الى السلع المنتجة خلال سنة واحدة ، كما نفترض ان الرأسمال المتغير لايكمل الا دورة واحدة في السنة ، بمعنى ان سعر التكلفة بالنسبة للسلع المنتجة سيكون متساويا مع مجموع رأس المال الثابت والمتغير ، ان الرأسماليين سيظهران بالشكل الآتي :

يكون رأس المال الثابت في أولهما ٩٠٠ ، والمتغير ١٠٠ ، وبافتراض ١٠٠٪ كنسبة استغلال فان انفاق ١٠٠ وحدة من رأس المال المتغير سيؤدي الى خلق ١٠٠ وحدة من فائض القيمة ، بقيمتها ، ستكون لدينا نسبة ربح تتكون من $\frac{١٠}{٩٠٠ + ١٠٠} = ١٠٪$ ٠

أما رأس المال الثاني فيتكون كما يلي :

٤٠٠ وحدة من رأس المال الثابت ٠

١٠٠ وحدة من رأس المال المتغير ٠

ومع ابقاء نسبة الاستغلال كما هي ١٠٠٪ فان بيع السلع بقيمتها سيعطينا هذه النسبة من الربح :

$$\frac{١٠٠}{٤٠٠ + ١٠٠} = ٢٠٪$$ ٠

والعلاقة بين حجم رأس المال الثابت ، وحجم رأس المال المتغير ، التركيب العضوي لرأس المال كما وضحنا من قبل ٠ ان للرأسمال الاول في مثلنا تكوينا عضويا = $\frac{٩٠٠}{١٠٠}$ أي ٩ ٠ وللثاني تركيب عضوى = $\frac{٤٠٠}{١٠٠}$ أي ٤ ٠ وفي هذه الحالة يقال ان للاول تركيبا عضويا أكبر من الثاني ٠ ويترتب على التقديرات التي قمنا بها ، أن تكون نسبة الربح ، أضعف في حالة المؤسسات ذات التركيب العضوى المرتفع ، أما في المؤسسات التي لها رؤس اموال اقوى بالنسبة الى رؤس الاموال المتغيرة ، وذلك هو حال المؤسسات الرأسمالية التي وظفت رأسمالا كبيرا لشراء آلات متقدمة ٠

لكن التجربة تعلمنا ان الحقيقة تخالف ذلك ، على الاقل ، ما دامت المنافسة تلعب دورها بين المؤسسات المختلفة وأيا كان التركيب العضوي لرأس المال فان نسب الربح تقارب بعضها عموما في المؤسسات المختلفة ، وعلى أي حال فان الفروق التي يمكن أن نلاحظها لا ترجع الى التركيب العضوي لرأس المال ٠ ان هذا يبدو مؤكدا لقانون القيمة ٠

ولقد قال ماركس بهذا الصدد :

« **وهكذا ، وبناء على ما وضحناه فان هناك نسبا غير** »

« **متكافئة للربح، في فروع الصناعة المختلفة ، وفقاللتركيب** »
« **العضوي المتباين لرؤس الاموال ، وفي حدود معينة حسب** »
« **فترات الدوران المختلفة • وعليه فان القانون الذى يقول** »
« **أن النسب بين الارباح، تطابق أحجام رؤس الاموالوالذى** »
« **يقول ان رؤس الاموال المتساوية تجلب في أوقات متساوية** »
« **أرباحا متعادلة ، ان هذا القانون لا ينطبق ـ مع افتراض** »
« **أن نسب فائض القيمة ، وفترات الدوران ثابتة ـ الا في** »
« **حالة رؤس الاموال ذات التركيب العضوي الواحد • ولكن** »
« **يجب ـ حتى يتم ذلك ـ أن تباع السلع وفقا لقيمتها ،** »
« **ومن المؤكد من ناحية اخرى اذا تركنا جانبا الفـــروق** »
« **الثانوية العرضية التي تعوض بعضها بعضا ، فان الفروق** »
« **بين متوسط النسب في الانتاج لاتوجد في الحقيقة ، ولايمكن** »
« **أن توجد في فروع الصناعة المختلفة ، دون أن تقلب كل** »
« **نظام الانتاج الرأسمالى ، وبالتالى فانه يبـدو أن نظرية** »
« **القيمة تتنافى مع الحركة الواقعية ، تتنافى مع الظواهر** »
« **الحقيقية في الانتاج ، بل ويبدو ان من الواجب صرف** »
« **النظر عن محاولة فهم هذه الظواهر(١) •** »

ان ذلك ليس في الحقيقة ، خرقا لقانون القيمة ، ولكنه التأكيـــد فحسب لما أشار ماركس بقوة اليه ، وهو أن القيمة **حقيقة اجتماعية** لايمكن أن تفهم الا حين يعالج الانتاج الاجتماعي في مجموعه • وما هي العوامل التي تسوى بين الارباح في مختلف المؤسسات؟ اذا كانت نسبة أرباح المؤسسات ذات التركيب العضوي المنخفض ، أكثر ارتفاعا من نسب أرباح المؤسسات ذات التركيب العضوي المرتفع •، فان من الواضح ان الرأسماليين سيفضلون توظيف أموالهم في المؤسسات الاولى بهدف الحصول على أقصى الارباح • لكن لابد في هذه الحالة أن يزداد انتاج هذا القسم وأن تباع السلع المنتجة دون قيمتها ، بينما ينقلب الوضـــع في المؤسسات ذات التركيب العضوي المرتفع ، إن قانون المنافسة بمعنى آخر ، هو الذي يميل الى جعل نسب الارباح متكافئة •

ان التنافس يوجد نسب الارباح التي كان يجب من ناحية المنطق أن تكون مختلفة •• يوحدها في نسبة عامة للارباح هي متوسطها ، ويسمى الربح الذى يعود ـ وفقا لنسبة الربح العـــامة ـ على رأس مال ذي حجم معين وتكوين عضوي معين ، **بالربح المتوسط** ، وهكذا **لا تتحقق القيمة في** الاسعار **الا كمتوسط اجتماعي** • وهناك سلع تباع دون قيمتها (السلع التي تنتجها المؤسسات ذات التركيب العضوي المنخفض) ، بينما تبـــاع

(١) رأس المال : المجلد العاشر ص ٢٤ ، ٢٥

سلع اخرى فوق قيمتها (السلع التي تنتجها المؤسسات ذات التركيب العضوي المرتفع) • ويبين لنا الجدول الذى نعرضه في السطور الآتية كيف يتم ذلك •

اذا كانت ثلاث مؤسسات ذات رؤس أموال متساوية ، وتركيب عضوى مختلف ، **ونسب استغلال متساوية • فماذا تكون نسب أرباح كل منها •**

الافتراض الاول :

رأس مال كلى	١٠٠ وحدة
منها رأس مال ثابت	٠٦٠ وحدة
منها رأس مال متغير	٠٤٠ وحدة
فائض القيمة	٠٤٠ وحدة
تكون نسبة الربح	٤٠٪

الافتراض الثاني :

رأس مال كلى	١٠٠ وحدة
منها رأس مال ثابت	٠٧٠ وحدة
منها رأس مال متغير	٠٣٠ وحدة
فائض القيمة	٠٣٠ وحدة
تكون نسبة الربح	٣٠٪

الإفتراض الثالث :

رأس مال كلى	١٠٠ وحدة
منها رأس مال ثابت	٠٨٠ وحدة
منها رأس مال متغير	٠٢٠ وحدة
فائض القيمة	٠٢٠ وحدة
تكون نسبة الربح	٢٠٪

ان التنافس بين هذه المؤسسات الثلاثة يسوى بين نسب الربح المختلفة بالطريقة التالية :

الافتراض الاول :

قيمة السلع = ٦٠ + ٤٠ + ٤٠ = ١٤٠
ثمن البيع = ٠٠ ٠٠ ٠٠ = ١٣٠
نسبة الربح = ٠٠ ٠٠ ٠٠ = ٣٠٪

الافتراض الثاني :

قيمة السلع = ٧٠ + ٣٠ + ٣٠ = ١٣٠
ثمن البيع = ٠٠ ٠٠ ٠٠ = ١٣٠
نسبة الربح = ٠٠ ٠٠ ٠٠ = ٣٠٪

الافتراض الثالث :

قيمة السلع = ٨٠ + ٢٠ + ٢٠ = ١٢٠
ثمن السلع = ٠٠ ٠٠ ٠٠ = ١٣٠
نسبة الربح = ٠٠ ٠٠ ٠٠ = ٣٠٪

وهكذا يتضح ان السلع التي تنتجها المؤسسة الاولى تباع دون قيمتها وان سلع المؤسسة الثانية تباع بقيمتها ، بينما تباع سلع المؤسسة الثالثة فوق قيمتها ، وتكون نسبة الربح المتوسط ٣٠٪ وهكذا يمكننا تعريف سعر الانتاج بمقابلته بسعر التكلفة ، ان سعر الانتاج هو سعر التكلفة مضافا اليه الربح المتوسط ، وانه ليمثل خطرا كبيرا أن نخلط بين سعر التكلفة وقيمة السلعة ، فالواقع هو ان سعر التكلفة لا يتضمن القيمة الاضافية الناجمة عن فائض القيمة ، ان غياب هذه الحقيقة عن أذهاننا يجعل من المحال علينا أن ندرك لماذا يمكن أن تباع السلع بأسعار فوق أسعار التكلفة ٠٠ ان الربح الذى يحدد سعر الانتاج ، ينتج من هذه القيمة الاضافية أي فائض القيمة الذى يضيفه عمل الاجراء المنتجين ، والذى يستولى عليه الرأسماليون دون مقابل ، ان الخلط بين سعر التكلفة وقيمة السلع ، بالتحديد هو الخطأ الذى وقع فيه « برودهون » والذى أشار اليه ماركس فيما يلى :

« عرض علينا « برودهون » بتدجيله المعتاد ، والذى »
« يتصف بالالفاظ الطنانة والطابع العلمي المزعوم ٠٠ عرض »
« علينا كلغز اشتراكي استطاع هو أن يحل رموزه ، تلك »
« الفكرة العرجاء والتي تقول ان سعر التكلفة هو القيمة »
« الحقيقية ، وان السلع تباع بقيمتها ، عندما يكون ثمن »
« البيع مساويا لسعر التكلفة ، أي مساويا لثمن وسائل »
« الانتاج المستهلكة مضافة اليه الاجور ، وقد بنى « برودهون »
« مشروعه « البنك الشعبي » في الواقع على أساس حصر »
« السلع في نطاق سعر التكلفة(١) ٠ »

وقد أوضح ماركس ان النسبة العامة للربح تصبح شيئا شخصيا وغير مفهوم ، بدون الاعتراف بهذا المصدر بسعر الانتاج ولكن اذا أدركنا ان القيمة ذات صفة اجتماعية ، وان قانون القيمة ، لايفرض نفسه كمنظم عام الا في مجتمع عام يكون فيه الرجال متضامنين اقتصاديا فان ظاهرة تحول فائض القيمة الى ربح متوسط تبدو كظاهرة لابد منها ٠

---

(١) رأس المال المجلد التاسع ص ٧٢

(ب) قانون الاتجاه الانخفاضي لنسبة الربح

من تحليلنا هذا للربح المتوسط ، تنتج نتيجة شديدة الاهمية ، وبما ان نسبة الربح هي العلاقة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي ، فان من الواضح انها يجب أن تقل كلما ازداد رأس المال الكلي ، بينما يظل فائض القيمة كما هو • ومن المعروف معرفة وثيقة ـ بهذا الصدد ـ ان كمية رأس المال الموظف في المنشآت (المباني والآلات أي رأس المال الجامد) تزداد مع تطور التكتيك الصناعي بسرعة أكبر من كمية رأس المال الموظف في الاجور وكقاعدة عامة فان استعمال الآلات المتقدمة يؤدي الى الاستغناء عن عدد معين من العمال أي ان التركيب **العضوي لرأس المال الاجتماعي** يميل الى الارتفاع السريع واذا كانت نسبة فائض القيمة لا ترتفع فان نسبة الربح يجب أن تنخفض وذلك هو ما يحدث فعلا •

وهذه الملاحظة سجلت قبل ماركس ، كما وضحت الدراسات التي تمت بعد وفاته استمرار هذه الظاهرة ، ففي الولايات المتحدة انخفضت نسبة الربح في الصناعات التحضيرية ، ما بين ١٨٨٩ ـ ١٩١٤ من ٢٤٪ الى ١٦ر٥٪ ••

ولماذا لم يكتشف الاقتصاديون أسباب هذا القانون ؟

يعلن ماركس بصدد هذا الموضوع :

« يبدو هذا القانون في منتهى البساطة ومع ذلك •• فان »
« اقتصاديا ما لم يتمكن حتى يومنا هذا من اكتشافه وحين »
« واجهتهم هذه الظاهرة قاموا بمحاولات متناقضة »
« لتفسيرها • الا أن هذا القانون له أهمية بالغة في الانتاج »
« الرأسمالي حتى اننا يمكننا اعتباره اللغز الذى يشغل »
« كل الاقتصاد السياسى • منذ آدم سميث • ولا تتباين »
« مدارسه المختلفة الا بتباين هذه المحاولات • ومن ناحية »
« اخرى يمكن للانسان أن يدرك أن الاقتصاد السياسى • »
« لم يتمكن أبدا من ايجاد حل لهذه المشكلة ، اذا وضعنا »
« في اعتبارنا أن الاقتصاد السياسى قد دار حتى يومنا هذا »
« حول الفرق بين رأس المال الثابت والمتغير ، دون أن ينجح »
« في تحديد هذا الفارق بوضوح واذا اعتبرنا ان الاقتصاد »
« السياسى لم يبحث مطلقا فائض القيمة مميزا له عن الربح »
« ولم يبحث مطلقا هذا الاخير في جوهره عن طريق تجريده »
« من العناصر المختلفة التي تكونه مثل عناصر الربح الصناعي »
« والربح التجارى والفائدة والربع ، واذا اعتبرنا أن »
« الاقتصاد السياسى لم يحلل مطلقا بشكل عميق التركيب »

« تكون نسبة الربح العامة(١) . »

وسوف نلاحظ أن نسبة الربح يمكن أن تنخفض رغم أن مجموع فائض القيمة يتزايد . فان الرأسمال الاجتماعي في لحظة معينة يتكون فعلا من :

	١٠٠	وحدة	رأس مال كلي .
منه	٠٤٠	وحدة	رأس مال متغير .
منه	٠٤٠	وحدة	فائض قيمة .
منه	٠٦٠	وحدة	رأس مال ثابت .

اذن هناك ٤٠٪ نسبة ربح

وفيما بعد يظهر الرأسمال الاجتماعي كما يلي :

	٢٠٠	وحدة	رأسمال كلي .
	١٥٠	وحدة	رأسمال ثابت .
منه	٠٥٠	وحدة	رأسمال كلي .
	٠٥٠	وحدة	فائض قيمة .

اذن هناك ٢٥٪ نسبة ربح .

وهكذا يتضح ان نسبة الربح تنخفض بينما يساوى فائض القيمة ٥٠ بدلا من ٤٠ ، ويقول ماركس ان هبوط الربح هو الاتجاه الاساسي ..

« العضوى المختلف لرأس المال ، ولم يحلل بالتالى كيفية »

ولماذا ؟ لانه يعبر عن الاتجاه العام . الا ان عوامل مختلفة تستطيع ان تلعب دورا عكسيا في لحظات معينة ، وحين يواجه الرأسمالى انخفاض نسبة الربح فانه يحاول مقاومته ، ويمكنه ان يتوصل الى ذلك برفع نسبة فائض القيمة ، وفي العادة ترفع زيادة الانتاجية مثلا نسبة فائض القيمة وبالتالى ترفع في نفس الوقت — اذا ظلت الظروف الاخرى كما هى — نسبة الربح . كما ان تخفيض الاجور يأتي بنفس النتيجة .. وهكذا كان لانخفاض الاجور الحقيقية انخفاضا كبيرا ، في فرنسا بعد الحرب ، نتيجة مباشرة هي ارتفاع نسبة الربح المتوسط الى مستوى لم يدركه منذ مدة طويلة . الا انه يدرك جيدا ، في أي اتجاه يجب ان يعمل للتمكن من رفع نسبة الربح ، هذه النسبة التي يدفعها تطور النظام الانخفاضي ، ولا يمكن بالطبع ان يتم ارتفاع نسبة الربح الا على حساب الطبقة العاملة .

وفي الازمات الاقتصادية يمكن ان تشترى المؤسسات بأثمان زهيدة وذلك يعني هبوط في قيمة رأس المال الجامد .. كما انه يساعد على رفع الربح مثل نظام السلفيات الالزامية ، اذا ما اصدرت شركة مساهمة رأسمال

---

(١) رأس المال المجلد العاشر ص ١٢٢ ، ١٢٤

١٠٠ مليون سندات ب ١٠٠ مليون بفائدة ٥٪ فاذا حققت الشركة ربحا بنسبة ١٠٪ الى مجموع رأسمالها ، وما دامت لاتعطى الا ٥٪ من الفوائد لحملة السندات فان الجزء الحقيقى الذى لم يوزع عليهم من الدخل يستخدم لرفع نسبة ربح القسم الآخر من رأس المال • وهذه النسبة تعود على حملة الاسهم • وفي هذه الحالة تزداد نسبة ربح الاسهم الى ١٥٪ •

واخيرا فان تخفيض قيمة النقود الذى يسبب نقصا في الدين الواقع على المؤسسات الرأسمالية بنفس النسبة التي يتم بها تخفيض النقود ، هو ايضا وسيلة فعالة لرفع نسبة الربح •

إن المؤسسات التي تستعمل اجدى الوسائل اثرا ، في رفع نسبة الربح ، هى المؤسسات الاحتكارية التي يمكنها ان تحقق ارباحا اضافية كبيرة ، عن طريق بيع السلع فوق الثمن الذى كان يمكن ان يسود في حالة المنافسة الحرة •

كل هذه الظواهر توضح ان الخط الذى يمثل نسبة الربح خط شديد التعرج • وعلى كل فان نسبة الربح المتوسط ، تهبط الى فترة طويلة ، هبوطا لايقاوم ، وهذا بدوره يشير الى الحدود المطلقة التي لايمكن ان يتعداها نظام الانتاج الرأسمالى •

ومع ذلك فانه لايجب ان نستخلص مما قلناه ان هذا النظام لابد وان يتحلل تلقائيا ، وان يموت موتا طبيعيا ، فالرأسمالية سوف تكافح حتى الرمق الاخير لابقاء نسبة الربح في اعلى مستوى ممكن ، مهما كانت نتائج ذلك بالنسبة للبشرية في مجموعها ، ولذلك فان الكفاح وحده هو الطريق الى القضاء على شرور هذا النظام الانتاجي ، الذى يتجه نحو الشلل والخراب التام ، هو الطريق لاحلال النظام الاشتراكي •

ان الرأسمالية تعلن ، بالطبع ، ان نسبة الربح تنخفض بسبب ارتفاع الاجور ، لكن هذه المحجة لاقيمة لها ، فان الاجور الاكثر ارتفاعا ليست الا مظهرا لانتاجية العمل الشديدة الارتفاع ، والتي يكون ارتفاع نسبة فائض القيمة نتيجة من نتائجها •

ويلاحظ ماركس :

« **يرتبط الاتجاه الهبوطي لنسبة الربح باتجاه صعودي** »
« **في نسبة فائض القيمة ، ووفقا لدرجة استغلال العمل ،** »
« **وليس هناك ما هو أسخف من تفسير هبوط نسبة الربح** »
« **بارتفاع نسبة الاجر ، رغم ان ذلك قد يحدث احيانا • ان** »
« **علم الاحصاء لفي حاجة الى فهم الظروف التي تكون نسبة** »
« **الربح، قبل ان يفكر في القيام بتحليل نسبة الاجر في عصور** »
« **مختلفة وبلاد مختلفة، ان نسبة الربح تنخفض لا لان العمل** »

« قد أصبح اقل انتاجية ، بل اكثر انتاجية، وليس كل من »
« ارتفاع نسبة فائض القيمة، وانخفاض نسبة الربح الا اشكالا »
« خاصة تجد الانتاجية المتعاظمة تعبيرها الرأسمالي فيهما(١) »

(جـ) الارباح التجارية :

ظل ، بحثنا ، حتى هذه اللحظة ، في نطاق الرأسمالية الصناعية ، حيث رأينا ظهور فائض القيمة ، وتحوله الى ربح ، والى ربح متوسط ، الا ان رأس المال يتخذ اشكالا اخرى فيتغير مظهر فائض القيمة بدوره .

ولدينا شكل الربح التجاري : فالرأسمالي الصناعي يضع السلع ليبيعها ، لكن هذا الرأسمالي سيلاقي مصاعب اذا اراد ان يبيع بنفسه للمستهلكين ، ويضطر الى تجريد رأس مال اضافي لنفس المدة التى تنقضي قبل ان تباع سلعه . ويجب عليه خلال هذه الفترة ، ان يبتاع وسائل انتاج وقوى عمل اذا اراد ان تستمر مؤسسته في العمل ، وفي هذه الحالة يؤدي توظيف هذا الرأسمالي الاضافي الى انخفاض نسبة الربح انخفاضا شديدا . وقد علمتنا الخبرة ان من الافضل تركز جزء من عمليات البيع لآخرين متخصصين هم التجار ، فلهؤلاء ميزة القدرة على ابتياع السلع المختلفة من منتجين مختلفين ، وعلى اقامة المتاجر المختلفة للبيع في المدن وعلى التركيز في البحث عن المشترين .. الخ .

لكن الرأسمالي الذى يوظف رأسماله في عمل تجاري ، لا يوظفه الا اذا كانت التجارة تعود عليه بفوائد تعادل الفوائد التي تعود عليه في الصناعة، والا فان توظيفها في الصناعة . ودون ان تدخل في تفاصيل حسابية ، فانه يكفي الاشارة الى ان الرأسمالي الصناعي مجبر بحكم مصالحه التى يمكننا ان ندركها جيدا ، على ترك جزء من فائض القيمة الى الرأسمالي التجاري ، وبذلك يتمكن هذا الاخير من شراء السلع دون قيمتها « وفوق سعر التكلفة » ويحصل بدوره على الربح المتوسط عن طريق اعادة بيع هذه السلعة بقيمتها .

والآن يتضح لنا مصدر تلك الميزة الغريبة التي يتمتع بها تاجر يشتري سلعة من السلع بسعر معين : تلك الميزة التي تمكنه من اعادة بيع هذه السلعة بسعر أعلى دون ادخال تعديلات عليها . وليس ما يحصل عليه من فائدة الا استحواذا على جزء من فائض القيمة الذى خلق اثناء عملية الانتاج . ولقد اتخذ فائض القيمة هنا شكل « الربح التجاري » .

ولا شك في ان التاجر يظن ان عمله هو الذى رفع من قيمة سلعه وليس ذلك الا وهما ، ان الكفاءة التي يمكن ان يبرهن عليها التاجر في اختيار من يشترى منهم ، وفي طريقته المحببة لتقديم السلع ، وطريقته في

---

(١) رأس المال المجلد الخامس ص ١٦٩ ، ١٧٠

الترويج السريع لرأسماله · ان هذه الكفاءة ستسمح له بانتزاع قدر اكبر من فائض القيمة على حساب التجار الآخرين ، لكن هذا الفائض ليس من خلقه · بل لقد نتج هذا الفائض بأكمله وبشكل شامل في نطاق الانتاج ·

كان التاجر ، في فترة ما قبل الرأسمالية قد اصبح رأسماليا فعلا رغم ان الانتاج الصناعي لم يكن قد اصبح بعد رأسماليا ، وبالتالى فان التاجر كان يسيطر على المنتج الذى كان يشترى منه السلع بسعر دون قيمتها غالبا · ولقد تمتع التجار الكبار ، في القرون الوسطى مثلا ، بقوة ضخمة بسبب استحواذهم استحواذا يشبه الاحتكار على الارباح والتراكم · ولكن الانتاج الحرفي كان قد اصبح قاصرا عن الوفاء بالغرض نتيجة لاشباع الاسواق ، فابتدأ بتوظيف رؤس الاموال التجارية المتراكمة ، في الصناعة التي اصبحت بدورها رأسمالية · ومنذ ذلك الوقت لم تكف قوةالرأسمالى الصناعي عن التعاظم ، لتصبح اساس العلاقات الاجتماعية الرأسمالية واساس تقسيم الربح ·

(د) الفائدة والرأسمال المصرفيان :

اننا نعرف الآن الرأسمالى الصناعي ، والتجارى ، وكلاهما ، غالبا في حاجة الى نقود ، تارة لضمان تسديد مدفوعاتهما ، وتارة للتخزين ، واخرى لتنمية مؤسساتهما · لكن هناك دائما ، كما نعرف كميات تكبر او تقل من النقود المتراكمة في شكل كنوز (مدخرات) · والرأسمالى يتجه الى صاحب النقود ويطلب منه قرضا · واذا ما قبل هذا الاخير اقراضه فانه يطلب مقابلا يؤلف فائدة النقود التى تقرض منه · وهذه الفائدة تحقق بطريقة قهرية محضة ، وفقا لاحتياجات ومطالب المقترض منه ·

يبدو شكل الفائدة هذه سخيفا في حد ذاته ، او يبدو على الاقل اعجوبة من الاعاجيب ، اذ انها تحول لصالح المقرض دونما عمل قام به ، قدرا معينا الى قدر اكبر · والنقود هنا هي موضوع التجارة ويبدو الامر وكأن النقود تنضح نقودا اخرى · والحقيقة هي ان لهذه النقود الاضافية اصلا محددا تحديدا واضحا ، وليس الا فائض القيمة ايضا · ولابد ان يترك الرأسمالى المقترض مادام يريد الحصول على حاجته من النقود ، جزءا من فائض القيمة الذى يحصل عليه عادة في شكل ربح فهو يحصل على الربح المتوسط حينما لاتكون به حاجة الى الاقتراض ، ولكنه يتنازل لاحتياجه الى النقود عن حصة من ربحه ، لمن ينقذونه وقت الحاجة · وليست الفائدة بالتالى ورغم كل المظاهر الا شكلا خاصا من فائض القيمة، الذى يظل الانتاج دائما مصدره ·

وليس ذلك كل ما في الامر ، فان اقتراض النقود كان يلعب فيظروف الاقتصاد البسيط من قبل ، وهو يلعب في ظروف اقتصاد متطور ، دورا

جديرا بالاعتبار ، ولذلك لاعجب ان جعل منه بعض الناس مهنة لهم ، وقد كان هؤلاء البعض هم « رجال المصارف » . ان الدور الاساسي للبنك في الواقع هو اقراض النقود (أي فتح الاعتمادات) التي ليست الا شكلا من اشكال اقراض النقود الى اولئك الذين هم في حاجة اليها . والذين يستطيعون اعادة ما يقترضون . واذا كان بعض الرأسماليين يكرسون عملهم في هذا النوع الخاص من التجارة ، أي تجارة النقود فمرد ذلك الى انهم ايضا يحصلون على الربح المتوسط . وبالطبع فان نسبة الفائدة دون متوسط الربح . والا لما كان للرأسمالي المقترض مصلحة في الاقتراض . اذن ماهي الطريقة التى يتمكن بها الرأسمالي المصرفي شخصيا . هذا البنك سيحاول ان يجلب من الافراد الى خزائنه مجموع مدخراتهم الصغيرة غير الموظفة . وهو يقدم لهم بهذه الطريقة نوعا من الحماية لنقودهم ، وفي نفس الوقت يمكنه ان يضمن لهم فائدة معينة ، ولنقل بنسبة ٢٪ ، واذا ما اودع في هذا البنك المودعون الذين يثقون فيه ١ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنكا يكون تحت تصرف البنك :

١٠٠ر٠٠٠ + ١ر٠٠٠ر٠٠٠ = ١ر١٠٠ر٠٠٠

واذا ما اقرض هذا البنك ٨٠٠ر٠٠٠ من هذا المبلغ بفائـــدة ٥٪ الى رأسماليين آخرين فانه سيتقاضى منهم فائدة سنوية تبلغ ٤٠ر٠٠٠ فرنكا . والفائدة التي عادت عليه (٢٠ر٠٠٠) « ٤٠ر٠٠٠ ــ ٢٠ر٠٠٠ ، التي سلمت للمودعين كفوائد ، ان الرأسمال الذى وظف في هذه العملية هو ١٠٠ر٠٠٠ وفي هذه الحالة تصبح نسبة الربح $\frac{١٠٠ر٠٠٠}{٢٠ر٠٠٠}$ أي ٢٠٪

وهكذا يمكن للبنك عن طريق الخصم او أية وسيلة اخرى من وسائل الاقتراض ، ان يحقق نسبة الربح المتوسط حين يستغل النقود المودعـــة فيه وحين يحصل على الفوائد التي تدفع له

ومن الواضح ان هذا الربح دائما جزء من فائض القيمة الذى ينتج من الصناعة ، ان فائض القيمة هنا قد اتخذ شكل الربح المصرفي .

ولن نبحث هنا كثرة الاعمال المصرفية المختلفة ، فان للمصرفيين عددا كبيرا متباينا من العمليات لجمع فائض القيمة . ويكفينا ان نبرز ان الارباح التي يحققها البنك ، ليست ولن تكون ابدا الا تجسيدا خاصا لفائض القيمة .

الفصـــل الثامن

الريع العقاري وتوزيع فائض القيمة

أ ـ الريـع التفاضلي

ب ـ الريع المطلق

ج ـ سعر الارض

د ـ انتاج صغار المزارعين

هـ ـ نتائج عامة للريع

و ـ تخقسيم فائض القيمة في مجموعه

هناك شكل آخر من فائض القيمة هو : الريع العقاري « ان العمل في الارض شأنه كل الاعمال المنتجة للسلع ، عمل خالق للقيمة ، وهو بالتالى عمل خالق لفائض القيمة ، اذا ماكان استغلال الارض استغلال رأسماليا ٠ الا ان استغلال الارض يسمح بالحصول على ربح متوسط ، ويسمح بالحصول الى جانب ذلك على زيادة تسمى الريع العقاري ٠ ولتفسير فهم طبيعة هذا الريع فان علينا ان نفترض ان المالك العقارى وان الرأسمالى الذى يستغل الارض شخصان مختلفان ٠

واذا كان رأسمالي يستأجر قطعة ارض من احد الملاك العقاريين ، واذا كان يقيم على هذه الارض انتاجا من نوع رأسمالى ، فان الريع هو مايدفعه كايجار للارض ٠ ولابد ان يتوقع الرأسمالى استخلاص ربح متوسط حتى يحاول توظيف رؤوس امواله في الانتاج الزراعي،والا فانه سيفضل توزيعها في الصناعة او التجارة أو في المصارف ٠ وبالتالى فاننا نسلم بان الرأسمالى يستخلص ربحا متوسطا من استغلال الارض وهو لايقوم بهذا الاستغلال بنفسه ، بل عن طريق العمال الزراعيين وربما ايضا عن طريق استخدام المهندسين الزراعيين تحت اشرافه ، ومن أين يأتى له الريع الذى يدفعه للمالك العقارى ؟

(أ) الريع التفاضلي :

اذا افترضنا ثلاثة قطع من الارض مساحة كل منها هكتار واحد٠وانها ذات درجات متفاوتة من الخصوبة ٠ وان الرأسمال الموظف في كل منها يساوى ١٠٠٠ فرنكا وان القطعة الاولى قد انتجت اربعة مكاييل من القمح، والثانية خمسة مكاييل ، والثالثة ستة مكاييل ٠

ان نسبة الربح المتوسط في التجارة والصناعة هى ٢٠٪ وبالتالى فان سعر الانتاج بالنسبة لانتاج كل قطعة ارض تتكون من ١٠٠٠ + ٢٠٠ (١٢٠٠) فرنكا ، وكنتيجة لذلك يكون سعر كل مكيال من القمح ٠

بالنسبة للقطعة الاولى = $\frac{١٢٠٠}{٤}$ = ٣٠٠ فرنكا

بالنسبة للقطعة الثانية = $\frac{١٢٠٠}{٥}$ = ٢٤٠ فرنكا

بالنسبة للقطعة الثالثة = $\frac{١٢٠٠}{٦}$ = ٢٠٠ فرنكا

وسوف يتأسس سعر البيع في السوق ، في الظروف العادية على أساس

٣٠٠٠ فرنكا ٠ للمكيال الواحد ، وعلى الفور سنرى سبب ذلك بحيث تنتج القطعة الاولى ٣٠٠ × ٤ = ١٢٠٠ فرنكا والثانية ٣٠٠ × ٥ = ١٥٠٠ فرنكا ، والثالثة ٣٠٠ × ٦ = ١٨٠٠ فرنكا ، وبالتالى سيتمكن الرأسمالى من ان يدفع ايجار قدره ١٥٠٠ ــ ١٢٠٠ = ٢٠٠ فرنكا بالنسبة للقطعة من ان يدفع ايجار قدره ١٥٠٠ ــ ١٢٠٠ = ٣٠٠ فرنكا بالنسبة للقطعة الثالثة ٠ ورغم ذلك سيحتفظ هذا الرأسمالى بالربح المتوسط بالنسبة للقطعتين الثانية والثالثة ، ولقد اعطتنا ريعا تفاضليا بالنسبةللقطعةالاولى٠

ولايخصم الريع من الربح المتوسط ، بل ان هذا الريع ، هو مايزيدعلى هذا الربح وليست الارض هى التى تخلق الريع ، وانما يخلقه عمل العمال الذين تتباين مقدرتهم الانتاجية وفقا لطبيعة الاراضي ، ولماذا يستقر سعر المكيال من القمح على اساس ٣٠٠ فرنكا ؟ ٠٠ أي لماذا يستقر على أســـاس سعر انتاج اقل القطع المذكورة في الخصوبة ، ولا يحدد على اساس سعر ٢٠٠٠ فرنكا ، سعر انتاج اقل القطع المذكورة في الخصوبة ، ولا يحدد عــلى اساس سعر ٢٠٠ فرنكا ، سعر انتاج اخصب قطع الارض ؟ ان ســـبب ذلك هو ان الرأسمالى الذى وظف رأسماله في اقل القطع خصوبة لن ينال الربح المتوسط اذا ما تحدد هذا السعر على أساس ٢٠٠٠ فرنكا او علىاساس أي سعر اقل من ٣٠٠ فرنكا ، مما يدفعه بالتالى الى ترك هـــذا الانتاج ، وبذلك يقل الانتاج من القمح في السوق مما يدفع الاسعار الى الصـــعود ، واذا كانت اقل القطع خصوبة تصبح ذات قيمة ، فان مرد ذلك هو بالذات ماتسمح به من انتاج ضرورى للاحتياجات الاجتماعيـــة ٠٠ تلك اذن هـــي **ظروف الانتاج في اقل الاراضي خصوبة ، الظروف التي تحدد هنا ســـعر بيع القمح** ، وتسمح في نفس الوقت للقطع الاكثر خصـــوبة بجلب ريـــع تفاضلي ٠٠ ان السبب في ان المحاصيل الزراعية لاتحدد قيمتها على أساس وقت العمل اللازمفي اقل الظروف تناسبا هو ان الاراضي الصالحة للزراعة محدودة ٠

وما زال هناك ربح ثان من الريع التفاضلي ٠ لنفترض ان مستأجر القطعة الثانية يستخدم ١٠٠٠٠ فرنكا اضافيا من رأس المال في شراء الآلات والسماد واليد العاملة لهدف الحصول على محصول افضل ، انه سيحصل فيهذه الحالة مثلا على عشرة مكاييل بدلا من خمسة ويصبح سعر التكلفة ٢٠٠٠٠ فرنكا يضيف اليه هو ربحا متوسطا قدره ٢٠٪ أي ٤٠٠ فرنكـا ويكون سعر مكيال القمح دائما وبالنسبة له ٢٤٠ فرنكا ، الا ان الســـعر الاجتماعي للانتاج يظل دائما يحدد علىأساس اقل القطع جودة ، القطعـــة التي تنتج قمحا بسعر ٣٠٠٠ فرنكا للمكيال الواحد ، وبالتالى يكون سعر البيع بالنسبة لمالك القطعة الثانية كما يلي :

٢٠٠ × ١٠ =٣٠٠٠٠ فرنكا ويكون الريع ٣٠٠٠٠ ــ ٢٤٠٠ = ٦٠٠ فرنكا

اذا كان سعر الانتاج قد حدد لمدة طويلة فان لمستأجر القطعة مصلحة في امثال هذا النوع من توظيف رأس المال ٠ ففي هذه الحالة ومادام سعر الانتاج لن يتغير ، ليس المالك العقارى هو الذى يحظى بالريع التفاضلي ـ بل الرأسمالى الذى قام بهذه التوظيفات الاضافية ٠ وذلك هو السبب في ان للمالك العقارى مصلحة في اتمام عقود تأجير قصيرة الامد ، بينما تكمن مصلحة المستأجر في اطالة أمد الايجارات ٠

واذا ما انتجت هذه التوظيفات الاضافية لرأس المال ثلاثة مكاييل بدلا من خمسة ، فان سعر انتاج هذه المكاييل الثلاثة سيكون ١٠٠٠ ـ ٢٠٠ (الربح المتوسط) = ١٢٠٠ فرنكا اى ٤٠٠ فرنكا مقابل المكيال الواحد ٠ واذ ما كان هذا الانتاج للقمح الاضافي ضروريا لاحتياجات السوق فان سعر الانتاج هنا هو الذى يحدد السعر الاجتماعي للانتاج ٠ ان كل القمح سيباع على اساس ٤٠٠ فرنكا للمكيال الواحد ٠ وفي هذه الحالة ستكون لقطعة الارض الاولى والتي اعتبرناها اقل القطع خصوبة ، امكانية اعطاء ريع تفاضلي ٠ ومن الواضح ان هذه الحالة ليست الا اشتقاقات من الحالة الاولى ٠

(ب) الريع المطلق :

تعطي كل الاراضي ، وحتى اقلها جودة ، ريعا مطلقا الى جانب الريع التفاضلي ٠ والريع المطلق علاوة على السعر الاجتماعي للانتاج ، فما هو مبعث ذلك ؟

تنقسم الارض القومية كلها باستثناء الممتلكات العامة وزمامات الدولة ، بين ملاك فردين ، يكون في ايديهم بذلك نوع من احتكار الارض ٠ وبالتالى فان كمية الاراضي الصالحة للاستغلال محدودة ٠ ولا يمكن ان تزداد من وضع الصناعيين الذين يمكنهم ان يشاهدوا بأعينهم ، وهم يقيمون مختلف المؤسسات الجديدة ، ان المنافسة تجبرهم على القنوع بالربح المتوسط ، وبالتالى فان الملاك العقاريين يمكنهم الانتفاع من احتكارهم الجماعي للارض ، للمطالبة بقسم فوق فائض القيمة هو الريع العقارى المطلق ٠

واذا كان من الممكن ان يحتفظ المالك العقارى لنفسه ، على شكل ريع مطلق ، بجزء من فائض القيمة الذى انتجه العمال الزراعيون ، فان سبب ذلك ايضا هو ان التكوين العضوي للرأسمال الموظف في الزراعة تكوين منخفض ، حتى ان فائض القيمة المنتج يعطي في هذا القسم ، اذا عزلناه عن الاقسام الرأسمالية الاخرى ، نسبة ربح اكثر ارتفاعا عن الربح المتوسط ، وسنفسر ذلك بمثل :

لنفترض رأسمالا صناعيا قدره ٤٠٠ وحدة ، وانه ينقسم الى ٣٠٠

وحدة من الرأسمال الثابت ، ١٠٠ وحدة من الرأسمال المتغير وان نسبة الاستغلال = ١٠٠٪ ، فان مجموع فائض القيمة يكون ١٠٠ وحدة وتكون

نسبة الربح كما يلي : $\frac{١٠٠}{١٠٠ + ٣٠٠}$ = ٢٥٪ .

ان الرأسمال الموظف في وسائل الانتاج في القسم الزراعي اقل بكثير عنها في الصناعة بينما تكون قوى العمل على العكس اكثر تعددا نسبيا في الزراعة عنها في الصناعة . واذا كان الرأسمال الموظف في الزراعة ١٠٠وحدة تنقسم الى : ٥٠ وحدة من رأس مال ثابت ، و٥٠ وحدة من رأس مال متغير ، واذا كانت نسبة الاستغلال هنا ايضا ١٠٠٪ يكون فائض القيمة ٥٠ وتكون

نسبة الربح $\frac{٥٠}{٥٠ + ٥٠}$ = ٥٠٪ .

ولو لم تكن الارض مملوكة ملكية خاصة ، أي لو لم يكن هناك ملاك عقاريون لهم ، بفضل احتكارهم للارض ، امكانية الاحتفاظ لانفسهم بقسم من فائض القيمة . لو لم يكونوا لنشأت نسبة ربح متوسط مرتبطة بالرأسمال الموظف في الزراعة والصناعة ويكون مجموع هذا الرأسمال في مثالنا الذى فترضناه ٤٠٠ (في الصناعة) + ١٠٠ (في الزراعة) أي ٥٠٠ فاذا كانت نسبة الاستغلال ١٠٠٪ يصبح مجموع فائض القيمة ١٥٠٪

وتكون نسبة الربح $\frac{١٥٠}{٥٠٠}$ = ٣٣٪ .

وتكون نسبة الربح اكثر ارتفاعا في حالة الرأسماليين الصناعيين عنها في الحالة التى تكون فيها الارض مملوكة ملكية خاصة . وفي نفس الوقت يكون سعر المحاصيل الزراعية اكثر انخفاضا .

ولكن مادام هناك ملاك عقاريون فانهم يتحينون فرصة احتكارهم للحيلولة دون تعادل نسبة الربح المتوسط في حالة الرأسماليين في القسم الزراعي . ولن يتمكن هؤلاء في حالة رأس المال الموظف قدره ١٠٠ ، الا من الحصول على ٢٥ وحدة من ٥٠ وحدة هى مجموع فائض القيمة المنتجة . اما ٢٥ وحدة الباقية فانها تقع في يد الملاك العقاريين في شكل ريع مطلق .

وهكذا فان التركيب العضوى المنخفض للرأسمال الموظف في الزراعة هو الذى يسمح للملاك العقاريين بالاحتفاظ لانفسهم بحصة من فائض القيمة المنتج ، في شكل ريع مطلق ، ويتضح من هذا المثل ان مصدر الايجار اياكان شكله هو دائما فائض القيمة ، أي انه نتيجة للعمل الذى يقوم به المنتجون دون مقابل .

ومن الامتيازات التي يتمتع بها الملاك العقاريون تنتج نتائج ليست في صالح الرأسماليين فان احتكار الارض يحول بين هؤلاء وبين قسم من فائض القيمة وبالتالى يؤدي هذا الاحتكار الى خفض النسبة المتوسطة

للربح بينما يبقى في نفس الوقت سعر المحاصيل الزراعية ـ هذا الامر الهام عند تقدير الاجور في مستوى مرتفع نسبيا • ان ذلك هو اساس الصراع بين الرأسماليين والملاك العقاريين ، ذلك الصراع الذى ظهر في كل البلاد خلال تطور المجتمع الرأسمالى •.

ومن الواضح ان من مصلحة الرأسماليين احداث اكبر تخفيض ممكن في الايجارات العقارية المطلقة بهدف تخفيض سعر المحاصيل الزراعية ، التي تستورد من بلاد اخرى يكون سعر الانتاج فيها اكثر انخفاضا • وعلى سبيل المثال كان وصول القمح الامريكي او الروسي الى انجلترا في منتصف القرن ١٩ ضربة قاسية لامتيازات الملاك العقاريين • وقد انخفض سعر القمح وبالتالى سعر الخبز بشكل ملحوظ نتيجة ذلك ، ولم تكسب الطبقة العاملة شيئا من ذلك ، اذ جر انخفاض هذه المحاصيل الزراعية وراءه خفضا في الاجور ، وعلى العكس من ذلك عادت نسبة ربح الرأسماليين الى الصعود • ومنذ اللحظة التى تتطور فيها السوق العالمية ، لابد ان تهزم قوة الرأسمال الصناعي مقاومة الملاك العقاريين ، هذا العامل الذى يحدد الحياة الاقتصادية في النظام الرأسمالى •.

وكنا قد افترضنا ، لتوضيح نظام الريع العقارى ان المالك العقارى والرأسمالى الذى يستغل الارض شخصان مختلفان ، وحتى يستغل المالك العقارى ارضه مباشرة كرأسمالى ، فلن يحدث شيء من التغير الا اذا كان يحصل دفعة واحدة على الربح المتوسط والريع العقارى •

(ح) سعر الارض :

ليس للارض في حد ذاتها قيمة ، اذ انها هبة من الطبيعة ، فهى شيء نافع لم يخلقه عمل الانسان • ومع ذلك تمثل الارض حين توظف فيها رؤوس اموال في شكل مبانى وقنوات ري وسماد وتعبيد طرق ... الخ • تمثل مجموع وسائل الانتاج لها في حد ذاتها قيمة • ويجب بالتالى عند شراء وسائل الانتاج التى خلقها عمل الانسان والتى يحدد قيمتها وقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها ، شأنها في ذلك شأن كل السلع الاخرى • وبين شراء الارض نفسها مادامت غير مزرعة • ومادامت الارض البور لاقيمة لها فلماذا لايكون لهذه الارض ثمن ؟ **ان لها سعر لانها تستطيع ان** تنتج ريعا ، وهو الذى يحدد بالتالى هذا السعر ، ويحول الريع العقارى الى مال وفقا لنسبة الفائدة السائدة في الوقت الذى يتم فيه البيع •

لنفرض ان ارضا تغل ١٠٠ فرنكا ، فاذا اراد المالك بيع الارض واذا كان متوسط الفائدة في لحظة البيع ٥٪ فانه يمكن المطالبة ب ٢٠٠٠ فرنكا ثمنا لارضه •. ان هذا القدر في الواقع سيغل

له اذا ماوظف بفائدة ٥٪ مئة فرنك في السنة » أي قدرا معـــادلا للريع العقارى ٠

واذا كان سعر الفائدة اشد انخفاضا فان سعر الارض سيرتفع ٠٠ان الحصول على ريع يعادل ١٠٠ فرنكا عندما يكون سعر الفائدة ٤٪ يعنـي ان قيمة الارض تساوى ٢٥٠٠ فرنكا ٠

واذا ما زاد الريع العقارى بسبب تزايد الطلب على العرض ، فان سعر الارض سيرتفع ٠ ان احتكار الارض في المناطق التي يقبل الناس عليها يمكن ان يسمح بزيادة كبيرة في سعر الارض ٠ ان ذلك هو ما يحدث مثلا في المدن حيث يصبح سعر الارض الزاميا بشكل مطلق ٠

(د) انتاج صغار المزارعين :

ان التحليل النظرى للريع العقارى يمكن ان يحمل على الظن بان وضع المزارع الصغير الذى يملك ارضه وليس عليه ان يدفع الريع » وضع اكثر يسرا من وضع المزارع الرأسمالى الكبير الذى يضطر الى دفع الايجار، ووفقا لما قيل فان المالك الصغير المستقل يجب ان يحصل عند بيع محاصيـله على : اولا ـ مايعادل الاجر ٠ ثانيا ـ الربح المتوسط ٠ ثالثا ـ الريـــع العقارى الذى يعود عليه لكونه مالكا ٠ الا ان الحقيقة تخالف ذلك مخالفة تامـــة ٠

ففي الزراعة اكثر منها في الصناعة يكون التباين بين الاستثمار الكبير والصغير في القدرة على الانتاج ضخما ٠ ان الاستثمار الواسع حيث لاتكون الارض مجزأة ، وحيث تستعمل الآلات المتقدمة » ويستخدم كميات كبيرة من السماد ، وحيث توجد مياه ملائمة ، تتم فيها معظم الاعمال آليا يكون سعر التكلفة اقل بكثير عنه في اراضي صغار الفلاحين المجزأة والتى يكون تجهيزها ناقصا وحيث تقتضى كل الاعمال عملا شخصيا كبيرا وفوق ذلك تستخدم الاستثمارات الكبيرة ، العمال الزراعيين الذين تدفع لهم اجورا تتميز بشدة انخفاضها وتترك للمستغل الرأسمالى حصة من فائض القيمة تؤلف ربحا الا ان المالك الصغير لايملك هذا المصدر من مصادر الفائدة ٠

ان على المالك الصغير في الواقع ، ان يكتفي عادة ، من سعر البيع، بدخل لايتعدى الاجر المتوسط للعامل الصناعى ، بل قد لايصل هذا الدخل الى مستوى ذلك الاجر ، ففي الريف نجد وصفا يطابق في النظام الصناعى مثلا، المنافسة بين النسيج الميكانيكى والنسيج اليدوى ٠ ان من المعروف ان النساجين الحرفيين في بداية استعمال الآلات ، قد دفعوا الى ابشع انواع البؤس الاسود وفي النهاية ادت هذه المنافسة الى سحقهم ٠

ولماذا لا تختفي في هذه الظروف ، الملكية الزراعية الصغيرة » امـام منافسة الاستثمارات الزراعية لكبيرة ؟ : انها تختفي فعلا ، والى ذلك يرجع

ماتم في فرنسا بين سنتى ١٩٢٩ ، ١٩٤٦ من بيع ٨٩٠ الفا من الاستثمارات الصغيرة التي تتكون من هكتارا ، أي ٪ المجموع الكلي للاستثمـــارات الزراعية ومن المؤكد ان ظاهرة التركز في الزراعة اقل سرعة منها في الصناعة ويرجع ذلك الى المقاومة المستميتة التي يبديها المالك الصغير الذى يعيش جزئيا على محصول ارضه ، ويناضل منذ مدة بالغة الطول ليحافظ على ما يملكه حتى لاينحدر الى صفوف البروليتاريا ولا ســيما البروليتـــاريا الزراعية ٠

وبدقة يصف ستالين هذه الحقيقة :

« خلال سنين طويلة يجمع الفلاح الصغير نقودا لابتيـــاع »
« قطعة صغيرة من الارض ٠ وهو لايريد بالطبع الانفصال »
« عنها بعد ان يشتريها ٠ انه يفضل ان يعانى كل حرمان٠ »
« ان يقع في حالة من البؤس تقارب بؤس البربرية عن التفريط »
« في قطعة ارضه التي هى اساس اقتصاده الفـردى (١) »

ويقول لينين من جانبه :

« ان وجود صغار الفلاحين على نطاق المجتمع الرأســمالى »
« كله ، لايفسر التفوق التكنيكى للملكية الزراعية الصغيرة٠ »
« بل السبب هو ان الفلاحين يخفضون احتياجاتهـــم الى »
« مادون مستوى العمال الاجراء ويرهقون انفسهم في العمل »
« الى درجـــة اكبر بكثير من هؤلاء »

ويمثل سعر الارض ايضا عبئا بالغ الثقل على الفلاح الصغير ٠ فان عليه ليشترى ارضا ، ويوسعها ان يقتصد لامد طويل وانه يحرم على نفسه كثيرا من الضروريات ٠ ان النفقات التي يتكبدها حين يشـــتري الارض ، تحول بينه وبين الحصول على ادوات تساعده في استثمار ارضــــه ٠ وفي امكانه اذا ما رهن ارضه ، واذا ما اقترض ان يحصل على الآلات التي يحتاج اليها ، ولكن ذلك يمثل خصما جديدا من دخله والا فانه يضطر الى القيام بعمل شخصي شديد الارهاق يجلب له الشيخوخة المبكرة لتعويض افتقاره الى الآلات ٠

اما فيما يخص المستأجر الصغير او المزارع الصغير فانه يدفع الريع العقارى الى مالك الارض ، وبما ن ظروف عمله هى نفس ظروف عمـــل المالك الصغير فانها تكون اكثر بؤسا ٠

وهكذا يجب الا يحملنا تحليل نظام الريع العقارى على التفكير في ان وضع المزارعين في مجموعة افضل من وضع الطبقات المتوسطة في المدن ،

---

(١) التحويل الاشتراكى للقرية السوفيتية ص ٥

فالمالك العقارى الكبير الذى يستغل ارضه استغلالا رأسماليا يحصل مثلا على الربح المتوسط الى جانب الريع • لكن هؤلاء الملاك لايمثلون الا نسبة ضئيلة من الفلاحين • ان ذلك هو ما يفسر التقسيم الطبقي في الريف حيث يمكن ان تميز بين الفلاحين الاغنياء والمتوسطين والفقراء والبروليتاريا الزراعية رغم انه لايمكن ان تحدد هذه الفروق دائما بدقة •

ومن الممكن ان يكون وضع الفلاحين في مجموعة في بعض الظروف الاستثنائية وضعا حسنا الى حين ، ولقد كان الحال كذلك حين سمحت قلة المنتجات الزراعية بعد الحرب لفئات كبيرة من الفلاحين من الحصول على أسعار عالية تركت لهم ربحا ملموسا • غير ان النظام الرأسمالى لايحتمل مثل هذا الشذوذ • فمن ناحية التضخم النقدى وانخفاض قيمة العملات المترتب على هذا التضخم ، الى تخفيض قيمة مدخرات الفلاحين تخفيضا سريعا • ومن ناحية اخرى فان ارتفاع اسعار المنتجات الصناعية الذى يشجع عليه وجود الاحتكارات يجبر الفلاح على دفع اسعار باهظة مقابل المنتجات الصناعية الضرورية له ، بينما تنخفض اسعار منتجاته هو نتيجة تشبع السوق •

ويجب علينا كي نحلل تزايد فقر الغالبية العظمى من الفلاحين تحليلا اعمق ، ان ندرس ايضا المبالغ الكبيرة التى يقتطعها منهم الوسطاء ولاسيما تجار الجملة المنظمون تنظيما قويا ، والذين يبتاعون منتجات صغار المنتجين بأثمان زهيدة للغاية ويعيدون بيعها للمستهلكين مقابل اسعار باهظة الارتفاع •

(هـ) النتائج العامة للريع العقاري :

في الدراسة التى ذكرت من قبل يشير « فالدك روشيه[1] » الى ان التقديرات التي اجريت على الستة واربعين مليون هكتارا المزروعة في فرنسا تبين ان ۱۸٫۳۰۰٫۰۰۰ هكتارا كانت تستغل في عام ۱۹٤٧ ، ۱۹٤٨ ، اما بالايجار واما بالمزارعة • ولقد جلب ذلك للملاك العقاريين الذين لايقومون هم انفسهم بالزراعة ريعا سنويا قدر ب ٦٠ مليارا من الفرنكات ، وهو مايعادل على وجه التقريب ، نصف الاجور التى تدفع الى ۱٫۲۰۰٫۰۰۰ من العمال الزراعيين •

وفي العادة لايوظف هذا المبلغ الكبير في الزراعة مع انه مستخلص منها ، حتى ان الريع العقارى يصبح والحال كذلك سببا من اسباب التأخر الفني في الانتاج الزراعي بالنسبة الى الصناعة ، وان قوة الانتاج في الزراعة

---

(۱) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي (المترجمون)

ضعيفة عنها في الصناعة كقاعدة عامة ، وبالنسبة الى ماكان يمكن ان يكون عليه مالم يكن هناك ريع عقارى .

ولقد رأينا ايضا ان شراء اجزاء صغيرة من الارض ، حلم الغالبية العظمى من الفلاحين ، ينتزع من نطاق الزراعة رؤوس اموال بالغة الضخامة ، هي في احتياج لها لاحداث تطوير عصري فيها .

وينتج من كل ذلك ان السبب الاساسي في تأخر الزراعة وضعفها الانتاجى ، على الاقل في الاستثمارات الصغيرة هى الملكية الخاصة للارض في النظام الرأسمالى . وهي السبب الاساسي للبؤس واحوال المعيشة غير الانسانية الجاثمة على الريف والتي تبلغ من الاتساع ما لم نتخيله عادة . ولا يمكن احداث تحسين اساسي في ظروف حياة الفلاحين ما لم تمح الملكية الرأسمالية الفردية من الوجود ، ومالم يستولى العمال حلفاء الفلاحين الطبيعين والمدافعون الحقيقيون عن المصالح الآجلة والعاجلة للفلاحين المنتجين ، على السلطة السياسية .

ان نزع ملكية كبار الملاك العقاريين ، وبصفة عامة نزع ملكية الملاك الذين لايستغلونها مباشرة ، هو الخطوة الرئيسية نحو الغاء الريع العقارى ، ونحو الانتفاع بالارض انتفاعا موجها ، وفي مرحلة ارقى سوف يؤدى التجميع الاختيارى للمؤسسات الزراعية الصغيرة في استثمارات جماعية كبيرة الى فتح الطريق امام انطلاق قوى الانتاج في الريف ، ان الزراعة المستغلة والمقهورة في نظام الانتاج الرأسمالى كما كان حالها من قبل في النظام الاقطاعي لايمكنها ان تتحرر نهائيا وان تحتل مكانتها الجديرة بها في الحياة الاقتصادية الا باقامة علاقات انتاج اشتراكى .

ومن المناسب في النهاية ان نسجل ان الانتقال الى الملكية الجماعية في مجال الزراعة لايعني مطلقا مصادرة ملكية المنتجين الزراعيين ، بل ان العكس هو الصحيح ، فان ملكية الارض يمكن ان تضمن في شكل فردى او جماعى بينما تتحول ازالة الريع العقاري الذى كان يدفع من قبل الى الملاك العقاريين الى منابع جديدة في يد المجموع يمكن ان تستخدم في تحسين ظروف العمل ورفع انتاجيته مع تخفيف مشقته . وهنا تكون المشكلة هي ايضا استفادة الجماعة بذلك الجزء من فائض القيمة الذى كان ينتزعه بعض المحظوظين على حساب المنتجين الحقيقيين .

(و) تقسيم فائض القيمة في مجموعه :

لقد رأينا ان فائض القيمة يمكن ان يتخذ اشكالا واسعة التباين ومن اهم هذه الاشكال ، الربح الصناعي ، والربح التجارى والفائدة والربح المصرفيان ، والربح العقارى . ان مشكلة فائض القيمة تبرز في المجتمع الرأسمالى بالشكل التالى :

ان فائض القيمة يخلقه مجموع المنتجين اي العمال الصناعيون والزراعيون والفلاحون والحرفيون والكادحون الذهنيون الذين يعملون في الانتاج الرأسمالى ، ويؤلف هذا الفائض في كل عام كتلة ضخمة توقظ الشهوات الجامحة ، ويمكن لبعض المنتجين المستغلين والفلاحين والحرفيين ان يحتفظوا في نطاق محدود بجزء صغير من هذا الفائض ، كما يتحتم تخفيض جزء آخر هام في النفقات الاجتماعية غير المنتجة التى في مقدمتها الاحتفاظ بالجيش والبوليس والقضاء ومجموع الموظفين والاداريين والمعلمين وخدمات الصحة والامن والمساعدات الاجتماعية والضمان ،،، الخ ٠٠ ويقتطع هذا الجزء من فائض القيمة عن طريق الضرائب ٠ ومن المعروف فوق ذلك ان جزءا هاما من هذه الضرائب يدفعه العمال وصغار الناس انفسهم ، مما يحدث تخفيضا جديدا في قيمة الاجر الحقيقى ، تخفيضا يساوى مجموع الضرائب ٠

ويبقى بعد هذا قدر كبير من فائض القيمة ويحول جزء صغير منه الى المدخرين الذين اقرضوا الدولة قروضا والذين اشتروا بعض الاسهم والسندات ، اما نصيب الاسد فيقسم بين اشخاص الفئات العليا الذين تعرضنا لهم من قبل مثل الصناعيين ورجال المصارف والتجار والملاك العقاريين ٠ وما دام حجم قطعة الحلوى محددا فان من الواضح ان من يحظى منهم بجزء اكبر من نصيبه ، انما يحظى به على حساب الآخرين ٠ وذلك هو مايدعو اكثر الرأسماليين سلطانا الى تنظيم انفسهم بهدف الحصول على جزء من فائض القيمة اكبر مما كان سيعود عليهم لو ان التقسيم يتم على اساس نسبة رؤس اموالهم ٠ ويضع هذا الامر الاخير أمامنا مسألة نشوء المؤسسات الاحتكارية التى اتخذت شكلها الكامل في مرحلة الامبريالية ٠

ولا يغير من قانون القيمة حصول بعض الاقوياء على جزء متزايد نسبيا من فائض القيمة ، فان هذا القانون هو الذى يسمح دائما بتحديد كمية فائض القيمة الذى يخلقه العمال ٠ ولا يسبب النضال في سبيل تقسيم فائض القيمة تعديلا الا في شروط اعادة تقسيم فائض القيمة ولا يضيف شيئا الى مجموع فائض القيمة الكائن فعلا ٠

ان حدة النضال حول تقسيم فائض القيمة هى التى تحدد صراع الطبقات ، هذا الصراع الذى يمكن ان يكون بالغ العنف ولقد قلنا فيماسبق كلمة عن الصراع بين الرأسماليين والملاك العقاريين وجها لوجه ، فالرأسماليون يسعون دائما الى اقتناص جزء من صافي الانتاج الذى يمكن ان يعود على الفلاحين والحرفيين ٠ ان تصارع المصالح بين الرأسماليين انفسهم ليس صراعا اقل عنفا ، ومثل ذلك الصراع الذى يوقف الصناعة الصغيرة والكبيرة وجها لوجه والتجار والصناعيين وجها لوجه ٠ ومثل ذلك ايضا الصراع

بين البنوك وفئات الرأسمالية الاخرى ·· الخ · وليس هذا الصراع صراعا بين قوتين متعادلتين فالمؤسسات الرأسمالية الكبيرة تتمتع بامكانيات عمل تتعاظم قوتها ، وتنتهي دائما بسحق الضعفاء ··

ومهما بلغ هذا التصارع بين المنتفعين من فائض القيمة عنفا فلا يجب علينا ان ننسى ان الصراع الاساسي هو ذلك الصراع الذى يوقف منتجى فائض القيمة « العمال » في وجه المنتفعين من هذا الفائض · ان هذا الصراع هو أساس النضال بين البروليتاريا والبرجوازية · والرأسماليون والملاك العقاريون المختلفون فيما بينهم ، ميالون دائما الى الاتحاد بهدف ابقاءمنتجى كل ثروات العالم في ظروف بشعة لامثيل لها ·

الا ان هذه الطبقة ، البروليتاريا ، التي تحمل ثقل المجتمع كله،والتى يحاولون ابقاءها مستعبدة تجد لها احتياطيا وحلفاء لهم مصالح اقتصادية شبيهة بمصالح العمال ، وذلك بين المراتب الاجتماعية الوسطى المتعددة التى يسحقها الرأسمالى الكبير سحقا متزايدا ، والتي تدفع الى الخراب · ان الاتحاد بين البروليتاريا والطبقات الوسطى بالتحديد ، شرط حتمي لقلب نظام الانتاج الرأسمالى ، واقامة نظام الانتاج الاشـتراكى ، حيث تختفي الطبقات ، وحيث يختفى تعارض المصالح الذى تمثله هذه الطبقات

الفصل التاسع

الازمـــات

أ ـ اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي في مجموعه
ب ـ اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك
جـ ـ دورية الازمات
د ـ الازمات وحركة الاسعار : دور قانون القيمة
و ـ الازمات الجزئية
ز ـ الازمة العامة

كتب ماركس وانجلز في البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ ، بصـــدد الازمات الاقتصادية وقالا :

« ان الظروف البرجوازية للانتاج والتبادل ، ان النظـام »
« البرجوازى للملكية ، ان كل هذا المجتمع البرجـوازى »
« الحديث الذى دفع بوسائل وتبادل ضخمة الى الوجـود »
« ليشبه الساحر الذى لم يعد يستطيع السـيطرة على »
« القوى الجهنمية التي استثارها ومنذ عقود متعددة لـم »
« يصبح تاريخ الصناعة والتجارة شيئا غير تاريخ تمـرد »
« القوى الانتاجية الحديثة ضد نظام الملكية الذى هوشرط »
« وجود البرجوازية وسيطرتها ٠ ويكفينا في ذلك ان نذكر »
« الازمات التجارية التي تضع اكثر فاكثر بتكرارها الدورى، »
« مسألة وجود المجتمع البرجوازى موضـع البحث ٠ »
« وكيف تتغلب البرجوازية على هذه الازمات ؟ انها تتغلب »
« على الازمات من ناحية بالتحطيم القسرى لبعض قـوى »
« الانتاج ، كما انها تفتح من ناحية اخرى اسواقا جديدة »
« واستثمارات تفوق الاستثمارات القديمة عمقـا ، وألام »
« سيؤدى ذلك ؟ ٠ الى التمهيـد لازمات اكثـر شمولا »
« واضخم والى انقاص وسائل تلافيها ٠ »

ولقد كتب انجلز في « نقيض دوهرنج » :

« في الواقع منذ عام ١٨٢٥ ، وهو التاريخ الذى انفجـرت »
« فيه الازمة العامة الاولى ، يختل كل العـالم الصناعى »
« والتجارى ، يختل انتاج وتبادل مجموع الشعوب المتمدنة »
« واتباعها غير المتحضرين بدرجات متفاوتة ، يختل مـرة »
« كل عشرة سنوات على وجه التقريب ، فتتوقف التجارة »
« وتزدحم الاسواق اذ تكدس فيها المنتجات بكميات بالغة »
« الضخامة حتى انها لاتباع وتتوارى النقود ، ويختفـى »
« الائتمان ، وتكف المصانع عن العمل والكتل الكادحة تعوزها »
« وسائل الحياة الضرورية ، وتتتالى الافلاسـات ويعقب »
« البيع الاجبارى ، بيع اجبارى ، ويستمر الاختنـاق »
« سنوات ، وتبعثر وتحطم بالجملة قوى الانتاج والمنتجات »
« حتى يفيض مجموع السلع المكدسة في انخفاض في الاسعار »

« متفاوت الانحدار ، الى ان يستعيد الانتاج والتبادل شيئا »
« فشيئا مسراهما ، وبالتدريج تزداد سرعة هـذا المسير »
« ثم يشتد ، ثم يتحول الى سباق صناعي يتـزايد بدوره »
« حتى يتحول بدوره الى سباق حواجز متكامل للصناعة »
« والتجارة والائتمان والمضاربة لينتهي بعد قفزات بالغة »
« الخطورة بأن يجد نفسه في هاوية الازمة ، ودائما يتكرر »
« نفس الشيء ، وهذا هو ما شهدناه نحن مرات لاتقل عن »
« الخمسة منذ عام ١٨٢٥ ، وهذا مانشـــهده في اللحظة »
« الراهنة (١٨٧٧) للمرة السادسة ٠ ان التناقض بين »
« الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي يصل الى انفجار »
« عنيف اثناء الازمات ٠٠ ويتمرد اسلوب الانتاج بعد ان »
« اصبحت اقوى من ان يحتويها هذا الاســـلوب[١] »

وفي سياق كل كتاب « رأس المال » ذكرنا ماركس بأهمية الازمات ووصف مظاهرها المختلفة ٠ ان هذا التفسير الماركسي هو التفسير العلمي الوحيد لظاهرة لاتحتاج اهميتها الى البرهنة وفي هذا الكتاب نجد فضحا للبرجوازيين الاقتصاديين وهم يقومون بمحاولات متعددة في سبيل ايجاد تفسيرات اخرى لهذه الظاهرة وفي سبيل اقتراح علاج لها ٠

ان كل ازمة اقتصادية تمثل طابعا خاصا بها تدل عليه الدراسات الخاصة ٠ ان الازمات التي تعاقبت منذ عام ١٩١٤ بشكل خاص الى طابعها النوعي الذى سنتكلم عنه ، الا ان هناك طابعا مشتركا بين كل الازمات يجب ان نبحثه اولا :

(أ) ـ اعادة انتاج الرأسمال الاجتماعي في مجموعه :

في المجلدين السابع والثامن من رأس المال قدم ماركس تحليلا لاعادة انتاج رأس المال الاجتماعي في مجموعه ٠٠ ولم تكن نظريات ماركس العامة عن ذلك مفهومة دائما ، **بل قد أولت تأويلات خاطئة ، فان نقاشا** اقل عمقا كان يتخطى اطار هذا العمل ، ولذلك فاننا سنقتنع بالاشارة الى المغـزى العام للتحليل الذى قدمه ماركس في النطاق الضروري لفهم الازمات وحلها٠

تنقسم كل السلع كائنة ماكانت الى طائفتين فهي **اما وسائل انتاج او اشياء استهلاك** ٠ وهذا التقسيم لايعتمد فقط على طبيعة هذه المحاصيل ، بل ايضا على الاستعمال الخاص الذى يحدده الانسان لها ٠ فالفحـــم المستخدم للتدفئة مثلا هو شيء للاستهلاك وعلى العكس من ذلك فان نفس الفحم مما يستخدم في انتاج غاز الاستصباح او لتسخين قاطرة ، هـــو

(١) فردريك انجلز : نقيض دوهرنج ص ٣١٥

وسيلة انتاج ، كما ان عربة سياحة شيء استهلاكي ، بينما تكون السيارة التي تستعمل في مؤسسة ما ، في عمليات النقل اللازمة للانتاج ، وسيلة انتاج · والجاموسة بالنسبة للجزار شيء استهلاكي ، بينما هي وسيلة انتاج بالنسبة لمن يفلحون الارض ·

وايا كان الامر فان من الواضح ان كل منتجات العمل البشري تدخل في هذا القسم او ذاك · ان هذا التبويب قائم على طريقة استخدام السلع، وهو بالتالى قائم على القيمة الاستعمالية ، ويؤلف انتاج وسائل الانتاج مايسميه ماركس بالقسم الاول ، بينما الاشياء الاستهلاكية القسم الثاني·

ان وسائل الانتاج توجد كما هو معروف لانتاج اشياء استهلاكية،فان الانسان لاينتج آلة نسيج ليتركها دون عمل · بل الانتاج اقمشة ، اى لانتاج اشياء استهلاكية كما ان اجهزة الحرب من بنادق ودبابات ودانات المدافع هي ايضا سلع استهلاكية من نوع خاص ·

وانه لمن السهل ان ندرك ان هناك علاقة لازمة بين حجم القسم الاول (وسائل الانتاج) وحجم القسم الثاني (المواد الاستهلاكية) فاذا ما ازداد تطور القسم الاول كثيرا فسوف يأتى الوقت الذى تنتج فيه وسائل الانتاج الموظفة في القسم الثانى كمية بالغة القدر من المواد الاستهلاكية ، وعلى العكس اذا ماضحى بالقسم الاول فسوف يتأثر القسم الثانى حتما ، ان آجلا او عاجلا ، واذا كنا مثلا لاننشيء قدرا كافيا من الآلات لتحل محل آلات القسم الثانى التى تبلى ، فان انتاج المواد الاستهلاكية سينكمش ·

واخيرا فان من الواضح ان حجم ماينتج من القسم الاول ليس هو وحده الذى وضع في الاعتبار ، فان من الواجب ايضا ان ننتج كل سلعة من سلع هذا القسم مع تحديد حجمها لضمان رواج السوق بالنسبةللقسم الثانى · فمثلا اذا ما انتج قدر كبير من آلات النسيج ولم ينتج الا قليلمن الخيوط ، فلن تتمكن تلك الآلات من الدوران ، ويعنى ذلك ان هنــــاك تضخما في انتاج الآلات ، واذا ما انتج قدر بالغ من السيارات الى جانب قدر قليل من البنزين فلن يكون صنع السيارات مفيدا في شيء فان عددا كبيرا منها لن يباع ·· الخ · ويتضح بالتالى انه يجب ان نضع في اعتبارنا كلا من كمية وطبيعة السلع المنتجة لتحقيق توازن سليم بين فروع الصناعة المتعددة ، وفروع الزراعة التي تغذى القسم الاول والقسم الثانى ·

لقد درس ماركس حالتى اعادة الانتاج البسيط واعادة الانتـــاج الموسع ، وتعنى اعادة الانتاج البسيط كما عرفنا ان الرأسماليينيستهلكون كل فائض القيمة في اشباع رغباتهم الشخصية ، ويكتفون ببدء الانتاج من جديد (أي اعادة الانتاج) على اسس متشابهة ·· ونعرف ان ذلك لايطابق الاحوال المعتادة ، فانهم عادة يحتفظون بحصة من فائض القيمة لتوسيع الرأسمال العامل ، وهذا يعنى اعادة الانتاج الموسع ·

وتتغير العلاقات بين القسم الاول والثاني في حالتى اعادة الانتاج ، البسيط والموسع · ففي حالة البسيط يحول الرأسماليون كل فائض القيمة الذى يحققونه في القسم الثانى لامتصاص كل فائض القيمة · واذا كان هناك على العكس اعادة انتاج موسع تتحول حصة هؤلاء الرأسماليين انفسهم (القسم الثانى) الى وسائل انتاجية ، ويتحتم عليهم بالتالى ان يجدوا في القسم الاول لا في القسم الثانى كل السلع اللازمة لتحويل هذه الحصة من فائض القيمة الى رأسمال انتاجى ··

وقد وضع ماركس قوانين اعادة انتاج ما ، فبالنسبة لاعادة الانتاج البسيط يجب ان يكون الرأسمال المتغير وفائض القيمة في القسم الاول مساويا للرأسمال الثابت في القسم الثانى · اما بالنسبة لاعادة الانتاج الموسع فلابد ان يكون الرأسمال المتغير وفائض القيمة في القسم الاول اكبر بكثير عن الرأسمال الثابت في للقسم الثاني ·

لنأخذ مثلا : شركة يتكون مجموع رأسمالها بالشكل التالى : ـ

القسم الاول ٤٠٠٠ ثابت + ١٠٠٠ متغير ينتج ١٠٠٠ من فائض القيمة ·

ولنفترض لتوضيح عرضنا ان الرأسمال المتغير باكمله ينتقل الى المنتجات ، سيحصل بالتالى على انتاج مستوى قيمته ٤٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٦٠٠٠ ، يمثل هذا القدر وسائل الانتاج وحدها

اما القسم الثانى بدوره فانه يكون بالشكل الآتي :

٢٠٠٠ ثبات + ٥٠٠ + ٥٠٠ = ٣٠٠٠ ، وهذا يمثل مواد الاستهلاك وحدها

واذا كانت هناك اعادة انتاج بسيط ، أي اذا ما كان الرأسماليون يستهلكون كل فائض القيمة ولا يسعون الى تجميع قسم منه لزيادة الانتاج ، فان من الممكن ان نلاحظ ان تجديد الانتاج سوف يتم دون صعوبة مادامت النسبة هي تلك النسبة التى اشرنا اليها ·· فان مبلغ الـ ٦٠٠٠ من وسائل الانتاج سيستخدم ليحل محل الـ ٤٠٠٠ من الرأسمال الثابت في القسم الاول + الـ ٢٠٠٠ من الرأسمال المتغير في القسم الثانى · اما مبلغ الـ ٣٠٠٠ من مواد الاستهلاك فانه سيغذى مبلغ الـ ٢٠٠٠ الخاص بالقسم الاول (رأس مال متغير + فائض القيمة) ولبلغ الـ ١٠٠٠ الخاص بالقسم الثانى (رأس مال متغير + فائض القيمة) ·

ومن الواضح ان هذه الحالة النموذجية ليست هي الحالة المعتادة فان حصة من فائض القيمة في الواقع يجمع لزيادة الانتاج ، وفي هذه الحالة يمكن ان يكون هناك توازن بين القسمين ·· واليك مثل من النسب التي تسمح بهذا الانتاج الموسع دون ان يكون هناك فائض في الانتاج « **بالقسم الاول** »

٤٠٠٠ رأسمال ثابت + ١٠٠٠ رأس مال متغير + ١٠٠٠ = فائض القيمة

٦٠٠٠ من وسائل الانتاج ٠ القسم الثاني : ١٥٠٠ ثابت + ٧٥٠ متغير + ٧٥٠ فائض قيمة = ٣٠٠٠ موادا استهلاكية ٠ واذا ماجمع نصف فائض القيمة في القسم الاول اي اذا جمع ٥٠٠ فانه سيقسم مثلا بالطريقة التالية : ٤٠٠ في القسم الاول ، ١٠٠ في القسم الثاني ٠ ومع افتراض بقاء التكوين العضوى لرأس المال كما هو ، أي مع افتراض ان العلاقة بين رأس المال الثابت والمتغير باقية كما هي ، فاننا سنحصل في اللحظة التى سيعمل فيها الرأسمال الاجتماعى على هذا الاساس الموسع ــ سنحصل على البيان التالى :

القسم الاول :

= ٤٤٠٠ ثابت + ١١٠٠ متغير + ١٠٠٠ فائض قيمة = ٦٦٠٠

القسم الثاني :

= ١٦٠٠ ثابت + ٨٠٠ متغير + ٨٠٠ فائض قيمة = ٣٢٠٠

ومن الممكن ان تستمر في حسابات التراكمات الجديدة وفقا للنسب ذاتها ، من هذا التحليل الهام والحديث كل الحداثة تنبع تعاليم متعددة :

اولا ــ يمكن لاعادة الانتاج الموسع ان يتم دون ارتباك بشرط المعرفة الدقيقة لكميات السلع المنتجة في كل فرع ، وطبيعتها ومقدارها ٠ ويجب ان نعرف ايضا ، بالنسبة لكل قسم ، حجم الاجور وحجم فائض القيمة الذي نود ان نحتفظ به للتراكم ، أي لاعادة الانتاج الموسع ٠ ومعرفة شاملة مثل هذه غير ممكنة الا في ظل النظام الاشتراكى ذى اقتصاد موجه ٠ ان أساس تصميم المشروعات السوفيتية هو الخطوط العريضة التى قدمها ماركس عن الانتاج ٠ وهذا التصميم يفترض معرفة شبه كاملة لكل الانتاج الاجتماعي من وجهة نظر القيمة اي من زاوية كل العمل المبذول ومن زاوية القيمة الاستعمالية اى الطبيعة الملموسة للمواد المنتجة ٠ وليس بنا حاجة الى الاصرار على ايضاح ان هذا امر صعب وان من الضرورى حتى نتفادى المفاجآت ان ننشيء احتياطيات تسمح بامداد الاقسام التى يحدث فيها احتمال طارىء بالمواد الاولية وبالمواد الاستهلاكية او بالآلات ٠ ولقد اظهرت تجربة الاتحاد السوفييتي ان من الممكن حل هذه المشكلة وان جهاز التصميم العام يزداد تقدما واتقانا بسرعة لاعطاء نتائج تتطابق بشكل مطلق مع التنبؤات والتقديرات ٠

ثانيا ــ ان الخطوط العريضة لاعادة الانتاج التى قدمها ماركس توضح ايضا لماذا لايمكن مطلقا للنظام الرأسمالى ان يضمن تطورا منظما للانتاج الاجتماعي ، بل توضح لماذا يمكن ان يقل هذا الضمان شيئا فشيئا ، ان هذه الخطوط توضح نشوء الازمات الاقتصادية ٠ ان الهدف الوحيد للانتاج الرأسمالى هو السعي وراء الربح ٠ وكل رأس مال فردى يطور انتاجه مادام يأمل اجتناء ربح منه وما يهمه ليس تقديرات فائض الانتاج

الاجتماعي في مجموعه ، بل الاسعار في السوق ، فاذا ما كانت اسعار السلع تضمن له ربحا طيبا فانه يضاعف انتاجه ، وهو يلجأ لتحقيق ذلك الى الصناعات التي تنتج وسائل الانتاج (القسم الاول) وهذه بدورها تطور المباني والآلات والمواد الاولية وتشغيل مهندسين وعمال ، الامر الذى يزيد من الاستهلاك (القسم الثاني) وتشجع بالتالى رأسمالى القسم الثانى على تعزيز انتاجهم من جديد مما يكون له صدى جديد على القسم الاول • ان الانتاج يتعاظم بسرعة اكبر من الاستهلاك وفقا للقانون العام للتراكم الرأسمالى ويتزايد اختلال التوازن بين القسم الاول والثاني فيجد الرأسماليون في القسم الثاني في الحال انفسهم ، على رأس جهاز انتاجي يسمح لهم بانتاج مقادير بالغة من السلع بالنسبة الى قدرة العمال الشرائية • ويؤدى انعدام التناسب الى الازمة التى تعقب ايام الرخاء بشكل وحشي ، والتى تحل تبديد قدر ضخم من الثروة غير المستخدمة ، وبدفع عدد ضخم من العمال الى البطالة

ان الانتاج الرأسمالى انتاج اعمى وهو لايعرف منظما له غير السوق ، وبالتالى ليس موجها ولا يمكن توجيهه • والسبب الاساسي في ذلك هو بقاء الملكية الخاصة ، مع ان للانتاج طابعا اجتماعيا ، ان التناقض بين المصالح الخاصة والطابع الاجتماعي للانتاج ، هذا التناقض الذى يتطور بقدر ما يتركز رأس المال في ايدي قبضة قليلة من كبار الرأسماليين هو السبب الرئيسي الاول للازمات الاقتصادية •

ب ـ اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك :

ان التقدم الفني الذى تشجعه المنافسة يدفع الرأسماليين الى تشغيل آلات تتزايد قوتها وترتفع نفقاتها يوما بعد يوم • ان هذا الاستعمال للآلات يؤدى في نهاية الامر الى الدفع بكتل ضخمة من المواد الاستهلاكية الى السوق ، ولكن في نفس الوقت تؤدى الآلات المتقدمة الى توفير اليد العاملة وبالتالى الى القذف بقسم من المنتجين (أي العمال) خارج نطاق الانتاج • واذا كانت الاجور قد ارتفعت في فترة الرخاء التى صاحبت انتاج وتوفير وسائل الانتاج المعدة لصنع المواد الاستهلاكية ، فما من اهمية لهذا الارتفاع اذا ماقورن بتضاعف القوى المنتجة • وحتى يصل مجموع المواد الاستهلاكية الى السوق فانها تتعدى القوى الشرائية للعمال بخطوات واسعة فيحدث ركود في البيع وانخفاض في الاسعار بشكل عنيف فتغلق المصانع ويدفع العمال الى البطالة وتنخفض قدرتهم الشرائية انخفاضا ضخما ، الامر الذى يزيد ايضا من خطورة فائض الانتاج ، وتنهار الاسعار وتتالى الافلاسات ويشل الانتاج الى اللحظة التى تكون فيها منخفضة بدرجة تطابق امكانيات الاستهلاك المتضائلة • وفي هذه اللحظة تبدأ دورة اقتصادية جديدة وتشرع بعض المؤسسات في تجديد آلاتها لتنتج انتاجا بنفقات اقل • وقد يخلق

هذا التجديد لرأس المال الجامد ابتداء للحيوية فيزيد تجديد الآلات الطلب على المنتجات المختلفة وترتفع الاسعار شيئا فشيئا وتسود الحيوية تدريجيا في الاقسام المتعددة فترتفع الاسعار بخطوات اسرع ٠ فيحل الرخاء محل الحيوية ٠ ولكن الانتاج الموسع يجد نفسه من جديد في تناقض مع امكانيات العمال الاستهلاكية فتنفجر ازمة جديدة ، وقد عبرماركس عن ذلك فيما يلي:

« بقدر ما تتطــور القوى المنتجة تدخل في صراع اكثر حدة »
« مع الاسس الفنية للعــــلاقات الاســــــتهلاكية ٠(١) »

وهو يقول ايضا :

« ان السبب النهائي لكل الازمات الحقيقية هو دائما فقــد »
« الكتل واستهلاكها المحدد امام اتجاه الانتاج الرأسمــالى »
« لتطوير القوى المنتجة ، وكأن هذه لاتعرف حدودا اخرى »
« غـــير قدرة المجتمــع المطلقـــة للاســــــتهلاك ٠(٢) »

٢ ــ ان اختلال التوازن بين التراكم السريع للقوى المنتجـــة وبين الفقر المتزايد النسبي والمطلق لكتل المستهلكين ، للعمال في الدرجة الاولى هو اذن السبب الاساسي للازمات الاقتصادية ، وهو الذى يشير الى الحدود المطلقة للانتاج الرأسمالى وقد برهن ماركس وهو يكشف القانون العـــام للتراكم الرأسمالى ، أي تراكم الثروة في احد قطبى المجتمع وتراكم البؤس في القطب الآخر ، برهن وهو يكشف ان التركز والقوى المتزايدة لرأس المال لابد ان يقع في صعوبات لايمكن التغلب عليها ٠

« ان الحد الحقيقى للانتاج الرأسمالى هو رأس المال نفســه »
« هو حقيقة ان رأس المال في تحوله الى قيمة يبدو وكأنمــا »
« هو البداية والنهاية ، وكأنما هو سبب وهدف الانتاج(٣) »

ان الرأسمالى لايتراجع امام اى شيء حينما يريد التخلص من زيادة وسائل الانتاج ومن زيادة قوى العمل فهو يدمر المحاصيل والمواشي والآلات، ولكنه يدمر ايضا الناس عن طريق الحرب ٠ ويجب الا ننسى ان الحرب في مرحلة الامبريالية الحالية وسيلة لمحاولة حل الازمات ، لمحاولة اعاقة اللحظة التي يصبح فيها بقاء النظام الرأسمالى محالا بسبب تناقضات الرأسمالية٠

ج ــ دورية الازمات :

ولا تكفي الاسباب الاساسية للازمات لتفسير بعض المظاهر البالغــة الاهمية بالنسبة لانفجار الازمة ولا سيما ظاهرة دوريتها ٠ ان الازمـــات

---

(١) رأس المال المجلد العاشر
(٢) المرجع السابق المجلد ١٢ ص ٣٨
(٣) نفس المرجع السابق المجلد العاشر ص ١٨٧

الاقتصادية الضخمة قد تعاقبت كقاعدة عامة في فترات تتراوح بين سبع وعشرة سنوات ، ان دورية العشرة سنوات كانت منتظمة الى حد ما في عصر ماركس وانجلز ويوضح ماركس هذه النقطة فيما يلي : —

« **بقدر ماتتطور طريقة الانتاج الرأسمالى وبقدر أهميةرأس** »
« **المال الجامد المستخدم وفترة دورانه تتطور حياةالصناعة** »
« **والرأسمال الصناعي معا الى الحد الذى تتركزان فيـــه** »
« **من الدوام سنوات تبلغ على سبيل المثال عشرة سـنوات** »
« **في المتوسط لكن اذا ما استطال قسم من هذه الحياة نتيجة** »
« **تطور رأس المال الجامد فانه يختصر من ناحية اخرى عن** »
« **طريق الثورة المستمرة لوسائل الانتاج التي تتضاعف بدورها** »
« **مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالى مستلزمة تغيير وسائل** »
« **الانتاج واستبدالها المستمر بعد تآكلها المعنوى وقبل ان** »
« **يتم تآكلها المادى الكامل ومن الممكن التسليم بان دورة** »
« **الوجود هذه بالنسبة للفروع الاكثر اهمية في الصناعة الكبيرة** »
« **هي اليوم عشرة سنوات في المتوسط، لكن ليس علينا هنا ان** »
« **نقف عند ارقام محددة، فهناك نقطة متفق عليها وهي ان حلقة** »
« **الدوائر المتصلة هذه ، الممتدة خلال عدة سنوات وحيث يبقى** »
« **على حياة رأس المال عنصره الجامد هي الاساس المـادي** »
« **للازمات الدورية التي تجعل النشاط الاقتصادى يمــر** »
« **بفترات متتالية من الركود فالانتعاش المتوسط، فالاندفاع** »
« **وتختلف فترات توظيف رؤوس الاموال — في الـواقع —** »
« **اختلافا شديدا ولكن دائما ماتكون الازمة نقطة البـداية** »
« **بالنسبة للمؤسسات الكبيرة وبالتالى فان الازمة — عـلى** »
« **وجه التقريب — اذا نظرنا الى كل المجتمع اساسا ماديـا** »
« **جديدا لحلقة الدوران المقبلة(١)٠** »

ومن الواضح ان ماركس لايعطى قيمة مطلقة لفكرة العشر سنوات هذه٠ ففي التطبيق تجرى الوقائع التى تفجر الازمة بالطريقة التالية ، بعد ازمة ما تبدأ تغيرات فنية في بعض فروع الصناعة بشكل ضعيف في اول الامر ، وتتطلب هذه التغيرات الفنية قسطا من الوقت عندما تصبح هذه التغيرات عامة ، فانها تخلق مشاكل انتاجية واسعة النطاق : —

اولا — انشاء آلات جديدة على نطاق واسع الامر الذى يتطلب زيادة في انتاج الصلب والكربون والفحم الخ ٠٠٠ ثم انتاج المواد الاولية المتعددة لأمداد الآلات المتقدمة ٠٠ ان تضاعف المواد الاولية المجلوبة من الزراعة مثل

---

(١) رأس المال : ص ٦١ ، ٦٢

القطن والتيل لايمكن ان يتم بسرعة فائقة اذ انه في حاجة الى سنين طويلة. ان القدرة النسبية لهذه المواد الاولية تساهم في رفع الاسعار وبالتالى في انتاج المنتجات المكتملة الصنع الامر الذى يستدعى طلبا جديدا على الآلات المواد لاولية ، وقبل أن ينتج فائض في لانتاج يمكن ان تمر عدة سنوات وليس هناك في الواقع سبب اساسيما ، يدعو الى ان تكون الحلقةالاقتصادية الفاصلة بين ازمتين ١٠ سنوات . ان التجربة وحدها هى التى اظهرت ان اختلال التوازن العام الذى تكلمنا عنه ، ويحدث تقريبا وفقا لهذه الدورية، ولكن في العهد الاخير للرأسمالية تميل الفترة بين ازمتين اقتصاديتين الى الانكماش . ولاشك ان السبب في ذلك هو التقدم الفنى الذى يسمحبالذات بزيادة سريعة في الانتاج ويسمح بالتالى بانفجار ازمة تضخم الانتاج بعد مرور فترة اقل طولا .

د ـ الازمات وحركة الاسعار : عمل قانون القيمة

ان كيفية حدوث الازمات ايضا تتحكم في حركة الاسعار . ان الاسعار تتجه الى الصعود في فترة حيوية النشاط الاقتصادى اذ يكون الطلب قويا ، وان هذا الصعود للاسعار والذي تتخلله الانتكاسات دائما يستمر رغم ذلك يشجعه زيادة الانتاج وتخزين السلع واتساع الائتمان . وهكذا فان اسعار السلع يمكن ان ترتفع ارتفاعا هائلا الى مافوق قيمتها . ان هذا الارتفاع يطابق قدرة حقيقية او مفترضة للسلع بتشبث المنتجون على كل حال بها اطول فترة ممكنة وذلك بوسائل مصطنعة . ان الازمة تعنى ان قانون القيمة يفرض نفسه في المبادلات الحتمية التي لامفر منها .

ان الازمة بالتالى هي في نفس الوقت مظهر خاص لقانون القيمة ، الذى يسيطر في النهاية على الحركة العامة بتبادلات النظام الرأسمالى .

هـ ـ الازمات والائتمان :

ان هناك عنصرا آخر هاما ، يتدخل لتفجير الازمات ، الا وهو الدور الذى يلعبه الائتمان ، ولقد كرر ماركس ، مرات عدة هذه الظاهرة الخاصة بالازمات الاقتصادية العامة .

ان الائتمان يشجع فائض الانتاج ، فالرأسماليون الذين ينتفعون بالائتمان ، يستخدمون رأسمالا ليس لهم ، وهم كما قال ماركس «لايتخذون اية احتياطيات مثل تلك التى يتخذها المالك الذى يضع نصب عينيه دائما حدود رأسماله الخاص » . وان هذا الامر لهو احد اسس المضاربة . وما زال هناك مظهر آخر للائتمان وهو استعمال العملة كوسيلةللدفع.وقد اعطانا ماركس عن ذلك ، البيان المثالى التالى :

« اشترى نساج آلات وخيوط غزل الخ .. مقابل سندات ، وقد باع هو نفسه انسجته للتاجر مقابل سند ايضا » .

واذا لم يتمكن التاجر من بيع سلعه للمستهلكين فانه لن يدفع دينه للناسج الذى لايمكنه بدوره ان يدفع ديونه لمموليه • وهكذا فان توقف التداول عند طرف من الدائرة يؤثر على مجموعة من الرأسماليين الـــذين يصابون الواحد بعد الآخر •

اننا نعرف كيف ان الاستهلاك اليوم مضطر ان يتم عن طريق البيع بالاقساط وبالتقسيط ، هذه الطريقة الواسعة الانتشار خصـــوصا في الولايات المتحدة ، وانه من الواضح ان مثل هذا البيع يجد من امكانيـــات المشترين لاستهلاكية خلال الفترة التى يجب عليها فيها دفع السندات التى يقدمها البائع •

ومن المناسب ايضا ان نلاحظ **ان تضخم الانتاج يستمر عادة مـــدة** طويلة قبل ان **تبرزه الازمة** • ان المنتج الرأسمالي لايبيع ــ كقاعدة عامة ــ مباشرة الى المستهلكين حتى يمكنه ان يواصل الانتاج ، كأنما قد ضمن ان هذه المنتجات تباع في السوق دون صعوبات ، لكن اذا ماكان تاجر الجملة لايتوصل الى بيع سلعة فليس في امكانه ان يشترى من جديد الكميـــات الاضافية التى تخرج ايضا من المصنع • وذلك هو السبب في ان الازمة تبدأ كقاعدة عامة في نطاق **تجارة الجملة** او في نطاق الائتمان فلقد اشار ماركس الى ذلك فيما يلي :

« **وهذا هو السبب في ان الازمات لاتظهر في اول الامـر في** »
« **تجارة التجزئة الموجهة الى الاستهلاك المباشر بل في مجال** »
« **تجارة الجملة والبنوك التي تضع لتجارة الجملة ، رأسمال** »
« **المجتمع النقدى(١)** • »

واخيرا فان تخزين السلع نتيجة حتمية لمرحلة الرخاء وهو يساهم في التعجيل بالازمة •

ان الرأسمالى الصناعى او التاجر له مصلحة في مرحلة ارتفاع الاسعار في تخزين السلع لبيعها من جديد بفائدة اكبر • ان الائتمان يجعل التخزين الواسع يسرا وسوف تعجل هذه الكميات من السلع الموضوعة في تنـــاول اليد ، بانخفاض الاسعار والازمة ، وذلك حين يلقى بها المخزنون في السوق ، اما لانهم في حاجة الى دفع ديونهم واما لان اسعار السلع قد بدأت تنخفض لندرة المشترين • وايا كانت اهمية الائتمان في حدوث الازمات ، فان من الخطأ ان نعتقد ان حركات الائتمان قد تكون سبب الازمات ، ولقد حذرنا ماركس من هذا الوهم حين قال :

« **يظهر الاقتصاد السياسي طابعه السطحي في واقعـــة** »
« **بسيطة ، هي اعتباره اتساع وانكماش الائتمان ، أي تمدد** »

---

(١) رأس المال الكتاب الاول : المجلد السادس الفصل الثامن ص ٧٠

« الدائرة الصناعية ·· ان الانتاج الاجتماعي بعد ان يندفع »
« في هذه الحركة المتتابعة من التمدد والانكماش يكررها »
« نتيجة ضرورة ميكانيكية ، كما ان الاجسام الفلكيةتتابع »
« المدار الـــذي اندفعت فيـــه زمنـا لانهائيـــا[1] »

وما زال هذا الوهم عن الائتمان قائما ، فان نظريات كينز التى تعتبر احدث نظرية فيالاقتصاد السياسي بين اوساطالرأسماليينالانجلوسكسون تقوم على هذا الخطأ · ان سبب الازمات ليس كامنا في الائتمان ، بل في ظروف الانتاج ، ويجب ان نتنبه لذلك دائما · ان نظام الانتاج الرأسمالى هو الذى يجعل تطور وتكرار الازمات الاقتصادية امرا حتميا ، وليست كل المظاهر الاخرى الا نتائج تابعة ، نتائج تؤثر بعد ذلك بدورها على حدوث وزيادة حدة الذبذبات ·

ومن الواجب ان نلاحظ اخيرا ان العناصر المختلفة التي تساعد على انفجار الازمة تعمل كلها في نفس الاتجاه وان آثارها بالتالى تتراكم ، فيشجع ارتفاع الاسعار الانتاج ويشجع الائتمان ارتفاع الاسعار والانتاج ، كما يشجع ارتفاع الاسعار والائتمان المضاربة الخ ·· ان الفعل المتجسد لهذه العوامل المختلفة هو الذى يحدد هذا النشاط المحموم الذى يسبق الانهيار والكارثة ويجعلهما حتميتين ·

(و) الازمات الجزئية :

يؤدى الطابع المتداعي للانتاج الرأسمالى خارج نطاق الازماتالاقتصادية العامة ، الى ازمات جزئية ، يمكنها ان تؤثر هذه او تلك من فروعالصناعة وان تؤثر احيانا في بلد باسره ، وهى تساهم في تطوير ذلك الشعور العام بعدم الطمأنينة والذى اخذ يتعاظم منذ قرن ، جنبا الى جنب البؤس وسيكون من الخطأ الظن ان خط دائرة الانتاج الذي يفصل بين أزمتين ، يجرى بدقة منتظمة وبنفس الظروف في كل مكان ·

ولقد اظهر لنا ماركس اننا لانعرف منذ عام ١٨١٥ الى ١٨٦٢ الا عشرين عاما من النهضة والرخاء مقابل ثمانية وعشرين عاما من القلق والركود · ان الحالة العامة قد ظلت منذ تلك الفترة ، وبالدقة فان هذه الازمات القانونية ، التى تعكس اختلالا جزئيا في التوازن ، هى التى سمحت لبعض الاقتصاديين بانكار وجود الازمات العامة ، ومع ذلك فانه لايكفي ان نتجاهل العاصفة حتما حتى تحول بين الريح وبين ان تهب · ان الازمات العامة الدورية مفروضة بقوة وبانتظام مطلق لايقبل النقاش وهى لاتنفى الازمات القانونية والانخفاض المحدود ، والمآسي الجزئية التى تخلق عددا كبيرا من الضحايا ، بل العكس هو الصحيح ·

---

(١) نفس المرجع السابق المجلد الرابع فصل ٢٥ ص٩٠

ان العمال دائما هم الذين يقع على عاتقهم عبء الازمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي فهم يجذبون احيانا الى الانتاج ، ويقصون عنه تارة اخرى، ويقذف بهم من قسم الى آخر ، ويعانون ايام عمل طويلة الساعات في فترات الرخاء ، ويدفع بهم الى احضان البطالة الكاملة ، او الجزئية في لحظات الانهيار ، لقد دفع العمال دائما من آلامهم ثمن النتائج التي يؤدي اليها الانتاج الفوضوي وبقدر ما تطور رأس المال بقدر مالم يكف عدد ضحايا الرأسمالية عن التزايد • ولقد مثل عشرات الملايين من العاطلين في فترة ازمة عام ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ ، الصورة الصارخة للقانون العـــام للتراكم الرأسمالي ، وهو اكثر اسباب الازمات عمقا كما عرفنا من قبل •

(ز) الازمة العامة :

طالما بقى النظام الرأسمالي فان ازمات الانتاج لايمكن تفاديها ،ولايؤدى تقدم الآلة الا الى ازدياد خطر هذه الازمات •

لكن منذ عام ١٩١٤ تمخضت حقيقة جديدة تؤلف عنصرا آخر من عناصر الازمة الا وهي **الازمة العامة** للرأسمالية والتي لايجب ان نخلط بينها وبين الازمات الاقتصادية العامة •

لقد اظهرت الحرب الامبريالية حرب عام ١٩١٤ ان هذا النظام كان قد وصل الى النقطة التي لم يعد يمكن فيها التغلب على المصاعب الاقتصادية بالوسائل التقليدية ، لقد كانت ازمات ١٩٠١ ، ١٩٠٧ ، والازمة التي بدأت في سنة ١٩١٤ عاملا بالغ الاهمية في نشوب الحرب ، الا ان الحرب نفسها قد اثارت في نفس الوقت كل تناقضات النظام وقد اتسع بشكل خاص تدمير حياة البشر والثروات بحيث وجد النظام نفسه قد ضعف بحيث اندفعت ثورة الكتل الى درجة انها كسرت في نقطة من العالم نظام الدفاع الرأسمالي ، فلقد انتصرت الثورة الاشتراكية الاولى في روسيا واصيب العالم الرأسمالي بجرح لايندمل • ان هذه **الاحداث تؤلف بداية الازمة العـامة** للرأسمالية ، والتي لم تكف من ذلك التاريخ عن التعاظم وعن اتخاذ اشكال تزداد حدة يوما بعد يوم •

ان التناقض الاساسي الذى يحكم كل الازمة العامة للرأسمالية **لهو** انقسام **العالم الى نظامين في الانتاج ـ اولهما** : النظام الرأسمالي الذى يمثل الماضي والذى اكمل منذ مدة طويلة رسالته التاريخية في قدرته على تطوير قوى الانتاج الى درجة معينة وعلى خلق السوق العالمية وعلى توليد اجهزة اجتماعية ضخمة للانتاج والتبادل « الترستات والبنوك » •

وثانيهما : النظام الاشتراكي الذى شق الطريق نحو تطوير لاحدود له لقوى الانتاج ، وفي نفس الوقت نحو تنظيم اجتماعي تزول فيه كـــل التناقضات الطبقية • ان ميلاد الاشتراكية في روسيا قد كان اشارة الموت

للعالم الرأسمالي . ولقد بذل هذا الاخير كل محاولة لتحطيمها ولكن عبثا. ولم يفعل شيئا بمحاولاته اليائسة غير تشديد خطر ازمته العامة والتعجيل بمجرى الاحداث التاريخية التى تؤدى الى الزوال الشامل للرأسمالية .

ان الازمة العامة للرأسمالية ليست موسومة فقط بميلاد الاتحـــاد السوفييتي وتطوره المضطرد والذى تبرهنه حقيقة تفوق النظام الاقتصادى الاشتراكى انها موسومة بما يلي :

– بتعاظم **الحركة الثورية للبروليتاريا** والتي تنعكس في تكـــوين الديمقراطيات الشعبية ، وفي تطور الاحزاب الشيوعية المنيعة في كل البلاد، الاحزاب الشيوعية التى لايكف اضطراد نمو وعيها وصلابتها ونفوذها .

– **بثورة الشعوب المستعمرة** التي تزلزل ولا سيما بعد انتصار الصين الشعبية كل المراكز الامبريالية الاستعمارية في آسيا كلها . ان استحالة احتفاظ الرأسمالية بالشعوب المستعمرة في حالة استعباد لهي احد العوامل التي تهز في الساعة الراهنة النظام الرأسمالى بعنف وتعجل بنهايته .

– بتحطم التيارات التجارية التي اقيمت ودعمت قبل سنة ١٩١٤ . ان النضال في سبيل الاسواق والذى شددت منه الازمات النقدية ومختلف انواع العقبات التى وضعت امام حرية التبادل « سياسة اغراق الاسواق وتقسيم الاسواق الخ .. »

ان هذا النضال لهو احد مظاهر الاشتداد السريع لخطورة التناقضات بين الدول الرأسمالية الكبرى . ورغم الجهود التي تبذلها اكبر الـــدول الرأسمالية الاحتكارية الامريكية – للسيطرة على العالم – فان تنـــازع المصالح لايكف عن تكذيب وتدمير كل الاتفاقات والمواثيق والخطط المتفق عليها بين الدول المتنافسة .

ان الازمة النقدية التي اصبحت عالمية ودائمة والتي لم يعد من الممكن الشفاء منها ، ولايكف خطرها عن التعاظم ، ليست هي سبب الازمة العالمية بل هي مظهر لها . فانها تساهم بنتائجها في اشتداد خطر الازمة العامة .

وبالنسبة للنظام السياسي فان الازمة العامة تنعكس ايضافي استحالة احتفاظ الرأسمالية بالاشكال التقليدية من الديمقراطية البرجوازية ، وفي الانتقال الى الاشكال الدكتاتورية الارهابية السافرة اي الانتقال بمعنى آخر الى الفاشية .

تلك هي بايجاز القسمات الاساسية للازمة العامة التى هى –كمايجب الا ننسى – ازمة دائمة لا تؤثر في الاساس الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى فحسب ، بل في كل بنائه العلوي ايضا .

واخيرا فان من المهم ان ندرك جيدا **ان الازمات الدورية وان الازمات العامة** لم تعد احداهما تنفصل عن الاخرى ، وانهما تؤثران بقوة متزايدة الواحدة منها على الاخرى .

ان الازمات الاقتصادية العامة التى تحدث في اطار الازمة العـــامة للرأسمالية لهي اكثر عنفا من ذى قبل ويرجع ذلك قبل كل شيء الى ان اساس الاستهلاك يتقلص مثل ازمة سنة ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ لهو من وجهــة النظر هذه درس بالغ الفائدة ٠ فان العالم لم يعرف مطلقا اى نظير لهــذه المأساة الاقتصادية ٠٠٠ ولم يكن انخفاض الانتاج بمثل هذا العنف فيمامضى مطلقا ، ولم يرى الانسان مطلقا من قبل مثل تلك التغيرات السياسية ، ولاسيما الفاشية الالمانية ، تنبعث كنتيجة مباشرة للازمة ، وهكذا فــان الازمة الاقتصادية قد عمقتها الازمة العامة تعميقا هائلا ، كما ان الازمــة الاقتصادية قد زادت بدورها من الخطورة البالغة للازمة العامة ، ومهــدت مباشرة للحرب ٠ ولقد كانت ازمة اقتصادية جديدة قد بدأت منذ ســنة ١٩٣٨ ـ سنة ١٩٣٩ وقد أتت الحرب العالمية الثانية ورافقت تطورها ٠

ان تطورات الازمة العامة عقب هذه الحرب تطورات واضحة انالعالم الرأسمالى قد تقلص من جديد ، انه يتداعى في كل جزء منه ، بينما لايكف النظام الاشتراكى عن تدعيم نفسه ، وعن تحقيق نجاحات جديدة في كل يوم !

ان محاولة الامبريالية الامريكية للسيطرة على العالم عنطريقمشروع مارشال ، وعن طريق حلف الاطلنطي الذى هو امتداد لذلك المشروع ،وعن طريق سياسة التسرب الى كل بلدبقصد استعبادها ، انالمشاقالاقتصادية المتعاظمة ، واخيرا العدون السافر على شعوب آسيا ، ان كل ذلك قد زاد زيادة بالغة الشدة من خطورة الازمة العامة للنظام الرأسمالى ، زاد من التهديد باحتمال حرب عالمية ثالثة ٠ وعلى العكس فان التقدم المضطردالذى يحرزه الاتحاد السوفييتي وبلاد الديمقراطيات الشعبية ، ودفاعهاالنشط عن السلام ، قد طور تطورا سريعا ثقة الكتل الشعبية في كل البلاد ، وفي البلاد المستعمرة بالدرجة الاولى ، طور ثقتها في قوتها الذاتية وزاد بالتالي من الانكماش الجديد في امكانيات مناورات الدول الرأسمالية ٠

ان كل ذلك يوضح تماما ، ليس فقط ان الازمة العامة لايمكن التغلب عليها ، بل يوضح ايضا عملية تفكك العالم الرأسمالى تزداد حدة يوما بعد يوم ٠٠

هذه هي الصورة العامة لكل الازمات الاقتصادية في المرحلةالاخيرةمن الامبريالية ، في مرحلة الحروب والثورات ، في هذه المرحلة التي ستشهد الانتصار العالمى للاشتراكية ٠

الفصل العاشر

الامبرياليـــــة

أ ـ الاحتكارات

ب ـ الرأسمال المالى

ج ـ البنوك

د ـ تصدير رأس المال

ط ـ الاحتكارات العالمية

و ـ اقتسام العالم

ز ـ الصفات العامة للامبريالية

ح ـ الامبريالية العليا

ط ـ طفيلية وتعفن الرأسمالية

ي ـ خاتمــــة

لقد اوضح ماركس من قبل الاتجاه الذى لايقاوم نحو تركز وتمركز رأس المال ، ولم تكف حركة التمركز بعد موته عن التطور لتتخذ اشكالا جديدة داخل المجتمع الرأسمالى . ولينين هو الذى قام بتحليل هـــذه المرحلة الجديدة من الرأسمالية في كتابه المشهور ، « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » .

ولقد وضع هذا الكتاب في عام ١٩١٦ خلال الحرب العالمية الاولى ..

أ ـ الاحتكارات :

يؤكد لينين اولا ان الانتاج الصناعي قد عرف بعد مـــوت ماركس اندفاعا هائلا ويتميز بنوع من التضخم في اليد العاملة ، وتميز بشـــكل خاص بزيادة بالغة السرعة في انتاجية العمل .

ان الانتاج قد تركز بشكل سريع ـ في نفس الوقت الذى كان يتطور فيه ـ في مؤسسات قوية ، توصلت الى احتكار بلغ حدا من الكمال اكثر او اقل ، في فروع الانتاج المتعددة ، وهكذا تم عن طريق تطور جدلى مميـز الانتقال من **المنافسة الحرة الى الاحتكارات** أى الى الانعدام الجزئي للمنافسة

« **ان هذا التحول من المنافسة الى الاحتـــكارات لهو مـن** »
« **الظواهر البالغة لاهمية ان لم يكن اهمها في الاقتصـــاد** »
« **الرأسمالى الراهن** (١). »

ان التركز لايتم فقط بين المؤسسات المتشـــــابهة بل ايضا بين المؤسسات التكميلية الامر الذى يؤلف ظاهرة الاتحاد ..

ان الاتحاد يمثل مزايا ضخمة ، فانه يسمح بشكل خاص بالغاء بعض مراحل التجارة ، وبضمان فوائد اكثر استقرار ، وبادخال تحسينات فنية تؤلف مصادر جديدة للربح ، وبمقاومة افضل في فترات الازمة .

ان تولد الاحتكارات قانون لتطور الرأسمالية ، ويعبر لينين عن ذلك فيما يلي :

« **منذ نصف قرن ، وحينما كتب ماركس (رأس المال)** »
« **كانت المنافسة الحرة تظهر للغالبية الساحقة من الاقتصاديين** »
« **قانونا طبيعيا ، لقد حاول العلم الرسمي ان يقتل بمؤامرة** »
« **صمت أعمال ماركس التي كانت تثبت عن طريق تحليل** »
« **نظري وتاريخي للرأسمالية ان المنافسة الحرة تولد تركز** »

---

(١) لينين الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية ص١٨

« الانتاج الذى يؤدى بدوره ، حين يصل الى درجة معينةمن »
« تطوره الى الاحتكار ، وقد اصبح الاحتكار امرا واقعا الان »
« والاقتصاديون يجمعون جبالا من الكتب لوصف مظاهره »
« المتعددة ويواصلون الاعلان متضامنين بأن الماركسية قد »
« دحضت ، الا ان الحقائق اشياء صلبة عنيدة (كما يقول »
« المثل الانجليزى)، ويجب ان يضعها الانسان في اعتباره، »
« سواء اردنا ذلك ام ابيناه ، ان الحقائق تثبت ان الفروق »
« الموجودة بين البلاد الرأسمالية في موضوع الحماية او »
« التبادل الحر مثلا ، لاتحدد الا اختلافات غير ذات اهميةفي »
« شكل الاحتكارات او في تاريخ ظهورها ، بينما ان تولد »
« الاحتكارات كنتيجة تركيز الانتاج هو قانون عام اساسي »
« في تطور الرأسمالية في المرحلة الراهنة(١)٠ »

ان رأسمالية الاحتكارات هي رأسمالية جديدة ، ولقد ظهرت تدريجيا في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ٠ لكن بداية القرن العشرين هي التي فرضت فيه رأسمالية الاحتكارات نفسها ، بالشكل السائد محددة المظاهر الجوهرية التى يحللها لينين على اساس المنهج الماركسي ، وهكذا قدم الماركسية الى الامام ، وواصل في هذا المجال ، شأن المجالات الاخرى، اعمال ماركس ٠ واذا بحثنا تطور الرأسمالية الذى ادى الى الاحتكارات ، فانه يمكننا ان نميز مراحل متعددة ، ويمكن ان نعتبر مرحلة ماقبل سنة ١٨٦٠ كمرحلة ماقبل تاريخ الرأسمالية الاحتكارية ٠ ولم تظهر الاشكال الاولى ذات الطابع الاحتكارى المحض الا بين سنوات ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ ورغم ذلك فان هذه المرحلة قبل كل شيء هي مرحلة دورة المنافسة الحرة ، ان الازمة الكبرى في سنة ١٨٧٣ وما اعقبها من هبوط بالغ الامتداد قد يسرا تمركز رأس المال بامتصاص اكثر المؤسسات ضعفا ٠ ومنذ ذلك الحين حتى نهاية القرن تبدأ مرحلة يتكون فيها داخل كل البلاد الرأسمالية المتقدمة ، ودون توقف احتكارات جديدة تتوصل الى السيطرة الشاملة على الانتاج ٠ ولقد اصبحت الاحتكارات في بداية القرن العشرين ، هي الشكل السائد في الصناعة ٠

وبعد ازمة سنة ١٩٠٢ « اصبحت الكارتلات اساسا من اسس الحياة الاقتصادية كلها ، وقد تحولت الرأسمالية الى الامبريالية ٠(٢) »

ان الانسان ليميز شكلين اساسيين للمؤسسات الاحتكارية ٠

---

(١) لينين : الاعمال المختارة : المجلد الاوض ص ١٦٨

(٢) لينين الاعمال المختارة المجلد الاول ص ٧٨٤ ـ موسكو سنة ١٩٤٨ ـ الامبريالية اعلى مراحل الاستعمارية ص ٢٢

الكارتلات الترستات ، والكارتلات تمثل اتفاقا بين اضخم المؤسسات لاقتسام السوق وتحديد كميات السلع التي تنتج ، ولتحديد اسعارالبيع . وقد تمثل احيانا اتفاقا مشتركا لاقتسام الفوائد . اما الترستات فهي تركيز المؤسسات المتشابهة او المكملة لبعضها ، تحت ادارة واحدة حتى انها لاتعود تشكل الا مؤسسة واحدة هائلة .

ويورد لينين بعض الارقام : وهو يثبت ان عدد الكارتلات في المانيا الذى كان يبلغ ٢٥٠ على وجه التقريب في سنة ١٨٩٦ ، قد ارتفع في سنة ١٩٠٦ الى ٣٥٨ كارتلا يشمل ١٢ الف منشأة . وارتفع عدد الترستات والكاتلات لا الى الارتفاع بل نحو التدعيم ، فقد اصبحت يوما بعد يوم مؤسسات بالغة الضخامة(٢).

ان النتيجة الاساسية الاولى لهذا التحول في الاقتصاد هي ان المظهر الاجتماعي للانتاج قد ظهر بكل قوته . ويرسم لينين الصورة التالية من المظهر الاجتماعي للانتاج في كل نظام الاحتكارات .

« لم تعد هناك ابدا المنافسة الحرة القديمة بين الرؤساء »
« المبعثرين والذين كانوا يجهلون بعضهم بعضا . وينتجون »
« من اجل سوق مجهولة . ان التركيز قد وصل الى درجة »
« يمكن القيام فيها بتقديرات تقريبية لكل مصادر المواد الاولية »
« (مثل مناجم معدن الحديد) لبلد من البلاد بل حتى لعديد »
« من البلاد او في العالم كله كما سنرى ان الانسان هنا لا يتقدم »
« نحو هذا التقدير فحسب ، بل ان المجموعات الاحتكارية »
« القادرة قد أتمت وضع اليد على هذه المنابع ، بل ان الانسان »
« يقدر الطاقة التقريبية لمدى امكانية الاسواق التي تقتسمها »
« هذه المجموعات بعقود ، على الامتصاص ، ان الاحتكارات »
« تضع يدها على اليد العاملة المتخصصة وعلى أفضل »
« المهندسين ، وهي تضع يدها على طرق ووسائل المواصلات »
« على السكك الحديدية في الولايات المتحدة ، وعلى الشركات »
« البحرية في اوربا وامريكا ، ان الرأسمالية في مرحلتها »
« الامبريالية تؤدي مباشرة الى الاشتراكية الشاملة للانتاج . »
« انها تجر الى حد ما الرأسماليين رغم ارادتهم ووعيهم نحو »
« نظام اجتماعي جديد يميز انتقالا من حرية التنافس »
« الواسعة الى الاشتراكية الواسعة .(١) »

الا انه يضيف على الفور انه اذا كان **الانتاج يمثل المظهر الاجتماعي البالغ الاتساع فان الملكية تظل ملكية خاصة** . وليست اجهزة الانتاج

---

(١) راجع كتاب فارجا وال مندلسون : ملاحق تكميلية لامبريالية لينين.

الضخمة هذه والتي تتوقف عليها كل الحياة الجماعية مملوكة ملكية اجتماعية ، بل انها في حوزة بعض الرجال الذين يتصرفون فيها حسب اهوائهم لا لسد الاحتياجات العامة بل لمضاعفة ارباحهم •

ان **الشركات الاحتكارية** تستخدم ضد المؤسسات الاكثر ضعفا والتى تريد اخضاعها ، اساليبا بالغة العنف تجعل النضال نضالا لاتكافؤ فيه• ان الاحتكارات يمكنها ان تحول بين منافسيها وبين المواد الخام ، ان تمنع عنهم اليد العاملة الضرورية احيانا ، ان تحرمهم من وسائل النقل ، وان تفض من حولهم العملاء ، اما بتفاهمها مع المشترين ، واما عن طريق تخفيضات في الاسعار لايمكن ان تحتملها المنشئات الضعيفة وقتا طويلا ، وفي امكانها ايضا ان تحول بينها وبين القروض بمساعدة البنوك ••الخ•• ان المنافسة اذن موجودة دائما الا انها تتخذ اشكالا جديدة ، اشكالا تتزايد عنفا ورهبة يوما بعد يوم ••

واخيرا فان الاحتكارات تزيد من خطورة **الازمات الاقتصادية** •

« ليست فكرة ان الكارتلات تقضي على الازمات الا خرافة »
« من خرافات الاقتصاديين البورجوازيين الذين يصرون على »
« اخفـاء حقيقة الرأسمالية بأي ثمن•(١) »

الحقيقة هي ان الاحتكارات تزيد من اختلال التوازن بين الفروع المختلفة للانتاج الاجتماعى في مجموعه ، فمن ناحية يضحى بالاقسام الاكثر ضعفا على مذبح الاقسام المحتكرة احتكارا قويا ، وتلك هي الطريقة التي سحقت بها الزراعة او التي سيطرت عليها قوات المؤسسات الصناعية الكبيرة ، ان هناك ايضا نضالا بين الاقسام الاحتكارية المختلفة التى تسعى دون توقف لاخضاع مؤسسات اخرى لنفوذها والتى تتجه ايضا الى الاحتفاظ لنفسها باكبر قدر ممكن من الربح • اننا نواجه هنا مشكلة اقتسام فائض القيمة التى سبق ان درسناه ، ويحدث دائما ، والى حد ما ، تكافؤ في الارباح بين الفروع المختلفة للانتاج ، في نظام المنافسة الحرة ، اما في ظل النظام الاحتكاري فان هذا التكافؤ توضع امامه العقبات ، اما طرق واساليب العمل لاقتسام المجموع الهائل من فائض القيمة الذى يمثل العمل الاضافي فقد تغيرت ، ان الاحتكارات تبلغ من القوة مبلغا يمكنها ان تتوصل الى ذلك على حساب الهواة الآخرين الذين لايملكون وسيلة من وسائل المقاومة • وهكذا فان الاحتكارات تقضي على التنافس خارج مجالها الانتاجي ، وتستخدم في مواجهة هذه المنافسة وسائل بالغة القوة وسائل تكون الحرب احدى نتائجها •

---

(١) لينين : اعمال مختارة : المجلد الاول ص ٧٩ • موسكو ١٩٤٨ — الامبريالية اعلى مراحل الاستعمارية

وهكذا يتضاعف اختلاف التوازن ، ومن ثم تمثل الازمات الى انتكون اكثر عمقا ، ولقد وضحت ازمة ١٩٢٩ـ١٩٣٣ بشكل صارخ تحليل لينين.

ويمكن للازمات ان تمثل مظهرا ايجابيا بالنسبة للمؤسسات الاحتكارية فهي تزيد من التركيز بينما تدمر منافسيها الاكثر ضعفا. وبالتالي فهي تزيد من قدرة الاحتكارات ، وليست الازمات الاقتصادية وحدها بل الحروب والقدرة على التصرف في كميات هائلة من النقد ، والدولة بشكل عام هي التي تشجع تركز رأس المال في ايدى الاحتكاريين .

ب ـ البنوك :

بعد ان حلل لينين نشوء الاحتكارات وقسماتها درس لينين الدور الذى تلعبه المصارف في نشوء الاحتكارات وهو يذكر اولا ان :

« من الوظائف الاولى والاساسية للبنوك ان تعمل كوسيط »
« في عمليات الدفع وبذلك فانها تحول رأس المال غير العامل »
« الى رأس مال عامل اى الى مولد للفوائد ،وهي تضع الانواع »
« المختلفة من الدخول بعد ان توجدها في متناول الطبقة »
« الرأسمالية.(١) »

لكن البنوك تجد تحت يدها حين تتطور العمليات المصرفية رؤوس اموال تزداد وفرتها ، وتسمح لها ان تلعب دورا اساسيا في تكوين وتطوير الاحتكارات ويعطينا لينين من الامثلة عن التركز الهائل لرأس المال النقدى الموجود في المصارف فهو يثبت لنا مثلا ان البنوك الالمانية التسعة الكبيرة والمؤسسات الملحقة بها كانت في نهاية ١٩٠٩ تستحوذ على ٨٣٪ من مجموع رأس المال المصرفي في المانيا .

وليست البنوك الكبيرة دائما في حاجة الى ابتلاع البنوك الصغيرة، ففي امكانها ان تخضعها وان تربطها عن طريق المساهمات التى تسمح لها ان تدير سرا او علنا نشاط مصرف ما عن طريق تملك جزء فحسب من رأس المال . وهكذا تتشكل شبكة معقدة من المصارف ذات السيادة ومن المصارف الخاضعة تتحكم عمليا في كل نشاط التجارة بالنقد في البلاد الرأسمالية الاكثر تقدما .

ويضاف الى ذلك نظام الفروع المعروف جيدا . وهكذا كانت البنوك الرئيسية الثلاثة الفرنسية الكريدى ليونيه ، وكمبتوااردي سكمبت ، والاسوسشييه جنرال ، تضع يدها في سنة ١٩٠٩ على ١٠٣٣ فرعا في الاقاليم وعلى ١٩٦ فرعا في باريس .

ان التمركز الهائل لرؤوس الاموال المعدة في البنوك قد كان من نتائجه تحويل رأسماليين متفرقين الى **رأسمال جماعي واحد** . لكن ليس

(١) نفس المرجع السابق ص ٧٩١

الرأسماليون المتفرقون هم الذين يتصرفون في شئون هذا الرأسمالي الجماعي اذ ان مديري المصارف هم الذين يتصرفون فيها بفضل هذه المناورات ، في وسائل هائلة لعمليات تختلف تماما عن النشاط الاصلي للبنوك ٠

ان البنوك الكبيرة بمجرد فحص الحسابات الجارية تعرف المركز الاقتصادي الحقيقي لعملائها فتتمكن بافساح اليد او بقبضها عن الاقراض من تشجيعها او خنقها حين يعن لها ذلك ، وبذلك تصبح البنوك الكبيرة قوة هائلة مستقلة تسيطر على اقسام من الانتاج متزايدة الاتساع ، ولقد سجل ماركس من قبل في « رأس المال » ان :

« المصارف تخلق على النطاق الاجتماعي ، الشكل »
« والشكل وحده ، لتقدير عام وتوزيع عام لوسائل الانتاج »

وقد اكد الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة الى الامبريالية هذا الرأى الذى ابداه ماركس ، فان سيادة البنوك على الانتاج الاجتماعي تتزايد اكثر فاكثر ٠ فالبنوك ادوات جبارة للسيطرة على الحياة الاقتصادية ٠ ولكن ليس ذلك الا وظيفة شكلية ، اذن البنوك هنا لاتدافع الا عن المصالح الخاصة ، شأنها في ذلك شأن الاحتكارات الصناعية ، وتجعل قوتها في هذه المصالح في غاية الخطورة ٠

وتسير البنوك بكونها مؤسسات ضخمة من نوع خاص ، في طريق الاحتكارات ، ويعنى ذلك انها تميل دون توقف نحو التركز ، والى تشكيل مجموعات مالية اكثر فاكثر ضيقا ٠

« وبالطبع فان لبضعة المصارف التي تقف بفضل عمليات »
« التركيز على رأس كل الاقتصاد الرأسمالي ، اتجاها نلحظه »
« اكثر فاكثر لتكوين اتفاقات احتكارية لتكوين ترست من »
« البنوك ٠ ففي امريكا لم يعد من البنوك التسعة الضخمة الا »
« بنكان كبيران يتحكمان في رأس مال يبلغ احد عشر مليارا »
« من الماركات ، وهما بنك روكفلر وبنك مورجان(١) »

ومنذ ان كتبت هذه السطور تضخمت قوة مورجان وروكفلر تضخما شديدا ٠ ان البنوك بعد ان تكتسب القدرة تتغلغل تغلغلا متزايدا في الحياة الاجتماعية ولاتعود تقنع بمجرد اقراض رؤوس الاموال، بل تساهم مساهمة مباشرة في تكوين وتشغيل مؤسسات صناعية وتعمل على الحصول على قدر من اسهم التأسيس واسهم الامتياز في المؤسسات الكبيرة وتعين مديريها وكذلك تقبل هي في مجالس ادارتها ممثلين للشركات الاحتكارية ٠ واخيرا وليس آخرا من حيث الاهمية فان المصارف تضع رجالها في مراكز قيادة الدولة وتستدعى في مجالسها رجالا سياسيين من ذوى النفوذ ٠ وتقدم الولايات المتحدة في اللحظة الراهنة النموذج الكامل لهذا التطور ، فكل

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٠٨

الرجال السياسيين الامريكيين الحاكمين حاليا هم ممثلوا البنوك الاحتكارية الكبيرة وهم في نفس الوقت ممثلو الترستات الصناعية الاساسية ٠

ج ـ الرأسمالى المالى :

وهكذا يتم تغلغل **متبادل سريع بين الرأسمال المصرفي واصناعى ،** ينتهي الى شكل جديد من رأس المال المسمى **بالرأسمال المالى** ٠

وبالتفصيل يحلل لنين نشاط هذا الرأسمال المالى ويعرض كيف يسمح نظام المساهمات للشركات الام بالسيطرة على الشركات ذات مركز الابناء٠ ويشير بهذا الصدد الى انه ليس من الضرورى امتلاك اغلبية الاسهم لادارة شئون شركة من شركات الاسهم « لان الغمومية » ان نظما معقدة لم تكف مطلقا على الاكتمال منذ ان كتب لينين كتابه تسمح اليوم للشركات الرأسمالية الكبيرة بادارة الشركات الصغيرة التابعة (Filiales) احيانا عن طريق نسبة مئوية ضئيلة من الاسهم ٠

ويدحض لنين في سياق بحثه تلك التأكيدات التوجيهية التي يقوم بها الاصلاحيون والرأسماليون الذين يزعمون ان شركات الاسهم تمثل « مقرطة » لرأس المال ، تمثل تدعيم دور واهمية الانتاج الصغير٠والعكس تماما هو الصحيح ، فان هدف واحدى نتائج نظام شركات الاسهم هماوضع المدخرات الصغيرة التي تكونها الطبقات الوسطى في متناول يد الرأس مال ان هذا التداخل المتبادل بين الرأسمال المصرفي والصناعي ، والذى يمثل مظهر الدولة الامبريالية الحديثة ، المميز لها باكبر درجة ، ليوفر للرأسمال المالى وسائل عمل ذات قدرة طائلة ويجب ان نلاحظ من بين الوسائل التى يستخدمها الرأسمال المالى للاثراء ، ذلك الاحتكار الذى يستحوذ عليه في اصدار الاوراق المالية ، وفي موارد الدولة وفي السندات والاسهم ٠

ان كل هذه المهام لتضمن فوائد هائلة دون مخاطرة او ألم ٠ اما بصدد القروض الاجنبية فان الفوائد التى تجنيها البنوك فوائد باهظة بشكل خاص ، وقد جمعت بهذه الطريقة من القرض الروسي الذى عقد في سنة ١٩٠٤ ١٠٪ كفائدة اصدار ، ١٨٫٧٥٪ في نفس السنة من القرض المراكشي، والمجلة الالمانية «واى بانيك» تقول في عدد صادر منها في سنة ١٩١٢ انه، ليست هناك عملية مصرفية واحدة يمكن ان تجلب الفوائد التى يسمح بها الاصدار (Emission).

كانت البنوك كثيرا ما تتداعى خلال الازمات الاقتصادية فيما قبل المرحلة الامبريالية ٠ اما في عهد الامبريالية فقد اصبحت الازمات فرصا جديدة للربح بالنسبة للرأسمال المالى فان المؤسسات المصرفية الكبيرة يمكنها وهى تتصرف في كميات هائلة من رؤوس الاموال ان تبتلع المؤسسات الايلة للافلاس وان تقتلها بتجديد حيويتها ، وذلك بخفض الرأسمال الاسمى على

حساب المساهمين القدامى .

ان الرأسمال المالى يحقق ارباحا فوق العادة من عمليات المضاربة على الارض : ان تجزئة الارض حول المدن الكبرى ، ان الامتيازات الاستعمارية ان التلاعب مع الادارة ، ان كل ذلك لمن المظاهر الجارية لنشاط المصارف الكبرى .

ويمكن ان نقول موجزين ان الرأسمال المالى يأخذ شكلا متشعبا ، انه يتلاعب بالمليارات ويتغلغل حتما في كل مجالات الحياة الاجتماعية مستقلا عن النظام السياسي وعن كل الملابسات الاخرى وفي ذيل هذا التطور يدب التعفن خطوة خطوة وبشكل حتمي .

د ـ تصدير رأس المال :

ان هناك مظهرا آخر لرأسمالية الاحتكارات ، وهو تلك الاهمية الجديدة التى يتخذها معها تصدير رأس المال .

« **ان ما يميز الرأسمالية القديمة حيث كانت المنافسة** »
« **الحرة تتحكم حكما كاملا هو تصدير السلع ، وان مايميز** »
« **الرأسمالية الراهنة . حيث تتحكم الاحتكارات هو** »
« **تصدير رؤوس الاموال(١)** »

لم يعد مجموع فائض القيمة الذى يتصرف فيه الرأسمال الاحتكارى يجد مجالا للعمل في بلاده الاصلية لان نسبة الربح فيها لا تعتبر مرضية ويسعى هذا الرأسمال الزائد اذن في الخارج الى نسب ربح اكثر ارتفاعا . يقول لينين :

« **من المؤكد انه لم يكن من الممكن ان تكون هناك مشكلة** »
« **رؤوس اموال زائدة اذا امكن للرأسمالية ان تطور الزراعة** »
« **التي تتخلف اليوم تخلفا كبيرا عن الصناعة في كل مكان** »
« **اذا امكنها ان ترفع مستوى حياة كتل السكان التي حكم** »
« **عليها في كل مكان الا تسد رمقها رغم التقدم الفني المندفع** »
« **والا تعيش الا في فقر مدقع . ان نقاد الرأسمالية من** »
« **البرجوازية الصغار يستعملون في كل فرصة هذه** »
« **(الحجة) ولكن لو تم ذلك لما عادت الرأسمالية رأسمالية** »
« **اذ ان قانون عدم التكافؤ في تطور الرأسمالية واوضاع** »
« **الكتل العريضة نصف الجائعة هما الشرطان الاساسيان** »
« **الحتميان لهذا الاسلوب في الانتاج ، وبقدر ما تظل** »
« **الرأسماليةرأسمالية تكرسرؤوس الاموالالزائدة لا لرفع** »
« **مستوى حياة الكتل في بلد معين اذ ان ذلك يؤدى الى** »
« **هبوط في ارباح الرأسمالية ، بل تكرس لمضاعفة الفوائد** »

---

(١) لينين : المختارات المجلد الاولى ص ٨٢١ ـ موسكو ـ ١٩٤٨

« عن طريق تصدير رءوس الاموال الى الخارج ، الى البلاد »
« المتخلفة وهناك تكون الارباح مرتفعة في العـــادة نتيجة »
« لندرة رؤوس الاموال ، وانخفاض سعر الارض نســبيا »
« وضاّلة الاجور ورخص المواد الاولية٠ان امكانياتتصدير »
« رؤوس الاموال تتأتى من حقيقة ان عددا من البلادالمتخلفة »
« قد جذب وما زال يجذب الى فلك الرأسمالية العالميـــة ، »
« وان خطوط السكك الحديدية الكبرى قد مدت ، وهــي »
« في طريقها الى ان تمد في هذه البلاد حيث تتحقق الشروط »
« الاربعة للتطور الصناعية(١) »

ان السنين الاولى من القرن العشرين هى التي اتخذ فيها هذا التصدير لرؤوس الاموال اهميته القصوى ٠ ان تصدير رؤوس الاموال يمكن ان يتم في شكلين اساسيين ، فأما ان يكون على شكل قروض للحكومات الاجنبية واما ان يكون على شكل توظيفات مباشرة في صناعات هذه البـــلاد ٠ ان الرأسمال البريطاني مستثمر اساسا في مؤسسات الدومينيون الصناعية في الهند وامريكا الجنوبية واسبانيا واليونان ٠٠ الخ ٠٠ اما الرأســمال الفرنسي فقد مون اساسا قروض حكومات روسيا وتركيا وامريكا الجنوبية ٠٠ الخ ٠٠ للرأسمال المالى كل المصلحة في هذه العمليات التى لا تمثــل بالنسبة له الا شيئا مفيدا ٠ ان المدخرين الصغار ، من الناحية الاولى هــم الذين يقدمون رؤس الاموال ، واذا ما افلسوا فان الرأسمال المالى لايكترث بذلك وتحصل المصارف الوسيطة ــ مهما كانت الاحوال ــ اتاوة مرتفعــة تضمن لها فائدة عاجلة ٠ واخيرا فان جزءا من الرأسمال الذى يقترض يجب كقاعدة عامة ان يستخدم مقابل مشتروات من البلاد المقرضة ٠ انه يستخدم عادة في شراء الاسلحة الذى يضمن فائدة للمؤسسات الصناعية الاحتكارية المرتبطة بالرأسمال المالى ٠

ومنذ ان قام لنين بهذا التحليل اكدت الاحداث دقة تحليله ٠انالولايات المتحدة في الفترة الراهنة هي كبرى الدول المصدرة لرأس المال ٠ انتصدير رأس المال يسبق اليوم تصدير السلع ويجهد الرأسماليون انفسهم لربط هذا التصدير لرأس المال بشروط سياسية تحطم وتزيل استقلال البــلاد المدينة ٠ ويمثل مشروع مارشال تعبيرا كاملا عن نظرية لينين ٠

هـ ــ الاحتكارات الدولية :

يقترن احتياج رأس المال بكل بلاد العالم في شكل قروض بتكــوين الاحتكارات الدولية وهى تمثل مظهرا من مظاهر اقتسام العالم اذ تفيض المؤسسات الاحتكارية ذات القوة الهائلة بسرعة عن اطارها القومى وتتجه

(١) نفس المرجع السابق ص ٨٢٢

نحو تكوين احتكارات عليا تلعب دورا هاما في الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية ٠

ويذكر لينين على سبيل المثال اثنين من اكبر ترستات الكهرباء، الشركة الالمانية ا٠ا٠ج والشركة الامريكية جنرال الكتريك كمباني ، اللتين مدتا في اول الامر نفوذهما في بلاد عديدة ، وهما قويتان الى درجة انه ليس هناك على وجه الارض شركات كهرباء اخرى يمكن ان تكون مستقلة عنها كما قال احد الاقتصاديين الالمان ٠ وقد عقد هذان العملاقان فيما بينهما سنة ١٩٠٧ اتفاقا يضع نهاية للتنافس بينهما وباقتسام السوق العالمية والتزمتا بتبادل خبرتهما واختراعاتهما ٠

ويضيف لينين « ان هذا الاقتسام للعالم بين اثنين من اضخم الترستات لاينفي حدوث اقتسام جديد حين تتغير علاقات القوى نتيجة عدم التكافؤ في التطور ونتيجة الحرب والازمات ٠٠٠ الخ ٠٠(١) »

ويذكر لينين ايضا الكارتلات العالمية في مجال الاساطيل التجارية والقضبان الحديدية والصفيح والبارود ٠ وقد كان من الممكن ان نحصى في سنة ١٩١٠ مائة من الترستات الدولية فيها على وجه التقريب ٠

ومنذ ان كتب كتاب « الامبريالية » تطورت الكارتلات والترستات الدولية تطورا هاما تحت قيادة الرأسمال المالى ٠ ان مجموعة مورجان والمصارف المرتبطة بها ، ومجموعة روكفلر هما في الوقت الحالى سلطتان عالميتان تتحكمان في اهم اقسام الحياة الاقتصادية في عدد كبير من البلاد وتبرهن الدراسات الحديثة عن الترست الالماني « آى جي فارين » المرتبطة بالاحتكارات الامريكية ارتباطا لم تنفصم عراه حتى خلال الحرب على مدى القوة الدولية التى يمكن ان تصل اليها الاحتكارات العليا ٠

ويطور لنين بصدد هذه الاحتكارات العليا فكرة بارزة الاهمية :

« **يقدر بعض الكتاب البرجوازيين الذين انضم اليهم** »
« **كارل كاوتسكي المتنصل من موقفه الماركسي الذى دافع** »
« **عنه في سنة ١٩٠٩ ، ان الكارتلات الدولية تسمح بالامل** »
« **في ان يسود السلام بين الشعوب في ظل النظام الرأسمالى** »
« **ومن الوجهة النظرية فان هذا الرأى سخيف سخفا كاملا** »
« **وهو من الناحية التطبيقية سفسطة واسلوب متصف** »
« **بالالتواء في الدفاع عن اقذر انواع الانتهازية ٠ ان الكارتلات** »
« **العالمية تثبت الى اى مدى بلغ تطور الاحتكارات الرأسمالية** »
« **اليوم ، كما تثبت انها مجال الصراع بين المجموعات** »
« **الرأسمالية ، والرأسماليون لايقتسمون العالم نتيجة خبث** »
« **منهم ، بل لان درجة التركز التي وصلوا اليها تحملهم** »

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٨٢٩

« حملا على السير في هذا الطريق بهدف تحقيق فوائـــد »
« لانفسهم • وهم يقتسمون العالم بشكل يتناسب مـع »
« رءوس اموالهم ومع القوات المتصارعة ، اذ انه لايمكن ان »
« توجد طريقة اخرى للاقتسام في ظل الانتاج التجارى في »
« ظل النظام الرأسمالى ، الا ان القوى تتباين بتبـاين »
« التطورات الاقتصادية والسياسية ، ان عصر الرأسمالية »
« الحالى يثبت لنا انه تنشأ بين التجمعات الرأسماليةعلاقات »
« معينة قائمة على اقتسام العالم اقتساما اقتصاديا ، وانه »
« تنشأ بالتالى وبشكل متوازى علاقات معينة بين التجمعات »
« السياسية ، بين الدول قائمة على اساس الاقتســـام »
« الاقليمي للعالم ، وعلى النضال في سبيل المســتعمرات ، »
« النضال في سبيل المنطقة الاقتصادية(١)• »

و ـ اقتسام العالم :

وفي النهاية فان عصر الامبريالية هو ايضا عصر احتلال كل الاقاليم الممكنة ، **هو عهد الاقتسام المباشر للكرة الارضية** • ويوضح تاريخ الغزوات الاستعمارية ولا سيما بعد ازمة سنة ١٨٧٣ الاقتصادية يوضح الصـفة الخاصة بالامبريالية ، ففي بضعة عشرات السنين كانت كل الاراضى الممكنة على وجه التقريب محتلة فلاول مرة كان العالم كله قد اقتسم الا ان هـذا الاقتسام لم يكن له شيء من صفات النهائية كما كان يبدو • وهو لايعني الا ان اقتساما جديدا سيؤدى الى ازالة واحد او اكثر من واضـعي اليد•وبالتالي فان اقتسام العالم ليس عنصرا من عناصر الاستقرار ، بل هو على العكس نقطة تبدأ من نزاعات جديدة • ولقد كانت الحرب في ١٩١٤ـ ـ ١٩١٨ قبل كل شيء صراعا في سبيل اقتسام جديد للعالم •

ولم تكن رأسمالية المنافسة الحرة تؤمن بأهمية الغزوات الاستعمارية بينما تقود رأسمالية الاحتكارات ـ على العكس ـ اليها حتما ، ان هـذا الاستعمار الذى كان يتم في مرحلة الامبريالية يختلف بعمق عن التوسع الاستعمارى الذى كان يتم في الفترات التاريخية السابقة ، فالحقيقة هي ان القوى الاقتصادية التى تدفع الى كل منهما ليست هي نفس القوى ، ولذلك فانه يجب ان نتجنب كل مقارنة سطحية لاتسمح لنا بادراك المضمون الجديد للتوسع الاستعمارى في عهد الامبريالية اى في عهـد الرأسمال الاحتكارى ، فلماذا يتم التوسع الاستعمارى ؟

اولا : لان الاحتكارت تريد ان تحتفظ لنفسها بكل مصادر الموادالاولية التي نعرف فعلا اهميتها وتلك التى لم نتمكن من التنبؤ بوجودها بعد • وليست كل الثرثرة التى دارت والتى تدور حول حرية توصل كل البلاد

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٨٣٣ ، ٨٣٤

الى المواد الاولية الا جملا لاطائل تحتها وهدفها هو التغطية على عنف كل النزاعات التى تخوضها الاحتكارات في سبيل الاستحواذ على المواد الاولية التي يمكن ان تضمن لها ارباحا عالمية ٠ اما النفقات التى يقتضيها ذلك من حياة البشر ومن النقود فان الاحتكارات لاتكترث بها ايما اكتراث اذ ليست هي التى تتحملها بل تجد فيها مصادر لارباح اضافية ويوضح ذلك النزاع الذى يخوضه كل من احتكارى البترول استاندارد اويل الامريكية ورويال دتش الانجلزية ، يوضح ذلك بسفور عنف النزاع في سبيل المواد الاولية ٠

ثانيا : وللرأسمال المالى مصلحة ايضا في امتلاك المستعمرات للتمكن من تصدير جزء مما في يده من رءوس اموال ٠ كما ان من الممكن التغلب على المنافسة بين رءوس الاموال الاجنبية في المستعمرات بسهولة ٠

ثالثا : ان للغزو الاستعمارى ايضاقيمة دعائية ثمينة في سبيل تحقيق سيطرة الرأسمال المالى ٠ فان الصراع في سبيل اقتسام العالم ، والذى ليس الا مشروعا ضخما لتدعيم الاحتكارات يقدم الى الرأى العام وكأنه مشروع وطنى يتعلق بشرف البلاد المستعمرة (بكسر الميم) ويضمن الربح للجميع ٠ كما **ان الغزوات الخارجية تصرف الانظار عن المشاكل الداخلية،** وانها ايضا السراب والطريقة الفضلى لحرف الانظار عن التناقضات الطبقية ٠ ان عظمة او كرم !! المشروعات الاستعمارية يصبحان معتقدات رسمية من المحرم ان تمس ٠

رابعا : واخيرا فان الارباح الاستعمارية الفائضة تسمح بتوزيع بعض فتات الموائد على بعض فئات العمال في البلد السائد ، وتسمح بالتالى بافساد قسم من الطبقة العاملة ، ولذلك اهمية كبرى في تطور الحركة العمالية ٠

ونلاحظ ان اقتسام العالم لايعكس مباشرة قوة البلاد الرأسمالية ، فان لدولة صغيرة مثل البرتغال وبلجيكا وهولندا امبراطوريات كبيرة ، بينما ان للولايات المتحدة مجالا استعماريا ضيقا في المظهر ٠ ومن الصحيح ان ظروفا عديدة تاريخية او غير تاريخية ، هي التي حددت هذا التقسيم كما هو ٠ لكنا يجب ان ندرك ماوراء المظاهر الخارجية ، فهذه البلد التى يزعمون انها مستقلة ليست في الحقيقة الا بلدا نصف مستعمرة كالبرتغال وامبراطوريتها ، كما ان هناك بلاد اخرى مستعمرة استعمارا خفيا ٠ ومثال ذلك ان امريكا الوسطى والجنوبية في مجموعها من مستعمرات امريكا ان الولايات المتحدة لم تعد تسعى الى الاستيلاء المباشر على اقاليم ، بل الى استعمارها استعمارا غير مباشر ٠

ان امثلة البلاد نصف المستعمرة مثل اليونان او سيام لهى امثلة عديدة ومن الممكن القول ان كل البلاد ماعدا اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وبلاد الديمقراطيات الشعبية في عهد الامبريالية ، واقعة تحت سيطرة البلاد الاستعمارية ٠

ز ـ الصفات العامة للامبريالية :

ان التحليل الذى عرضناه منذ برهة قد سمح للنين ان يستخلص نظرية كاملة عن الامبريالية :

« يلزمنا الان ان نحاول تقديم موازنة عامة : ان نحاول »
« تلخيص ماذكرناه من قبل عن الامبريالية ، لقد انبثقت »
« الامبريالية كتطور واستمرار مباشرين للصفات الاساسية »
« للرأسمالية بشكل عام . بيد ان الرأسمالية لم تصبح »
« رأسمالية امبريالية الا عند درجة معينة عالية من تطورها »
« الا عندما شرعت بعض الصفات الرأسمالية الرئيسية في »
« التحول الى نقيضها ، الا عندما تكونت وكشفت على طول »
« الخط عناصر عهد الانتقال من الرأسمالية الى بناء اقتصادى »
« واجتماعي ارقى،واذا كان من الضرورى ان نعرف الامبريالية »
« تعريفا بالغ الايجاز ما امكن فاننا يجب ان نقول ان »
« الامبريالية هى مرحلة احتكارية الرأسمالية(١) . »

وقد حدد بالتالى الصفات الاساسية الخمسة للامبريالية :

١ ـ بلغ تركيز الانتاج ورأس المال درجة عالية من التطور حتى انه خلق **الاحتكارات** ذات الدور الحاسم في الحياة الاقتصادية .

٢ ـ امتزج رأس المال المصرفي والصناعي ، وخلق هذا الامتزاج اوليجاركية مالية (اقلية مالية مسيطرة) على اساس رأس **المال المالى** .

٣ ـ اكتسب تصدير **رأس المال** المميز عن تصدير السلع اهمية خاصة .

٤ ـ تكونت **الاتحادات العالمية** الرأسمالية الاحتكارية التى تقتسم العالم .

٥ ـ تم **التقسيم الاقليمي** للكرة الارضية بين الدول الرأسمالية الكبرى .

ولقد سمح هذا التحليل الذى قام به لنين عن « الامبريالية » برفع القناع عن كل التعريفات الانتهازية التى وضعها كاوتسكى الذى حاول جاهدا ان يخفى حقيقة الامبريالية حتى يتجنب الاعتراف بالصفة الامبريالية لالمانيا وبالاحرى ليتجنب الاعتراف بالصفة الامبريالية للحرب العالمية الاولى .

وبنفس الطريقة يحاول اليوم « ليون بلوم » واشتراكيو اليمين التستر على الصفة الحقيقية للامبريالية الامريكية حتى يحملوا على الظن بان هذه ليست اداة رهيبة للتوسع والسحق الذى يتهدد كل امم العالم . ولذلك فانهم قد ابتكروا تعبير « امبريالية السلام » الذى تتضمن الفاظه ذاتها التناقض .

ح ـ الامبريالية العليا :

ويذهب كاوتسكى في جهده الى ماهو ابعد من ذلك لاخفاء التناقضات

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٨٤٦

الاساسية للامبريالية ، فمادامت الرأسمالية تتحول الى احتكارات فلماذا لانفترض انها ستتوصل عند نقطة معينة من تطورها الى تحقيق احتكارى عالمي واحد جبار يتحكم في جماع الانتاج وفي اعادة التقسيم ، ويضع بالتالى نهاية للتناقضات ومختلف ضروب النزاع ؟٠٠ تلك نظرية **الامبرياليــة** العليا او **نظريــة ما فوق الامبريالية** وقد عبر كاوتسكي عنها فيما يلي :

« ليس من المستحيل ، من وجهة النظر الاقتصادية البحتة »
« ان تمر الرأسمالية مرة اخرى بمرحلة جديدة تمتد فيها »
« الكارتلات الى السياسة الخارجية مرحلة هي مرحلــة »
« الامبريالية العليا ، اى مرحلة مافو قالامبريالية ، مرحلة »
« الاتحاد لا الصراع بين امبرياليات العالمكله ، مرضلةتوقف »
« الاتحاد لا الصراع بين امبرياليات العالم كله،مرحلةتوقف »
« الحروب في ظل النظام الرأسمالى ، مرحلة استغلال الكون »
« استغلالا مشتركا بواسطة الرأسمالالمالى الموحد علىالنطاق »
« الدولى ٠ »

ان نظرية كاوتسكي يمكن ان تبدو منطقية من وجهة النظر المجردة ، فما دامت المؤسسات الرأسمالية تتحول الى احتكارات ، ومادامت هــذه تزداد ضخامة يوما بعد يوم ، فان علينا ان نتمثل تطورا مستمرا ومنتظمــا الى احتكار وحيد ، بيد ان هذا ليس الا بناءا خياليا ، الا كقاعدة عليا « كما قال لنين » اذ ان مايفتقر هنا هو مضمون هذا الشكل ، ويجب ان نرى بدقة ما اذا لم يكن مضمون رأسمالية الاحتكارات في تناقض مطلق مع قيام امبريالية عليا ٠

« ولا تؤدي افتراضات كاوتسكي عن الامبريالية العليــا ٠ »
« والخاوية من كل مضمون من بين مايؤدى اليه الا الىتشجيع »
« الفكرة الخاطئة تماما والتى تقول ان سيادة رأس المالالمالى »
« تضعف عدم التكافؤ والتناقضات في الاقتصاد العالمى بينما »
« هي في الحقيقة تدعمها ولا تؤدى الا الى مد المدافعـين عـن »
« الامبريالية العليا بحجج اخرى(١)٠ »

اننا ندرك حين ندرس تطور رأسمالية الاحتكارات ان القانون الاساسى لهذا التطور هو قانون التطور غير المتكافيء ، فان المؤسسات الاحتكــارية المختلفة في الدول الامبريالية المختلفة لاتتطور بنفس السرعة ، ويتم تقدم البعض منها نهائيا على حساب الاخريات ، ويبرز سير التطور ابرازا واضحا ان كل انواع الصراع الاقتصادى بين كبرى الاحتكارات وبين مختلف الدول الامبريالية تصبح قاسية اكثر ، ملقين في ميدان الصراع بوسائل تتعاظم قوتها بحيث تكون نتائجها الحتمية هي الصراع تلو الصراع والحــروب

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٨٥٥

والتدمير الذى يثبت استحالة قيام تنظيم عالمى على اساس رأسمالية الاحتكارات ٠

« **ولا يخفف الرأسمال المالى ولا الاحتكارات من الفروق** »
« **في سرعة تطور العناصر المختلفة للاقتصاد العالمى بل انه** »
« **يضاعفها ، وما دامت علاقات القوى في النظام الرأسمالى** »
« **تتغير فهل هناك وسيلة اخرى لحل تناقضات هذا النظام** »
« **غير وسلة العنف**[١]٠ »

ان لنين يقدم امثلة متعددة تثبت دقة هذا القانون الخاص بعدم تكافؤ التطور ، هذا القانون العام للنظام الرأسمالى الذى ليس الا تطبيقا في المرحلة الامبريالية للقوانين التي قدمها ماركس حول تركز رأس المال ٠

وفي ايامنا هذه ادى التطور غير المتكافيء للرأسمالية الى التدعيم السريع للامبريالية الامريكية الا ان ادعاء هذه الامبريالية لسيادة العالم وتنظيمه لصالح الترستات الامريكية ترتطم بصعوبات متزايدة ٠ انه يصطدم بالتناقضات بين الاحتكارات المختلفة وبثورة الشعوب المستغلة وبالنضج السريع لازمات فائض الانتاج ، وانه ليرتطم بوجود قسم اشتراكي قوى في العالم حتى ان نظرية الامبريالية العلا تصبح اكثر زيفا مما كانت عليه في اللحظة التى وضع فيها لنين كتابه ٠

ط ـ طفيلية وتعفن الرأسمالية :

يمكن للتقدم السريع الذى تحرزه رأسمالية الاحتكارات ، وللنجاحات التي تمت في النطاق الفنى ٠ وللقدرة النامية لقوى الانتاج ان يخفى ظواهر التحلل التي تنطلق بسرعة في جوف المجتمع الرأسمالى في هذه المرحلة من تطوره ، فما هى اذن عناصر التحلل ؟

١ ـ **معاداة التقدم التكنيكي** : يتجه الاحتكار الى كبح جماح التقدم التكنيكي ويلاحظ لينين (٢) ان الاحتكارات تشترى في غالب الاحوال براءات الاختراع

« **تثبيت اسعار الاحتكارات ولو مؤقتا ، يدفع بدرجة** »
« **معينة الى ازالة كل حافز للتقدم** »

حتى تتجنب تطبيق الاكتشافات الفنية التى تجبرها على تغيير آلاتها والتى تجر الى انتاج ضخم لايمكن لها ان تصرفها ، ومما هو ملحوظ جيدا في مرحلة الامبريالية ان توظيفات رءوس الاموال في الالات تصبح ضعيفة نسبيا وان ترشيد اساليب الانتاج يبنى اساسا على زيادة كثافة عمل العمال وعلى تقسيم مدروس بدقة للعمل داخل المؤسسات اكثر مما هو مبنى على

---

(١) نفس المرجع السابق
(٢) نفس المرجع السابق

استخدام آلات اكثر تقدما ٠

٢ ـ **تطور الرأسماليين ذوى الدخول :** لقد طور التراكم الهائل للرأسمال النقدى في البلاد الامبريالية فئة اولئك الذين يعيشون فقط على فوائد نقودهم وعلى « اقتسام الكوبونات » والذين هم بالتالى منعزلون انعزالا تاما عن الانتاج ، ولقد كان اتساع هذه المرتبة من ذوى الدخول المتعطلين كبيرا بدرجة خاصة في البلاد الامبريالية القديمة التى وجهت كميات هائلة من رؤوس اموالها الى الخارج ٠ ولقد كانت الكميات بالغة الكبر قبل سنة ١٩١٤ ولاسيما في انجلترا وفرنسا

ويبلغ الدخل السنوى لذوى الدخول في انجلترا خمسة اضعاف الدخل الناجم عن التجارة الخارجية وذلك « في بلد هي اكبر البلاد التجارية في العالم !! وهذا هو جوهر الامبريالية ، وجوهر طفيليتها(١) » ٠

ان هذا التطور لهذه الفئة من ذوى الدخول لهو مظهر للطفيلية الرأسمالية والتعفن الرأسمالى ٠ وتعيش فئات واسعة من السكان في الدول « ذات الدخول » عيشة ميسرة ٠ الا ان هذه الدول الامبريالية تجد نفسها امام النشاط الفائق للامبرياليات الغنية الجديدة التى تود انتنتزع منها امتيازاتها ، ولايمكن ان يكون ذلك الا مصدرا للنزاع ٠ ونحن نعرف كيف استفاد موسوليني وهتلر من هذه الحالة في دعاياتهما ٠ وفي ذلك سبب جديد للصراع الدولى يتنافى مع اساطير الامبريالية العليا ٠

٣ ـ **تؤثر الامبريالية العليا على قسم من الطبقة العاملة** يعتبرمصالحه مرتبطة بمصالح الامبريالية ، **يقول لنين :**

« **تخلق الامبريالية ٠٠ التي تجلب ارباحا احتكارية عالية** »
« **لحفنة من البلاد البالغة الثراء ، والامكانية الاقتصادية** »
« **لافساد الفئات العليا من البروليتاريا وهي بنفس الطريقة** »
« **تغذى الانتهازية وتعطيها كيانها المادى وتدعمها(٢)** »

ونحن نرى اذن نشوء انقسام ملحوظ بين العمال في البلادالامبريالية، فهناك من ناحية مرتبة صغيرة او كبيرة الاتساع من العمال المدللين يؤلفون الارستقراطية العمالية ، ويتلقون اجورا عالية نسبيا ٠ وهناك من الناحية الاخرى كتلة العاملين الذين لا امتيازات لهم ، هناك القسم الاكبر عددا والذى يظل مركزها بائسا ٠

وحين يدور الحديث عن الطبقة العاملة في البلاد الامبريالية فان ذلك يعني دائما بالنسبة للصحفيين البرجوازيين ، تلك الارستقراطية العمالية التي كانت سياستها في اغلب الاحوال الى جانب مصالح الرأسمالى الاحتكارى ، وصفوف هذه الارستقراطية العمالية هى التى جند منها

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٨٥٥
(٢) نفس المرجع السابق ص ٨٦٤

القادة السياسيون والنقابيون الذين هجروا طريق النضال الثورى الى النشاط الانتهازى ٠

ان القسم الذى لايتمتع بامتيازات من البرولتاريا يدعمه ايضـــا العاملون الاجانب الذين يؤلفون في العادة فئات منخفضة الاجر والذيـن تستخدمهم الرأسمالية كعنصر من عناصر الانقسام ٠

« ان عمال صناعة المناجم في فرنسا هم في سوادهم الاعظم »
« اجانب ، بولنديون وايطاليون واسبان ، ان المهاجرون »
« من اوربا الشرقية والجنوبية يحتلون المراكز ذات الاجور »
« البالغة الانخفاض في الولايات المتحدة ، بينما يحظى العمال »
« الامريكيون باكبر نسبة من الملاحظين والعمال الـــذين »
« يؤدون افضل انواع العمل جزاءا ٠ وتتجه الامبريالـــية »
« ايضا الى خلق فئات محظوظة في صفوف العمـــال والى »
« عزلها عن الغالبيات الساحقة من البروليتاريا(١) »

وفي انجلترا التى كانت منذ مدة طويلة اكثر البلاد الرأسمالية تقدما كان هذا المجهود المبذول لافساد قسم من الطبقة العاملة قد ظهر في عهد ماركس ٠ وقد اورد لينين خطابا من ماركس يرجع الى سنة ١٨٥٠ كتب فيه :

« ان البروليتاريا الانجليزية تتبرجز خفيفة اكثر فاكثـــر »
« ويبدو واضحا ان هذه الامة وهى اكثر الامم برجوازيـــة »
« تريد ان تتوصل بذلك في نهاية الامر الى ان تكون لهـــا »
« بجانب ارستقراطيتها البرجوازية بروليتاريا متبرجزة ٠ »
« ومن الواضح ان ذلك أمر شرعي الى حد ما بالنسبة لامة »
« تستغل الكون كله ٠ »

لكن حين تكتمل المرحلة الصعودية للامبريالية،عندما تشمل النزاعات التى تطلقها الامبريالة ، العالم كله بالتدمير والخراب ، فان امكانية افساد قسم هام من الطبقة العاملة تتناقض ، **ويصبح الدفاع الايديولوجي عـن الامبريالية امرا اكثر مشقة** ٠ وذلك ، هو بالذات ، الذى يفسر التضـاؤل الحتمي لنفوذ الاشتراكيين الديمقراطيين اليمينيين الذين يحاولون المحافظة على هذه المرتبة من الارستقراطية العمالية ٠ ان الانتهازية تفقد اساسها الاقتصادى وتنحدر حتما ٠ وهى رغم ذلك تتشبث بموقفهـــا ، ولكنها تفقد شيئا فشيئا مركزها السيادى ٠

د ـ الخاتمة :

وفي النهاية يضع لنين الامبريالية في اطار التطور التاريخى فبعد ان ذكر الطريق الذى تتبعه الاحتكارات في تطورها يثبت لينين ان الرأسمال

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٨٦٥

الاحتكارى قد زاد من حدة التناقضات الرأسمالية ويضيف ان ذلك يؤلف:

« **القوة المحركة البالغة للمرحلة التاريخية الانتقاليـــــة** »
« **التى افتتحها آخر انتصار للرأسمال المالى العالمي ٠٠٠** »
« **ولقد ولد كل ذلك معالم مميزة للامبريالية تجعلها تتصف** »
« **بصفة الرأسمالية الطفيلية التي تتعفن ٠** »

لكن لنين بهذا يضيف :

« **يصبح من الخطأ الظن بان هذا الاتجاه يتنافى مع النمو** »
« **السريع للرأسمالية فان فروع الصناعة هذه ، وانمراتب** »
« **البرجوازية تلك ، وان في هذه البلاد وتلك يبرز في عصر** »
« **الامبريالية وبقوة متفاوتة ، هذا الاتجاه او ذاك في فترات** »
« **مختلفة ، ان الرأسمالية في مجموعها تتطور بسرعة اكبر** »
« **مما كان عليه الحال من قبل بكثير ٠ الا ان عدم التكافؤ** »
« **في هذا التطور عادة ، لايتعمق فحسب ، بل يبرز ايضا** »
«**بالتحديد في التعفن الذى يصيب اكثر البلاد الرأسماليـــة** »
« **ثراء ٠** »

ان عمل هذه التناقضات ليفتح امكانيات جديدة للصراع في سبيل التطويح بالرأسمالية ويجب لمواصلة هذا النضال ، ان نناضل ضد احابيل الانتهازية ٠ وان الوعي بكنه الامبريالية وتناقضاتها هو وحده الــــذى يسمح بالنضال الملائم لتحطيم النظام الامبريالى٠

ولقد عرف لنين الامبريالية التي وصلت الى مرحلتها النهائية بانهــا رأسمالية محتضرة ، ولقد ثبت تعريفه في عام١٩١٧ فطوح بالنظام الرأسمالى في ركن من الكرة الارضية ، ومن ثم بدأت مرحلة جديدة من التحلل السريع للامبريالية هى مرحلة الازمة العامة التى عرفها ستالين بقولها « انها مرحلة الحروب والثورات » ٠

هذا الكتاب ..

الكتاب الذي نقدمه للقاريء الكريم أثر جليل للاستاذ جـان بابي احد مفكري المدرسة العلمية في الاقتصاد السياسي التي أشادهـا معلمو البشرية العظام ، فكانت اكتشافاته العلمية منار هدى يهدي المـلايين الغفيرة من ابناء الانسانية في كل شبر على هذا الكوكب في نضالهم العنيد من اجل بناء حياة حرة كريمة خالية من ظروف الاستغلال الجشع الذي تعرضوا له خلال ألوف السنين . فالكتاب عرض يتسم بالعمق ، والبساطة في نفس الوقت ، لكل مكتشفات اولئك المعلمين الخالدين ، لا نريد ان نعدد للقاريء خطورة المهمة التي اضطلع بها المؤلف الجليل بقيامه بمثـل هذا العمل ، بل نسوق له فهرسا ببعض محتويات هذا السفر الجليل ، فبعد ان يستعرض الاستاذ بابي المراحل الخمس التي مر بها المجتمـع الانساني بشكل قل ان تجده في أي كتاب من كتب الاقتصاد السـياسي العلمية الاخرى ، تناول بشكل معمق وبتمكن القوانين الاساسية التـي تحكم سير المجتمع الرأسمالى ، فتناول : الصناعة وظهور البروليتاريا ، وكيف تم التراكم الرأسمالى البدائي وكيف جرد العمال من ملكية وسائل الانتاج والاشكال الاخرى لهذا التراكم البدائي ، آثار تقسيم العمل في الصناعة اليدوية على الانسان ، الانتقال من الصناعة اليدوية الى المصانع اليدوية الى المصانع ، الآثار المباشرة للآلة على العامل ، الآلة تغـير من ظروف الانتاج ، المعادلة العامة لرأس المال ، فائض القيمة لايمكن ان ينشأ من حركة التبادل ، قوة العمل وقيمتها ، انتاج فائض القيمة ، العمل اللازم والعمل الاضافي ، رأس المال الثابت ، ورأس المال المتغـير ، التعطش الى العمل الاضافي من فائض لقيمة المطلق ، فائض القيمة النسبي . كل هذه المواضيع وغيرها يتناولها المؤلف فيوفي كلا منها حقه من الايضاح مما يجعل هذا الكتاب لازما لكل مثقف ، ولكل طالب من طلاب الاقتصاد السياسي.

الثمن ـ ٣٠٠ غ.ل.ف.ع

مطبعة الشرق ـ بيروت